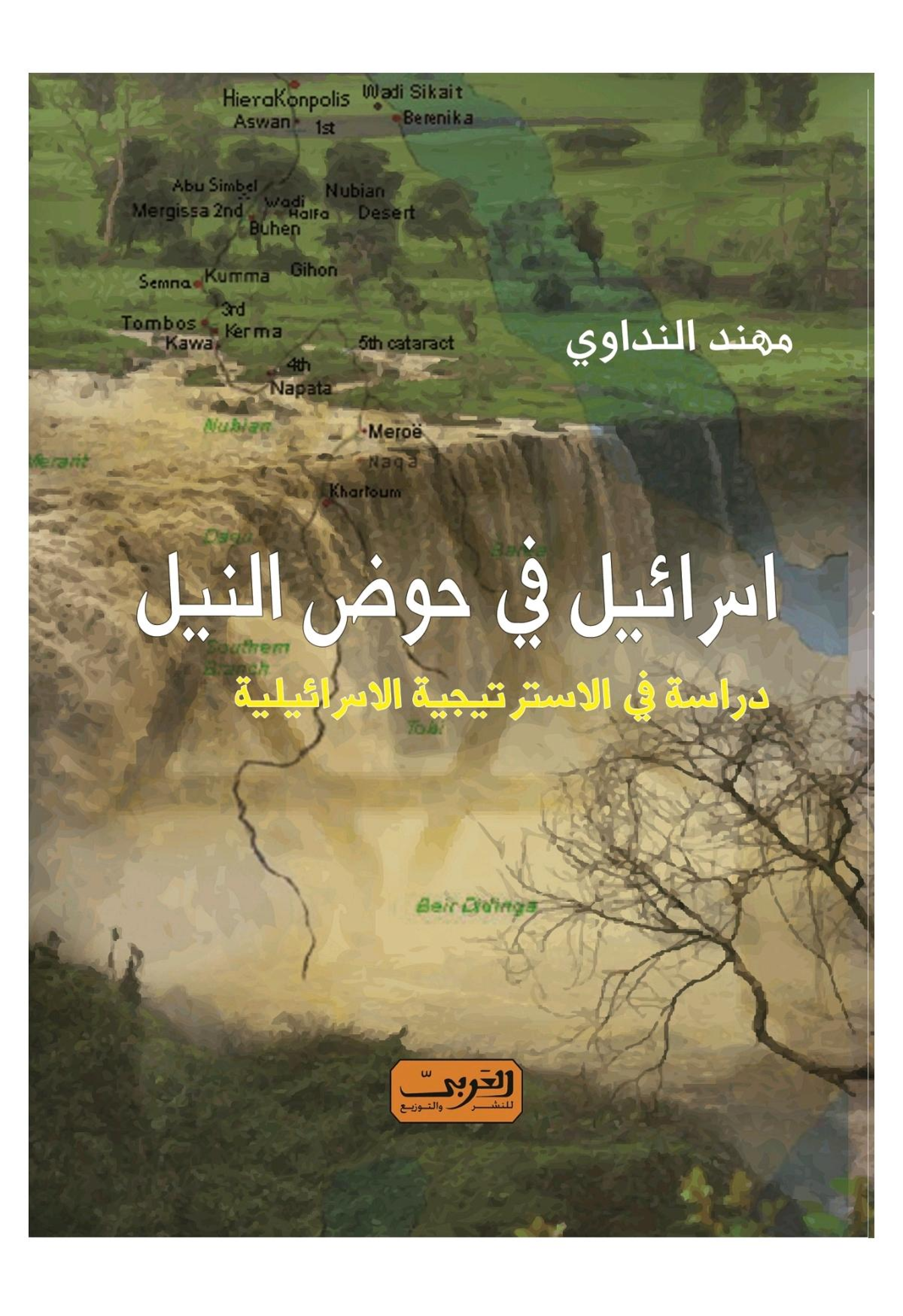
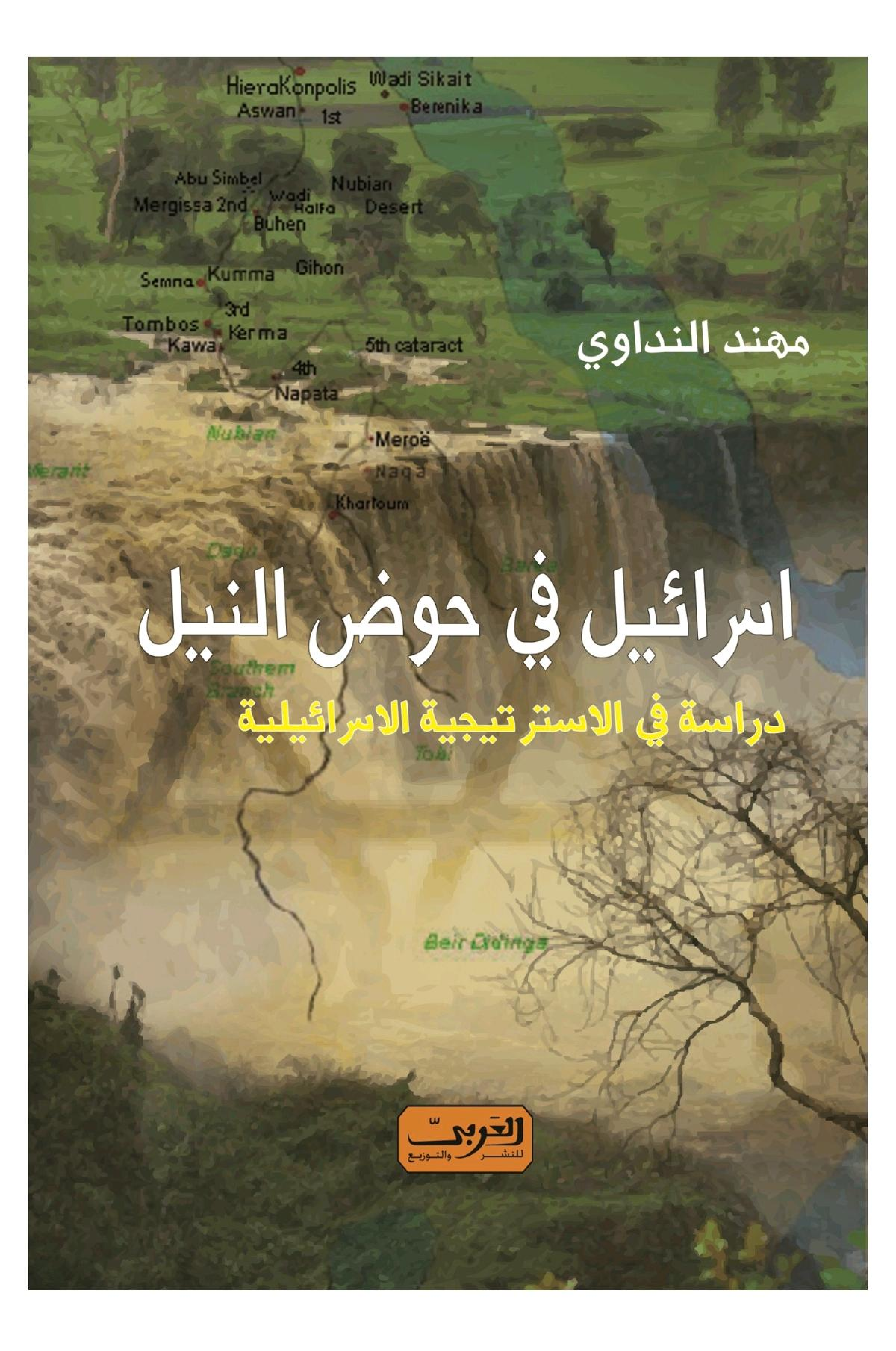

HieraKonpolis
Wadi Sikait
Aswan
1st
Berenika
Abu Simbel
Wadi
Nubian
Mergissa 2nd
Halfa
Desert
Buhen
Gihon
Semna
Kumma
3rd
Tombos
Kerma
Kawa
5th cataract
4th
Napata
Meroë
Naqa
Khartoum
مهند النداوي
اسرائيل في حوض النيل
دراسة في الاستر تيجية الاسرائيلية
العربي للنشر والتوزيع


مهند النداوي
اسرائيل في حوض النيل
دراسة في الاستراتيجية الاسرائيلية
العربي للنشر والتوزيع
HieraKonpolis
Wadi Sikait
Aswan
1st
Berenika
Abu Simbel
Nubian
Mergissa 2nd
Wadi Halfa
Desert
Buhen
Gihon
Semna
Kumma
3rd
Tombos
Kerma
Kawa
5th cataract
4th
Napata
Nubian
Meroë
Naqa
Khartoum
Southern Branch
Beir Didinga

اسرائيل في حوض النيل

دراسة في الاستراتيجية الاسرائيلية

مهند النداوي

2013



الكتاب: اسرائيل في حوض النيل

دراسة في الاستراتيجية الاسرائيلية

المؤلف: مهند النداوي

الطبعة الأولى : 2013

رقم الإيداع: 2012/9788

الترقيم الدولي: 978-977-319-159-2

60 شارع القصر العيني 11451 - - القاهرة

ت 27954529 - 27921943 فاكس 27947566

email: alarabi5@link.net

بطاقة فهرسة

النداوي، مهند عبد الواحد كاظم جواد

الاستراتيجية الاسرائيلية حيال دول حوض النيل – ط1 – القاهرة: العربي للنشر والتوزيع ، 2012 - ص؛ سم.

تدمك 9789773191592

1 – اسرائيل العلاقات الخارجية

أ - العنوان 327,09569

المقدمة

أحمد الله سبحانه وتعالى واشكره الذي يسر وقدر ودبر، راجين منه سبحانه وتعالى القبول وبعد:

إن الدراسات والبحوث المتعلقة بالاستراتيجية الإسرائيلية حيال محيطها الإقليمي والدولي تعددت وتنوعت، وهذا نابع بالأساس من أهمية تحليل أهداف الاستراتيجية الإسرائيلية حيال المنطقة العربية التي تسعى للسيطرة والتحكم بالدول العربية. ويمتد ذلك إلى القارة الأفريقية، إذ أنها القارة الأقرب جغرافيا وحضاريا للمنطقة العربية. وهذا نابع من التمازج الثقافي والحضاري بين المنطقتين من خلال وجود عدد كبير من الدول العربية. الأفريقية، فضلا عن تمتع القارة بثروات وموارد طبيعية مهمة تدخل في الصناعات الإنتاجية مثل البترول والثروات المعدنية، وسهولة اختراق القارة الأفريقية من قبل الأوساط الصهيونية. الغربية، لحداثة استقلالها من الاستعمار الغربي الأوربي، الذي افرز حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في عموم القارة.

ودول حوض النيل التي تعد جزءاً من القارة الافريقية، تتمتع بصفات ومميزات تختلف عن باقي دول القارة، جعلتها محط للأطماع الصهيونية الإسرائيلية بشكل خاص، والغربية بشكل عام ولاسيما من قبل الولايات المتحدة الأميركية. إذ تعتبر دول الحوض من الدول الأقرب جغرافياً والمجاورة للوطن العربي قياسا بباقي دول القارة الأفريقية غير العربية، التي تؤثر تأثيراً مباشراً في الأمن القومي العربي، إذ أن دولتين عربيتين وهما مصر و السودان، يعدان نهر النيل (الرابط الحقيقي والأساسي لدول الحوض) شريان الحياة الأساس لهما، ولكون اغلب دول الحوض تعد من الدول التي لا تتمتع باستقرار سياسي واقتصادي، فضلا عن امتلاكها لثروات اقتصادية. هذه الصفات والمميزات التي تتصف بها دول الحوض، جعلت الأطماع الصهيونية تسعى للسيطرة والتحكم

فـي دول حـوض النيـل. لـذا عملـت الحركـة الصهيونية ومنذ إقامـة كيانـهم المغتصب إسرائيل في فلسطين في عام 1948، على وضع استراتيجية بعيدة المدى تجـاه دول حـوض النيـل، تهدف للسيطرة على دول الحـوض، ومن ثم تهديد الأمن القومي العربي، لضمان الأمن الإسرائيلي انطلاقا من مبدأ شد وبتر الأطراف الذي يعتبر الهدف الأساس والرئيسي للاستراتيجية الإسرائيلية. لذا وللأهميـة التـي تحتلـها المنطقـة، فقـد ارتـأينا علـى دراسـة الاسـتراتيجية الإسرائيلية حيال دول حوض النيل، وبيان مدى تأثير تلك الاستراتيجية في التفـاعل بـين الأمـن القومـي العـربي و أمـن دول حـوض النيـل، لاسيما بعد المتغيرات التي صاحبت العالم، من تفكك الاتحاد السوفيتي رسميا في عام 1991، وتراجع المد القومي العربي الوحدوي، وتصاعد مد التسوية السلمية من خلال تزايد اعتراف الدول العربية بإسرائيل ومحاولة تطبيع العلاقات معها.

وبنـاءً علـى ذلـك، فـإن الإشـكالية التـي سـتحاول الرسـالة تحليـل أبعـادها المستقبلية، ستنصب في تحديد مضامين الاستراتيجية الإسرائيلية حيال دول حـوض النيـل، وأهـم الفـرص والقيـود التـي واجـهتها وستواجهها في حركتها الاستراتيجية المستقبلية تجاه دول الحوض.

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الاستراتيجية الإسرائيلية تسعى لتحقيق هدفين تجاه دول حوض النيل، هما تطويق واختراق الأمن القومي العربي، واعتبار المنطقة مجالاً حيوياً لها.

وانطلاقا من هذه الفرضية تحاول الرسالة الإجابة على مجموعة من الأسئلة المركزية، أهمها:

1 - الأهميـــة التـــي تحتلـــها دول حـــوض النيـــل فـــي المنظـــور الاســـتراتيجي الإسرائيلي؟

2 - أبعاد الاستراتيجية الإسرائيلية حيال دول الحوض في ضوء الثوابت والمتغيرات؟

3 - الوسائط التي لجأت إليها الاستراتيجية الإسرائيلية لتحقيق أهدافها في دول الحوض؟

4 - مدى نجاح أو فشل الاستراتيجية الإسرائيلية حيال دول الحوض في ضوء الفرص والقيود المؤثرة في حركتها الاستراتيجية تجاه المنطقة؟

منهج الدراسة

لغرض التحقق من صحة الفرضية والإجابة على الأسئلة التي تثيرها، اعتمدت الرسالة على منهج مركب من:

1- المنهج الوصفي- التاريخي: إذا كان يستفاد من المنهج الوصفي في وصف الظاهرة على دراسة الحقائق كما هي عبر تنظيم المعلومات وتصنيفها، ثم التعبير عنها كيفيا وكميا للوصول إلى فهم العلاقة بين الظواهر المختلفة[1](1)، ويستفاد من المنهج التاريخي في تتبع نمو الظاهرة موضوع الدراسة وتطورها من اجل الوقوف على التحولات والتبدلات التي تطرأ عليها[2](2). فان المنهج الوصفي ـ التاريخي، ينطلق من الاهتمام بحادثة سياسية واحدة وانعكاسها في السياسة الخارجية، الحالي والمستقبلي، أو مجمل التقاليد التاريخية لهذه السياسة، أو تطور السياسة العليا الفكر المحرك لهذه السياسة عبر تاريخ معين[3](1).

لذا سيستفاد من المنهج المركب، في وصف تطور حركة الاستراتيجية الإسرائيلية حيال دول حوض النيل، وما طرأ عليها من تطورات وتبدلات، ومدى تأثير البيئة الداخلية والخارجية لإسرائيل ودول حوض النيل، على حركة الاستراتيجية الإسرائيلية حيال المنطقة.

2- المنهج النظمي: ينطلق المنهج النظمي في تحليله للسلوك السياسي من أربعة مفاهيم أساسية، حسبما اتفق عليه معظم أراء الباحثين وهي المدخلات أو المسببات (Inputs)، الداخلية والخارجية التي تشكل حافزا للرد عليها، والعمليات حيث تفاعل المدخلات مع البيئة الداخلية للنظام، للرد على الحافز على شكل مخرجات أو مدلولات (Outputs)، وتربط بين المدخلات والمخرجات ـ عملية التغذية العكسية (Feedback)، أي أن الرد على المخرجات من قبل البيئة الخارجية للنظام تتحول إلى مدخلات وتحتاج إلى الرد عليها، أي أن للمدخلات والعمليات والمخرجات دوراً أساسياً في تكوين محصلة السياسة الخارجية لأية دولة من الدول[4](2). وإسرائيل ككيان محتل لأرض عربية، عمدت على وضع استراتيجية محددة وفقا لسياستها الخارجية. لذا سيستفاد من المنهج النظمي، في دراسة المدخلات الداخلية والخارجية، المؤثرة في الاستراتيجية الإسرائيلية حيال دول حوض النيل، وبيان تأثير تلك المدخلات من تفاعلها مع العمليات، في المحصلة النهائية للاستراتيجية الإسرائيلية حيال دول الحوض.

هيكلية الرسالة

في ضوء المنهج المشار إليه تم تقسيم الرسالة إلى ثلاثة فصول:

الفصل التمهيدي تضمن تعريف عام للاستراتيجية الإسرائيلية، ودول الحوض في مبحثين. تضمن المبحث الأول منه، دراسة الاستراتيجية، والاستراتيجية الإسرائيلية بوجه عام، وبيان أهم الأهداف الاستراتيجية التي ترمي لتحقيقها في المستقبل.

بينما تضمن المبحث الثاني من الفصل التمهيدي، الجغرافية السياسية العامة لدول حوض النيل في الوقت الحاضر من حيث: موقعها الجغرافي، وبيئتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبالتدرج المرحلي.

أما **الفصل الأول** فتضمن بيان دول حوض النيل في المنظور الاستراتيجي

الإسـرائيلي فـي ثلاثـة مباحث. تضمن المبحـث الأول، تتبع مراحـل تطـور الاستراتيجية الإسرائيلية حيال دول الحوض منذ انعقاد مؤتمر بازل بسويسرا عام 1897 إلى الوقت الحاضر. أما المبحث الثاني من الفصل الأول، فقد تضمن ابرز الثوابت والمتغيرات الإسرائيلية في استراتيجيتها حيال دول الحوض. بينما تضمن المبحث الأخير من الفصل الأول، أهم الوسائط التي لجأت إليها إسـرائيل فـي استراتيجيتها تجـاه دول الحـوض مـن اجـل تحقـيق أهـدافها الإستراتيجية وفق الثوابت والمتغيرات حيال المنطقة.

ويذهب الفصل الثاني إلى تحليل مستقبل الاستراتيجية الإسرائيلية حيال دول الحوض في مبحثين. تضمن المبحث الأول، بيان أهم الفرص التي ستعمل على دعـم إسـرائيل فـي استراتيجيتها تجـاه دول حـوض النيـل، سـواء أكان ذلك بصورة مباشرة، أم غير مباشرة.

في حين تضمن المبحث الثاني من الفصل الثاني أهم الكوابح التي من الممكن أن تشكل قيدا بوجه حركة الاستراتيجية الإسرائيلية حيال دول الحوض.

وأخيراً لا ادعي الكمال للرسالة، فالكمال لله سبحانه وتعالى وحدهُ. ألا أنني حاولت جاهداً، بمساعدة من ساعدني في إنجاز الرسالة، فإن أصبت فلله الحمد والشكر على ما انعم عليّ من الصبر والإدراك وان أخفقت فحسبي اجر المحاولة والحمد والشكر لله سبحانه وتعالى على كل شيء قدره وكتبه لي.

الفصل الاول

مدخل للدراسة

المبحث الأول: الاستراتيجية الإسرائيلية

المبحث الثاني: الجغرافية السياسية لدول حوض النيل

المبحث الأول: الاستراتيجية الإسرائيلية

المطلب الأول: مفهوم الاستراتيجية

الاستراتيجية كلمة يونانية الأصل[5][(1)]. وقد تعددت الآراء حول اصل الكلمة، فالبعض يرى أن كلمة الاستراتيجية مشتقة من كلمة (ستراتيجوس) بمعنى القائد[6][(2)]. والبعض الآخر يرى أنها مشتقة من كلمة (الستراتاجم) أي الخدعة والحيلة[7][(3)]. وقد عربت الاستراتيجية إلى العربية تحت اسم (السوق)[8][(4)]. ومن الأوائل من اهتم وعمل على تعريف الاستراتيجية علميا، هو الجنرال كلاوزفيتز الذي عرف الاستراتيجية بأنها استخدام الاشتباك وسيلة للوصول إلى هدف الحرب[9][(5)]. ثم بعد ذلك عرفها مولتكه بأنها إجراء الملائمة العملية للوسائل الموضوعة تحت تصرف القائد إلى الهدف المطلوب[10][(6)]. بينما رأى ليدل هارت الاستراتيجية هي فن توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة[11][(7)]. أما ريمون آرون فنظر للاستراتيجية على إنها قيادة وتوجيه مجمل العمليات العسكرية...[12][(8)]. ومن خلال التعاريف السابق ذكرها يتبين، أن الاستراتيجية اقتصرت بوصفها تعريفاً في بادئ الأمر على

المجال العسكري فقط13[1]. إلى أن جاء الجنرال بوفر الذي عرف الاستراتيجية من منظور أوسع واشمل إذ رأى إن هدف الاستراتيجية هو الوصول إلى الأهداف التي حددتها السياسة، مع استخدام الوسائل المتوفرة لدينا افضل استخدام. وقد تكون هذه الأهداف هجومية (احتلال ارض، إجبار الخصم على قبول الشروط المجحفة) أو دفاعية (حماية ارض الوطن، الذود عن مصلحة من مصالح الأمة) أو إنها تتوجه إلى الوضع السياسي الراهن فقط14[2]. وهذا الشمول لدى بوفر يرجع بالأساس إلى تأثره بالمارشال فوش الذي رأى أن روح الاستراتيجية كامن في اللعبة المجردة الناجمة عن تعارض إرادتين، إنها الفن الذي يسمح، بعيدا عن كل تقنية بالسيطرة على معضلات كل صراع، حتى يسمح باستخدام التقنية بأقصى فعالية ممكنة. إنها إذن فن حوار الإرادات أو بالأحرى فن حوار الإرادات التي تستخدم القوة لحل خلافاتها15[3] ومنذ ذلك الوقت أصبح مفهوم الاستراتيجية لا يقتصر على المجال العسكري فقط. إذ عرف قاموس ويبستر الاستراتيجية بأنها علم وفن استخدام القوى السياسية والنفسية والاقتصادية والعسكرية للامة أو مجموعة من الأمم لتقديم حد أقصى من الدعم للسياسات المبتغاة في السلم والحرب16[4]، في حين يرى الدكتور عبد اللطيف علي المياح أن الاستراتيجية هي علم وفن، فهي اطار محدود القواعد والمضامين لتحقيق أهداف السياسة، بنفس الوقت فهي فن حشد القدرات Power (أي الطيف الشامل للقدرة) من اجل تحقيق هذه الأهداف ووفقا للقواعد والمضامين (الثابتة والمتحركة) التي تعبر عن الوسائل والطرق والمنهجيات والأفكار لدولة ما في تفاعلها مع البيئة الخارجية سواء لتحقيق (الأمن) و(حفظ الذات) أو التوسع لأغراض الهيمنة والسيطرة17[1] أما الدكتور مجدي حماد (معاون مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية) فيعرف الاستراتيجية بأنها عملية التخطيط اللازمة لتعبئة الموارد والإمكانات، وتوجيه السياسات، واستخدام الأدوات والوسائل المتاحة، من مرحلة إلى اخرى، لمواجهة موقف معين، من اجل تحقيق أهداف محددة18[2].

إذن نلاحظ أن تعريف الاستراتيجية بعد أن كانت تقتصر على المجال العسكري فقط، أصبحت تشمل جميع مجالات الدولة (عسكرية، سياسية، اقتصادية... الخ)، نتيجة اهتمام صنّاع القرار ولاسيما في الوقت الحاضر بالعمل على وضع استراتيجيات عديدة للدولة وعلى المدى القريب والمتوسط والبعيد.

وقد ظهرت في الفكر الاستراتيجي الحديث مصطلحات عديدة، مثل الاستراتيجية الكبرى التي يستخدمها البريطانيون، والاستراتيجية القومية التي يستخدمها الأمريكان، وأخيرا الاستراتيجية الشاملة التي استخدمها أندريه بوفر على تعبير الاستراتيجية العليا[19](3).

ومن خلال ما تقدم ذكره يمكن تحديد أهم عناصر الاستراتيجية المعاصرة، وهي:

1- إن الاستراتيجية تعنى بتعبئة موارد الدولة وتنظيمها وتوجيهها من اجل ضمان أمن الدولة والمجتمع.

2- إنه ميال للتغير والتطور بحسب تغير الظروف والموارد والخيارات المتاحة وتطورها[20](4).

3- إن الهرم الاستراتيجي لأية دولة يتكون من الاستراتيجية العليا (القومية أو الشاملة)، والأخيرة بدورها تتكون من استراتيجيات فرعية، وتنقسم هي أيضا بدورها إلى الاستراتيجيات الدنيا (فرعية ـ فرعية)[21](5).

ومن خلال ذلك نرى أن مفهوم الاستراتيجية قد مر بمراحل عديدة، وتعددت تعاريفها، ولم يستطع الكتاب والباحثون إلى الوقت الحاضر أن يصوغوا لنا تعريفاً ثابتاً وجامعاً لمفهوم الاستراتيجية فكل واحد من هؤلاء الكتاب والباحثين يعرف الاستراتيجية، من وجهة نظر خاصة، وبأسلوبه الخاص، وان

اتفق اغلبهم في الوقت الحاضر على المضمون والجوهر الأساسي للاستراتيجية.

إذن يمكن القول أن الاستراتيجية هي فن وعلم توظيف واستخدام مختلف موارد الدولة. وهذا الاستخدام يتطلب عملا منظماً ومنسقاً ومرحلياً بغية تحقيق أقصى قدر من الأهداف التي تحددها السياسة العليا للدولة في السلم والحرب.

المطلب الثاني: أهداف الاستراتيجية الإسرائيلي

إن السياسة القومية لأية دولة وما ينبثق عنها من نظريات واستراتيجيات في شتى المجالات، إنما تتأثر بأهدافها القومية ومشاكلها الأساسية، التي تسعى لتحقيقها، تأمينا لأمنها القومي[22(1)]. والفكر الاستراتيجي الصهيوني، بوصفه فكراً شمولياً في أبعاده، عدوانياً في جوهره، يتعامل مع الزمان والمكان والمحيط الدولي بصبر وتخطيط بعيد المدى، يتكون بالأساس من مجموعة متشابكة من المقومات والمفاهيم والعناصر والأغراض التي سيطرت دائما على عقيدة وأمن إسرائيل، بحيث كانت إسرائيل تتعامل مع ذلك المقوم أو المفهوم او العنصر او الغرض دون غيره على وفق الشروط والعوامل السائدة[23(2)]، وذلك من اجل تحقيق الغاية الصهيونية والقائمة على تحقيق ما يسمى عودة ارض إسرائيل إلى شعب إسرائيل ضمن اطار المفهوم التاريخي لأرض إسرائيل[24(3)]، الذي يستند بالأساس إلى ما جاء في التلمود[25*]، الذي يعد الموجه الفكري والعقيدي لإسرائيل[26(4)]. وقد بدأت المرحلة الأولى لتحقيق الغاية الصهيونية، ببث الدعوة وتشجيع العودة إلى صهيون[27(5)]، ثم انتقلت بعد ذلك إلى مخطط مرسوم ومنظم في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وذلك حينما عقد في مدينة بازل بسويسرا المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897 برئاسة الصحفي (ثيودور هرتزل)[28*] بهدف إعادة إنشاء ما يسمى بـ

الوطن القومي اليهودي في فلسطين[29(1)] واستمرت المخططات والمرامي الاستعمارية حتى تمكن الصهاينة من تحقيق حلمهم الاول، وذلك من خلال إعلان قيام دولة إسرائيل في 15 ايار من عام 1948. إلا أن ذلك الإعلان لم يكن نهاية الحلم الصهيوني، بل البداية لأهم مراحل المخطط الصهيوني والأكثر حسما. حيث نشأت إسرائيل ككيان صغير وسط بيئة عربية معادية للاحتلال والاستعمار. وقد عبر عن ذلك (موشى ديان)[30**] في حديثه مع طلبة الجامعة العبرية في عام 1968 بقوله في عام 1948 حصلنا على الدولة وحققنا الاستقلال السياسي وكان هذا بمثابة الروح. أما الجسد الذي البس لهذه الروح من الحدود والمناطق فكان يجب ـ من ناحية الكم ـ أن يكون بالقدر اللازم للاحتفاظ بهذه الروح ....[31(2)]. ومن اجل تحقيق هدف الصهيونية النهائي، عمل الزعماء والقادة الإسرائيليون إلى وضع استراتيجية عليا، تسعى من خلالها إلى العمل لتحقيق غايتهم عبر وسائطهم المختلفة. وبالرغم من كون الاستراتيجية العليا لإسرائيل تعد من أدق الأسرار لديها، إلا أن الكتابات المتناثرة، وخطب الزعماء والقيادات ومذكراتهم، والوثائق المتسربة لأغراض شتى، وحركة إسرائيل اليومية وما يعلن عنها كلها سهلت للباحثين التعرف على أهداف الاستراتيجية الإسرائيلية بشكل أو بآخر[32(3)]. واهم هذه الأهداف هي:

أولاً: الهدف الأمني

تعد العقيدة الأمنية الإسرائيلية الأساس في الفكر الاستراتيجي الصهيوني والقضية المركزية للوجود الإسرائيلي، وذلك لإدراك صناع القرار الإسرائيلي، أن الصراع مع المسلمين، والعرب خاصة، هو صراع دائمي نتيجة احتلالهم لأرض عربية مقدسة[33(4)].

حيث أشار (بن غوريون)[34*] في خطابه الذي ألقاه في الكنيست في الثاني من تشرين الثاني لعام 1955 تأخذ قضية الأمن موضعاً رئيسياً في افكارنا، ولا

توجد قضية مشابهة لهذه القضية في أية دولة أخرى. لان الأمر في إسرائيل ليست قضية حماية استقلالنا أو أراضينا أو حدودنا أو سيادتنا فحسب، إنما هي قضية البقاء على قيد الحياة من الناحية الفيزيائية ... لا يمكننا أن نغمض أعيننا أمام الحقيقة بان أعدائنا لا يهددون فقط استقلالنا ، بل يهددون عن كثب استمرار بقائنا الفيزيائي. هذا هو المعنى الرهيب لمشكلة أمننا[35] (1). إلا أن ذلك لا يعني أن مفهوم الأمن الإسرائيلي هو مفهوم جامد، بل مفهوم يواكب السياسة التي تتبناها إسرائيل هذا من جهة، ويتغير بتغير الظروف المحيطة به من جهة أخرى[36] (2). حيث صرح (بن غوريون) إن اخطر عدو لأمن إسرائيل هو الجمود الفكري لدى المسؤولين عن الأمن[37] (3) وهذه المرونة في الأمن الإسرائيلي، يمكن ملاحظتها بعد عام 1950، حيث فرق القائمون على تخطيط الدفاع الإسرائيلي آنذاك ما بين الأمن الراهن والأمن الأساسي[38] (4)، ثم بعد ذلك أدخلت في عام 1956 نظرية الردع[39] ** في العقيدة العسكريةالإسرائيلية واستمرت النظرية طاغية على الفكرالإسرائيلي حتى ما بعد عدوان حزيران 1967، حيث أدخلت بعد ذلك على العقيدة العسكرية الإسرائيلية نظرية (الحدود الآمنة). وقد فسر (ابا ايبان)[40] * وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك، الأهمية الاستراتيجية (للحدود الآمنة) بأنها تلك التي يمكن الدفاع عنها دون اللجوء إلى الحرب الوقائية[41] (1). وبعد حرب تشرين الأول 1973 تبنت العقيدة العسكرية الإسرائيلية مفهوم (الاستراتيجية الهجومية الأساسية)[42] **،إلا أن نظرية (الحدود الآمنة) بقيت مسيطرة على العقيدة الاستراتيجية الإسرائيلية . وقد بين أهمية (الحدود الآمنة) بعد حرب تشرين الأول 1973، (ايغال الون)[43] *** بقوله أن الحجة القائلة بان الحرب الحديثة القائمة على الصواريخ والطائرات النفاثة والمدفعية بعيدة المدى تلغي أهمية الحدود والمواقع الاستراتيجية هي حجة ساقطة ... فعلى العكس تماما، أن هذه التطورات في الحرب الحديثة تؤكد أهمية العوائق الأرضية والعمق

الاستراتيجي اكثر من أي وقت مضى ...[44](2). ويمكن ملاحظة مدى مرونة (الحدود الآمنة) التي ينادي بها القادة الصهاينة، حيث تتحدد (حدودهم الآمنة) من وجهة نظرهم، بحسب مقتضيات الأمن الإسرائيلي. وهذا يمكن القادة الصهاينة من إعطاء الأمن الإسرائيلي مضمون جغرافي ـ عسكري، أي الربط بين الأمن الإسرائيلي والسيطرة على الأراضي ذات الأهمية الاستراتيجية لها[45](3). وقد صرح (ايغال الون):

- إن هناك ثلاثة عوامل تؤثر على رسم حدود إسرائيل هي:

1- احتياجات إسرائيل الدفاعية.

2- الادعاءات اليهودية التاريخية بالنسبة لفلسطين.

3- الاحتمالات السياسية[46](1).

أما (اريئيل شارون)[47]* فيرى أن التحول النوعي في الجيش الإسرائيلي، أدى إلى الانتقال لاسيما بعد عام 1981، إلى نظرية أمنية تستند إلى (خطوط حمر) ترسمها إسرائيل، فيما يتعلق بالقضايا السياسية والتسليحية والنووية الخاصة بالدول العربية، عادّاً أي تجاوز لها سيكون مسوّغاً لبدء الحرب[48](2). وقد تم تطبيق ذلك أثناء قصف المفاعل النووي العراقي المعد للأغراض السلمية في السابع من حزيران لعام [49]1981(3).

إذن التوسع الإسرائيلي هو شرط البقاء كما هو شرط ضمان الأمن، حيث أن الأمن الإسرائيلي هو أساسا سياسة القوة، وتحقيقها يتم عن طريق التوسع[50](4). وبهذا الصدد يرى (بنيامين نتنياهو)[51]** أن المسائل مثل الحدود والمناطق والعمق الاستراتيجي ذات أهمية مصيرية في الشرق الأوسط. وان سيطرة إسرائيل على مناطق ذات أهمية استراتيجية لها، سوف

لن تكون عائقا أمام (السلام) وإنما هي عائق أمام الحرب[52](5).

مما تقدم ذكره، يتبين أن الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي يعطي للأمن أولوية خاصة، وهو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتوسع الإسرائيلي واحتلال ارض عربية جديدة تحت مسميات ونظريات عدة مثل، (الحدود الآمنة) أو (الحدود المرنة) أو (الخطوط الحمراء) وغيرها من النظريات والمفاهيم، الهادفة في النهاية إلى تحقيق الحلم الصهيوني بإقامة إسرائيل الكبرى. إذ أعلن (مناحيم بيغن)[53]* بعد مرور يوم من تصويت الأمم المتحدة على مشروع قرار تقسيم فلسطين في 29 تشرين الثاني من عام 1947إن تقسيم فلسطين غير شرعي ولن نقبل به أبداً... والقدس كانت وستظل عاصمتنا إلى الأبد، وإسرائيل الكبرى سوف تعود إلى شعب إسرائيل، كل إسرائيل، والى الأبد [54](1). إذن تعد قضية الأمن الإسـرائيلي القضية المركزيـة فـي العقيـدة الاستراتيجية الإسرائيلية وهذا يتطلب ما يأتي[55]**:

أ. الهجرة:

يعـد العـامل الـديموغرافي واحـدا مـن أهم المشكلات التـي تواجـه الأمـن الإسرائيلي[56]*** كما شكل في الوقت نفسه حلقة مركزية في سلسلة مخططاته الاستيطانية الهادفة إلى تمزيق وتفتيت الوطن العربي، عبر إضفاء الشرعية على اغتصابه لفلسطين، ولتشكل قاعدة انطلاق لاحتلال أجزاء أخرى من المنطقة[57](2). وقد عبر عن ذلك (بن غوريون) بقوله إن إسرائيل لا يمكن أن

تضمن أمنها بدون الهجرة ... [58](3). وقد فسر (ليفي اشكول)[59]**** وجهة نظر (بن غوريون) قائلا إن ضمان وجود إسرائيل يأتي في المقام الأول على عاتق الشعب اليهودي. وإن هـذه المـهمة لا يمكـن أن تتحقق إلا إذا سدت إسرائيل حاجتها الدائمة والمتزايدة لأعداد كبيرة من الناس ...[60](1) أما (شمعون

بيريس)61* فيشير في كتابه (الشرق الأوسط الجديد) بان الظروف وبخاصة الديموغرافية منها آخذة في التغير السريع، ولو لم تكن إسرائيل على درجة من الحذر لفقدت عنصر الأغلبية السكانية بين البحر والنهر ....62(2). أما (نتنياهو) فيقول إن من شأن موجات هجرة جماعية، أن تضع نهاية للحلم العربي برؤية دولة اليهود تنهار كدولة الصليبيين التي ضلت تصغر وتتقزم، حتى تلاشت نهائيا....63(3).

إذن الهجرة اليهودية إلى أرض فلسطين تعتبر من الركائز الأساسية في المشروع الصهيوني، بالرغم من الصعوبات والعراقيل التي تواجهها داخل إسرائيل وخارجها64(4)، لارتباطها بـ الأمن الإسرائيلي الذي هو في الأساس المشكلة الجوهرية التي تواجه إسرائيل. أشار (بن غوريون) إن مشكلة الأمن الإسرائيلي تختلف كلياً عن مشاكل أمن البلاد الأخرى، إذ أنها ليست مشكلة حدود او سيادة فقط، ولكنها علاوة على ذلك مشكلة بقاء65(5).

ب. التفوق العسكري:

إن إعطاء الأولوية للأمن الإسرائيلي بوصفه الهدف الأساسي للاستراتيجية الإسرائيلية جعل صناع القرار والقادة الإسرائيليين يركزون على ضرورة بناء جيش قوي، متطور ومجهز بأحدث الأسلحة والمعدات العسكرية، المتطورة تكنولوجيا، وذلك لان ضمان الأمن الإسرائيلي يستلزم الاستعداد الكامل، والقدرة على إثبات الفاعلية الإسرائيلية الرادعة لأي تحرك أو هجوم عسكري مباغت66(1). وقد أعد الدكتور (زئيف شيف) دراسة في التسعينات من القرن الماضي بعنوان (في الطريق إلى حرب ذات ثلاث مراحل) أشار فيها إلى: 1. ضرورة تعديل العقيدة الاستراتيجية الإسرائيلية من خلال التركيز على النوعية والتطور في بناء القوة العسكرية الاسرائيلية، أي الاحتفاظ بجيش صغير ولكنه متطور وفعال ... 2. الاستمرار في تطوير سلاح الجو وتمكينه من

مد ذراعه الطويلة ليصل إلى ابعد الأهداف في الدول العربية 67(2). كما أشار العقيد (ابراهام ايالون)68* إلى انه لا يستطيع قليلو العدد الذين يتمتعون بالنوعية أن يتغلبوا وحدهم على الكمية، فالكمية تكمل نوعية القلة، غير أن النوعية تبرز اكثر عند الاختيار ويكون تأثيرها مصيريا69(3). لذا استند الإطار العام الذي يحكم العقيدة العسكرية الإسرائيلية، والمؤسسة على قاعدة التفوق الإسرائيلي على مبادئ عدة، أهمها:

1- الاعتماد على جيش من المجندين والمطوعين، تدعمه قوة احتياطية كبيرة ذات خبرة، يمكن تعبئتها خلال فترة قصيرة جدا. مثلما حدث في عدوان حزيران 1967، إذ استطاعت القيادة الإسرائيلية استنفار 11% من سكانها والحاقهم بالخدمة العسكرية70(4). حتى أن اغلب الكتاب والمفكرين وصفوا إسرائيل بأنها جيش يملك شعباً بدلاً من شعب يملك جيش71(5).

2- الاعتماد على التكنولوجيا في رفع القدرات العسكرية الإسرائيلية ولاسيما في مجال القوات المدرعة والجوية والصاروخية، مما يضمن لها تفوقا نوعيا شبه مطلق، يستخدم لردع العرب من اللجوء لقوة السلاح72(1). إذ أشار (اسحق رابين)73* إن هدف جيش الدفاع الإسرائيلي هو أن يردع الحرب...74(2).

3- اهتمام القيادة العسكرية الإسرائيلية بتطوير صناعتها العسكرية، سواء بصورة منفردة ام بالتعاون مع دول كبرى، بالأخص مع الولايات المتحدة. وهذا سيمكنها من تحرير تبعيتها من الدول التي تستورد السلاح منها من جهة، وسيدعم مكانتها السياسية والاقتصادية من خلال تصدير السلاح من جهة أخرى75(3).

4- افتعال الأزمات واللجوء إلى سياسة الحروب ذات المدى القصير، من اجل

تحقيق أهدافها الاستراتيجية، بالنصر المحدود وعلى مراحل عدة[76](4). وفي ذلك أشار (بن غوريون) إننا نرى انه من المناسب أن ندفع لأي عربي مليون جنيه ليبدأ الحرب[77](5).

5- الاهتمام بترتيبات أمن، واتخاذ العديد من الإجراءات لإثبات قدرتها على إجهاض الضربة العربية الأولى لمنع تكرار ما حدث في الأيام الأولى من حرب تشرين الأول لعام 1973، وهذا يتطلب ما يلي:

أ. العمل على إقامة مناطق منزوعة السلاح مع الدول المجاورة، ووضع وسائل متطورة للإنذار المبكر.

ب. توسيع انتشار القوات المسلحة الإسرائيلية، وتطوير أسلحتها الدفاعية[78](1).

6- اللجوء إلى سياسة تتميز بالغموض حيال امتلاكها أو عدم امتلاكها الأسلحة النووية، من خلال المزج بين سياسة الردع بالظن أي عدم التأكيد رسميا على امتلاكها الأسلحة النووية، وسياسة الردع بالشك أي عدم التأكيد على حجم ومقدار ونوعية القوة النووية التي تمتلكها[79](2). وهذا الأسلوب مهم لتحقيق أهداف عدة أهمها:

أ. إن حالة الغموض ستعمل على منع العرب من اللجوء للحصول على الأسلحة النووية هذا من جهة[80](3)، وستشكل عائقا أمام الدول الكبرى لبيع السلاح النووي للعرب، أو حتى مساعدتهم بامتلاكه من جهة أخرى[81](4). وهذا سيمنع المنطقة من الدخول في سباق نووي لا تستطيع الميزانية الإسرائيلية تحمله. إلا أن هذا الهدف تعرض للنقد، وذلك بعدما استطاع العراق امتلاك البرامج النووية لاستخدامه للأغراض السلمية، وبمساعدة دول كبرى مثل فرنسا[82](5).

ب. أن الإعلان بامتلاك القدرات النووية سيعرّض إسرائيل لانتقادات وضغوط دولية، وسيقلص من حركة سياستها الخارجية مع دول العالم، ولاسيما مع الدول التي عانت من الاستعمار[83][1].

ج. أن سياسة الغموض التي تتبعها إسرائيل حيال امتلاكها قدرات نووية، ستعمل على ردع العرب، واعاقة كل النوايا العربية من اجل محاولة تهديد الأمن والوجود الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة[84][2].

إلا أن سياسة الردع تلك فشلت، وذلك عندما استطاعت الصواريخ العراقية قصف تل أبيب والمستعمرات الصهيونية في حيفا أثناء حرب الخليج الثانية في [85]1991[3].

د. أن التهديد بامتلاك السلاح النووي سيدفع بالدول الكبرى، لاسيما الولايات المتحدة، إلى دعم القدرات العسكرية التقليدية الإسرائيلية، كي لا تلجأ الأخيرة لامتلاك السلاح النووي[86][4]. إلا أن هذه الحجة هي في الأساس وسيلة تلجأ إليها الولايات المتحدة والدول الكبرى الأخرى من اجل تزويد إسرائيل بما تحتاجه من الأسلحة التقليدية المتطورة هذا من جهة، ولعقد اتفاقيات للتعاون الاستراتيجي مع إسرائيل، ولاسيما في المجال العسكري من جهة أخرى[87][5].

ه. أن التلويح بامتلاك السلاح النووي بصورة غير رسمية، سيؤدي إلى إجبار الدول العربية للموافقة على الدخول في عمليات تسوية القضية الفلسطينية مع الجانب الإسرائيلي، وتقرير نتائج المفاوضات فيما بينهم لصالح إسرائيل[88][6]. يقول (ايهود باراك)[89]* إن سياسة إسرائيل النووية كما يتصورها العرب لم تتغير ولن تتغير ولا يمكن تغييرها، وذلك لأنها موقف مبدئي لمسالة بقاء وجود إسرائيل التي ستترك الآثار على الأجيال القادمة[90][1].

ومن خلال ما تقدم ذكره، يتبين أن القوة العسكرية الإسرائيلية تعتبر من أهم الوسائل التي تعتمد عليها القيادة الصهيونية من اجل تحقيق هدفهم الأمني، بالرغم من اعتقاد بعض الكتاب والمفكرين والقادة العرب، من أن الاستراتيجية الإسرائيلية قد تتغير في اتجاه التقليص من استخدام الوسائل العسكرية، ولاسيما بعد انعقاد مؤتمرات تسوية القضية الفلسطينية منذ عام 1979. إلا أن الأحداث ولاسيما بعد انتعاش الانتفاضة الفلسطينية الباسلة في فلسطين في 28/9/2000، أثبتت للعالم اجمع أن الصهاينة لا زالوا وسيبقون يتكلمون بمنطق السلاح والتهديد واستخدام القوة.

ثانياً: الهدف السياسي

إن الاستراتيجية الإسرائيلية تعد القوة السياسية، جزءاً متمماً لأهدافها العليا. وقد أشار لذلك (بنيامين نتنياهو) بقوله لقد ثبت في القرن العشرين، أن القوة السياسية لا تقل أهمية عن القوة العسكرية، في المنازعات الدولية[91](2)، إذ سيمكنها ذلك من تحقيق أهداف عدة أهمها :

أ. التحالف مع الدول الكبرى، والحصول على الشرعية الدولية:

إن إقامة إسرائيل ككيان في الأراضي العربية الفلسطينية، قد حصل نتيجة تآمر دولي أسهمت فيه دول استعمارية كبرى، وكانت لبريطانيا الدور الأساس في إنشاء هذا الكيان[92](3). ومنذ ذلك الوقت أدرك مخططو السياسة الإسرائيلية وقادتها أن ضمان أمن إسرائيل وبقائها وسط بيئة معادية لها، لا يتأتى إلا من خلال استثمار الموقف الدولي لصالحهم، والاستفادة من تصارع وتكالب الدول الكبرى تجاه المنطقة العربية[93](4). يقول (شمعون بيريس) انه من المستحيل التفكير فقط في الدفاع عن الحدود وإغفال ما يجري في الأماكن البعيدة... علينا أن نبني شبكة من العلاقات السياسية يكون بمقدورها تغطية كل مواقع الخطر في شبكة العلاقات العسكرية المجردة[94](1) بينما

يشير (بنيامين نتنياهو) إلى انه دون عمل يهودي لا يمكن ترسيخ الدولة. ولكن دون دعم سياسي دولي، سيكون من الصعب الحفاظ على مكاسبها[95](2). ولذا عملت إسرائيل قبل و/أو بعد إنشاء كيانهم المغتصب في الأراضي العربية الفلسطينية، على زيادة علاقاتها مع الدول الكبرى من اجل تثبيت نفسها (كدولة)، وكسب الرأي العام الدولي لصالحها[96](3). حيث اشار (ايغال الون) لا يمكننا أن نتجاهل ما تفكر به الدول الكبرى والأمم المتحدة والرأي العام العالمي، فمن مصلحتنا كسب الرأي العام في العالم كله ليقف إلى جانبنا[97](4). وقد نجحت السياسة الإسرائيلية في كسب الدول الكبرى، وبرزت تلك العلاقة بصورة اكثر وضوحا في الحروب العربية- الإسرائيلية في 1956 و1967 و1973[98](5). إذ بالرغم من معارضة بعض الدول لسياسة إسرائيل تجاه العرب والفلسطينيين، وصدور قرارات من مجلس الامن تدين الإرهاب الصهيوني، إلا أن مجلس الأمن الدولي لم يقم بأي إجراء لإجبار إسرائيل للمثول للقرارات الدولية الصادرة بحقها. والدليل على ذلك ما يجري في الوقت الحاضر من صمت دولي سواء من قبل الأمم المتحدة أم الدول الكبرى واغلب دول العالم، إزاء الجرائم والأعمال الإرهابية الصهيونية ضد الشعب العربي الفلسطيني من قتل وتدمير ورفض للصوت العربي والعالمي[99](6).

إلا أن تلك العلاقة بين إسرائيل والدول الكبرى الصديقة لها قد تتعثر في حال تعارض مصالح إسرائيل مع رغبات الدول الكبرى. إذ أن إسرائيل ليست مستعدة للتضحية بأي هدف من اهدافها، او تقبل أن تتنازل عن بعض من أطماعها التوسعية، إذا طلبت منها ذلك الدول الكبرى والمجتمع الدولي. وقد أكد ذلك (بن غوريون) في عام 1953 بقوله انه في الأمور الحيوية المتعلقة بالأمن يجب ألا يسمح بتدخل حتى القوى العظمى أو الصديقة حتى لا تؤثر على قرارات إسرائيل[100](1). كما أشارت (غولدا مائير)[101]* نحن بحاجة إلى الأصدقاء ولكن مصيرنا لا يمكن أن يحدد بواسطة الآخرين[102](2). ومن خلال

ذلك، نرى مدى الترابط الوثيق بين علاقات إسرائيل الدولية، وبين الأمن الإسرائيلي ، حيث أشار (بن غوريون) إن رغبتنا الوحيدة هي خلق الظروف الدولية، التي ستؤدي إلى تقوية أمننا القومي103(3).

ب. تجزئة وتفتيت الدول العربية:

عملت إسرائيل منذ وجودها ككيان سياسي، إلى اتباع سياسة ترمي إلى تفتيت الكيانات السياسية والاجتماعية، وتدمير البنى الأساسية للدول العربية، من اجل تمزيقها وتشتيتها واقامة دويلات طائفية وعرقية متناحرة فيما بينها104(4).وقد صرح (بن غوريون)، حينما سألته (غولدا مائير)عن أسباب قلقه عشية إعلان قيام إسرائيلمن قبل الأمم المتحدة كيف لا يستبد بي القلق وأنا أرى دولة إسرائيل كنقطة صغيرة في محيط معاد يحيط بها من كل جانب105(5). هذا القلق جعل (بن غوريون) يستعين بمجموعة من الخبراء لتفتيت وتمزيق الدول العربية، ومساعدة الجماعات الطائفية والعرقية إذ أن قوة إسرائيل تكمن في إضعاف قوة الجانب العربي، وانه لابد من العمل على إضعاف الأقطار العربية الرئيسية عن طريق وحدتها الداخلية وتشجيع الاتجاهات الانفصالية سواء ذات البعد الطائفي أو الأثني106(1).

ومنذ ذلك الوقت عملت إسرائيل على إضعاف الدول العربية وتجزئتها، من خلال إقامة حلف وتعاون مع أية طائفة أو جماعة تعادي الوحدة والقومية العربية، وتُبدي استعداداً للتعاون معها. هذا وقد عقدت إسرائيل العديد من الندوات والمؤتمرات من اجل تحقيق هدفها الاستراتيجي. ومن أهم الندوات والمؤتمرات والمقالات المنشورة:

1. في نهاية السبعينات من القرن السابق، اعد مركز الأبحاث السياسية بوزارة الخارجية الإسرائيلية مشروعا لتمزيق وتفتيت الدول العربية وخاصة الرئيسية منها مثل: العراق، مصر، سوريا، الجزائر والسعودية107(2).

2. في شباط 1982 نشرت مجلة (إرشادات) مخططاً بقلم (اوديد بينون)108* بعنوان استراتيجية إسرائيل في الثمانينات، طالب فيها بتطبيق أفكار (بن غوريون) على الدول العربية من اجل تمزيقها وتفتيتها، لضمان بقاء إسرائيل على المدى البعيد109(3).

3. في عام 1985 صدر كتاب عن رئاسة الأركان العامة الإسرائيلية بعنوان الأقليات والشرق الأوسط، تناول تفاصيل المخطط الإسرائيلي، والطرق الواجب اتباعها لتمزيق وتفتيت الوطن العربي.

4. في عام 1988، صدر كتاب لـ (يحزقيل درور)110** بعنوان استراتيجية عظمى لإسرائيل، حدد خلالها الأفكار والمبادئ والعناصر وعين الأساليب لتنفيذ مشروعه التفتيتي، لتحييد القوى والقدرات العربية عن طريق مبدأ فرق تسد111(4).

5. نظم مركز ديان لأبحاث الشرق الأوسط وأفريقيا عام 1990 ندوة بعنوان تفتيت وتدمير المنطقة العربية، وحضر الندوة كبار مفكري ومخططي السياسة الإسرائيلية، وقد أشارت الندوة في بيانها الختامي إلى أهمية أن تسعى الدوائر الإسرائيلية لتنفيذ مخططها ضد المنطقة العربية من خلال أزمة الخليج وتطوراتها، والعمل على تفجير الموقف لتكون النتيجة كما تريد إسرائيل متمثلة في عالم عربي مفتت ومدمر ومقوض الدعائم والأركان، عالم مهشم ولن تقوم له قائمة إلا بعد عدة عقود112(1).

6. نظم مركز بارايلان للأبحاث الإستراتيجية بالتعاون مع مركز الأبحاث السياسية بوزارة الخارجية الإسرائيلية في 20/5/1992 ندوة حول الموقف الإسرائيلي من الجماعات الأثنية والطائفية في منطقة الشرق الأوسط. وقد أشارت الندوة أن هدفهم النهائي يتمثل في إمداد الأقليات بالمال والسلاح،

واستغلال الأوضاع التي تعاني منها الدول العربية، لاسيما بعد حرب الخليج الثانية في 1991، لتنفيذ مخططها الرامي بأن تكون إسرائيل القوة الإقليمية في المنطقة113(2).

7. كما نجد لهذه المخططات الصهيونية في كتب عدة منها، كتاب (بين جيلين) لـ (بريجينسكي)114* تحت عنوان (تفتيت قوس الأزمات)، وكتاب (رهينة خميني) لـ (برنارد لويس)115** ، وكتاب (الموجة الثالثة) لـ (الفين توفلر)116*** 117(3).

ومن هذا الاستعراض السريع لأبرز المؤتمرات والندوات والكتب الصهيونية التي تهدف بالأساس إلى تجزئة وتفتيت الدول العربية، يمكن التوصل إلى نتيجة أساسية وهي أن أسلوب التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي قد تطور باتجاه واحد وهو الالتزام بمنطلقات (بن غوريون) الأساسية، من اجل تجزئة الدول العربية إلى دوائر جغرافية محددة كلٌّ حسب خصائصها الذاتية، كي تبدو كل دائرة معينة وكأنها متكاملة الخصائص ومختلفة عن جاراتها ليسهل بذلك اختراقها والسيطرة عليها118(4).

ج. التسوية من منظور صهيوني:

إن اكثر المصطلحات التي تحاول السياسة الإسرائيلية إشاعتها هو مصطلح الرغبة في تسوية قضية الصراع العربي- الصهيوني. أشار (آبا ايبان) إن إسرائيل ترغب في السلام، وهي تحترم السيادة الإقليمية للدول العربية...119(1). بينما يرى (شمعون بيريس) إلى أن السلام هو الطريق الفعلي لتوفير

الامن ليس كهدف سياسي ولكن كاستراتيجية...120(2)، ألا أن التسوية التي تسعى السياسة الإسرائيلية إلى تحقيقها، هي التسوية المستندة على العنف. إذ يتم استخدام مصطلح تسوية قضية الصراع العربي- الصهيوني، قبل وبعد

استخدام العنف. ففي معارك الجولات السابقة بين العرب والصهاينة في 1956 و1967 و1973 و1982، كانت الخطب والدعايات الصهيونية تدعو إلى ضرورة تسوية قضية الصراع العربي- الصهيوني، وعقد الصلح مع العرب[121](3). حتى أن (دان هوروفيتس) رأى أن جميع نظريات الأمن الإسرائيلي تستأنس بالفرضية القائلة إن كل سلام إسرائيلي- عربي سيكون سلاماً مسلحاً[122](4). وحين سقط الشهداء الخمس الأوائل أثناء انتعاش الانتفاضة الفلسطينية الباسلة في 28/9/2000، قال (اريئيل شارون) هذا هو السلام الذي نريده ثم قال بعد أيام أنا لن ادخل مع باراك في الحكومة ولكني سأقف معه بكل قوة طالما انه يقتل الفلسطينيين[123](5).

وهكذا يتبين أن فلسفة السلام الإسرائيلي التي تنبثق منها مشاريع التسوية، هي في الأساس فلسفة السلام القائم على شرعية الأمر الواقع المفروض بقوة السلاح[124](6). إذن تتميز عمليات التسوية التي يحاول الإسرائيليون فرضها على العرب بكونها تختلف عن كثير من عمليات التسوية في التاريخ المعاصر. إذ تحاول إسرائيل من وراء ذلك، إجراء ترتيب معين، وفي الغالب يكون مؤقتاً لتغيير شكل أو جوهر بعض العمليات الصراعية[125](7). حيث أشار (بن غوريون) غايتنا الرئيسية ليست تحقيق السلام مع العرب... مصلحة إسرائيل الأساسية هي تأمين وجودها...[126](1). وهكذا يتبين أن التسوية في الاستراتيجية الإسرائيلية ليست هدفا بحد ذاتها، ولكنها وسيلة تلجأ إليها لتحقيق أغراضها ومراميها العدوانية والتوسعية.

ثالثاً: الهدف الاقتصادي . التقني[127]*

عملت القيادة الإسرائيلية لتحقيق استراتيجيتها، وبسط هيمنتها على المنطقة العربية، إلى القيام باعادة توجيه الاقتصاد الإسرائيلي وبطريقة مكثفة، ليتمكن من إيجاد مقومات اقتصادية- تقنية متطورة قادرة على توفير القوة والأمن له،

لاسيما أن التكلفة لاحتلال أراضٍ عربية جديدة، وتوسيع إسرائيل لمجالها الحيوي، أصبحت تكلف بالسلاح العسكري اكثر بكثير قياسا بالسلاح الاقتصادي، لاسيما في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية التي شهدها العالم والمنطقة العربية. حيث يرى (شمعون بيريس) إلى أن العالم قد شهد تغيرات جذرية أجبرت إسرائيل على استبدال مفاهيمها القديمة بمواقف اقرب للحقائق الجديدة، حيث لم تعد العوائق الطبيعية وحشد القوات ذات قيمة أمام الصواريخ، إضافة إلى كلفتها المادية الباهظة. لذا قلة أهمية العمق الاستراتيجي، وأصبحت الوسائل الاقتصادية المعتمدة على العلم والتكنولوجيا أهم من العسكرية128(2). حيث أن إسرائيل وكما يرى (نتنياهو) ستتوفر لها القاعدة الاقتصادية والتكنولوجية المطلوبة لضمان أمن عسكري واستقلال سياسي129(3). أي أن الغرض الأساسي من التنمية والتقدم الاقتصادي الإسرائيلي، الحصول على الموارد الاقتصادية لتوجيهها إلى النواحي الأمنية130(4). وتسعى القيادة الإسرائيلية من وراء إقامة قاعدة اقتصادية- تقنية متطورة، إلى تحقيق أهداف عدة، أهمها:

القاعدة العسكرية في إسرائيل تعتبر الأداة الأساسية التي يعتمد عليها الصهاينة في تحقيق استراتيجيتهم العليا، وهذه القاعدة تحتاج إلى قوة اقتصادية متينة ومتقدمة، كي تزوده بما يحتاج من دعم، كي تبقى إسرائيل قوية، وقادرة على تحقيق أهدافها التوسعية131(1).

سيعمل التقدم الاقتصادي- التقني على إنجاح الاستراتيجية الإسرائيلية في اختراقها للجسد العربي وعلى كافة المستويات، وستكون إسرائيل القوة الاقتصادية المهيمنة على الاقتصاديات العربية المتخلفة132(2).

ج. أن إقامة قاعدة اقتصادية- تقنية متطورة ضرورة لازمة لاستيعاب الهجرات المتدفقة للأراضي الفلسطينية المحتلة، ولاسيما القادمة من جمهوريات الاتحاد

السوفيتي. حيث أن قوة الاقتصاد الإسرائيلي هي التي ستحدد إذا كان المهاجرون النازحون إلى إسرائيل سيتم استيعابهم أم لا133(3). يقول (نتنياهو) إن اكثر العناصر أثراً على الهجرة إلى إسرائيل، هو الوضع الاقتصادي فيها134(4).

د. أن إقامة قاعدة اقتصادية متقدمة سيمكّن إسرائيل من تقليص اعتمادها على المساعدات الأجنبية، لاسيما الأميركية. وهذا سيساعدها على تقليل تبعيتها للدول الغربية135(5).

هـ. أن اغلب الأراضي الفلسطينية المحتلة تقع في مناطق تفتقر إلى الموارد الطبيعية والزراعية، حيث تقع نصفها تقريباً في صحراء النقب، وهذا جعل إسرائيل تعمل على تقوية قاعدتها الاقتصادية . التقنية، لتكون (دولة) مصدرة للسلع الصناعية المتقدمة تكنولوجيا، مما ساعد على زيادة نسبة صادراتها للخارج، وعمل على تحسين قوة العمل الإسرائيلية، وإنعاش قطاع الخدمات التجارية والمصرفية ورجال الأعمال136(1). إلا أن التحسن الاقتصادي الإسرائيلي لم يساعدها على الموازنة بين صادراتها ووارداتها. إذ لا تزال إسرائيل تعاني من عجز في الميزان التجاري، بسبب زيادة نسبة وارداتها بنسبة تفوق صادراتها137(2).

وهكذا يتبين، أن إسرائيل تهدف من وراء الهدف الاقتصادي- التقني، الحصول على مزايا اقتصادية عدة، من اجل تحقيق أمنها. أي أن الهدف الأساسي من وراء ذلك، هو ذات بعد استراتيجي- أمني.

إذن تستهدف الاستراتيجية الإسرائيلية المستقبلية في الاساس، العمل على ضرورة إيجاد علاقات تبادلية للأمن والسياسة والاقتصاد، واتباع أسلوب تفاعلي ملائم يمزج بين هذه الاهداف، من اجل تحقيق الأهداف الصهيونية العليا، لا فقط بالمعنى الذي يستند على عقيدتهم العنصرية فقط، بل بالمعنى

الذي يفرضه الواقع المعاصر أيضا. ومن الملاحظ أن المدة الزمنية لأبعاد وأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية تستهدف المدى البعيد، مما يؤدي بالنتيجة إلى المدى القريب والمتوسط. وإن منطق القوة هو الأساس في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي سواء أكان ذلك في الجانب الامني، ام في الجانب السياسي، أم في الجانب الاقتصادي.

المبحث الثاني: الجغرافية السياسية لدول حوض النيل

تعرف الجغرافية السياسية، بأنها جغرافية الدول أو الوحدات السياسية[138] (1). وينحصر مجال البحث فيها، في وصف وتحليل شكل وصورة الدولة أو الوحدة السياسية، داخليا وخارجيا وبطريقة موضوعية، بوصفها وحدة إقليمية تتميز وتتأثر بعوامل محددة[139] (2)، بهدف الوصول إلى

جوانب القوة والضعف فيها[140] (3). وقد تعددت المواضيع التي أسهمت الجغرافية السياسية البحث فيها، منها قوة الدولة السياسية والاقتصادية، والتوزيع الجغرافي للمجموعات العرقية والطائفية، ومشاكل الحدود، والبنية الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية للدول[141] (4).

ودول الحوض يقصد بها مجموع الأراضي التي تنحدر نحو مجرى النهر وروافده، وتغذّيه بالمياه، والتي لو سقطت عليها الامطار، او تفجرت فيها الينابيع، لانحدرت إلى مجرى النهر[142] (5).

وعلى هذا الأساس، يمكن تحديد دول حوض النيل بجميع الأراضي التي يجرى فيها النيل وروافده بصرف النظر عن الحدود الجغرافية...[143] (6). والدول هي: تنزانيا- بوروندي- رواندا- كينيا- الكونغو الديمقراطية- أوغندا- أثيوبيا- أرتيريا- السودان- ومصر[144]*.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي

أن دول حوض النيل، تمتد من المناطق الاستوائية المرتفعة في شرق أفريقيا، وحتى المنطقة المعتدلة الدفيئة عند حوض البحر المتوسط، أي من الجنوب والى الشمال، وذلك بحسب جريان نهر النيل[145]** .

يحد دول الحوض، من الجنوب والجنوب الشرقي كل من هضبة البحيرات الاستوائية والمحيط الهندي، ومن الشرق كل من هضبة الحبشة والبحر الأحمر، ومن الغرب كل من سلسلة جبال دارفور والجبال الشرقية في تشاد، ومن الشمال البحر المتوسط[146](1) .

تقدر المساحة الكلية لدول حوض النيل بـ (9,417.718)كم^2 أي ما يساوي ثلث مساحة دول القارة الأفريقية عامة[147]***، **جدول رقم (1).**

جدول رقم (1) يبين أهم المؤشرات الجغرافية العامة لدول حوض النيل

ت	الدولة	العاصمة	المساحة الكلية كم2	أهم المدن
1	مصر	**القاهرة**	1,002,000	الإسكندرية ـ الجيزة ـ السويس ـ بور سعيد ـ طنطا
2	السودان	**الخرطوم**	2,505,805	واد مدني ـ بور سودان ـ جوبا ـ العطبرة
3	ارتيريا	**أسمرة**	121,144	عصب ـ مصوع
4	اثيوبيا	**أديس أبابا**	1,133,380	غُندار ـ ديسيه ـ هرار ـ غوبا ـ مقالييه
5	أوغندا	**كمبالا**	241,038	جينجا ـ امبال ـ انتيب
6	كينيا	**نيروبي**	582,646	مومباسة ـ كيسومو ـ ناكورو
7	الكونغو الديمقراطية	**كينشاسا**	2,344,885	كاتانغا ـ لوبومباشي ـ مبوجي مايي ـ كيكويت ـ ماتادي
8	تنزانيا	**دار السلام**	945,100	زنجبار ـ موانزا ـ تانغا ـ اروشا
9	رواندا	**كيجالي**	26,338	بوتار ـ روهانجيري ـ جيزاني
10	بوروندي	**بوجومبورا**	27,834	جيتيفا ـ رومونج ـ نغوزي

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

1. التقرير الاقتصادي العربي الموحد . الأمانة العامة لجامعة الدول العربية . القاهرة . أيلول 2001. ص264.

2. مجموعة أساتذة . أطلس العالم الصحيح 1998- 1999 . منشورات دار مكتبة الحياة . بيروت . بلا زمان . ص204 . 209.

3. Q 8 Y 2 B . Com , World Atlas, Welcome . http:// www. q 8 y 2 b . com / Atlas/ World/ Shtml

ودول حوض النيل ليست متشابهة من حيث خصائصها الجغرافية العامة، بل مختلفة عن بعضها البعض من الناحية الطبيعية والمناخية والنباتية، وما يترتب عليها من اختلاف في المظهر الجغرافي العام. إذ أن نهر النيل ينبع من المناطق الاستوائية المرتفعة، وبعض منابعه تمر في أخاديد يشبه مناخها النوع الاستوائي المنخفض، ثم تمر بعد ذلك من منطقة ذات المناخ شبه الاستوائي، والتي تلتقي من الشرق بمنابعه النابعة من الهضبة الحبشية التي تأتى من منطقة شبه موسمية، ثم تمر بعد اندماجهما في المنطقة الصحراوية العامة، حتى يبلغ في النهاية أطراف منطقة حوض البحر المتوسط ذات المنطقة المعتدلة الدفيئة148(1). وهكذا يتبين أن دول الحوض تقع في أقاليم جغرافية مختلفة وهي: المنطقة الاستوائية . المنطقة شبه الاستوائية . المنطقة المدارية الموسمية . المنطقة الشبه موسمية . المنطقة الصحراوية الحارة وأخيرا المنطقة المعتدلة الدفيئة حتى البحر المتوسط.

ودول الحوض تتميز بسمات جغرافية عدة، نتيجة كثرة الدول المشتركة في نهر النيل، أهمها:

1. إن هذه المنطقة تعتبر حلقة وصل مهمة بين دول أفريقيا العربية، ودول أفريقيا جنوب الصحراء غير العربية.

2. دول حوض النيل يتداخل مع القرن الأفريقي. إذ أن ما يقارب نصف دول حوض النيل هي من دول القرن الافريقي[149]*.

3. بعض دول حوض النيل مطلة على البحر الاحمر، والبحر الأحمر واصل حوض النيل بجنوب غرب آسيا، بالجزيرة العربية ومن ثم الخليج.

تعتبر مصر المطلة على البحر المتوسط، جسر لدول الحوض لأوربا[150](2).

توجد في دول الحوض أهم القنوات والمضايق المتحكمة بطرق التجارة والنقل اهمها، مضيق باب المندب، ومضيق تيران، وقناة السويس[151](1).

تتميز دول حوض النيل بالمظاهر الطبيعية، من جبال وهضاب وانهار وصحارٍ وبحيرات عذبة. منها، قمة كليمنجارو في تنزانيا والتي يبلغ طولها (5895) م، وتعدُ بذلك أعلى جبال أفريقية، وجبال كينية في الشرق، والهضبة الحبشية الاثيوبية، ونهر النيل، ونهر الكونغو الذي يقدر طوله بـ(4700) كم^2، وصحراء النوبة في السودان، وبحيرة كل من فكتوريا وتنجانيقا والبرت[152](2).

تعد دول حوض النيل مفتاح الدخول والخروج إلى المحيط الهندي، ومنها إلى المحيط الأطلسي. إذ أن نصف دول حوض النيل مطلة على المحيط الهندي[153](3).

وهكذا يتبين لنا أن دول حوض النيل تتمتع بمزايا جغرافية عدة جعلته عرضة لتهديدات داخلية وخارجية، وهو ما سيتم التطرق له ضمن مفردات الرسالة، وعلى مدار الفصول والمباحث اللاحقة.

المطلب الثاني: البيئة الديموغرافية والاجتماعية

إن عدد سكان دول حوض النيل وفقاً لآخر الإحصائيات، يقدر بـ (315) مليون نسمة، من مجموع عدد سكان قارة أفريقيا ذات الـ(53) دولة، البالغة (784,445) مليون نسمة وفقاً لنهاية عام 1999[154](1). وتحتل مصر المرتبة الأولى من حيث عدد سكان دول الحوض، اذ يبلغ عدد سكانها (67,868) مليون نسمة. أما أرتيريا فتحتل المرتبة الدنيا بعدد سكانها البالغ (3,719) مليون نسمة. وهذا العدد بلا شك قابل للزيادة في دول الحوض، وذلك للزيادة الكبيرة في معدل النمو السنوي للسكان ، كما مبين في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2) يبين أهم المؤشرات الديمغرافية والاجتماعية لدول حوض النيل

ت	الدولة	عدد السكان الاجمالي بالمليون لعام 1999	معدل النمو السنوي للسكان % 1990-1999	الانفاق العام على التعليم (كنسبة منوية من الناتج القومي الاجمالي) 1995-1997	معدل الامية بين البالغين (النسبة المنوية لمن تبلغ اعمارهم 15 سنة او اكثر) 1999	الانفاق العام على الصحة (كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي) 1996-1998	الاطباء لكل 100,000 فرد 1990-1999	سكان الحضر (كنسبة مئوية من مجموع السكان) 1999	الترتيب حسب دليل الفقر البشري لتسعين دولة نامية لعام 1999	
									الترتيب	القيمة %
1	مصر	67.868.78*[155]	2.0	4.8	45.4	1.8	202	45	50	31.7
2	السودان	30.4	2.0	1.4	43.1	-	9	35,1	58	34.8
3	ارتيريا	3.719	2.8	1.8	47.3	2.9	3	18.4	75	44
4	اثيوبيا	61.4	2.7	4	62.6	1.7	4	17.2	88	57.2
5	اوغندا	22.6	2.8	2.6	33.9	1.9	4	13.8	69	41
6	كينيا	30	2.6	6.5	18.5	2,4	13	32.1	51	31.8
7	الكونغو الديمقراطية	50.335	3.4	-	39.7	1.2	7	30	67	40
8	تنزانيا	34.3	2.8	-	25.3	1.3	4	31.6	53	32.4
9	رواندا	7.235	2	-	34,2	2	-	6.1	76	44.2
10	بوروندي	6.565	2.1	4	53.1	0.6	6	8.7	-	-

ومن حيث التركيب الاجتماعي والاثني لدول حوض النيل. نلاحظ أن هذه الدول في اغلبها، ذات خليط معقد من الأعراق والأديان واللغات. إذ نلاحظ مثلا في السودان البلد العربي-الافريقي، وجود ما يقارب الـ(500) قبيلة، و(120) لغة ولهجة، وعشرات الأديان من معتقدات روحانية، ومسيحية،

ومسلمين[156](2)، رغم أن المسلمين يشكلون النسبة الأكبر من حيث عدد السكان في السودان وكما مبين في الجدول رقم (4). بينما يوجد في تنزانيا (120) إلى (130) وحدة اثنية فرعية (قبائل)، مع ما يقارب الـ(100) لغة محلية، وعشرات الأديان المختلفة[157](3). اما جمهورية الكونغو الديمقراطية فتوجد فيها (200) وحدة قبلية، مع خليط معقد من اللغات المتعددة والديانات المتشعبة[158](4). وكذلك أثيوبيا حيث توجد فيها اكثر من(70) قبيلة، مع (70) لغة و(200) لهجة، بالإضافة إلى الديانات المتشعبة والمتعددة، حتى أن المؤرخ الإيطالي (كونتي روسي) وصف أثيوبيا بـ (متحف الشعوب)[159](5). أما كينيا فتضم اكثر من (40) مجموعة

عرقية، مع خليط معقد من اللغات والأديان[160](1). وهذا حال اغلب دول حوض النيل[161](2) ويصاحب ذلك، ضعف في البنيان الاجتماعي لأغلب دول الحوض، حيث أن دول حوض النيل تعاني من تفشي ظاهرة الفقر والمرض والتخلف، مما أدى ذلك إلى أن أصبحت دول الحوض تصنّف من ضمن الدول الأفقر في العالم حسب دليل الفقر البشري وكما مبين في الجدول رقم (2).

وقد يسأل سائل هل هذا الخليط المعقد من اللغات والأديان والاثنيات، مع الضعف العام في البنيان الاجتماعي لأغلب دول الحوض، ذات خليط متجانس وموحد، أم متنافر ومتصادم؟ وللإجابة على السؤال نأخذ نماذج عدة. فالسودان مثلا، قد افرز عدم وجود تجانس اجتماعي بين السكان مع الضعف العام في البنيان الاجتماعي، إلى حدوث نزاعات تطورت لنشوب حرب أهلية، ولاسيما بعد استقلال السودان عام 1956. حيث تحولت قضية الجنوب من صراع سياسي سلمي إلى حرب وعمليات عسكرية بين الشمال والجنوب. وبالرغم من توقف القتال بين الحكومة والمتمردين في عام 1972، نتيجة لتوصل الطرفين إلى صيغة توفيقية لوقف القتال الدائر بينهما عرفت باتفاقية

(أديس أبابا)[162]*، إلا أنها لم تثمر عن حل النزاع الدائر بينهما، إذ تجدد القتال مرة أخرى بين الطرفين منذ عام 1983، ولتشمل بالإضافة للمقاطعات الجنوبية في السودان، أجزاء من شرق وغرب السودان، وقد أفرزت النزاعات والحروب الأهليـة المستمرة فـي السـودان للـوقت الحاضـر، إلـى نزوح أعـداد كبيرة من اللاجـئين السـودانيين إلـى أثيوبيـا وكينيـا وأفريقيـا الوسـطى وبـاقي الـدول المجاورة[163](3)، ليصل عددهم حسب تقديرات نهاية 1999 إلى اكثر من (460) ألف لاجئ، كما مبين في الجدول رقم (3).

جدول رقم (3) يبين أعداد اللاجئين في دول حوض النيل حسب بلد المنشأ وبلد الملجأ

ت	الدولة	حسب بلد اللجوء (بالآلاف) نهاية 1999	حسب بلد المنشأ (بالآلاف) نهاية 1999
1	مصر	7	-
2	السودان	391	468
3	ارتيريا	3	346
4	اثيوبيا	258	54
5	اوغندا	218	10
6	كينيا	224	5
7	الكونغو الديمقراطية	285	248
8	تنزانيا	622	-
9	رواندا	34	86
10	بوروندي	22	526

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Human development report 2001, Op, Cit,pp206- 207.

جدول رقم (4) يبين الديانة السائدة في دول حوض النيل كنسبة مئوية من مجموع السكان:

ت	الدولة	الديانة السائدة
1	مصر	94% مسلمون 6% المسيحيون الاقباط وغيرهم
2	السودان	70% مسلمون 5% مسيحيون 25% معتقدات روحانية
3	ارتيريا	50% مسلمون 45% الاقباط الارثودكس 5% معتقدات روحانية
4	اثيوبيا	40% ارثودكسي 45% مسلمون 15% معتقدات روحانية
5	اوغندا	60% مسيحيون بروتستانت وكاثوليك 7% مسلمون 33%معتقدات روحانية
6	الكونغو الديمقراطية	72% مسيحيون بروتستانت وكاثوليك 2% مسلمون 26% معتقدات روحانية
7	كينيا	70% مسيحيون بروتستانت وكاثوليك6% مسلمون 24% معتقدات روحانية
8	تنزانيا	45% مسيحيون 35% مسلمون 20% معتقدات روحانية
9	رواندا	57% مسيحيون كاثوليك وبروتستانت 9% مسلمون 34% معتقدات روحانية
10	بوروندي	67% مسيحيون كاثوليك وبروتستانت 1% مسلمون 32% معتقدات روحانية

الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على:

Q 8 Y 2 B, op, cit.و Eritrea: the pearl of the horn

http://atlas.8k.com/cgi-bin/sponsoard-search

فضلاً عن نزوح ما يقارب الـ (4) ملايين نسمة داخلياً، أي من جنوب السودان إلى شمال ووسط البلاد، وخاصة إلى العاصمة الخرطوم. وهذا أدى إلى أن يعد السودان واحد من اكبر أعداد السكان النازحين داخليا في العالم[164](1).

أما جمهورية الكونغو الديمقراطية، فان عدم وجود تجانس بين سكانها مع ضعف اجتماعي عام، قد أدى في النهاية إلى نشوب حرب اهلية، توسعت بعد ذلك لتشمل دولاً أخرى. فمنذ استقلال الكونغو عام 1960، حدثت مواجهات حادة بين القبائل المنتشرة في البلاد، وخاصة بعد تزايد أعداد قبائل التوتسي الـذين فـروا مـن روانـدا بسـبب نشـوب الحـروب الأهليـة فيـها عـامي [165]1959-1960* . واستمرت منذ ذلك الوقت مشاعر الغضب والكراهية من جـانب الجمـاعات الكونغوليـة الأخـرى ضد أبنـاء التوتسي، بلغت ذروتها عام 1996، وذلك عندما حاولت الحكومة الزائيرية طرد اكثر من (400) ألف من

أبناء التوتسي المقيمين في شرق البلاد وترحيلهم إلى رواندا. حيث ساهمت تلك الحادثة في إشعال فتيل حرب أهلية في البلاد، تطورت بعد ذلك إلى حرب إقليمية واسعة النطاق[166]** . مما اضطرت أعداد كبيرة من السكان إلى النزوح خارج البلاد[167](2). وكما مبين في الجدول رقم (3).

أما رواندا التي تتكون من ثلاث قبائل فقط، وهي الهوتو ذات الأغلبية السكانية والذين يشكلون ما يقارب 85% من إجمالي سكانها البالغ عددهم (7.2) مليون نسمة، والتوتسي الذين يشكلون 14% من مجموع السكان، والأقزام التوا الذين لا يشكلون سوى 1% من سكان رواندا. فقد اكتسبت الصراعات بينهما، ولاسيما بين الهوتو والتوتسي، بصفة الديمومة والاستمرار. حيث شهدت رواندا منذ استقلالها عام 1962، حرباً أهلية دامية تعود جذورها الأساسية إلى عام 1959، واستمرت الصراعات الدامية مشتعلة من فترة لأخرى، حتى بلغت اوجها منذ عام 1990. وقد قدر عدد الضحايا التي وقعت في رواندا من جراء الحروب الأهلية بين القبيلتين في الفترة ما بين 1990- 1994 (1.400.000) مليون وأربعمائة ألف قتيل نصفهم من الأطفال، وذلك حسب إحصائية للسلطات الرواندية في نهاية 2001، فضلا عن نزوح أعداد كبيرة من السكان إلى بوروندي وأوغندا وتنزانيا وغيرها من الدول المجاورة[168](1)، والتي يقدر عددهم بما يقارب الـ (86) ألف لاجئ.

وهكذا يتبين أن اغلب دول الحوض، تعاني من صراعات ومنازعات داخلية تصل في أحيان إلى حد اندلاع حرب اهلية، لاسباب عدة داخلية وخارجية[169](2). مما شكل ذلك عاملاً سلبياً على وحدة واندماج أغلب دول حوض النيل، لان الحروب الأهلية قد تؤثر في أحيان عدة في الدول المجاورة لها مما يؤدي ذلك إلى حد نشوب نزاعات إقليمية فيما بينهما[170](1).

باستثناء كلٌ من مصر وتنزانيا، حيث بالرغم من نشوب حالات صراعية مؤقتة

بين فترة وأخرى في مصر بين المسلمين والمسيحيين الأقباط ولأسباب عدة. إلا أن هذه المشاحنات لم تتطور إلى مستوى نشوب حرب أهلية في البلاد كما في اغلب دول الحوض. وبالمثل يمكن ملاحظة نوع من الاستقرار النسبي والوحدة الوطنية في دولة تنزانيا الاتحادية[171](2). كما أن حكومة البلدين، ولاسيما مصر تمر بمرحلة تحسن نسبي في بنيانها الاجتماعي في قطاعاتها الخدمية المختلفة، قياساً بباقي دول حوض النيل، كما مبين في الجدول رقم (2). حيث بالرغم من معاناة مصر من بعض مظاهر الخلل الاجتماعي، مثل زيادة الفجوة الطبقية بين سكانها، وتركيز التعليم على فلسفة الكم لا الكيف والنوع. إلا أن كل ذلك لا يعني أن مصر في طريقها للتفكك في البنيان الاجتماعي، حيث أن الحكومة المصرية تعمل إلى التقليل قدر المستطاع من الفجوة الاجتماعية، وتوفير الخدمات لجميع سكان مصر[172](3).

المطلب الثالث: البنى الاقتصادية:

درجة ازدهار وتقدم الدول يعتمد في الأساس على قوة اقتصاد الدول. إلا أن اغلب دول حوض النيل تعاني من ضعف في بنيتها الاقتصادية. إذ نلاحظ مثلاً أن إجمالي الناتج المحلي لدول حوض النيل خلال عام 1999 لا يزيد عن (135.49) مليار دولار. أي أن إجمالي الناتج الإجمالي لدول الحوض، يزيد قليلاً عن الناتج المحلي الإجمالي لدولة جنوب أفريقيا البالغ (131.1) مليار دولار[173](1). بالإضافة لذلك نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي لدول الحوض غير متساوٍ. إذ أن مصر تحتل المركز الأول قياساً بباقي دول الحوض. إذ يبلغ ناتجها المحلي الإجمالي لعام 1999 (89.1) مليار دولار. أي يبلغ ما يقارب 65% من إجمالي الناتج المحلي لدول حوض النيل مجتمعة انظر الجدول رقم (5).

ويعتقد البعض أن ضعف الناتج المحلي الإجمالي لأغلب دول حوض النيل يعود في الأساس، إلى فقر مواردها الاقتصادية من موارد طبيعية وزراعية ومعدنية وثروات حيوانية.الا أن ذلك غير صحيح، حيث تعتبر دول الحوض من الدول

الغنية بالثروات الاقتصادية المهمة فمثلاً جمهورية الكونغو الديمقراطية التي لا يزيد إجمالي ناتجها المحلي عن (5.6) مليار دولار لعام 1999، والذي أدى في الأساس إلى قلة نصيب الفرد منها، والذي لا يزيد في احسن الأحوال عن (110) دولار سنوياً كما في الجدول رقم (5)، تعتبر من الدول ذات الثروات الهائلة. ففي مجال الثروات التعدينية مثلاً. تحتوي الكونغو الديمقراطية على 90% من الإنتاج العالمي من مادة التيتانيوم الداخلة في صناعة معظم أجهزة المحمول174[(2)]، كما إنها تعتبر اكبر دولة منتجة للكوبالت والماس الصناعي، إذ أنها تمتلك حوالي ثلثي احتياطي العالم، بالإضافة إلى أنها تحتل المرتبة السادسة في العالم في إنتاج النحاس، والمرتبة التاسعة في إنتاج القصدير والزنك، والمرتبة الحادية عشر في إنتاج الذهب، والثانية عشر في إنتاج الكاديوم175[(3)]. فضلاً عن (27) مليون طن من الاحتياطي المؤكد من البترول176[(4)]. وغيرها من الثروات المعدنية النفيسة177[(5)].

جدول رقم (5) يبين اهم المؤشرات الاقتصادية لدول حوض النيل

ت	الدولة	الناتج القومي الاجمالي**[178] (بمليارات الدولارات) 1998	معدل النمو السنوي للناتج القومي الاجمالي%		الناتج المحلي الاجمالي*[179] (بمليارات الدولارات) 1999	نصيب الفرد من الناتج الاجمالي (بالدولارات) 1998	معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي%		الزراعة (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي) 1998	الصناعة (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي) 1998	الخدمات (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي) 1998
			1975-1995	1990-1998			1975-1999	1990 1999			
1	مصر	79.2	7.2	4.6	89.1	1290	2.9	2.4	17.5	32.3	50.2
2	السودان	8.2	1.4	5.3	9.7	290	-	-	39.3	18.2	42.6
3	ارتيريا	0.8	-	-	0.6	200	-	2,2	9.3	29.5	61.2
4	اثيوبيا	6.2	-	3,3	6.4	100	0.3-	2.4	49.8	6.7	43.5
5	اوغندا	6,6	-	7.1	6.4	310	2.5	4	44.6	17.6	37.8
6	الكونغو	5.4	0.2-	5.3-	5.6	110	4.7-	8.1-	57.9	16.9	25.2
7	كينيا	10.2	4.8	2.4	10.6	350	0.4	0.3-	26.1	16.2	57.7
8	تنزانيا	7.2	-	3.4	8,8	220	-	0.1-	45.7	14.9	39.4
9	رواندا	1.9	4.7	1.4-	2	230	1.4-	3-	47.4	21.2	31.4
10	بوروندي	0.9	4,4	1.9-	0.7	140	-	-	54.2	16.4	29.5

الجدول من اعداد الباحث اعتماداً على:

1 - human development report 2001,op,cit,pp180-181.

2 - تقرير التنمية البشرية لعام 2000 ـ منشور لحساب برنامج الامم المتحدة الانمائي ((undp)) ـ المطبعة الشرقية / البحرين ـ نيويورك ـ 2000 ـ ص204. 209.

كذلك توفر مشاريع الطاقة في الكونغو الديمقراطية ما يقارب 15% من الطاقة الهيدروليكية في العالم و50% من إجمالي الطاقة الهيدروليكية في أفريقيا بسبب منابع نهر النيل ونهر الكونغو، وتمتلك ثروة خشبية هائلة بسبب غاباتها الاستوائية العظيمة، حيث تحتل المرتبة الثانية في امتلاكها للأخشاب بعد كندا[180](1)، بالإضافة لذلك تمتلك الكونغو الديمقراطية مساحة شاسعة من الأراضي الخصبة، إذ تحتل المرتبة الثانية من حيث المساحة بعد السودان قياساً بباقي دول الحوض كما في الجدول رقم (1)، والمرتبة الثالثة في أفريقيا

بعد السودان والجزائر181[2].

كذلك تعتبر أثيوبيا ذات الدخل المنخفض، من الدول التي تتمتع بثروات طبيعية متنوعة. إذ تعتبر الهضبة الأثيوبية من اخصب الأراضي في العالم، ولا يضاهيها في الخصوبة سوى منطقة (الذرة الصفراء) في الولايات المتحدة والمعروفة (بالغرب الأوسط)، بالإضافة لذلك تسيطر أثيوبيا على ما يقارب 85% من منابع مياه نهر النيل، كما أن مناخها المعتدل، وتربتها الخصبة، وأمطارها الوفيرة، يساعد على زراعة الأراضي الأثيوبية على مدار السنة. إلا انه في المقابل، نلاحظ أن القطاع الزراعي في أثيوبيا متدهور182[3]، وهذا يبرز بصورة اكثر وضوحاً إذا ما علمنا أن نسبة الأراضي التي تطبق عليها صفة المراعي تشكل اكثر من نصف مساحة البلاد والتي هي الأخيرة أيضاً مهملة وفقيرة في إنتاجها الحيواني183[4].

أما رواندا التي بيّنت آخر الإحصائيات، أن واحد من بين (4860) شخص، يمتلك جهاز تلفزيون واحد184[5]. فهي الأخرى تتميز بارتفاع نسبة الأراضي الزراعية فيها بسبب الأمطار الوفيرة والتربة الخصبة. حيث بلغت الأراضي المزروعة في رواندا ما يقارب 37% من مساحة البلاد. أي 960 ألف هكتار منها 250 ألف هكتار تزرع بشكل دائم185[6]. بالإضافة لذلك تمتلك ثروات تعدينية متنوعة، حتى أن إحصائيات عام 1997 بينت أن رواندا تحتوي على ما

يقارب (47) مليون طن من الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي186[1].

أما السودان فهو الآخر يزخر بثروات معدنية وحيوانية، وموارد زراعية هائلة. ففي مجال الموارد المعدنية يحتوي السودان على ثروات معدنية متنوعة من ذهب ورصاص وحديد وزنك وفضة187[2]. وبلغ الاحتياطي في السودان وفقاً

لنهاية عام 2000 (0.3) مليار برميل من النفط الخام، و(85) مليار م3 من الغاز الطبيعي188(3). وتؤشر تقديرات الخبراء وجود نحو (5) مليارات برميل من الاحتياطي النفطي في السودان189(4). أما في مجال الثروات الحيوانية، فيمتلك السودان ما يقارب (135) مليون راس من مختلف أنواع الحيوانات190(5). وهذا جعله يقع في مقدمة الأقطار العربية المالكة للثروة الحيوانية، وسادساً على المستوىالعالمي، وساعد على ذلك، أن الغابات والمراعي الطبيعية في السودان تشكل ما يقارب 37.5 % من المساحة الكلية للسودان191(6). كذلك يعتبر قطاع الزراعة في السودان من أهم القطاعات الاقتصادية، حيث تمثل المنتجات الزراعية بنحو 95% من الصادرات، بالرغم من أن المساحة المزروعة فعلاً تبلغ 18% من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة والتي تقدر بما يقارب (84) مليون هكتار قابل للزيادة، أي 36% من المساحة الكلية للسودان192(7). وبالرغم من الثروات التي تتمتع بها السودان، إلا أن نصيب الفرد سنوياً من الناتج المحلي الإجمالي لم يزد عن (300) دولار وكما في الجدول رقم (5).

وهكذا يتبين من خلال الأمثلة السابقة، أن اغلب دول حوض النيل ذات اقتصاد زراعي/ تعديني متخلف، وان هذا الضعف في البنيان الاقتصادي لا يعود إلى فقر مواردها الطبيعية وثرواتها الاقتصادية، بل يعود في الأساس إلى حالة الفوضى والمشاكل والحروب الأهلية التي تعيشها دول الحوض، مما وقف عائقاً تجاه مشاريع التنمية الاقتصادية، التي حاولت بعض دول حوض النيل تنفيذها من اجل تحسين اقتصادها المتخلف، مثال ذلك السودان193*. وقد أشار (سام.ج.امو)194** إلى ذلك بقوله أن الفقر والتخلف الاقتصادي وانعدام التنمية، غالباً ما يمثلان النتائج المقصودة وغير المقصودة للحروب الأهلية والإقليمية في أفريقيا. حيث تكون الموجودات الاقتصادية والبنى التحتية

وشبكات العمل ووسائل التنمية، أهدافاً للحرب. وتهدد النزاعات بشكل مباشر أسباب العيش والكفاية الذاتية[195] (1).

باستثناء الاقتصاد المصري الذي يختلف عن باقي دول حوض النيل. حيث بالرغم من الكثافة السكانية الكبيرة التي تعانيها مصر، وكما موضح في الجدول رقم(2)، وقلة استغلال الحكومة للأراضي الصالحة للزراعة، والتي تقدر بنحو (99545) ألف هكتار، لم يستغل منها سوى (4544) ألف هكتار[196] (2)، مما أدى ذلك إلى قلة إسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي قياساً بقطاعي الخدمات والصناعة وكما مبين في الجدول رقم(5). إلا أن الناتج المحلي الإجمالي لمصر، الذي يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية للبلاد، لأنه يحدد قيمة كل من الصادرات و الواردات وحجم التجارة الخارجية، ومن خلاله يمكن تقييم طبيعة ميزان المدفوعات، وهل هو في حالة عجز أم فائض[197] (3) قياساً بباقي دول الحوض، يعتبر متقدماً، وأدى ذلك إلى أن يصل نصيب الفرد المصري من الناتج الإجمالي لعام 1998 (1290) دولار سنوياً، وكما مبين في الجدولين (5) و(6).

إلا أن هذا التقدم في الناتج المحلي الإجمالي لمصر، والذي حصل نتيجة انتهاج مصر سياسة الانفتاح الاقتصادي، والاعتماد شبه الكامل على الدول الغربية في مجال التجارة والاستثمار الأجنبي[198] (1)، **كانت له نتائج سلبية عدة، أهمها:**

جدول رقم (6) يبين الناتج المحلي الإجمالي لمصر/ بمليون دولار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	السنة	الناتج المحلي الإجمالي	السنة	الناتج المحلي الإجمالي
1980	15470	1989	30499	1997	75661
1982	20881	1993	46895	1999	89023
1984	28600	1995	60454	2000	95801
1987	44050	1996	67305		

الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على:

1 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد . مصدر سبق ذكره . ص261- 262.

2 - إخلاص قاسم السعدي . مصدر سبق ذكره . ص73.

1. التبعية السياسية للغرب. حيث أن الاستراتيجية الاقتصادية التي انتهجتها مصر، حدت تماماً من قدرتها على المناورة السياسية على صعيد القضية الفلسطينية، والعلاقات المصرية . العربية، وأدى ذلك إلى ارتباط مصالحها مع الغرب، لاسيما مع الولايات المتحدة الأميركية وحليفتها إسرائيل ضد مصالح العرب والقضية الفلسطينية199(2).

2. اعتماد الاقتصاد المصري على الاستثمار الخارجي اعتماداً شبه كلياً. حيث بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي في مصر لعام 1996، والذي يعتبر من الركائز الأساسية التي يستند عليها الاقتصاد المصري في تمويل احتياجاته الأساسية للسكان، بنسبة 21.3% من إجمالي الناتج المحلي لتلك السنة200(3)، كما مبين في الجدول رقم (6).

3. تطبيق سياسات أو برامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي، التي فرضها صندوق النقد والبنك الدوليين على الدول التي تطالب بجدولة ديونها أو إعفائها من جزء منها، ولتقديم قروض ميسرة، وتستهدف هذه البرامج والسياسات التكييفية، معالجة وتصحيح هيكل الاقتصاد الوطني، من خلال تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وإحداث استقرار في مستوى الاسعار، وتحقيق زيادات قابلة للاستمرار في معدلات النمو الاقتصادي، وخلق توازن في العرض والطلب واستخدام افضل للموارد المتاحة201(1). إلا أن هذه السياسات، كانت انعكاساتها السلبية على النواحي الاجتماعية اكبر مما حققته هذه السياسات من نمو في النشاطات الاقتصادية202(2)، فقد أدت سياسات الاستقرار والتوازن الاقتصادي، آثار انكماشية عدة، أهمها:

أ. انخفاض الدخول الحقيقية، ومستويات الاستهلاك على المدى القصير، نتيجة لتخفيض الحكومة الدعم على السلع الاستهلاكية، وخفض عام في مستوى الإنفاق على القطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم.

ب. تزايد نسبة الفقراء في مصر من 12% من السكان في عام 1985 إلى نحو 23% عام 1994 نتيجة ترشيد الاستيراد وجذب الموارد لقطاعات التصدير.

ج. تزايد معدل البطالة في مصر من 13% من السكان عام 1987 إلى 20% عام 1994 نتيجة نقل ملكية المؤسسات من القطاع العام إلى القطاع الخاص، ترتب عليه الاستغناء عن خدمات بعض العاملين، وإغلاق بعض المؤسسات الإنتاجية، ضمن برامج التكييف[203](3).

د. ارتبـاط الاقتصـاد الوطنـي المصري بـالتجارة الخارجيـة، وضعف التـرابط والتكامل للفروع الاقتصادية في الداخل، مما جعل الاقتصاد المصري عرضة للصدمات الخارجية[204](4). **إذ** بين تقرير مقدم لرئيس وزراء مصر، أن أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 التي أصابت الولايات المتحدة أثرت تأثيراً سلبياً في أرباح مصر من العملات الأجنبية. وتشير التقديرات إلى أن خسائر مصر بلغت (2.48) مليار دولار، مكونة من خسائر قدرها (1.63) مليار دولار في قطاع السياحة، و(433) مليون دولار في النقل الجوي والبحري، و(184) مليون دولار فـي دخـل قنـاة السـويس، و(180) مليون دولار في صافي عائدات استثمارات مصر فـي الخـارج. فضـلاً عـن انخفـاض متـوقع بنسـبة 25% فـي صـادرات الملابـس والمنسـوجات إلـى الولايات المتحدة وأوربا بسبب تـراجع الطلب، واثـر ذلك على النمو الاقتصادي، واستفحلت بسببها مشكلة البطالة، لاسيما إذا مـا علمنـا أن (2,2) مليـون مصـري يعملـون بصورة مباشـرة وغـير مباشرة في قطاع السياحة[205](1).

هـ. رغم النجاح الذي حققته برامج وسياسات التكييف على المدى القصير والمتوسط، في مجال تحقيق بعض التوازنات الكلية في خفض عجز الحساب

الجاري والعجز المالي، وخفض عجز الموازنة العامة وميزانية المدفوعات. إلا أن هذه الإجراءات وسياسات الإصلاح الهيكلي لم تندرج في إطار رؤية شاملة ونظرة بعيدة المدى لعمليات التنمية والتحولات الهيكلية في البنية الإنتاجية، أي إنها لا تقدم حلولاً طويلة الأجل لمشاكل التنمية والنمو وضعف الاستثمارات وتزايد البطالة التي يعاني منها الاقتصاد المصري[206](2).

المطلب الرابع: البيئة السياسية

إن جميع دول حوض النيل قد تعرضت للاستعمار الأوربي، منذ انعقاد مؤتمر برلين عام [207]1884*، وان اغلب دول الحوض قد حصلت على استقلالها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، كما يتبين في الجدول رقم (7) .

أما من حيث البيئة السياسية لدول الحوض، فنلاحظ أن اغلب دول حوض النيل تعاني من عدم الاستقرار في بيئتها السياسية منذ الاستقلال وللوقت الحاضر. والأمثلة على ذلك كثيرة إذ أن بوروندي التي يتألف سكانها من ثلاث جماعات عرقية، هي الهوتو 85% والتوتسي 14% والتوا 1%، كانت بعد استقلالها ذات نظام ملكي تحت حكم الملك (نتار الخامس)، واستمر النظام الملكي يحكم البلاد إلى أن قام قائد الجيش الكولونيل (ميشيل ميكومبيرو) بانقلاب عسكري ضد الملك (نتار الخامس) في 22/11/1966، وألغى الملكية وأعلن الجمهورية. ثم بعد ذلك قام قائد الجيش الجنرال (جان باتيسيا باغازا) بانقلاب عسكري ضد (ميكومبيرو) في 1976، ثم بعد ذلك تم تدبير انقلاب عسكري آخر ضد باغازا من قبل الميجور (بيير بويايا) في 3/9/1987، وقد وعد الأخير بإجراء انتخابات ديمقراطية حرة،وفعلاً تم ذلك في حزيران عام 1993، فاز خلالها (ميلشبور نداواي) وسلمت السلطة إليه. إلا انه لم يبقَ في الحكم طويلاً. إذ تم اغتياله في تشرين الأول من نفس العام من قبل افراد المؤسسة العسكرية، وتم تنصيب محله (شيبرنيانتا ريمايبرا)، الذي قتل في حادث طائرة مع الرئيس الرواندي (هابياريمانا) في نيسان من عام 1994، وتم تنصيب

(سلفستر نتونبتو نجانيا) محله الذي أيضاً لم يدم في الحكم سوى سنتين إذ تمكن الرئيس السابق (بييربويايا) من القيام بانقلاب عسكري آخر في

جدول رقم (7) يبين أهم المؤشرات السياسية والعسكرية لدول حوض النيل

ت	الدولة	البلد المستعمر	تاريخ الاستقلال	مجموع القوات المسلحة "بالآلاف" 1999	الإنفاق العسكري (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	
					1990	1999
1	مصر	بريطانيا	28/2/1922	450	3.5	2.7
2	السودان	بريطانيا	1/1/1956	95	3.6	2.6
3	ارتيريا	اثيوبيا	27/5/1993	200	-	22.9
4	اثيوبياً	ايطاليا[208]*	–	326	4.9	9
5	اوغندا	بريطانيا	9/10/1962	40	2.5	2.1
6	الكونغو	بلجيكا	30/6/1960	56	-	-
7	كينيا	بريطانيا	12/12/1963	24	2.9	1.9
8	تنزانيا	بريطانيا	[209]**	34	-	1.3
9	رواندا	بلجيكا	1/7/1962	47	3.7	4.2
10	بوروندي	بلجيكا	1/7/1962	40	3.4	6.1

الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على المصادر الآتية:

1 - human development report 2001,op,cit,pp197-207.

2 - Q8Y2B,op,cit.

25/7/1996 والذي اصبح منذ ذلك الوقت رئيساً للبلاد[210](1)، وهكذا يتبين أن بوروندي من الدول التي لم تشهد فترة هدوء سياسي وذلك لكثرة الانقلابات والصراعات على السلطة، والتي أدت هذه الصراعات إلى إشعال فتيل الحرب الأهلية بين التوتسي والهوتو ولاسيما منذ اغتيال الرئيس المنتخب (نداواي)[211]*. وبالرغم من قيام (بويايا) إجراء إصلاحات سياسية في البلاد

منها تعيين (بساكال ميزين) رئيساً للوزراء والذي هو من قبيلة الهوتو، ورفع الحظر عن الأحزاب السياسية[212]** ، والسماح للبرلمان استئناف عمله من جديد إلا أن كل ذلك لم يعمل على تهدئة الأوضاع في البلاد[213](2).

وهكذا يمكن القول أن من أهم مؤشرات البيئة السياسية في بوروندي هي:

1 - استمرار هيمنة التوتسي ذات الأقلية في البلاد على مقاليد الحكم والنفوذ في البلاد. إذ انهم يسيطرون على 85% من المواقع الحكومية المهمة في البلاد.

إن الجيش هو المسيطر والمتحكم الفعلي في البلاد وفي مقاليد الحكم رغم وجود أحزاب في البلاد، وهذا يمكن ملاحظته من كثرة الانقلابات العسكرية والتي قضت على الديمقراطية في البلاد كما في انقلاب عام 1993 ضد الرئيس المنتخب (نداواي)[214](3)، مما أدى بلا شك في ضعف البيئة السياسية وتخلخلها.

أما كينيا التي أصبحت جمهورية بعد عام واحد من استقلالها، والتي لم يحكمها سوى ثلاث رؤساء منذ إعلان الجمهورية وحتى الوقت الحاضر، فإنها هي الأخرى تعاني من عدم الاستقرار في بيئتها السياسية[215](1).

إذ تولى (جوموكينياتا)[216]* والملقب بـ (أبو الاستقلال)، إدارة البلاد منذ إعلان الجمهورية وحتى وفاته عام 1979، والذي كان في نفس الوقت زعيم حزب (الكانو)[217]** . وقد كانت البلاد في ذلك الوقت تعيش فترة من الهدوء النسبي في بيئتها السياسية رغم اندلاع محاولات مسلحة للانفصال من قبل قبائل (الطارود) الصومالية في الشمال[218](2). إلا انه منذ تولي (دانيال آراب موي) إدارة حكم البلاد بعد وفاة كينياتا، تعرضت البلاد لحالة من عدم الاستقرار في

بيئتها السياسية. إذ تعرض الرئيس موي وحزبه الحاكم لانتقادات عدة تصل في أحيان إلى حد الانقلاب على الحكم إلا أنها تفشل في كل مرة، كما في الانقلاب الفاشل الذي وقع في آب من عام 1982، وذلك بسبب سيطرته على مقاليد الأمور في البلاد، وانعدام الديمقراطية وحرية المشاركة السياسية. إذ أن القوانين التي تسير عليها البلاد مجحفة بحق المواطنين لأنها تحد من حرية التعبير والتجمع، وتسمح بالاعتقال لأجل غير مسمى وبدون محاكمة، فضلاً عن كون الرئيس قابضاً على السلطة منذ عام 1979. وبالرغم من موافقة الرئيس موي على إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية، بعدما واجه انتقادات حادة من داخل وخارج البلاد، إلا أن نتائج الانتخابات قد جاءت مخيبة لآمال المعارضة الشعبية والحزبية. إذ فاز الرئيس موي وحزبه

الحاكم بالانتخابات في مطلع 1993. وبانعقاد الدورة الأولى للبرلمان في نفس العام، عمد الرئيس موي إلى إيقاف أعمالها، نتيجة حدوث مشاحنات أثناء أداء المراسم من قبل الأعضاء الجدد لليمين الدستورية[219](1).

وهكذا يتبين أن الرئيس موي وحزبه الحاكم كانا المسيطران الفعليان على مقاليد الحكم في البلاد رغم إقراره بالتعددية الحزبية وإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. وهذا ساعد على تعقيد الأوضاع السياسية في ظل التنافس العرقي بين الأحزاب والقبائل الاثنية المتعددة المنتشرة في البلاد والتي يقدر عددها بما يزيد عن (40) قبيلة و(12) جماعة سياسية[220](2).

إلا انه وبعد (24) عاماً من ديكتاتورية موي، تمكن (مواي كيباكي) من الفوز بالانتخابات الرئاسية في 29 كانون الأول من عام 2002. ورغم أن ذلك يعد بادرة أمل على طريق التحول الديمقراطي في كينيا، في ظل فوز مرشح حزب الائتلاف الوطني (قوس قزح) على مرشح (حزب كانو)، إلا أن تدهور البيئة الاقتصادية، وتعدد الانقسامات القبلية في البلاد، قد تشكل عثرة في طريق التحول الديمقراطي الذي تشهده البلاد[221](3).

أما جمهورية الكونغو الديمقراطية فان بيئتها السياسية يمكن تقييمها من خلال الأزمات التي مرت بها منذ الاستقلال، حتى أن هذه الأزمات أثرت في اسم الدولة التي تبدلت ولمرات عدة[222](4). حيث اتسمت بيئة الكونغو السياسية بحالة من الفوضى وعدم الاستقرار عقب استقلالها من الاستعمار البلجيكي عام 1960. حيث نشب صراع حاد داخل الدولة بين رئيس الجمهورية (كازافوبو) ورئيس الوزراء (لومامبا) عقب تشكيل الحكومة الوطنية التي دعت الحكومة البلجيكية لها عن طريق الانتخابات. حيث كان يطالب رئيس الجمهورية بإقامة حكومة فيدرالية تسمح للأقاليم بالتمتع بالحكم الذاتي (كان هذا متماشياً مع رغبة الدول الاستعمارية لاسيما البلجيك)، أما رئيس الوزراء فكان يدعو لإقامة دولة موحدة مركزية (وهذا كان مخالف لرغبة الدول الاستعمارية لاسيما البلجيك)، ونتيجة لذلك الصراع والتي أصبحت من ورائها الحكومة الائتلافية ضعيفة، تدخل الجيش بقيادة الكولونيل (موبوتو) وأنهى النزاع الدائر بينهما. وبالمقابل أعلن (مويسي تشومبي)[223]* انفصال إقليم (كاتنجا) عن البلاد بعد ثلاثة أيام من تمرد الجيش الكونغولي في 8/7/1960، وبتحريض من البلجيك، الذين سارعوا إلى إرسال (5) آلاف جندي إلى الكونغو للاستيلاء على المناطق الغنية في البلاد، واصبح (تشومبي) رئيساً على الإقليم. واستمرت الفوضى السياسية في البلاد وبمباركة الدول الاستعمارية وخاصة البلجيك، حتى تم عزل رئيس الوزراء (لومومبا) من قبل قوات موبوتو، وأمر (كازافوبو) بتسليم لومومبا إلى تشومبي في 17/1/1961، الذي قام بقتله على الفور. وبعد انتهاء انفصال إقليم كاتنجا عام 1963، واستقرار الأوضاع نسبياً في البلاد، عمد (جوزيف موبوتو) الذي كان قائد للجيش، إلى القيام بانقلاب عسكري في 25/11/1965 والتي على أثرها اصبح رئيساً للبلاد. وقد عمد خلال فترة حكمه الذي دام حوالي 32 سنة، إلى إلغاء الاحزاب، وتجميعه كافة المناصب العليا بيده، ثم غير اسم الدولة، ومن ثم اسمه إلى (موبوتوسي سيكو) ثم بعد ذلك عمد على تبني سياسة (الأصالة) في البلاد، ثم انتقل بعد ذلك إلى سياسة

(الموبوتية)[224]**، وهذا ساعد على انتشار الفساد السياسي في البلاد. إذ ساعد ذلك على ظهور نخبة من كبار السياسة وموظفي الدولة والقادة العسكريين، الذين عمدوا إلى سرقة ونهب أموال وثروات الشعب، وهذا أدى إلى تفجر الحروب الأهلية في البلاد كما سبق ذكرها، بلغت اوجها عام 1996، والذي تم على أثرها تخلي موبوتو عن السلطة، واستيلاء (لوران كابيلا) على السلطة قسراً في أيار 1997، إلا أن ذلك لم يعمل على تهدئة الأوضاع في البلاد، بل على العكس، ساعد على زيادة المواجهات الحادّة، خاصة بين الحكومة ومتمردي التوتسي، حتى تم اغتيال لوران كابيلا في 16 كانون الثاني 2001 من قبل أحد أفراد حرسه الخاص[225](1)، وتولى ابنه (جوزيف كابيلا) إدارة البلاد خلفاً لوالده، وقد عدُ بذلك اصغر رئيس جمهورية عن عمر يقارب (31) عاماً. وبالرغم من تعهده بالانفتاح السياسي، والقيام بإجراء انتخابات رئاسية ديمقراطية، إلا أن ذلك لا يعد مؤشراً على استقرار الأوضاع في البلاد[226](2).

وهكذا يتبين أن البيئة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تعاني من عدم الاستقرار نتيجة الاستبداد والظلم والحروب الأهلية التي تعيشها البلاد، والتي أدت إلى سيطرة وتحكم المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية العامة في البلاد، وهذا أدى إلى انعدام وغياب فاعلية الأحزاب السياسية في البلاد، رغم أن الكونغو الديمقراطية عدت من الدول الأفريقية التي تم تبني نظام الديمقراطية والتعددية الحزبية[227]*.

أما السودان، البلد العربي الافريقي، فلم يسلم هو الآخر من ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في البلاد إذ شهدت فترة ما بعد استقلال السودان عام 1956، انتخابات ديمقراطية نجح خلالها في تشكيل حكومة مدنية برئاسة (إسماعيل الأزهري) من الحزب الاتحادي، ثم (عبد الله خليل) من حزب الأمة. إلا أن ذلك لم يستمر طويلاً، حيث قام الجيش برئاسة الفريق (إبراهيم عبود) بانقلاب عسكري في 17 تشرين الثاني من عام 1958، ترأس على أساسها البلاد

واصبح الحكم عسكرياً. إلا أن حكم الفريق عبود انهار أيضاً في تشرين الأول من عام 1964، اثر اندلاع انتفاضة شعبية في الخرطوم، أنهت النظام العسكري، وتشكلت محلها حكومة مدنية برئاسة (سر الختم الخليفة) من حزب الأمة. والملاحظ انه خلال الفترة ما بين 1964- 1969، تولت أربع حكومات السلطة. فبالإضافة إلى حكومة (سر الختم الخليفة)، تشكلت حكومة ائتلافية برئاسة (محمد احمد محجوب) من حزب الأمة في عام 1965، ثم حكومة ائتلافية برئاسة (الصادق المهدي) من حزب الأمة عام 1966، فحكومة ائتلافية عام 1967برئاسة (محمد احمد محجوب)، إلا أن زيادة تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد، وتعاقب حكومات عدة على السلطة، مهد الطريق مرة أخرى للعودة للحكم العسكري. إذ نجح العقيد (جعفر النميري) من القيام بانقلاب عسكري على حكومة (محمد احمد محجوب) في أيار 1969، عمل خلالها على حل الأحزاب، وإيقاف إصدار الصحف، والسيطرة على مقاليد الحكم، مما أدى إلى نشوء معارضة داخلية، وأدت الأزمة إلى الإطاحة بحكومة نميري في نيسان 1985، وتشكيل ائتلاف حكومي بين حزب الأمة والحزب الاتحادي بزعامة (الصادق المهدي) في عام 1986. ورغم عودة الحكومة المدنية مرة أخرى للسلطة، إلا أن البلاد ازدادت تدهوراً، حيث تصاعدت حدة الحرب الأهلية بين الحكومة والمتمردين، وانتشرت من الجنوب إلى الشمال، واضطربت أحوال البلاد بسبب عدم مقدرة الحكومة على مواجهة المشاكل وحلها، واهتز الائتلاف الحكومي. كل هذه الأوضاع مهدت الجيش للقيام بانقلاب عسكري في 30 حزيران 1989، والاستيلاء على السلطة برئاسة الفريق (عمر حسن البشير)، ورغم محاولة الحكومة القيام باصلاحات، وتعديلات دستورية في البلاد من اجل نشر الديمقراطية والاستقرار في البلاد[228]*. إلا أن
زيادة حدة الحرب الأهلية بين المتمردين والحكومة، وتدخل قوى إقليمية ودولية في شؤون البلاد[229]**، دفعت الرئيس البشير في الثاني من كانون الأول لعام 1999، إلى اتخاذ قراراً بحل البرلمان، وإعلان حالة الطوارئ، وتعليق

بعض مواد الدستور الذي أجيز في عام 230 1998(1).

وهكذا يتبين أن السودان يعاني كذلك من ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، نتيجة لأسباب داخلية وخارجية، رغم محاولة حكومة البشير، إجراء إصلاحات شاملة في البلاد، وإعادة الديمقراطية والاستقرار للبلاد.

من كل ما تقدم، يتبين أن البيئة السياسية لأغلب دول حوض النيل تتصف بما يلي:

1 - كثرة الانقلابات العسكرية، وسيطرة الجيش والمؤسسة العسكرية على مقاليد الحكم في اغلب دول الحوض.
2 - رغم إقرار مبدأ التعددية الحزبية في بعض دول الحوض، لا يزال الحزب الحاكم هو المسيطر على مقاليد الحكم في اغلب دول الحوض، حتى في ظل وجود معارضة رسمية في البلاد.
3 - اغلب دول حوض النيل، يغلب عليها طابع الصراع الاثني، الذي أدى بالنتيجة إلى كثرة الحروب الأهلية في دول حوض النيل، وضعف البنيان السياسي داخل هذه الدول.
4 - كان للقوى الإقليمية والدولية دور مؤثر في إضعاف البنيان السياسي لدول حوض النيل، من خلال استثمار ظاهرة التعددية الاثنية والدينية لإضعاف البنى السياسية، والتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول، بحسب مصالحهم الخاصة.

وهكذا يتبين في خاتمة المبحث أن دول حوض النيل تتميز ببيئة جغرافية واجتماعية واقتصادية وسياسية متنوعة، وهذا التنوع صاحبه تخلف وفقر وضعف في البنى الأساسية لأغلب دول الحوض وفي جميع جوانب الحياة. وهذا التنوع والضعف كان عامل مساعد وقوي لنجاح تدخل القوى الاستعمارية الصهيونية في اغلب دول الحوض والتحكم بها، خاصة إسرائيل. وهو ما

ستتناوله الدراسة في الفصول والمباحث اللاحقة.

الفصل الثاني

دول حوض النيل في المنظور

الاستراتيجي الاسرائيلي

المبحث الاول : تطور الاستراتيجية الاسرائيلية حيال دول حوض النيل

المبحث الثاني :أهداف الاستراتيجية الاسرائيلية حيال دول حوض النيل

المبحث الثالث : وسائط الاستراتيجية الاسرائيلية حيال دول حوض النيل

المبحث الأول: تطور الاستراتيجية الإسرائيلية حيال دول حوض النيل

المطلب الأول: المنطلقات الفكرية للتوجهات الصهيونية حيال دول حوض النيل

إن البدايات الأولى للتوجهات الصهيونية حيال دول حوض النيل، تعود إلى فترة سبقت إقامة إسرائيل عام 1948. فعندما قرر المؤتمر الصهيوني الأول المنعقد في بازل عام 1897، وضع برنامج للحركة الصهيونية، بهدف إقامة ما يسمى وطن خاص باليهود ودولة يهودية مستقلة في فلسطين231[(1)], عمل

القادة الصهاينة الاوائل، وفي مقدمتهم هرتزل، بعد فشله في المدة التي تولى فيها زعامة الحركة الصهيونية (1897- 1904)، في الحصول على اعتراف من قبل القوى الكبرى آنذاك (الإمبراطورية العثمانية وألمانيا)، بخطط ومشاريع الحركة الصهيونية في فلسطين، إلى اتباع استراتيجية غير مباشرة كوسيلة للوصول إلى فلسطين232(2). وقد أشار لذلك (ديفيد تريتش)233* في عام 1899 بقوله يجب التمسك بفكرة فلسطين الكبرى على أن تكون البداية متركزة على الأطراف. هذه هي الصهيونية الواقعية الممكنة234(3). ففي الثاني عشر من تموز لعام 1902، بعث (هرتزل) بمذكرة إلى اللورد روتشيلد (ممول المستعمرات اليهودية) لاستعمار شبه جزيرة سيناء الرجاء أن تجد طيه ملخصاً عاماً لمخطط تسكين اليهود المشردين في شبه جزيرة سيناء وفي فلسطين المصرية...235(4)، ثم زار (هرتزل) في 22 تشرين الأول من نفس العام، وزير المستعمرات البريطاني (تشمبرلين) اطلعه خلالها على خطة استعمار العريش وسيناء،وبين مدى العلاقة بين مشروع العريش ومشروع حيفا والأراضي المجاورة لها236(5). وقد أشار (هرتزل) في مذكراته إلى أن بريطانية وافقت على إيجاد مستعمرة يهودية تتمتع بالحكم الذاتي في الزاوية الجنوبية الشرقية من البحر الأبيض المتوسط237(1). إلا أن رفض اللورد كرومر (مندوب إنكلترا السامي في فلسطين) نقل جزء من مياه نهر النيل إلى الأراضي الصحراوية لاستصلاحها، وإمكانية العيش فيها، لخشيته من إثارة غضب الشعب والحكومة المصرية، ساهم في إفشال المشروع238(2).حيث بعث هرتزل في 30 أيار عام 1903، رسالة إلى اللورد روتشيلد أعلن فيها انهيار خطة استعمار سيناء والعريش بسبب عجز مصر عن الاستغناء عن كمية كبيرة من المياه الضرورية للمشروع239(3). لذا عمل هرتزل وبعد انهيار المشروع كلياً إلى وضع خطة جديدة في 13 أيار عام 1903 انطلقت من اقتراح أوغندة الذي تقدم به تشمبرلين...240(4). ومن الملاحظ أن المشروع وان سمي بـ أوغندة، إلا

انه يقع ضمن الأراضي الكينية نظراً لأهميتها الاستراتيجية كونها ممراً للقارة الأفريقية، بالإضافة إلى موقعها المتميز على المحيط الهندي[241](5)، وتحديداً في هضبة (واسين جيشو) التي تبلغ مساحتها (8000) كم2[242](6). إذ أشار (تشمبرلين) في خطاب وجهه إلى أحد زعماء الحركة الصهيونية وهو (ليوبولد جرينرغ)[243]* في أل 30 من أيار لعام 1903 إنني أرى أن المكان الملائم للاستيطان اليهودي يقع بين نيروبي وهضبة ماواي على طول الخط الحديدي في هضبة كينيا الخصبة[244](7).

فضلاً عن المشروعين السابقين، فإن زعماء الحركة الصهيونية وفي مقدمتهم (هرتزل)، راودتهم خطة لاستعمار دولة الكونغو. ففي 12 تموز 1903، بعث هرتزل برسالة إلى اليهودي البلجيكي (فرانز فيليبسون)[245]* أشار فيها فمع إبقائنا على مشروع فلسطين، الذي لا نستطيع أن نحققه بسرعة وعلى أسس قومية على كل حال، يجب أن نعمل على خلق مكان نلتجئ إليه ضمن قانون عام. وسأكتفي بذكر واحد من الأمكنة التي هي قيد الدرس، المكان الذي تستطيع أن تشترك بالمساعدة فيه هو ولاية الكونجو[246](1).

إلا انه رغم ذلك، فان المشاريع التي طرحت من قبل قادة الحركة الصهيونية، وعلى رأسهم (هرتزل) حيال بعض دول حوض النيل، ومشاريع أخرى لم يرد ذكرها[247]**، كانت في الأساس لا تهدف التخلي عن مقررات المؤتمر الصهيوني الأول في استعمار فلسطين، وإنما شكلت في اغلبها محاولات للاستيطان في المناطق المهمة والقريبة من فلسطين، وذلك على اعتبار كونها أما نقطة وثوب للحصول على المجال الحيوي للصهيونية في فلسطين من اجل بناء قاعدة للحركة نحو مجال أوسع، أو إنها شكلت جزءاً من المجال الحيوي لإسرائيل الكبرى، وفقاً للتصور الديني . السياسي للحركة الصهيونية[248](2). إذ أشار (هرتزل) أن أفريقية الشرقية ليست فلسطين، بل

مجرد استعمار إضافي [احتياطي]، يمكنه رغم ذلك تأمين أساس قومي وركيزة للدولة[249](3) وأضاف إن قاعدتنا يجب أن تكون في فلسطين أو بالقرب منها. قد نستوطن في يوغندة فيما بعد، لان لدينا جماهير من الناس على استعداد للمهاجرة. إنما علينا تشييد البنيان على أساس قومي، ولذلك لابد من حصولنا على الجاذب السياسي المتمثل بمشروع العريش. لكنهم لا يفهمون هذا في مصر. ومن الصحيح إنني لم أتمكن من الإفصاح والإيضاح هناك مثلما تسنى لي هنا[250](4). ورغم أن المشاريع التي قدمت من قبل قادة الحركة الصهيونية تجاه بعض دول حوض النيل، قد تقرر رفضها نهائياً أثناء انعقاد المؤتمر الصهيوني الخامس عام 1905، حيث تقرر نهائياً رفض مشاريع شرق أفريقيا، إلا أن ذلك لا يعني أن دول حوض النيل قد أهملت من الحسابات الاستراتيجية الصهيونية. إذ لا يتردد اليهود الصهاينة في النفاذ إلى دول حوض النيل، إذ أنها تشكل ضمان لأمنهم في المستقبل، ومصدرها الحيوي لمنحها موارد الحياة الدولية، وإمكانية الوقوف على قدميها لغرض التوسع التدريجي في الاهداف، ومن ثم السيطرة على تسيير مصالحها في هذا الجزء من العالم، من خلال تطويق الوطن العربي في المستقبل من وجهة زعماء الحركة الصهيونية[251](1). إذ أشار (موشي شاريت)[252]* إن اهتمامنا بأفريقيا نابع أيضاً من روابط تاريخية بعضها يعود إلى الماضي السحيق وبعضها يعود إلى مطلع هذا القرن، حيث عرضت بعض أقطار أفريقيا مثل كينيا على الحركة الصهيونية لتكون وطناً قومياً ينفذ فيه مشروع الانبعاث القومي[253](2).

وهكذا يتبين أن الفكر الصهيوني لم يكن قد حدد اهتماماته بدول حوض النيل لمرحلة زمنية معينة في سبيل تحقيق هدف معين، كان قد انقضى مع نهاية هذه المرحلة وإنما هي ذات اهتمامات دائمة ومتزايدة تفرضها متطلبات الامن والوجود الإسرائيلي[254](3).

المطلب الثاني: منذ إعلان إقامة إسرائيل وحتى عدوان حزيران 1967

عملت الاستراتيجية الإسرائيلية منذ إعلان قيام إسرائيل في 15 أيار من عام 1948، على إقامة علاقات تعاون وتحالف مع عدة دول أفريقية وآسيوية من اجل التغلغل فيها، ولكسب اكبر عدد من الدول المحيطة بالمنطقة العربية، كونها قامت أساساً على احتلال ارض عربية ليست ملكاً لهم. وقد تنبه القادة الصهاينة وفي مقدمتهم (بن غوريون) إلى أهمية ذلك إذ كان يردد كثيراً إن الطريق للسلام في المنطقة هو بواسطة الطريق غير المباشرة بتعزيز العلاقات مع شعوب أفريقيا واسيا[255](1). وقد ساعدت متغيرات عدة في زيادة الاهتمام بالقارة الأفريقية عامة، وبدول حوض النيل خاصة، ومن أهم المتغيرات آنذاك:

قيام الثورة المصرية في عام 1952، وتحرير الإرادة المصرية من أي سيطرة أجنبية، بزعامة الرئيس الراحل (جمال عبد الناصر). حتى أن عبد الناصر لقب آنذاك بـ مفجر الثورة الأفريقية[256](2).

صدمة مؤتمر باندونغ عام 1955. حيث تم رفض عضوية إسرائيل في المؤتمر كونها لا تنتمي لآسيا أو أفريقيا، بالإضافة إلى صدور قرارات عن المؤتمر تدين إسرائيل وتؤيد حق الشعب الفلسطيني في استعادة أرضه المغتصبة. كل هذا فضلاً عن بروز الدور المصري، حدى بـ إسرائيل إلى إعادة تقويم استراتيجيتها وخططها تجاه القارة الأفريقية[257](3).

ساعد فتح مضيق تيران وخليج العقبة بوجه الملاحة الإسرائيلية خلال وبعد العدوان الثلاثي على مصر سنة [258]1956* في اطار تسوية مشكلات الاحتلال الصهيوني الإسرائيلي لشبه جزيرة سيناء عام 1957، على اتصال إسرائيل بحراً بالدول الأفريقية غير العربية المواجهة للبحر الأحمر والمحيط الهندي ومن ثم توثيق الروابط بينهما، وإقامة علاقات دبلوماسية معها، كما في الجدول رقم

(8). ولاسيما بعد حصول الدول الأفريقية غير العربية على استقلالها[259](1)، ومن بينها دول حوض النيل، كما مبين في الجدول رقم (7).

جدول رقم (8)

يبين الدول التي أقامت إسرائيل معها علاقات دبلوماسية من دول حوض النيل

ت	الدولة	مستوى التمثيل	مقر البعثة	ت	الدولة	مستوى التمثيل	مقر البعثة
1	كينيا	سفارة	نيروبي	5	اثيوبيا	سفارة	اديس ابابا
2	الكونغو	سفارة	كينشاسا	6	تنزانيا	سفارة	دار السلام
3	اوغندا	سفارة	كمبالا	7	روواندا	سفارة	كيغالي
4	بوروندي	سفارة	بوجومبوره				

الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على:

عبد السلام إبراهيم بغدادي . التحرك الصهيوني المعاصر في أفريقيا . مصدر سبق ذكره . ص11-12.

هذه المتغيرات، دفعت بالاستراتيجية الإسرائيلية إلى ضرورة مواجهة التحرر العربي من جهة، والتقائها المباشر بالشعوب الأفريقية غير العربية عبر وادي النيل من جهة أخرى، من خلال الالتفاف حول حوض النيل بأنشطة عسكرية وأمنية مكثفة لمحاصرة مصر امنياً بوجه خاص، وباقي الدول العربية الأخرى بوجه عام[260](2). لذا عملت الحكومة الإسرائيلية في النصف الثاني من الخمسينات إلى اعتماد (استراتيجية شد الأطراف)[261]* لاحتواء دول حوض النيل وفي مقدمتهم مصر. وكان (بن غوريون) ومستشاروه هم[262]** المهندسين الأساسيين لهذه الاستراتيجية. وقد سجلت خرائط أعوام 1961

و1962 و1963 في إدارة الشؤون الأفريقية بمصر، اتفاقيات عسكرية وأمنية إسرائيلية مع كلاً من أثيوبيا وأوغندا وكينيا ورواندا والكونغو كينشاسا وتشاد وأفريقيا الوسطى، فضلاً عن سيطرة محكمة على حركة أنانيا الانفصالية في جنوب السودان، وكان الهدف منه في الأساس تأسيس سياسة الذراع الطويلة الإسرائيلية في المنطقة لمحاصرة مركز المشروع الوطني العربي في مصر عند منابع نهر النيل263(1). إذ أورد (شمعون بيريس) في مقابلة أجريت معه في حزيران من عام 1966، قائمة أهدافه الثمانية لسياسة إسرائيل الخارجية. وكان الهدف الأول يتضمن إقامة مصر أخرى في أفريقيا أي المساعدة في تحويل قوة أثيوبيا الاقتصادية والعسكرية إلى قوة مضادة لمصر264(2). وقد نجحت الاستراتيجية الإسرائيلية خلال مرحلة مابين منتصف الخمسينات وحتى عدوان حزيران 1967، في تحقيق أهداف عدة أهمها:

الخروج من العزلة التي فرضتها عليها المقاطعة العربية من جميع نواحي الحياة السياسية والاقتصادية ...الخ، عن طريق توثيق علاقاتها بدول العالم الثالث ومن ضمنها قارة أفريقيا، ولاسيما دول حوض النيل265(3). حيث بعد أن ضمنت إسرائيل حرية الملاحة في خليج العقبة والبحر الأحمر اثر انسحابها من سيناء عام 1957، عملت على إنشاء عدة خطوط ملاحية منها، خط ملاحي يربط (ايلات) بكينيا وتنجانيقا (تنزانيا حاليا) وأوغندا، بالإضافة إلى تسيير خط ملاحي من (ايلات) إلى الحبشة (أثيوبيا) وإرتريا266(4). كما اتخذت إسرائيل من أراضي دول حوض النيل المطلة على البحر الاحمر، قواعد للاستراتيجية العسكرية الصهيونية، لخدمة أهداف إسرائيل المستقبلية في أفريقيا عامة، ودول حوض النيل والبحر الأحمر خاصة267(1) وقد أكد على ذلك (بن غوريون) بمناسبة افتتاح ميناء (ايلات)، وبدء تسيير الخط الملاحي مع دول شرق أفريقيا إذ قال إن العلاقات مع أفريقيا تحتل المرتبة الثانية في علاقات إسرائيل مع العالم نظراً لقرب موقعها الجغرافي ونظراً لما تكتنزه هذه

القارة من مواد خام تحتاج إليها إسرائيل ولما تشتمل عليه من أسواق كبيرة تحتاجها لتصريف منتجاتها[268](2).

نجحت إسرائيل في كسب اغلب الدول الافريقية، ومن ضمنها دول حوض النيل غير العربية. وهذا شكل عامل مهم من عوامل الامن الإسرائيلي[269](3). وقد أشار لذلك الكتاب السنوي لـ إسرائيل الصادر عام 1964 بقوله لقد تعمقت الصداقة مع الدول القديمة كما اتسعت العلاقات مع الدول الجديدة، ولم تعد إسرائيل ساكنة في مكانها كذلك لم تعد علاقاتها في وضع ساكن، فقد اجتازت مرحلة تقديم نفسها وتفسير وجودها في العالم[270](4).

نجحت إسرائيل في التصدي لدور الرئيس المصري الراحل (جمال عبد الناصر) في كسب الدول الافريقية، ومن ضمنها دول حوض النيل، إلى جانب القضية الفلسطينية والصراع العربي- الصهيوني[271](5). وقد أشار لذلك (ابايبان) في عام 1966 بقوله إن رفض زعماء الدول الأفريقية تبني اقتراح ضد إسرائيل في مؤتمر أكرا يعد بادرة مشجعة لتقدم إسرائيل في دائرة مهمة في سياستها الدولية[272](6).

وهكذا تبين من خلال ما تقدم ذكره، أن الاستراتيجية الإسرائيلية خلال هذه المرحلة، نجحت في مد يدها إلى اغلب دول حوض النيل، من اجل أضعاف مصر بالدرجة الأساس، كون مصر في تلك الفترة كانت تعيش عصر الانبعاث القومي التحرري من أية سيطرة أجنبية.

المطلب الثالث: منذ عدوان حزيران 1967 وحتى حرب تشرين الأول 1973

بعد أن نجحت الاستراتيجية الإسرائيلية في كسب اغلب دول حوض النيل خلال الفترة ما بين الخمسينات والستينات في صراعها مع العرب. إلا أن العدوان الإسرائيلي في الخامس من حزيران من عام [273]1967* على العرب،

والتي على أثرها احتلت إسرائيل أراضٍ عربية من بينها سيناء المصرية، التي تعتبر جزء من الأراضي العربية . الأفريقية[274](1)، قد افرز حالة جديدة في استراتيجيتها تجاه الدول الأفريقية، ومنها دول حوض النيل، لاسيما بعد قطع بعض دول الحوض علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل بعد عدوان حزيران 1967، كما مبين في الجدول رقم (9).

جدول رقم (9) يبين دول حوض النيل التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل قبل حرب تشرين الأول عام 1973 وبعدها

قبل حرب تشرين الأول 1973			بعد حرب تشرين الأول 1973		
ت	الدولة	تاريخ القطع	ت	الدولة	تاريخ القطع
1	أوغندا	30/3/1972	1	رواندا	9/10/1973
2	بوروندي	16/5/1973	2	تنزانيا	19/10/1973
3	زائير	4/10/1973	3	اثيوبيا	23/10/1973
			4	كينيا	1/12/1973

الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على:

عبد السلام إبراهيم بغدادي . مصدر سبق ذكره . ص11. 12.

حيث لجأت القيادة الإسرائيلية إلى تركيز استراتيجيتها على دول معينة دون أخرى، لاسيما مع أقطار شرق أفريقيا وفي مقدمتهم أثيوبيا، نتيجة للقيمة السياسية والجغرافية التي تتوافر فيها، كونها تقع على البحر الأحمر من مدخله الجنوبي، وقرب دول شرق أفريقيا من ميناء (ايلات)[275](2) . ومن الأسباب التي أدت بـ إسرائيل إلى التركيز في استراتيجيتها على بعض دول شرق ووسط أفريقيا، وتدهور نشاطها مع باقي الدول الأفريقية خلال هذه المرحلة:

1. تزايد أهمية البحر الأحمر بالنسبة إلى مصالح إسرائيل التجارية والاستراتيجية، حيث أصبحت إسرائيل معتمدة عليه من خلال تصدير سلعها المصنعة ونصف المصنعة، ولاستيراد المواد الخام بما فيها النفط التي يحتاجها عن طريق تعامله مع دول شرق وجنوب القارة الأفريقية ودول جنوب آسيا

والشرق الأقصى. لذا بات البحر الأحمر طريقاً استراتيجياً ليس في وسع إسرائيل أن تخسره276(1).

2. تعرض الملاحة الإسرائيلية في البحر الأحمر إلى غارات عدة من قبل الفدائيين. فبعد قيام مصر بشن حروب الاستنزاف277* ضد إسرائيل، قامت الضفادع البشرية المصرية بشن غارات على ميناء (ايلات) نجم عنها إغراق المدمرة (ايلات) وبعض السفن المساندة للعمليات الحربية الصهيونية في خليج السويس278(2). إلا أن الفعل المؤثر الذي أثر على الاستراتيجية الإسرائيلية، فكان في11 حزيران من عام 1971، حيث أطلق زورق حربي النار على ناقلة النفط كورال سي (Coral Sea) التي تستأجرها إسرائيل وترفع العلم الليبيري عند مضيق باب المندب، وقيل وقتها أن الفدائيين ينتمون إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وقد أدت الحادثة إلى تكثيف الاستراتيجية الإسرائيلية من نشاطاتها في الجزء الجنوبي للبحر الأحمر، ولاسيما في الجزر الأثيوبية (الأرتيرية حالياً) من خلال تركيز التعاون مع اثيوبيا، لتوسيع وجودها العسكري في جزر البحر الأحمر279(3).

3. افتقار إسرائيل إلى مصادر التمويل، واعتمادها على المساعدات الأجنبية لسد العجز في ميزانها التجاري، مما حال دون تنفيذ التزاماتها مع جميع الدول الأفريقية، لأسباب عدة، أهمها:

أ. فرضت نتائج عدوان 1967، أوضاعاً أمنية واقتصادية متزايدة لإسرائيل وتزايد الاستنزاف البشري والمادي.

ب. انخفاض معدلات السياحة في إسرائيل نتيجة حروب الاستنزاف، ونشاط المقاومة الفلسطينية ضد إسرائيل.

ت. اتصفت المشاريع الإسرائيلية في الدول الأفريقية بعدم نزاهتها مع الدول

الأفريقية. مثال ذلك أنهت تنزانيا اتفاقياتها الزراعية مع إسرائيل وطردت خبراءها بعدما اكتشفت أن القرض الذي أخذته من إسرائيل بفائدة 6%، كانت إسرائيل قد اقترضته من ألمانيا الغربية، بفائدة 3% فقط.

ث. زيادة ديونها الداخلية والخارجية بسبب عدوان 1967 وحروب الاستنزاف التي تلتها، والتي أفرزت عدم قدرة إسرائيل على الاستجابة لاحتياجات التصدير نتيجة النقص الكبير في الاحتياطي من النقد الأجنبي.

ج. فشل المشاريع والاستثمارات الإسرائيلية في تنفيذ بعض مشاريعها في أفريقيا مما ولد نوعاً من ضعف الثقة في الخبرات والأعمال الإسرائيلية. مثال ذلك، تم بناء مطار أكرا مرتين من قبل الشركات الإسرائيلية نتيجة اتصاف مشاريعها بالسرعة وعدم مطابقتها للشروط والمواصفات المطلوبة منها280(1).

4. فقدان إسرائيل تأييد غالبية الدول والرأي العام الأفريقي نتيجة ارتباطها بالدول الاستعمارية الغربية المعادية لحركات التحرر الوطنية الأفريقية. مثال ذلك دعمها للاستعمار البرتغالي، لاسيما في المجال العسكري ضد حركات التحرر في انغولا وموزمبيق، فضلاً عن دعمها لحركات الانفصال في جنوب السودان، وفي إقليم بيافرا في نيجيريا وغيرها من الحركات الانفصالية، كذلك لمواقفها المؤيدة وعلاقاتها الجيدة مع النظام العنصري في جنوب أفريقيا آنذاك وروديسيا281(2). وقد عبر عن ذلك (ماكسيم جولان) بقوله إن حركات التحرر ذات المنحى الراديكالي، شكلت مصدر خطر على النشاط الإسرائيلي في أفريقيا وان المؤسسة الحاكمة في إسرائيل كانت تدرك ذلك282(3).

5. ساعد التقارب العربي- الأفريقي الذي بدأ من مصر بقيادة الرئيس السابق (جمال عبد الناصر)، ثم اتبعتها بعد ذلك تحرك باقي الدول العربية في شمال القارة إلى أفريقيا، في عزل إسرائيل من بعض الدول الأفريقية، ومساندة اغلب الدول الأفريقية للقضايا العربية وفي مقدمتها قضية الصراع العربي . الصهيوني. وقد برز الموقف الأفريقي في البيان الذي صدر في شهر أيلول من

عام 1973عن منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك، حيث أيد القرار النضال العربي المشروع لاستعادة كافة الأراضي المحتلة وضمان حقوق الشعب الفلسطيني، ولكن دون معارضة الوجود الإسرائيلي في المنطقة في حد ذاته283(1).

كل هذه الاسباب، ادت بالاستراتيجية الإسرائيلية إلى التركيز على الدول الأفريقية المهمة والمؤثرة على الامن الإسرائيلي، وضمان عدم تدهور العلاقات معها، لاسيما المطلة على البحر الأحمر ودول أخرى في وسط وشرق أفريقيا، وذلك من خلال إغرائها بالمساعدات، لاسيما الاقتصادية. كما مبين في الجدول رقم (10)، من اجل ضمان وقوفها إلى جانبها، وعدم اتخاذ القرارات التي تدين المشروع الصهيوني التوسعي. إذ أشار(بن غوريون) إن الطريق الأمثل لضمان أمن إسرائيل يكمن في إقامة علاقات مع كل الدول وعلى الأخص الأقطار الأفريقية الآسيوية التي يمكن أن تقع تحت تأثير الدول العربية284(2).

جدول رقم (10) يبين صادرات وواردات (اسرائيل) لبعض دول حوض النيل للفترة 1971.1967 (بآلاف الدولارات)

		الصادرات						الواردات			
ت	الدول	1967	1968	1969	1970	1971	1967	1968	1969	1970	1971
1	اثيوبيا	3374	4959	4289	4366	3574	1456	2093	1698	1994	2194
2	اوغندا	1632	3575	3303	5613	7958	2899	1815	1835	2137	1435
3	كينيا	2512	2679	2948	3656	4187	1541	1176	790	1181	1212
4	تنزانيا	447	1155	1446	1906	1402	279	425	193	130	197
المجموع		7965	12368	11986	15541	17121	6175	5509	4516	5442	5038
اجمالي افريقيا		24437	28125	34246	41542	47421	27083	30956	31133	30141	25211

الجدول من اعداد الباحث اعتماداً على:

القارة الافريقية . مصدر سبق ذكره . ص25-26.

المطلب الرابع: منذ حرب تشرين الأول 1973 وحتى اتفاقيات كامب ديفيد

تشتمل هذه المرحلة على متغيرين مهمين أثّرا بصورة مباشرة على

الاستراتيجية الإسرائيلية حيال دول حوض النيل:

أولاً: اندلاع حرب 6 تشرين الأول عام 1973[285][*]، وتحول البحر الأحمر بكامله إلى ساحة صراع رئيسية استراتيجياً ودبلوماسياً بين العرب والصهاينة. حيث بينت الحرب الأهمية الاستراتيجية القصوى للتحكم في المضائق والمداخل الجنوبيــة للبحــر الأحمــر عند بــاب المنــدب، وخطــورة ذلــك علــى أمــن إسرائيل[286][(1)].

ثانياً: نتج عن عبور القوات الإسرائيلية في حرب 1973، قناة السويس إلى الضفة الغربية أي إلى جزء من أفريقيا، سخط أفريقي واسع، وأدى إلى قيام منظمة الوحدة الأفريقية، إصدار قرار في 21 من تشرين الثاني لعام 1973، دعـت فيـه الـدول الأعضـاء إلـى فرض حصار اقتصادي كامل على إسرائيل، وبـالمقابل إقامة علاقات وثيقة للتعاون بين أعضاء المنظمة وجامعة الدول العربية. ونتيجة لذلك لجأت جميع الدول الأفريقية ومن ضمنها دول حوض النيل، إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، كما مبين في الجدول رقم (9)، باستثناء بعض الدول الأفريقية[287][(2)].

هـذه المتغيـرات، بالإضـافة إلـى نتـائج عـدوان حزيـران 1967، دفعـت القـادة الإسرائيليين إلى زيادة اهتمامهم بدول حوض النيل، لاسيما مع الدول ذات السوق الحر في أفريقيا، والقابلة لأن تكون سوقاً كبيراً أو عميلاً إقليمياً ذات وزن، والبعيـدة فـي نفس الـوقت عـن الـرأي العام العربي والأفـريقي المؤيـدة للقضايا العربية، مثل أثيوبيا وزائير وكينيا[288][(3)]. حيث ركزت إسرائيل في تنفيذ استراتيجيتها تجاه بعض دول الحوض على عملياتها الاقتصادية، كما مبين في الجدول رقم (10)، وطرأ نوع من التحسن لاسيما بعد إعادة فتح قناة السويس، إذ ارتفع حجم التجارة الإسرائيلية مع دول شرق أفريقيا بنسبة تصل إلى (40%) بعد عام 1976[289][(1)]. مما ساعد ذلك على بقاء إسرائيل في

المنطقة حتى وإن قطعت تلك الدول علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. وقد صرح (يسرائيل هيرنس)290* إن عدم وجود سفارات إسرائيلية في القارة الأفريقية، لم يحُل إطلاقاً دون ترسيخ أقدام الوجود الإسرائيلي في غالبية الدول الأفريقية مما يؤكد أن العلاقات الدبلوماسية ليست هي كل شيء .... وان النشاط الإسرائيلي بشتى أشكاله وصوره لم يتأثر إطلاقاً بقطع العلاقات، وإن مصالح إسرائيل لم تتضرر نتيجة ذلك، بل على العكس تنامت ثانية291(2). هذا وبالإضافة إلى عملياتها الاقتصادية تجاه دول الحوض، لجأت القيادة الإسرائيلية إلى الالتفاف حول دول الحوض بأشكال عسكرية ،والتواجد في مواقف أفريقية أخرى في شكل تدخلات أو اتفاقيات عسكرية كبيرة وليس من خلال المساعدات العسكرية الفنية أو التدريبية التي كانت تسود في الستينات. مثال ذلك، وقوفها إلى جانب زائير في الحرب ضد الحركة الشعبية لتحرير أنغولا عام 1975292(3). كذلك عملت الاستراتيجية الإسرائيلية خلال هذه المرحلة، على أن تترك انطباعاً بوجودها واهتمامها بالقارة الأفريقية، ولاسيما دول حوض النيل، وان ابتعادها عن بعض دول الحوض هو مؤقت ومرهون بمشكلة الأراضي المصرية (الأفريقية) المحتلة، وهذا بلا شك كان اقل تأثيراً في مركز إسرائيل من ربطها بقضية فلسطين والصراع العربي ـ الصهيوني، أي أن الدبلوماسية الإسرائيلية لم تغب ـ بوجود أصدقائها ـ عن القارة الأفريقية، لاسيما دول حوض النيل، وحرصها في كل مناسبة على تأكيد وجودها خاصة ما يتعلق منه بما يمس شرعية الكيان الإسرائيلي ووجوده الدولي293(4).

ومن خلال ذلك يمكن القول أن مميزات الاستراتيجية الإسرائيلية خلال هذه المرحلة قد تميزت بسمات عدة، أهمها:

1- تعزيز إسرائيل لتفوقها العسكري بعد حرب 1973، لضمان سيطرتها البحرية والجوية في البحر الأحمر ودول حوض النيل، لضمان امنها، ولتهديد الدول

العربية من مغبة شن حرب أخرى عليها. اذ صرح (شمعون بيريس) أثناء توليه زعامة حزب العمل الإسرائيلي إن الدول العربية المطلة على البحر الأحمر ستتعرض لضربات صهيونية جوية وبحرية إذا ما شاركت في المستقبل بالمجهود الحربي[294](1).

2- النفاذ إلى الدول التي هي بمثابة العمق الاستراتيجي للامة العربية، مثال ذلك دعم ومساندة أثيوبيا ودعمها لاحتلال أراضى أرتيريا العربية لئلا يتحول البحر الأحمر إلى بحيرة عربية.

دعم الحركات الانفصالية في الأقطار الأفريقية العربية، والأفريقية المؤيدة للقضايا العربية[295](2).

وهكذا يتبين أن الاستراتيجية الإسرائيلية نجحت خلال هذه المرحلة في تحقيق جزء من أهدافها الاستراتيجية تجاه دول حوض النيل[296]*، رغم القطيعة التي شهدتها إسرائيل، لاسيما في المجال الدبلوماسي مع دول حوض النيل.

المطلب الخامس: منذ توقيع اتفاقيات كامب ديفيد وحتى بداية التسعينات

بعد زيارة الرئيس المصري السابق (أنور السادات) للقدس في تشرين الثاني من عام 1977، والتفاوض في كامب ديفيد، والتوقيع على معاهدة (السلام المصرية- الإسرائيلية) في 1979، والتي على أثرها انسحبت إسرائيل من أراضى سيناء المصرية- الأفريقية في نيسان من عام 1982، وتأييد بعض دول الحوض معاهدة الصلح[297](1)، لجأت الاستراتيجية الإسرائيلية إلى الاستفادة من المزايا التي كسبتها من إعادة علاقاتها مع النظام المصري، وذلك من اجل استكمال تحقيق أهدافها وبصورة علنية تجاه دول حوض النيل، ومنها إلى

باقي الدول الأفريقية.

وقد يتساءل البعض كيف نجحت الاستراتيجية الإسرائيلية من المضي في تحقيق أهدافها تجاه دول حوض النيل من خلال معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية:

والإجابة على هذا الاستفسار يمكن الرجوع إلى بعض من مواد المعاهدة المبرمة بين الطرفين والتي حررت في واشنطن في السادس والعشرين من شهر آذار لعام 1979. إذ نلاحظ مثلاً:

إن المادة الرابعة تنص على 1. بغية توفير الحد الأقصى للأمن لكلى الطرفين... تقام ترتيبات أمن متفق عليها بما في ذلك مناطق محدودة التسليح في الأراضي المصرية والإسرائيلية وقوات أمم متحدة ومراقبين من الأمم المتحدة...298(2).

أما المادة الخامسة من مواد المعاهدة المذكورة، فقد نصت على ما يلي:

1. تتمتع السفن المصرية والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها بحق المرور في قناة السويس ومدخلها في كل من خليج السويس والبحر الأبيض المتوسط....

2. يعتبر الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية

المفتوحة لكافة الدول دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة أو العبور الجوي...299(3).

وقد أفرزت مواد معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية عن نتائج أثرت وساهمت في إنجاح الاستراتيجية الإسرائيلية حيال دول الحوض، ومن أهم

هذه النتائج:

1- مهدت المعاهدة للقوات الإسرائيلية التواجد الدائم في البحر الأحمر، وذلك من خلال وضع المواقع المهمة في البحر الأحمر والساحل الشرقي لسيناء تحت إشراف القوات المتعددة الجنسية التي تهيمن عليها في الأساس الولايات المتحدة الأميركية.

2- ضمنت المعاهدة لإسرائيل حرية المرور في خليج العقبة وقناة السويس، وهذا أتاح لقواتها البحرية والجوية حرية الحركة والمناورة في البحر المتوسط والبحر الأحمر[300](1).

3- مهدت المعاهدة، طرح مشروع نقل مياه نهر النيل إلى فلسطين، لاسيما بعد تصريح الرئيس المصري (أنور السادات) في السادس من أيلول لعام 1979 قائلاً إن صحراء النقب ستستفيد من مياه النيل التي تروي سيناء[301](2).

4- مهدت المعاهدة الطريق أمام إسرائيل لإقناع الدول الأفريقية ومن ضمنها دول الحوض، من اجل إعادة العلاقات الدبلوماسية معها، لاسيما بعد أن اعترفت مصر بإسرائيل رسمياً في اتفاقية كامب ديفيد[302](3).

5- نجحت إسرائيل بعد المعاهدة في إجبار مصر على التخلي عن مواجهة الدبلوماسية الإسرائيلية في أفريقيا، والعودة بصورة مكثفة لتحقيق أمنها الاستراتيجي وذلك من خلال تواجدها داخل تنظيم دول حوض النيل (أي المنظمات الإقليمية في دول الحوض والتي سيتم التطرق لها لاحقاً)، من خلال التسلل عبر البحوث، وترتيب حق مشاركة دول حوض النيل في بحوث المياه والري... الخ، من دون معارضة مصرية[303](4).

هذا وقد مهدت المعاهدة المصرية-الإسرائيلية والنتائج التي ترتبت عليها، المجال أمام القادة الإسرائيليين من اجل تحديد دائرة مجالهم الحيوي، التي

هي في الأساس استمراراً لنظرية الامن الإسرائيلي[304](5). حيث طرح الجنرال (اريئيل شارون) في الثمانينات الاستراتيجية الإسرائيلية خلال هذه المرحلة في محاضرة نشرتها صحيفة (معاريف الإسرائيلية) في الثامن من شهر كانون الأول لعام 1981 بعنوان مشكلات إسرائيل الاستراتيجية في الثمانينات، حدد خلالها الخطوط الحمراء للأمن الإسرائيلي في ثلاث دوائر:

ينبغي أن نفهم بوضوح انه في ظل المناخ الاستراتيجي الجديد الذي وصفته الآن (المواجهة العربية واستراتيجية التوسع السوفياتي في الشرق الأوسط وأفريقيا) تتأثر مصالح أمن إسرائيل بتطورات وأحداث تتجاوز منطقة المواجهة المباشرة التي ركزت عليها إسرائيل انتباهها في الماضي. فيما وراء **الدائرة الأولى** التقليدية لدول المواجهة المحيطة بإسرائيل، ينبغي أن تتسع اهتمامات إسرائيل الاستراتيجية لتشمل مجالين جغرافيين آخرين لهما أهمية أمنية:

الدائرة الثانية: تتعلق بالدول العربية الخارجية (الواقعة ما وراء دول المواجهة) التي تضيف مقدرتها العسكرية المتزايدة بعداً اكبر خطورة إلى الخطر المباشر الماثل أمام إسرائيل...

المجال الجغرافي **الثالث** للمصلحة الاستراتيجية الإسرائيلية يشمل تلك الدول الخارجية التي قد تؤثر مكانتها وتوجهاتها السياسية- الاستراتيجية بمقدار خطر على أمن إسرائيل القومي. بكلمات أخرى، ما وراء الدول العربية في الشرق الأوسط وعلى سواحل البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر...[305](1). ولكي تعزز إسرائيل قاعدة أمنها القومي في مواجهة التهديد العربي المباشر إزاء الدائرة الثالثة، ينبغي عليها تطوير علاقات أمنية مع دول شرق أوسطية وأفريقية[306](2).

وهكذا نلاحظ أن الاستراتيجية الإسرائيلية جعلت موضوع إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع الدول الأفريقية، لاسيما مع دول حوض النيل، ذات طابع أمني-

سياسي . لذا قام (اسحق شامير)[307]* بزيارة زائير في تشرين الثاني من عام 1982 مع وفد يضم (84) خبيراً في المجال العسكري من اجل العودة لتامين دول حوض النيل عسكرياً، واحتواء أفريقيا بعد ذلك من شمالها لجنوبها، ومن شرقها لغربها[308](3)، حتى أن (اريئيل شارون) صرح قائلاً إن من حق إسرائيل أن تضرب أية قوة في هذه المنطقة (المقصود بذلك المجال الجغرافي الثالث)[309](4).

وهكذا يتبين أن الاستراتيجية الإسرائيلية خلال هذه المرحلة عملت على:

1- استكمال سيطرتها على المدخل الجنوبي للبحر الاحمر، ليلتقي مع المدخل الشمالي، وبذلك سيتحقق لها السيطرة على البحر الاحمر، والتصدي لأية قوة عسكرية عربية فعالة في المنطقة.

2- ضمان علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية مع بعض دول حوض النيل مثل أثيوبيا وتنزانيا وزائير وكينيا واوغندا، من اجل محاصرة المنطقة العربية، ولمجابهة التهديدات السوفيتية آنذاك وفقاً للتصور الإسرائيلي[310](1).

3- اتجاه الاستراتيجية الإسرائيلية إلى التعامل مع كل دولة أفريقية على حدة، أي اللجوء إلى تطبيق سياسة (فك التكتل الأفريقي) وذلك من اجل التعامل مع بعض الدول الأفريقية وبشكل منفرد، وبشكل يتفق والحجم الحقيقي لهذه الدول[311](2).

4- عملت هذه المرحلة على التمهيد لطرح مشروع نقل مياه نهر النيل إلى داخل أراضى فلسطين المحتلة.

المطلب السادس: منذ بداية التسعينات وحتى الوقت الحاضر

مرت الاستراتيجية الإسرائيلية بمراحل عدة حتى وصلت إلى ما وصلت عليه من تطور تجاه دول حوض النيل من اجل تحقيق أهدافها. وقد ساعدت الأحداث والتحولات التي حدثت في فترة ما بعد التسعينات، في زيادة أهمية دول حوض النيل في المنظور الاستراتيجي الإسرائيلي، أهمها:

أدى تفكك الاتحاد السوفيتي، وبروز الولايات المتحدة كقوة مهيمنة على العالم، في انكشاف ضعف دول حوض النيل ولاسيما غير العربية، خاصة بعد فقدانها الفرصة في المناورة الاستراتيجية للحصول على الدعم والمساعدات الاقتصادية والواردات التسليحية والدعم السياسي التي كانت تحصل عليها في فترة الحرب الباردة، ومهّد لإضرام الحروب الأهلية والإقليمية في أغلب دول حوض النيل، وزيادة الانقلابات والجوع والفقر في دول الحوض. أي أن تفكك الاتحاد السوفيتي مهد السبيل لإغراق اغلب دول الحوض بمشاكل عدة[312](1).

أدى توقيع اتفاقيات كامب ديفيد، وما تبعها بعد ذلك من مؤتمرات مدريد عام 1991، وأوسلو عام 1993، وغيرها من مؤتمرات تسوية الصراع العربي-الصهيوني، التي عقدت ما بين إسرائيل وبعض دول المواجهة العربية (التي سيتم التطرق لها لاحقاً)، إلى أن تعيد إسرائيل علاقاتها الدبلوماسية مع اغلب الدول الافريقية، ومن ضمنها دول حوض النيل، لاسيما بعد التطبيع المصري-الإسرائيلي ورعاية مصر لمؤتمرات تسوية قضية الصراع العربي- الصهيوني، الذي نتج عنه اعتراف دول عربية عدة بـ إسرائيل. حيث أصبحت إسرائيل ليست بحاجة إلى اعتراف دول حوض النيل بها بعدما تم ذلك من قبل منظمة التحرير الفلسطينية وبعض الدول العربية مثل الأردن[313](2).

نتج عن حرب الخليج الثانية في كانون الثاني من عام 1991، إلى تكفل الدول الخليجية الغنية بدفع تكاليف الحرب، وتكاليف استمرارها. وهذا ساعد على حرمان الدول الأفريقية عامة ومن ضمنها دول حوض النيل المجاورة للوطن

العربي، من أية مساعدات اقتصادية عربية بعد عام 1991[314](3).

وهكذا أدت المتغيرات دوراً أساسياً في دعم حركة الاستراتيجية الإسرائيلية من اجل تحقيق أهدافها تجاه دول حوض النيل، لاسيما مؤتمرات تسوية قضية الصراع العربي- الصهيوني. وقد ذكر تقرير (Mashav) أي (مركز التعاون الدولي التابع لوزارة الخارجية الإسرائيلية)، إنه بالرغم من كون أفريقيا تعتبر في كل الأحوال منطقة ذات أولوية في برامج التعاون، لاسيما فيما يتعلق بالتدريب والمساعدات الفنية. إلا انه هناك دول ذات أهمية بالنسبة لإسرائيل على المستوى الإقليمي مثل كينيا وأثيوبيا وأرتيريا والكونغو الديمقراطية[315](1). وهذا التقرير يبين مدى أهمية دول حوض النيل في ضمان الامن الإسرائيلي.

ومن الملاحظ أن الاستراتيجية الإسرائيلية لجأت خلال هذه المرحلة إلى اتباع أساليب عدة من اجل تحقيق أهدافها تجاه دول الحوض، أهمها:

1- عملت إسرائيل على استغلال الصراعات الموجودة في دول حوض النيل، سواء كانت داخلية، أم مع دول وأقاليم مجاورة، من اجل التسلل إلى داخل دول الحوض، وذلك من خلال إفهام القادة الأفارقة بأنها قادرة على حمايتهم وتوفير الأمان لهم ومن ثم إبقائهم في الحكم[316](2).

2- لجأت الاستراتيجية الإسرائيلية، لاسيما بعدما أصبحت المنطقة العربية تعاني من ضعف وتشتيت، إلى تبني استراتيجية متطورة تجاه دول حوض النيل بدلاً من استراتيجية (شد الأطراف)، والاستراتيجية الجديدة، هي استراتيجية (بتر الأطراف)، أي دفع الجماعات الاثنية على التخوم للانسلاخ والانفصال، ودعمهم من اجل إقامة كياناتهم الاثنية المستقلة، وذلك لان القادة الإسرائيليون لم يعودوا يركزون بصورة جوهرية على خطر المد القومي المصري نتيجة للتطبيع الكامل بينهما، بل أن القادة الصهاينة اصبحوا يتخوفون

الآن مما يسمونه بـ (الإرهاب الإسلامي)، و(الأصولية الإسلامية)[317](3). حيث يصف رئيس إسرائيل السابق (حاييم هيرتزغ) (1983-1993) المشروع الإسلامي بأنه مرض ينتشر بسرعة ولا يهدد اليهود فحسب بل يهدد البشرية والإنسانية جمعاء[318](4). أما (اسحق رابين) فقد صرح للجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية في 21 آذار من عام 1993 إن علينا أن نضمن الجهود الأمريكية التي تخفف من الأخطار المحدقة بنا، وذلك بالمساعدة العسكرية والاقتصادية وفهم وإدراك التهديد الذي يحمله المتطرفون الإسلاميون ليس (لإسرائيل) فحسب بل لكل الحكومات والأنظمة المعتدلة[319](1).

3- اعتمدت الاستراتيجية الإسرائيلية على مبدأ (استراتيجية الحرب بالوكالة) تجاه دول حوض النيل. حيث عملت إسرائيل على دفع الأطراف الإقليمية في دول الحوض للمواجهة والصراع المسلح، كما مبين في الشكل رقم (2)، وذلك من اجل تحقيق أطماعها التوسعية لمد دائرة نفوذها وهيمنتها إلى المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية لها في دول حوض النيل وبما يحقق أمن إسرائيل[320](2).

4- اعتمدت إسرائيل لإنجاح استراتيجيتها تجاه دول الحوض، ولإبعاد الدول العربية منها، على إنجاز مشاريع زراعية عدة في دول الحوض، ثم أصبحت بعد ذلك تسيطر على أهم القطاعات الاقتصادية في دول حوض النيل[321](3).

مما تقدم نلاحظ أن الاستراتيجية الإسرائيلية خلال هذه المرحلة ركزت على مطلب الهيمنة الاقليمية، وضمان مجالها الحيوي من اجل ضمان أمنها. وهذا يتبين من النتيجة التي توصل إليها الأستاذ (حلمي الشعراوي) والتي مفادها إن تطبيق مفهوم (الإمبريالية الفرعية) أو (الصغرى) على الوضع الراهن لإسرائيل هو اكثر المفاهيم مصداقية، حيث هو يفسر الطبيعة العالمية للحركة الصهيونية في أعلى مراحلها، وعلاقتها البنيوية. مجسدة في إسرائيل. بالنظام

الإمبريالي الدولي، ويفسر أيضاً الاختلاف الذي يبدو أحياناً مع المركز، ونتائج كل ذلك في الدور الإقليمي لإسرائيل وعلاقاته في العالم الثالث وخاصة أفريقيا[322](4).

تأسيساً على ذلك نرى من خلال تتبع مراحل تطور الاستراتيجية الإسرائيلية حيال دول حوض النيل، أن إسرائيل تسعى لتحقيق أهدافها تجاه دول الحوض، وبصورة مرحلية وفقاً لما تقتضيه الظروف، ومدى ملاءمتها لتحقيق هذا الهدف أو ذلك.

المبحث الثاني: أهداف الإستراتيجية الإسرائيلية حيال دول حوض النيل

المطلب الأول: الثوابت

للسياسة الخارجية الإسرائيلية عدد من الثوابت، وتمثل الثوابت انعكاساً لأيديولوجيتها وطبيعة ونوعية أهدافها[323](1). ومن أهم ثوابت الاستراتيجية الإسرائيلية حيال دول حوض النيل:

أولا: ضمان الأمن والنفوذ الإسرائيلي

إن ضمان الأمن من وجهة نظر الحكومة الإسرائيلية يعتبر الهدف الأسمى للإستراتيجية الإسرائيلية حيال دول حوض النيل، وان الأمن من وجهة نظرهم ليس ذا مفهوم جامد، وإنما يتغير بحسب الظروف والأوضاع السائدة .ولضمان تحقيق ذلك عمل القادة الصهاينة ومنذ انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في سويسرا عام 1897 على بيان حدود دولتهم المنشودة[324]*، والحدود الآمنة التي لا تكون فيها أية قوة تهدد كيانهم المزمع إقامته. ولإنجاح ذلك عملت إسرائيل بعد إقامة كيانهم في الأراضي العربية الفلسطينية عام 1948، إلى

اتباع استراتيجية لمحاصرة وتطويق الوطن العربي، من خلال التغلغل في القارة الأفريقية، لاسيما الدول المجاورة للوطن العربي ومن ثم احتوائها، والتأثير بواسطتها على الدول العربية المجاورة للقارة الأفريقية، من اجل تهديد أمن كل من مصر والسودان، ومن ثم الامن القومي العربي[325](2). لذا فقد احتلت دول حوض النيل، لاسيما من جهة المنبع أهمية كبرى في الاستراتيجية الإسرائيلية، لضمان الأمن الإسرائيلي. وهذا يتبين من خلال كتابات (بن غوريون) الذي أكد دائما على جدوى التواصل في علاقات إسرائيل مع بعض الدول الأفريقية (النيلية غير العربية) وبين ما اسماه بالمحددات والمصالح الأمنية والأهداف الاستراتيجية لإسرائيل[326](3). كما بيّن البروفيسور (يحزقيل درور) أهمية دول

حوض النيل، لاسيما منطقة البحيرات الكبرى[327]* في ضمان الأمن الإسرائيلي أثناء ندوة نظمتها القنصلية السياسية الإسرائيلية في عقد التسعينيات من القرن الماضي إذ رأى إن الحضور الإسرائيلي في هذه المنطقة هو نتاج طبيعي للفكر الاستراتيجي الإسرائيلي الذي يقول بضرورة التواجد في المناطق الحساسة وذات المزايا الاستراتيجية الفائقة وأضاف إن هذه المنطقة تعد بالنسبة لإسرائيل أهم مناطق أفريقيا قاطبة لاعتبارات استراتيجية واقتصادية وجيوبولتيكية[328](1).

وتهدف إسرائيل من وراء ذلك إلى تحقيق أهداف ومزايا عدة، أهمها:

1- تحقيق أهداف استراتيجية. أمنية، وذلك لأن التواجد الإسرائيلي في دول أعالي النيل والهضبة الاستوائية قادر في إطار التعاون الإسرائيلي الأثيوبي–الإرتيري ليتكامل، لتهديد منابع النيل أمنيا زاحفا إلى غرب أفريقيا ليشكل حزام تطويق للدول العربية[329](2)، لاسيما مصر والسودان وفقا لاستراتيجية شد وبتر الأطراف. إذ تسعى إسرائيل من وراء تلك الاستراتيجية إلى استخدام

دول حوض النيل لتنفيذ دورها في الاستراتيجية الإسرائيلية المطروحة330(3)، لكي تكون القوة الإقليمية العظمى في المنطقة. وقد بين على ذلك أحد المسؤولين الإسرائيليين بقوله ساهم هذا التحالف في إحساسنا بأننا قوة عظمى. وهذا الإحساس بدأ مع حملة سيناء التي وضعت إسرائيل على الخريطة كأقوى قوة عسكرية في المنطقة... وعلى ذلك فأننا لسنا مجرد شحاذ يجلس في خندق ويطلق النار في كل الاتجاهات331(4).

2- تهدف إسرائيل إلى التصدي والحول دون انتشار المشروع الإنساني، أي الدين الإسلامي الحنيف إلى باقي دول حوض النيل، ومن ثم تقليص وجوده في أفريقيا332(1).

3- تهدف إسرائيل من وراء مد نفوذها إلى دول الحوض، إلى إثارة الخلافات بين دول حوض النيل، وبينها وبين دول الجوار العربي. وهذا سيمكن إسرائيل من زيادة تواجدها في دول حوض النيل، ويعمل على منع قيام أي تكتل عربي- أفريقي، أو عربي- عربي، خاصة مع دول حوض النيل التي تربط بينهما عوامل طبيعية وجغرافية333(2). وبذلك سيتحقق أمن إسرائيل، ويشكل تهديد للأمن القومي العربي من خلال تقسيم الوطن العربي وتفتيته إلى دوائر جغرافية عدة، كدائرة وادي النيل، ودائرة شمال أفريقيا، ودائرة الخليج والجزيرة العربية، ودائرة الشام والعراق وغيرها من الدوائر والتقسيمات، من اجل عزل مصر والسودان عن دائرة الوطن العربي المتكاملة الخصائص والصفات334(3)، ولتوسيع دائرة (الشرق أوسطية) التي طرحتها إسرائيل. حيث أن الأطماع الإسرائيلية تؤكد رغبتها في توسيع دائرة مجالها الحيوي لتشمل دول حوض النيل، كي تكون إسرائيل عضوا في حوض النيل، ولتحقيق مشروعها الصهيوني الكبير في منطقة (الشرق الأوسط الكبرى)335(4). فوفقاً لدراسة الخبير الاستراتيجي الإسرائيلي (هاريفان) بعنوان (حتمية الاختيار... مشاكل استراتيجية تواجه الجيل الثاني لدولة إسرائيل) والتي تولت

المخابرات المصرية ترجمتها عام 1980. فان الوضع الجيوبولتيكي (الجغرافي السياسي) لـ إسرائيل يتحدد وسط ثلاث تشكيلات عربية كبرى وهي:

أ. تشكيل وادي النيل

ب. تشكيل الهلال الخصيب.

ج.تشكيل الجزيرة العربية336(5).

أما الرئيس الارتيري (اسياس افورقي) فقد أشار في مقابلة مع مجلة العالم إلى إن علاقة أرتيريا بإسرائيل طبيعية ولا أرى فيها مشكلة، ونحن لا نولي العلاقة مع إسرائيل أية أهمية كبرى من الاعتبارات الاستراتيجية المرتبطة بأمن واستقرار ارتيريا. ولكننا لا نتعاطى مع هذا الجانب بمعزل عن أمن واستقرار منطقة القرن الأفريقي ودول الجوار، وهذه المنطقة لا تستقر إذا لم يكن هناك استقرار في المحيط بصفة عامة، وإسرائيل تدخل في هذه العملية إذ إنها ليست خارجة عن الخارطة السياسية التي نتحدث عنها. أن التعامل مع الواقع بواقعية ... أمر مطلوب337(1).

4- تسعى إسرائيل إلى أن تستخدم نفوذها في دول حوض النيل ضد العرب، بالضغط على العرب في حالة السلم، من خلال دعوة دول حوض النيل والدول الأفريقية عامة، للتوسط بين أطراف الصراع العربي ـ الصهيوني338(2). وقد أشار لذلك (يشوع رش) بقوله إن غرض إسرائيل الأساسي في أفريقيا... أن يضطلع قادة البلاد الأفريقية بالمهمة التي تريد (إسرائيل) أن توكلها إليهم ألا وهي خلق جو من التفاهم الأفضل بين (إسرائيل) والبلاد العربية يكون مرحلة أولى نحو إقامة علاقات منسجمة339(3).

5- تهدف إسرائيل بعد سيطرتها على دول حوض النيل، أن تقفز لاحتواء قارة أفريقيا قاطبة340(4). إذ حذت (غولدا مائير) أثناء توليها منصب وزير

خارجية، حذو (بن غوريون)، حيث تولت عملية نسج العلاقات وتوطيدها مع دول حوض النيل غير العربية، لما تنطوي عليه من أهمية كونها تشكل البوابة إلى أفريقيا341(5).

6- تهدف إسرائيل من وراء مد نفوذها إلى دول حوض النيل، لا إلى تحقيق أمنها الاستراتيجي فقط، بل جعل أبواب المنطقة مشرعة أمام المصالح الغربية الأميركية342(6).

ثانيا : السيطرة على البحر الأحمر343*

إن جذور الاستراتيجية الإسرائيلية حيال البحر الأحمر ترجع إلى عهد سبق إقامة إسرائيل في عام 1948، وتحديدا إلى البدايات الأولى لفكرة المشروع الصهيوني لأقامة كيانهم في فلسطين منذ أواخر القرن التاسع عشر. حيث بدأ الحديث عن ضرورة إقامة كيانهم في الأراضي العربية الفلسطينية تصل حدوده إلى البحر الأحمر، وأول من اخذ بالترويج لهذه الفكرة هو اليهودي الألماني (بول فريدمان)344(1). واستمر بعد ذلك زعماء الحركة الصهيونية يروجون لمشاريع عدة لاستيطان منطقة النقب والسيطرة على البحر الأحمر345(2). حيث كانوا يقولون إن البحر الأحمر كان في الماضي بحيرة يهودية تبخر عبابها أساطيل سليمان قاصدة (أوفيو) ارض الذهب الساحل الشرقي لافريقيا، وان سليمان كان أول من أقام ميناء عصيون جابر الذي عرف بأسم أيلات لاحقا346(3). أما من الناحية الرسمية فقد بدأت إسرائيل استراتيجيتها للسيطرة على البحر الأحمر في 21 أيلول من عام 1948، وذلك بعدما قامت إسرائيل بخرق الهدنة الثالثة مع العرب، وشنت عمليات عسكرية ضد القوات المصرية في شبه جزيرة سيناء والنقب، من اجل إيجاد موطئ قدم في البحر الاحمر، ثم قامت مرة أخرى بانتهاك الهدنة الموقعة مع مصر في 24

شباط من عام 1949، وعبرت خطوط الهدنة لتحتل موقع على خليج العقبة، وهي قرية أم الرشراش في 10 آذار من عام 347 1949(4)، وأطلقت عليه اسم (ايلات) في 25 حزيران من نفس العام 348(1). وقد صرح (بن غوريون) في أواخر عام1949 أمام عدد من الضباط الصهاينة إننا نحلم بيوم نرى فيه ايلات وقد أصبحت ميناء رئيسيا تنطلق منه أساطيل داود لتمخر عباب البحر الأحمر ولتصل إلى شرق أفريقيا والى الشرق الأقصى والى أي مكان في آسيا وأفريقيا حاملة تجارتنا إليها وعائدة إلينا محملة بما نحتاج إليه من مواد أولية وأضاف إننا محاصرون من البر، والبحر هو طريق المرور الوحيد إلى العالم والاتصال بالقارات وان تطوير إيلات سيكون هدفا رئيسيا توجه إليه خطواتنا 349(2).

وقد تصاعدت الاستراتيجية الإسرائيلية للسيطرة على البحر الأحمر، لاسيما من مدخله الجنوبي، ما بعد عدوان حزيران 1967، وحرب تشرين الأول 1973، بعدما اقدم العرب على إغلاق مضايق تيران وباب المندب أمام الملاحة الإسرائيلية 350(3). لذا عملت إسرائيل على اتباع ثلاثة أنماط رئيسية ومتداخلة من اجل تحقيق هدفها حيال البحر الأحمر، لاسيما من مدخله الجنوبي:

1- تدعيم إسرائيل لقواتها المسلحة في البحر الأحمر 351(4).

2- زيادة وتيرة علاقاتها مع ارتيريا (أثيوبيا سابقا).

3- استغلال جزر البحر الأحمر خاصة من مدخله الجنوبي 352(5).

وقد استند القادة الإسرائيليون في صياغتهم لهذه الاستراتيجية إلى النظريات الجيوبولتيكية التي تركز على أهمية الموقع الجغرافي وضرورة التحكم في المواقع المهمة المطلة على البحار نظرا لأهميتها السياسية والعسكرية

والاقتصادية... الخ[353][6].

وقد أشار مكتب المقاطعة العربية والذي مقره في دمشق في تقرير وجهه مؤخرا إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد (عمرو موسى) مفاده تزايد النشاط العسكري الإسرائيلي في جنوب البحر الأحمر، ونجاح إسرائيل في الحصول على مواقع لمحطات مراقبة في دول منطقة القرن الأفريقي الأمر الذي يهدد الأمن القومي العربي من ناحية الجنوب[354][1].

وتهدف إسرائيل من وراء سيطرتها على البحر الأحمر، لاسيما في مدخله الجنوبي إلى تحقيق أهداف عدة، أهمها:

تحطيم العمق الاستراتيجي للدول العربية، وضمان مجالها الحيوي على حساب الدول العربية المطلة على البحر الاحمر، لتصبح جسرا يربط بين شعوب وقارات العالم. إذ أشار (ابا ايبان) إن موطئ قدم لإسرائيل على البحر الأحمر يعوضها عن الحصار الإقليمي المفروض عليها، وعن طريق ربط المحيطات الشرقية والغربية عبر قطاع ضيق من الارض، يمكن لإسرائيل أن تصبح الجسر الذي تعبره الشعوب في القارات جميعا، وبذلك يمكن تحرير شعوب آسيا وأوربا من الاعتماد على قناة السويس[355][2]. أما قائد البحرية الإسرائيلية الادميرال (ابراهام بوتسر) فقد صرح في عام 1971 قائلا إن البحر الأحمر هو المجال الحيوي لإسرائيل. وإنه يفرض عليها ضرورة بناء قوة بحرية قادرة على تأمين مصالح إسرائيل فيه وحماية خطوط مواصلاتها عبره ...[356][3].

تهدف إسرائيل إلى توسيع تواجدها العسكري في البحر الأحمر وترسيخه، لاسيما من مدخله الجنوبي، بما يتيح لها إمكانية الهجوم المباشر على العرب في حالة نشوب حرب عربية. إسرائيلية أخرى، أو في حالة فرض حصار عربي آخر ضد حركة السفن الإسرائيلية[357][4]. فضلاً عن أن إسرائيل تسعى لتصبح ذات قوى عظمى في المنطقة، وذات يد طولى في القضايا المرتبطة بأمن البحر

الأحمر358(5)، من خلال التحكم في حركة السفن المارة عبر البحر الأحمر، لاسيما من مدخله الجنوبي عبر مضيق باب المندب، والاستيلاء على أية سفينة عربية، وبحجج واهية359(1). حيث أشار (بن غوريون) إلى أهمية البحر الأحمر من الناحية الاستراتيجية، أثناء توليه رئاسة الوكالة اليهودية عام 1935، ثم مسؤولية الإشراف على قوات (الدفاع اليهودية) وقيادتها، قائلا إن الوصول إلى مواقع في البحر الأحمر عندما يتحول الاستيطان إلى دولة تملك أسطولا جيدا، ضرورة استراتيجية تحتمها الاعتبارات السوقية والتعبوية. فهذا الموقع لا تنبع أهميته من كونه يشكل عنصراً هاماً في الدفاع عن الدولة وحدودها فحسب بل وفي رصد أية محاولات لمهاجمة الأعداء في عقر دارهم وداخل أراضيهم360(2).

إن للبحر الأحمر، لاسيما في مدخله الجنوبي، أهمية اقتصادية كبرى لـ إسرائيل. حيث يحتوي على ثروات اقتصادية هائلة حية وغير حية، لذا تعتبرها إسرائيل مصدرا اقتصاديا مهما في المستقبل361(3). فضلاً عن كونه يعتبر خطاً نفطياً لإسرائيل، لاسيما بعد حرب تشرين الأول 1973، إذ تغطي إسرائيل نسبة كبيرة من احتياجاتها النفطية من حقولها النفطية في البحر الاحمر، والتي تصل إلى ما يقارب 90%، كما أن 20% من صادراتها و60% من وارداتها، والتي اغلبها من المواد الخام، تمر عبر البحر الأحمر من والى الدول الأفرو- آسيوية362(4)، لاسيما إلى شرق أفريقيا عبر مضيق باب المندب، مما يتيح لـ إسرائيل التوسع الاقتصادي، نظراً لحاجة الدول الأفريقية إلى الأسواق، والى وسيط يتولى تسويق مواردها الطبيعية. حيث أشار (باتشيفا كاتزنلسون) عضو الكنيست الإسرائيلي في جريدة حيروت في كانون الثاني من عام 1954 إلى حاجة دول البحر الأحمر الأفريقية إلى الأسواق، وإلى وسيط يتولى عنها تسويق مواردها الطبيعية الكبيرة، مشيرا إلى إمكانية قيام إسرائيل بدور هذا الوسيط (الوكيل)363(1). كما أشار (شلومو ارئيل) قائد البحرية الإسرائيلية في عام

1974 إلى انه لا مبرر للإسهاب في الحديث عن ضرورة المحافظة على حرية الملاحة في منطقة البحر الأحمر والتي يتوقف عليها تصدير المعادن والأسمدة وتجارتنا الخارجية مع الشرق الأقصى واستراليا وشرق أفريقيا364(2).

تسعى إسرائيل في ظل إحكام سيطرتها على البحر الأحمر، إلى دعم ومساندة الأنظمة الموالية لها وللمصالح الغربية، ومحاصرة القوى والحركات الوطنية الموجودة في الوطن العربي وقارة إفريقيا والتآمر عليها لإسقاطها هذا من جهة365(3)، والى تقوية علاقاتها مع بقية الدول المطلة على البحر الأحمر مثل السعودية واليمن والسودان، وتحويل البحر الأحمر إلى مياه وبحر إسرائيلي، بعدما نجحت في كسب وتقوية علاقاتها مع مصر والأردن وأثيوبيا وأرتيريا، من خلال التركيز على القضايا الإنسانية مثل التعاون في عمليات الإنقاذ البحري والجوي وإقامة شبكة اتصالات للإنذار المبكر وغيرها من المشاريع المشتركة كخطوة أولى، ومن ثم إقامة (حلف استراتيجي) في مرحلة متقدمة مع جميع دول البحر الأحمر366(4). حيث جاء في الوثيقة الإسرائيلية التي عثر عليها في وثائق حلف بغداد بعد قيام ثورة 14 تموز عام 1958على أهمية وصول إسرائيل إلى المحيط الهندي لدعم اتصالاتها مع دول أفريقيا وآسيا367(5).

تسعى إسرائيل من وراء سيطرتها على مداخل البحر الأحمر، لاسيما من مدخله الجنوبي، إلى تأمين المصالح الغربية الأميركية من النفط وضمان سلامة طرق نقلها. إذ أن مضيق باب المندب الذي يستمد أهميته من كونه المنفذ المتحكم في البحر الاحمر، يعتبر مركز التجاري الدولي لنقل النفط بين دول شمال وغرب أوربا والشرقين الأقصى والأدنى، والمعبر الرئيسي لبترول الخليج العربي إلى وسط وغرب أوربا368(6). حيث يمر عبر باب المندب ما يقارب (3,3) مليون برميل نفط يومياً بحسب إحصائيات عام 3691998(7)، ويمثل 50-55% من احتياجات الولايات المتحدة، و70-75% من احتياجات أوربا، و90% من

احتياجات اليابان من قيمة صادرات الخليج من البترول[370](1).

ثالثا: السيطرة على مياه دول حوض النيل[371]*

أدركت الحركة الصهيونية قبل إنشاء إسرائيل في الأراضي العربية الفلسطينية عام 1948، أهمية السيطرة والتحكم في المياه، ودورها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الصهيونية على حساب الأراضي العربية. إذ أن المشروع الصهيوني التوسعي قام على عنصرين أساسيين هما (الأرض والبشر) وكلاهما يرتبط بالمياه ارتباطا وثيقا[372](2). حيث وصف (ثيودور هرتزل) في عام 1886 المؤسسين الحقيقيين لدولة إسرائيل قائلا إن المؤسسين الحقيقيين للأرض الجديدة هم مهندسو المياه[373](3). وبعد ذلك جسد الصهاينة أطماعهم في السيطرة على المياه في بيان حدود دولتهم المزمع إنشائها من النيل إلى الفرات، وكما مبين في الشكل رقم (3) . وقد صرح (بن غوريون) في عام 1955 في خطاب له حول أهمية المياه بالنسبة لـ إسرائيل بعد إنشاء كيانهم المغتصب إن الإسرائيليين يخوضون اليوم مع العرب معركة المياه، وان مصير إسرائيل يتوقف على نتيجة هذه المعركة وإذا هزمنا في هذه المعركة فأننا لن نكون[374](4). أما (افرايم سنيه) مساعد رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق (ايهود باراك) فقد حدد النقاط الأربعة المقدسة من وجهة نظر إسرائيل الأمنية والاستراتيجية والتي لا يمكن التساهل معها، ومن ضمنها (الاحتفاظ بمصادر المياه في أيدينا)[375](1). إذن موضوع المياه وكيفية السيطرة عليها من منابعها ومصبها وكيفية استغلالها بشتى الطرق تعتبر من الأهداف الأساسية للاستراتيجية الإسرائيلية، وعنصر أساس في صنع القرار السياسي. حيث أن موضوع المياه بالنسبة لـ إسرائيل تعتبر نقطة التقاء فكري تجمع بين القادة الصهاينة قديما وحديثا وفي المستقبل، لان العقيدة الصهيونية تربط دائما بين قضية المياه والوجود الإسرائيلي[376](2). وتعتبر مياه دول حوض النيل،

لاسيما نهر النيل، من ضمن الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية للسيطرة والتحكم بها. وترتبط بدايات أطماع الكيان الصهيوني في مياه نهر النيل، برغبة (ثيودور هرتزل) في عام 1903 بنقل جزء من مياه نهر النيل إلى صحراء النقب. إذ طلب من اللورد كرومر في 25 آذار من عام 1903 في القاهرة نحن نطلب فقط المياه الفائضة من النيل، مياه الشتاء الزائدة التي تجري عادة إلى البحر ولا يستفاد منها[377](3). واستمرت الأطماع الصهيونية في رغبتها للسيطرة على مياه دول حوض النيل، ما بعد إنشاء إسرائيل عام 1948. إذ عمدت إسرائيل إلى طرح مشاريع عدة للسيطرة على مياه دول الحوض. ومن أهم هذه المشاريع:

سرقة واستغلال المياه الجوفية في شبه جزيرة سيناء. فمنذ خمسينات القرن الماضي، قام المهندس الجيولوجي الإسرائيلي (موشي شيفرين) بإعداد دراسة لاستغلال المياه الجوفية المخزونة في شبه جزيرة سيناء، والتي تقدر بنحو (200) مليار م^3 من المياه، وذلك لري الأراضي الصحراوية في النقب بغية تحويلها إلى أراضٍ زراعية من اجل إقامة المستوطنات الصهيونية فيها[378](4). وتقوم إسرائيل في الوقت الحاضر بسرقة جزء من هذه المياه، وذلك عن طريق آبار يصل عمقها إلى (800)م تحت سطح الأرض. وكشف تقرير في 1991 أن إسرائيل تعمدت خلال السنوات الماضية سرقة المياه الجوفية في سيناء عن طريق حفر آبار ارتوازية قادرة باستخدام آليات حديثة سحب المياه الجوفية المصرية، وذكر التقرير أن إسرائيل قامت بسحب (200) مليون م^3 من المياه الموجودة في خزان وادي الجراني قرب الحدود في سيناء الشمالية، كما قامت بتشييد سد في منطقة (الكونتيلا) قرب الحدود المصرية لمنع ارتداد المياه مرة أخرى إلى الأراضي المصرية[379](1).

نقل جزء من مياه نهر النيل: حيث ظهرت في الصحف الإسرائيلية مقالات عدة في منتصف السبعينات من القرن الماضي، تدعو إلى مشروع شراء مياه النيل

وتحويلها إلى النقب[380](2). ومن ابرز المشاريع التي طرحت لنقل مياه نهر النيل:

مشروع اليشع كالي: قام المهندس الإسرائيلي (كالي) في عام 1974، بطرح مشروع تضمن نقل جزء من مياه نهر النيل تقدر بنحو (1%) سنويا، لتزويد المستوطنات الصهيونية في النقب والضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك بواسطة أنابيب تمر تحت قناة السويس بجانب الإسماعيلية، تصل طولها إلى (200) كم بدءا من السويس حتى حدود فلسطين الجنوبية[381](3).

مشروع شاؤول ارلوزوروف[382]*: قام الخبير الإسرائيلي (ارلوزوروف) في عام 1977، بطرح مشروع تضمن شق ست قنوات تحت مياه قناة السويس تعمل على دفع المياه العذبة إلى نقطة سحب رئيسية ثم بعد ذلك يتم ضخ المياه إلى ارتفاع يبلغ عشرات الأمتار لتدفع بقوة الثقل نحو ساحل سيناء وعبر اقنية فرعية إلى صحراء النقب[383](4). وتقدر كمية المياه المنقولة حسب المشروع بـ(2) مليار م^3، يستغل منه (1,5) مليار م^3 في المشروعات المصرية بسيناء، وينقل الباقي إلى صحراء النقب[384](5). هذا وان مشروع (ارلوزوروف) ومشروع (ترعة السلام) الذي أمر الرئيس المصري السابق (أنور السادات) بالعمل لإنجازه في 27 تشرين الثاني من عام 1979، والذي يهدف إلى نقل جزء من مياه نهر النيل إلى القدس لتصبح مياه النيل (ابار زمزم الجديدة) على حد تعبير السادات، متشابهان[385](1). ولتبرير موقفه، صرح السادات قائلا باسم مصر وأزهرها العظيم وباسم دفاعها عن السلام تصبح مياه النيل هي (آبار زمزم) لكل المؤمنين بالأديان السماوية الثلاثة… وكما كان مجمع الأديان في سيناء بالوادي المقدس (طوى) رمزا لتقارب القلوب في وجهتها الواحدة إلى الله سبحانه وتعالى، فكذلك ستكون هذه المياه دليلا جديدا على إننا دعاة سلام وحياة وخير[386](2). وقد وصل المشروع إلى اوجه في 26 تشرين الأول

من عام 1997، عندما ضغط الرئيس المصري (حسني مبارك) على الزر الذي سيفتح الصمامات لمرور نهر النيل تحت قناة السويس، وسيصل خلال ال(6) سنوات القادمة إلى مدينة العريش[387](3)، بعدما تم إنجاز الجزء الأول منه بطول (87) كم[388](4).

قامت إسرائيل بالتعاون مع الدول الكبرى، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة، بطـرح مشـاريع عـدة تصـل إلـى حوالـي (23) مشـروعا مـائيا، تـم تقـديمها للمفاوضات المتعددة الأطراف (اللجنة المائية) التي عقدت بفيينا عام 1992. ومن هذه المشاريع التي طرحت، مشروع نقل مياه نهر النيل إلى الشرق، أي إلى سيناء وإسرائيل[389](5).

. نقـل ميـاه نـهر الكـونغو إلـى إسـرائيل: إذ قـامت إسـرائيل بـالترويج مؤخـراً لمشـروع نقـل ميـاه نـهر الكـونغو مجـانا إلـى داخـل إسـرائيل. وقـد أطلـق علـى المشـروع اسـم (أنـابيب سليمان). وقـد نشـرت وكـالة الأنبـاء الأفريقيـة (pana) مقالا حول المشروع في السابع والعشرين من كانون الثاني لعام 2000، معلنة عن قيام مشروع لصرف مياه نهر الكونغو مجانا إلى إسرائيل باسم (Pipelines de Salmon)[390](6).

هذا وتسعى إسرائيل من المشاريع التي طرحتها تجاه مياه دول حوض النيل إلى تحقيق أهداف عدة، أهمها:

1. معالجة العجز في المياه داخل إسرائيل. إذ تعلن إسرائيل دائما عن وجود عجز في مياهها يصل إلى حوالي (5) مليارات م^3، وإنها تستهلك منذ عام 1985 جميع مواردها المائية[391](1). إلا أن ذلك غير صحيح. إذ تبالغ إسرائيل فـي أزمـة نقـص الميـاه، من اجل التوسع، والاستيلاء على مصادر أخـرى من المياه، تحقيقا لحلمهم المنشود في إقامة إسرائيل الكبرى، وكما موضح على

اللوحة التوراتية المعلقة على مدخل (الكنيست الإسرائيلي) حدودك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل[392](2)، كما مبين في الشكل رقم(3). وهذا الإصرار في التوسع يتبين أثناء زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق (مناحيم بيغن) إلى مصر لأول مرة في 25 كانون الأول من عام 1977 للتفاوض مع الرئيس المصري في مدينة الإسماعيلية[393](3)، إذ صرح أثناء رؤيته لنهر النيل هذه هي المياه العذبة التي وعدنا بها الرب في التوراة[394](4).

2. تهدف إسرائيل إلى استخدام مياه النيل كوسيلة ضغط سياسي على كل من مصر والسودان من اجل عدم الوقوف ومساندة القضايا العربية المصيرية، وأهمها قضية الصراع العربي– الصهيوني[395](5). وقد أكد على ذلك الصهيوني (اولي لوبراني)
بقوله سوف تكون مياه النيل لجام مصر في حالة تنصلها من اتفاقيات كامب ديفيد وانغماسها في الصف العربي[396](6).

3. تسعى إسرائيل إلى تهجير أعداد كبيرة من اليهود الموجودين خارج إسرائيل، وإقامة المستوطنات لهم. حيث أعلنت إسرائيل في 12تموز من عام 2001 إنها تستعد لاستقبال مليون يهودي في الأعوام المقبلة، وهذا لن يتم إلا بتأمين كميات كبيرة من المياه، ومن ثم الهيمنة على مصادر المياه[397](1). كما أن تطور قطاعي الصناعة والزراعة في إسرائيل يعتمد بصورة أساسية على توافر مصادر المياه والطاقة[398](2).

4. تهدف إسرائيل من وراء طرحها المشاريع، إلى تغليب منهج الصراع بين الدول العربية، لاسيما مصر والسودان على منهج التعاون مع بقية دول حوض النيل غير العربية[399](3). وقد نجحت في ذلك، إذ صرح الرئيس المصري السابق (أنور السادات) في عام 1978 نحن نعتمد على النيل مائة بالمائة في

حياتنا لذا إذا فكر أياً كان في أية لحظة من حرماننا من حياتنا فلن نتردد من الذهاب إلى الحرب لأنها مسألة حياة أو موت[400](4). كما تسعى في الوقت نفسه، إلى الدخول في مشروعات تنمية موارد الأنهار الكبرى في البلدان العربية، لاسيما في مصر، من خلال تحالفها المائي مع دول المنبع لنهر النيل، من اجل تجنب حروب المياه التي كثر تداولها من قبل أوساط عدة، لاسيما إسرائيلية. أي أن إسرائيل ربطت بين نقل مياه النيل إلى داخل أراضى فلسطين المحتلة، وبين التعاون مع دول الممرات والمصبات مثل السودان ومصر[401](5).

وفي ضوء ما سبق ذكره يتبين أن قضية المياه في العقيدة الصهيونية، ليست اقتصادية فحسب، بل هي أيضا قضية سياسية- أمنية، ترتبط بديمومة واستمرار بقاء إسرائيل. وهذه الأهمية يمكن ملاحظتها أيضا من خلال معرفة أن قطاع المياه في إسرائيل يقع تحت إشراف وإدارة أجهزة صهيونية عدة هي:

1- وزارة الزراعة،

2- هيئة تخطيط المياه (تاهال).

3- شركة ميكوروت (تنفيذ).

4- دائرة المياه بالوكالة اليهودية.

5- السلطات المحلية داخل المستوطنات.

6- مجلس المياه، وغيرها...[402](6)

رابعا :النفوذ الاقتصادي:

إن أسلوب ووضع الاستراتيجية الإسرائيلية إنما تتأثر بالأوضاع والعوامل الاقتصادية التي تمر بها إسرائيل[403](1)، كما أن تحقيق المجال الحيوي والتوسع لإسرائيل إنما يرتبط بالسيطرة الاقتصادية التي ترفد الاستراتيجية الإسرائيلية بمستلزمات (بناء القوة)[404](2).

ودول حوض النيل رغم تخلفها الاقتصادي، إلا إنها في المقابل تحتوي على ثروات وكنوز طبيعية من معادن ومواد أولية مهمة وغيرها من الثروات الاقتصادية الداخلة في الصناعات التقنية، كما أشرنا إليه في المبحث الثاني من الفصل التمهيدي. هذه الأسباب من بين أسباب أخرى، دفعت بالقادة الإسرائيليين للتفكير لاختراق أسواق دول حوض النيل وغزوها، وإقامة علاقات اقتصادية معها. وقد أكد على ذلك (بن غوريون) بقوله إن مستقبلنا منوط بعلاقاتنا الاقتصادية مع دول إفريقيا وآسيا[405](3). ومن أهم الأسباب التي دفعت إسرائيل إلى مد نفوذها الاقتصادي إلى دول حوض النيل:

اختراق العزلة والمقاطعة الاقتصادية العربية، التي حرمت إسرائيل من فرص التغلغل في الأسواق العربية. لذا كان لا بد من التوجه إلى الأسواق الإفريقية، لاسيما المجاورة للدول العربية، لتصدير منتجاتها وخبراتها الفنية إليها، ومن ثم اختراق المقاطعة العربية بشكل مباشر[406](4)، من خلال التوسع، إذ أن العلاقة ما بين التوسع والاقتصاد ما زالت الآلية التي تحرك الاقتصاد الإسرائيلي[407](5).

زيادة صادراتها إلى الخارج وفتح الأسواق الإفريقية للمنتجات الإسرائيلية، لاسيما في مجال تصدير التكنولوجيا ومنتجات صناعة الأسلحة الإسرائيلية. حيث ستوفر إمكانيات افضل لتطوير صناعاتها التقنية، وخفض تكلفة إنتاجها، نتيجة الحصول على المواد الخام ولاسيما المعادن الاستراتيجية والنفيسة بأثمان رخيصة[408](6). إذ أن من سياسات الحكومة الإسرائيلية الثابتة،

استيراد المواد الخام، وتشجيع التصدير من اجل الحصول على النقد الأجنبي والعملات الصعبة الذي يسهم في تسديد نفقات الاستيراد، ويقلل العجز في الميزان التجاري409(1).

تسعى إسرائيل إلى توفير فرص العمل لخبراتها وللأيدي العاملة الفنية الفائضة عن حاجتها، لاسيما وإن اغلب دول حوض النيل تعاني من نقص في الملاكات الفنية والإدارية410(2). وقد أشار لذلك (ليفي اشكول) بقوله إن مستقبل الأجيال القادمة الآتية في إسرائيل يتعلق إلى حد كبير بمدى نجاح النشاط الاقتصادي في أفريقيا411(3).

تسعى إسرائيل إلى خلق حالة من التبعية الاقتصادية وروح الاعتماد لدى دول حوض النيل عليها. إذ تعتبر الوسائط الاقتصادية من اكثر الأساليب اعتمادا لدى إسرائيل من اجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية تجاه دول حوض النيل، لاسيما في مجال إعادة العلاقات الدبلوماسية فيما بينهم، ووقوف دول حوض النيل إلى جانبها في قضية الصراع العربي- الصهيوني412(4).

تسعى إسرائيل من وراء نفوذها الاقتصادي في دول حوض النيل، إلى ضمان حصولها المباشر على الثروات الهائلة القريبة من دول حوض النيل، مثل نفط الخليج العربي، والغاز والنفط في نيجيريا وخليج غينيا413(5)، هذا من جهة. وشن الحروب الاقتصادية ضد المنتجات العربية، لاسيما المصرية، في أسواقها الخارجية في دول حوض النيل، والقارة الأفريقية عامة، من خلال تقديم بديل للصادرات العربيـة– المصرية، وإقامة مشروعات مائية في دول منابع النيل بهدف تقليل حصة مصر والسودان من المياه الواردة لنهر النيل من هذه الدول، والتهديد بتدمير المنشآت الاقتصادية العربية في حوض النيل، من جهة أخرى. وكما يتبين من تصريح (أفيغدور ليبرمان)414* و(رحبعام زئيفي)415** بتهديدهما مؤخرا بتدمير السد العالي في مصر416(1).

تسعى إسرائيل أيضاً إلى أن تتحرك استجابة لطبيعة تركيبها ووجودها وهو المركز الاقتصادي الصناعي المتحرك لحساب نفسه ولحساب المصالح الاقتصادية الأوربية الأمريكية التي تساندها وتفسح الطريق أمامها في هذه الدول الأفرو أسيوية417(2).

المطلب الثاني: المتغيرات

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى متغيرين رئيسيين هما، الجماعات الاثنية، واليهود القاطنين في دول حوض النيل. وقد تم إدراجهما ضمن هذا المطلب وليس ضمن الثوابت، لأن السياسة الإسرائيلية حيالهما عرضت لتبدلات وبحسب مصالحهما الآنية في المستقبل. أي أن الاستراتيجية الإسرائيلية تتحرك حيال هذان المتغيران بحسب أهميتها، وبحسب الظرف الذي تتعرض لها إسرائيل، أو دول حوض النيل.

أولا: دعم الجماعات الاثنية

عملت إسرائيل بعد فشلها في احتواء جميع دول حوض النيل، إلى العمل لدعم جماعات اثنية محددة، استكمالا لاستراتيجيتها المعروفة بـ(حلف المحيط)418* . حيث أشار (يعقوب شمشوني)419* * إلى أن (بن غوريون) كان يعتبرأي طائفة أو جماعة تعادي القومية العربية (العدو الأول للشعب اليهودي)، أو تبدي استعدادا لمحاربتها أو مقاومتها، هي في الحقيقة حليف وقوة لنا لتنفيذ سياسة الاستيطان والدولة التي مازالت في مرحلة التكوين420(1).

وقد اتخذت الاستراتيجية الإسرائيلية في تعاملها مع الجماعات الاثنية في دول حوض النيل نمطين أساسيين:

أ. إذا كانت الدولة صديقة لـ إسرائيل، عملت الأخيرة إلى مساندة ودعم

الجماعات الاثنية ذات الثقل العددي أو السياسي، والتي تشكل قاعدة للسلطة القائمـة، دعماً للاسـتقرار السـياسي وتوطيـد للأواصـر والعلاقـات فيمـا بينهم421(2). حيث قامت إسرائيل بتقديم الدعم والإسناد إلى قبائل التوتسي الحاكمة في دول منطقة البحيرات الكبرى في رواندا وبوروندي وأوغندا،بحجة إنـها ذات أصـول يـهودية (سـيتم التطـرق لـها لاحقـا). حـيث أن كلاً من (بـول كـاغامي) رئيس دولة رواندا، و(بيير بويايا) رئيس دولة بوروندي من قبيلة التوتسي. أما (يوري موسيفيني) رئيس دولة أوغندا فإنه ينحدر من جهة الأم من قبائل التوتسي422(3). كما عملت إسرائيل سابقا بدعم ومساندة نظام الباجندا في اوغندا، لاسيما قوات عيدي امين لمواجهة الصراعات الاثنية في المنطقة. وتقديم الدعم والإسناد لنظام الامهرة في أثيوبيا بحجة إنها أيضا ذات أصول يهودية (سيتم التطرق لها لاحقا)، فضلاً عن إقامتها علاقات متميزة وحديثة في كينيا مع قبائل الكامبا والكيكويو من البانتو423(1)، اللتين تعتبران من أهم واكبر القبائل الموجودة في كينيا، إذ تبلغ نسبتهم ما يقارب 32% مـن مجمـوع سـكان كينيـا، وتعتبـر مـن اكثـر القبائل المميزة اقتصاديا وسياسياً424(2)، لاسيما في ظل تولي (مواي كيباكي) مؤخراً السلطة في البلاد، الذي ينتمي لقبيلة (كيكويو) البانتوية425(3).

ب .أمـا إذا كـانت الـدولة معاديـة لـإسرائيل، قامت بمساندة ودعم الجماعات الاثنية ذات الثقل العددي أو السياسي، والتي توجد خارج السلطة السياسية، لإشاعة حالة من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي في تلك الدولة المعادية لها426(4). إذ قامت إسرائيل بإجراء اتصالات مع السكان الجنوبيين القاطنين في السودان، لاسيما مع قبائل الدنكا427* منذ خمسينات القرن الماضي، بلغت ذروتها بتولي الفريق عبود السلطة في عام 1958. وعملت إسرائيل منذ تلك الفترة حتى عام 1972، على إيجاد أرضية للتحرك في جنوب السودان، أي كان دعمها يتركز آنذاك من اجل إرساء دعائم ومقومات استمرارها. إلا انه منذ عام

1972، عملت إسرائيل إلى زيادة تقديم الدعم والإسناد العملي إلى المتمردين في الجنوب السوداني428(1)، بلغت ذروتها بعد عام 1990، نتيجة الأحداث والمتغيرات التي شهدتها المنطقة في تلك الفترة اهمها، تولي الفريق (عمر البشير) السلطة في السودان عام 1989 وتبنيه المشروع الإسلامي الحضاري كدستور للبلاد، وحرب الخليج الثانية عام 1991، وسقوط نظام منغستو في إثيوبيا عام 1991، وسيطرة القوات الأميركية على الصومال لفترة من الزمن، فضلاً عن استقلال أرتيريا429(2). وهذا الدعم والإسناد لحركة التمرد في الجنوب السوداني من قبل إسرائيل، يمكن تقييمه من خلال أعمال الندوة التي عقدها (مركز الدراسات السياسية في وزارة الخارجية الإسرائيلية) في عام 1999، حيث كان من أهم توصياتها إن التحرك الإسرائيلي لا يجب أن يستهدف دعم الجنوب فقط من اجل المساواة ورفع الظلم وإنما من اجل إقامة كيان اثني وسياسي مستقل. خاصة وان تحقيق ذلك سوف يساعد على تحقيق خطوة إضافية على طريق إضعاف العالم العربي في مجابهته المستمرة مع دولة إسرائيل430(3).

أما مصر فهي الأخرى رغم توقيعها مع إسرائيل اتفاقية كامب ديفيد عام 1979، إلا إنها لم تغب عن الاستراتيجية الإسرائيلية. حيث تعمل إسرائيل بين فترة وأخرى على استخدام الأقباط المسيحيون في مصر، والذين لا يزيد عددهم عن 6% من مجموع سكان مصر، كما مبين في الجدول رقم (4)، كورقة ضغط ضد أمن مصر من اجل إبعادها عن القضايا العربية، وأهمها قضية الصراع العربي- الصهيوني، وذلك من خلال إثارة مسألة الأقليات في مصر، وزعزعة استقرار البلاد431(4). حيث أشار (اوديد بينون) في مقالته (استراتيجية إسرائيل في عقد الثمانينات) إلى إن تفتيت مصر إلى أقاليم جغرافية واضحة هو الهدف السياسي لإسرائيل في الثمانينات على جبهتها الغربية. أن مصر مجزأة وممزقة إلى عدة مراكز للسلطة، فإذا ما انهارت مصر، عندها لن تستطيع بلدان كليبيا أو السودان أو حتى الدول الأبعد أن تستمر في البقاء في شكلها

الحالي، وبالتالي ستنضم إلى الانهيار والتفكك اللذين يكونان قد أصابا مصر. أن تخيل دولة قبطية مسيحية في صعيد مصر، بالإضافة إلى عدد من الدول الضعيفة ذات سلطة محلية وحكومات مركزية، كما تبدو عليه الأمور الآن، هو المفتاح للتطور التاريخي الذي لم يوقفه سوى الاتفاقية السلمية والذي يبدو مع ذلك أمراً حتميا في المدى البعيد[432](1).

حيث أن إسرائيل تعد مصر العدو رقم (2) بعد سوريا، وأحيانا العدو رقم (1)[433](2)، لاسيما اذا ما تولت السلطة في مصر حكومة رافضة لمعاهدة الصلح المصرية-الاسرائيلية، وتطبيع العلاقات معها، مما سيشكل ذلك تهديد للأمن الإسرائيلي.

ومن ابرز الأهداف التي تسعى إسرائيل إلى تحقيقها من وراء ذلك:

1. خلق تجمع اثني في دول حوض النيل، يضم دولا وجماعات معينة غير عربية وإسلامية، بدعوى مواجهة المشروع الإسلامي الحضاري، والحركة القومية العربية، والتي طبقا لوجهة نظر إسرائيل تهدد أمنها الاستراتيجي[434](3). حيث أشار (دافيد كمحي) في ندوة نظمها مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب عام 1990 إن دور إسرائيل ودعمها لجنوب السودان غير العربي وغير الإسلامي (الإفريقي المسيحي الوثني) ضد الشمال العربي كان حاسما في مساعدة الجيش الشعبي لتحرير السودان والفصائل الجنوبية الأخرى من اجل فرض سيطرته على جنوب السودان. وربط بين هذا الدعم وبين ما أسماه بالمصالح الاستراتيجية والسياسية الإسرائيلية كما أكدها القادة الإسرائيليون منذ عهد بن غوريون حتى الآن متمثلة في فكرة الامن..[435](4).

2. عزل السودان عن باقي الدول العربية، وتعطيل دوره في دعم مصر ومساندتها في حالة نشوب حرب عربية-إسرائيلية جديدة. حيث يرى المحللون

السياسيون في إسرائيل أن السودان الأوحد سيكون سنداً لقضايا امتنا العربية، وعاملا مساعدا في ترجيح ميزان القوى لصالح العرب في صراعهم مع الصهيونية، كما سيكون داعما لمصر في مواجهة سياسات التطويق التي تسعى إسرائيل إلى فرضها على مصر في خاصرتها الجنوبية عبر تحالفها مع دول حوض النيل من جهة المنبع[436](1).

3. تهدف إسرائيل إلى فرض هيمنتها على منطقة البحيرات الكبرى، وذلك من خلال إقامة إمبراطورية للتوتسي تضم دولا عدة[437](2). إذ يعتقد البعض أن الحرب الحالية لغزو قبائل التوتسي لمنطقة البحيرات الكبرى، هو عمل مقدس ورغبة وإرادة (الآله إسرائيل) من اجل السيطرة على الدول التي تقع بين نهري جنوبي أثيوبيا (الكونغو) والتي هي منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية أو (الأرض المقدسة لهافيلا) (وهو الاسم الذي اعطته حركة تهوّد التوتسي على منطقة البحيرات الكبرى)[438](3).

4. تسعى إسرائيل من وراء ذلك إلى تنفيذ المخطط الأميركي في السيطرة على الوطن العربي وأفريقيا. إذ أشار لذلك سفير إسرائيل السابق لدى الولايات المتحدة الأميركية البروفيسور (استمار رابينوفتش) بقوله إن عملية الاستقطاب الاثني والطائفي التي احتدمت في العالم العربي منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، والتي اتخذت مسارا عنيفا في السنوات الأخيرة تحظى باهتمام بالغ من جانب الولايات المتحدة ... وان هناك تطابقا كاملا بين الموقفين الإسرائيلي والأمريكي وأضاف إن ذلك ينعكس في صورة موقف الولايات المتحدة من أكراد العراق، والجنوبيين في السودان وجماعات أخرى[439](4).

وهكذا يتبين أن السياسة الإسرائيلية تسعى من وراء استراتيجيتها، إلى دعم جماعات أثنية، وإثارة مشكلة الأقليات، في بعض دول حوض النيل من أجل إبقاء مشكلة الأقليات كإحدى المشاكل التي تلقي بتبعيتها على العلاقات العربية- الأفريقية، لاسيما مع دول الجوار الأفريقي، والتي أصبحت ميدانا

للتصادم فيها بينها. وهذا سيساعدها على إثبات نظريتها في أن منطقة الشرق الأوسط ومن ضمنها الوطن العربي، عبارة عن خليط غير متجانس من الأقليات المتعددة، مما سيمكنها من تبرير وجودها في المنطقة كأقلية مثل باقي الأقليات بحسب ادعائها.

ثانيا: تهجير يهود دول حوض النيل

إن عملية تهجير اليهود إلى داخل الأراضي العربية الفلسطينية، كانت قد احتلت المرتبة الأولى في قائمة أهداف الحركة الصهيونية منذ نشأتها، وازدادت أهمية تهجير اليهود، بعد إقامة إسرائيل ككيان صهيوني مغتصب منذ عام 1948. إذ كان عدد المهاجرين اليهود في فلسطين لم يكن يتجاوز الـ(758,000) ألف نسمة عندما أقاموا كيانهم عام 1948، ثم ارتفع عددهم إلى (4,882,000) وفقاً لعام 2000، كما مبين في الجدول رقم (11). وهذه الزيادة قد جاءت نتيجة لتهجير اليهود القاطنين في دول العالم، ومن ضمنهم يهود دول حوض النيل. حيث أن عدداً لا بأس به من اليهود كانوا موجودين في بعض دول حوض النيل، لاسيما في أثيوبيا. وقد نجحت الاستراتيجية الإسرائيلية من تهجير اغلبهم، ومن اهمها، تهجير يهود الفلاشا[440]* ، الذي سنحاول التركيز عليه. إذ أن الموقف الإسرائيلي الرسمي لتهجير يهود الفلاشا لم يتبلور منذ عام 1948 وما قبلها، رغم علم الوكالة اليهودية بوجودهم واحوالهم، وذلك لأن الحاجة الإسرائيلية آنذاك كانت موجهة بالدرجة الأساس إلى اليهود الموجودين في البلدان المتقدمة خاصة في أوربا وأميركا، لأسباب عدة أهمها، دفع عجلة التنمية في إسرائيل، وكسب ود حكومات الدول الغربية الأوربية والأميركية[441](1).

إلا انه في ظل حكومة الليكود، وتحديدا في عام 1977 أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك (مناحيم بيغن) عن عزمه على بذل الجهود لتهجير يهود

الفلاشا الأثيوبيين إلى إسرائيل442(2)، وطلب من الرئيس المصري آنذاك (أنور السادات) في تشرين الأول من عام 1978، أن يفاتح الرئيس السوداني (جعفر النميري) بشأن السماح ليهود الفلاشا للهجرة من السودان لإسرائيل عبر أوروبا443(3). وازداد اهتمام الحكومة الإسرائيلية بتهجير الفلاشا بعد عامي 1980و1981، نتيجة لنضوب الهجرة من الدول الغربية، ونزوح أعداد كبيرة من اليهود إلى خارج أراضى فلسطين المحتلة444(1). لذلك قامت إسرائيل بالتعاون مع وكالة المخابرات الأميركية بتهجير اليهود الأثيوبيين إلى إسرائيل والذين لا يقدر عددهم الحقيقي لحد الوقت الحاضر445(2). إذ تم في بداية الثمانينات من القرن السابق تهريب حوالي (140) ثم تلاها نقل (100) يهودي أثيوبي في عام 1982446(3)، ثم جاءت (عملية موسى) أو (البساط السحري) والتي تمت خلالها نقل حوالي (12,000) ألف شخص، وذلك في 20 من تشرين الثاني لعام 1984447(4)، ثم اتبعتها (عملية سبأ) في عام 1985، حتى بلغ عدد الذين تم تهجيرهم ما يقارب الـ(20,000) ألف يهودي أثيوبي448(1). وبعد توقف دام ما يقارب الـ(5) سنوات ولأسباب عدة، تم استئناف عملية التهجير بمقدار (50) شخص في كل شهر منذ بداية تموز من عام 1990، حتى بلغ عدد الذين تم ترحيلهم في تلك السنة بنحو (3000) آلاف يهودي أثيوبي449(2)، ثم أعقبتها بعد ذلك (عملية سليمان) التي تمت خلالها تهجير(14,190) ألف شخص وذلك في شهر أيار من عام 1991450(3).

جدول رقم (11) يبين أعداد اليهود في فلسطين

السنة	عدد اليهود في فلسطين المحتلة	السنة	عدد اليهود في فلسطين المحتلة	السنة	عدد اليهود في فلسطين المحتلة
1882	24,000	1955	1,590,500	1985	3,510,000
1900	50,000	1960	1,911,300	1990	3,926,000
1918	56,000	1965	2,299,100	1994	4,455,000
1932	112,000	1970	2,582,000	1998	4,701,600
1945	564,000	1975	2,959,400	2000	4,882,000
1948	758,000	1980	3,282,700		

الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على:

عبد اللطيف علي المياح . المجال الحيوي في سياسة إسرائيل الخارجية . مصدر سبق ذكره . ص65-66.

تعداد السكان اليهود في العالم لسنة 2000 مصدر سبق ذكره . ص6، 11.

وتعمل إسرائيل في الوقت الحاضر على التمهيد لنقل عدة أسر تدين بالمسيحية (بعدما تم نقل اغلب الذين يدعون انهم يهود الفلاشا) على أساس إنهم يهود، وإنهم اعتنقوا الدين المسيحي تحت ضغوط شتى. وتم تسمية العملية بـ(عملية عيسى). وتقدر بعض الجهات الإسرائيلية عددهم بنحو (26,000) أو(30,000) ألف شخص، إلا أن جهات إسرائيلية أخرى تقدر عددهم بمئات الآلاف[451](4). وخلال حفل أقيم داخل الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة ليهود الفلاشا في 17 آذار من عام 1998، أعلنت إسرائيل عن مخطط لاستقبال المزيد من المتهودين[452](5)، لذا قامت الحكومة الإسرائيلية وابتداء من حزيران 1998، بالعمل على تجديد الطائرات الأثيوبية لقاء ترحيل العديد من المسيحيين الذين تم تهويدهم مؤخراً[453](6). هذا ويلاحظ أن العمليات الكبرى التي تمت، وما سيتم خلالها في المستقبل، لنقل الأسر الأثيوبية الذين يدعون انهم يهود، قد أطلق عليها (موسى- سبأ- سليمان- عيسى) وهي أسماء قد اختيرت بعناية فائقة. حيث أن (موسى) هو الممثل الروحي لليهودية، و(سبأ وسليمان) حسب الأساطير الأثيوبية اليهودية، هما اللذان انحدر من نسلهما

يهود الفلاشا[454](7).

أما (عيسى) فأعتقد انه بسبب تهويد المسيحيين الموجودين في أثيوبيا، والذي تسعى إسرائيل إلى نقلهم إلى داخل أراضى فلسطين المحتلة.

ومن ابرز الأهداف التي تسعى إسرائيل إلى تحقيقها من وراء ذلك:

ضمان الامن الإسرائيلي، وذلك من خلال إحداث تغيير في التركيبة الديموغرافية للمنطقة، ومعالجة الضعف الديموغرافي في إسرائيل قياسا بدول الجوار العربية، من خلال تهجير المزيد من الأشخاص إليها وبحجة انهم يهود وباسم الدين[455](1). حيث أعلن (اسحق شامير) في اجتماع لتكتل الليكود عقد في منتصف نيسان من عام 1990 بأنه كلما كبرت الهجرة وتعاظمت، كلما كبرت إسرائيل وتعاظمت[456](2).

إحلال المهاجرين الأجانب محل قوة العمل العربية الموجودة داخل أراضي فلسطين المحتلة، لاسيما وإن هؤلاء المهاجرين الأفارقة يعملون كحرفيين في الحدادة وصناعة الأواني الفخارية وفي أعمال البناء وغيرها من الأعمال التي لا تتطلب جهد عقلي كبير، والتي يحتكرها العرب داخل الأراضي المحتلة[457](3).

يتصف اليهود الأفارقة بصفات عدة. فبالإضافة إلى انهم يد عاملة شبه مجانية، وتستطيع أن تتكيف مع أي حالة معاشية[458](4)، فإنهم يتصفون بمشاعر عنصرية بالغة العدوانية ضد العرب الفلسطينيين، لاسيما المسلمين منهم. لذا قامت القيادة العسكرية الإسرائيلية بوضع عدد كبير من العسكريين الأفارقة أمثال يهود الفلاشا، في التشكيلات الإسرائيلية المقاتلة في قطاع الضفة الغربية وغزة. ففي مدينة الخليل مثلا يؤكد الفلسطينيون أن الضباط من اصل أثيوبي العاملين في المدينة هم من اكثر الضباط قسوة واشدهم تعاطفا مع

المستوطنين اليهود هناك459(5). وصرح أيضا زعيم المستوطنين اليهود في مدينة الخليل (نوعم آرنون) قائلا يعتبر أن ضباط الجيش الإسرائيلي من اصل أثيوبي هم الأفضل في التعامل مع المشاغبين العرب460(6). إلا أن ذلك يعتبر من وجهة نظر الباحث مبالغ فيه. حيث أن اليهود المحتلين للأراضي العربية الفلسطينية، سواء كانوا من قارة أفريقيا أم من الدول الغربية أم أي يهودي آخر، فانهم يكنون العداء والحقد الدفين للمسلمين وللعرب منهم خاصة. وذلك لقوله سبحانه وتعالى في محكم كتابه العزيز **لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِّلَّذِينَ آمَنُواْ الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُواْ**461(7). إلا أن القصد من وراء ذلك الادعاء هو زيادة توتر العلاقات مابين الدول العربية والإسلامية ودول القارة الأفريقية، وزيادة التفرقة والعداوة بين العرب والمسلمين وبين الأفارقة، سواء القاطنين في الأراضي العربية، أم في قارة أفريقيا، وإظهار اليهودي الغربي بمظهر الإنسان المحب للعرب والفلسطينيين، الذين يريدون العيش بسلام مع العربي، لاسيما في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

تهدف إسرائيل من وراء الهجرة إلى المطالبة بالمزيد من المساعدات والدعم المالي، سواء أكان ذلك من الدول الغربية الأوربية والاميركية، ام من المنظمات والجماعات اليهودية والصهيونية الموجودة هناك462(1). حيث كلفت مثلا عملية نقل يهود الفلاشا إلى إسرائيل حتى انتهاء (عملية سبأ) عام 1985 (325 مليون دولار، تكفلت بدفعها الجمعيات والوكالات اليهودية463(2).

ساعدت الهجرة في توفير أعداد متزايدة من القوى البشرية التي وضعت تحت تصرف المؤسسة العسكرية الإسرائيلية. إذ أفادت الأنباء الدولية سابقا إن المئات من (الفالاشا) بدءوا في التوافد ضمن القوات (الإسرائيلية) إلى جنوب لبنان. كما بدأت عمليات تدريبهم على مختلف أنواع الأسلحة. وقدرت مصادر مطلعة أن أعداد الأشخاص اليهود السود الذين بدءوا في التدريب بين 600 وألف شخص، وهو عدد تستطيع معه (إسرائيل) أن تشكل كتيبتين مقاتلتين

تضيفهما إلى جيشها الذي يحتل لبنان464(3).

تسعى إسرائيل بعد ذلك إلى إرسال الأسر اليهودية التي تم تهجيرها إلى الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة، إلى دول حوض النيل، وقارة أفريقيا عامة، لتهويد القبائل المؤثرة والمهمة الموجودة هناك، وكسب تأييد شعوب وقبائل دول الحوض والقارة الأفريقية للحركة الصهيونية، وجمع التبرعات واستغلالهم للتأثير على حكوماتهم لصالح إسرائيل، مما سيمكنها من تعزيز تواجدها في دول حوض النيل، وتعزيز مستقبل الاستراتيجية الإسرائيلية في دول حوض النيل ومنها إلى أفريقيا قاطبة. إذ أن هؤلاء الأفارقة سيشكلون بعد سنوات أسطولاً من العسكر والتقنيين يتم توجيههم ... في اتجاه القارة السوداء حيث سيعملون كخبراء في الدول الأفريقية وينتزعون عقودا لصالح إسرائيل. فيكتمل بذلك الجهاز الإسرائيلي في أفريقيا بواسطة أشخاص مظهرهم أفريقي ولا يشكلون أي حساسية عرقية بالنسبة للحكومات وللأفراد الذين سيتعاملون معهم. وهكذا تكون إسرائيل قد تفوقت على جميع الدول التي تستغل خيرات القارة السوداء، كما يصبح بإمكانها أن تؤدي خدمات افضل للدول الكبرى على امتداد الساحة الأفريقية465(4).

ومن خلال ذلك يتبين أن الحكومة الإسرائيلية تسعى إلى استكمال فرض مشروعها الصهيوني على الأراضي العربية المحتلة وذلك لإقامة إسرائيل الكبرى، من خلال تجميع عناصر متعددة وذات جنسيات مختلفة في كيانها، التي هي بالأساس ليست مختلفة في أصولها الحضارية والعرقية فقط، وإنما مختلفة في ممارستها لطقوسها الدينية، مما أدى ذلك إلى معاناة المهاجرين اليهود، ولاسيما الأفارقة منهم، من مشاكل عدة سواء كانت دينية أم اقتصادية، اجتماعية...الخ. إذ أن السلطات الرسمية الإسرائيلية مثلا لم توافق على شمول يهود الفلاشا بقانون العودة إلا بعد أن اشترطت السلطات الدينية إخضاعهم لعملية ختان رمزية قبل أن يصبح من حقهم حمل اسم يهود466(1). وأشار

الأمين العام للمنظمة الموحدة لليهود الأثيوبيين (شلومو مولا) في 27 آذار من عام 1997، إلى أن اليهود الأثيوبيين لا يشكلون سوى 0.4 في المائة من عدد الجيش، لكنهم يشكلون عشرة في المائة من الجنود الذين ينتحرون سنوياً وأضاف أن معظم حالات الانتحار هذه ناجمة عن المعاملة السيئة والعنصرية وخصوصا على مستوى القيادة المباشرة الذي يتعرض لها اليهود الأثيوبيون غالباً في أثناء خدمتهم العسكرية[467](2). كما أدلى أحد اليهود الأثيوبيين بحديث إلى صحيفة (هارتس الإسرائيلية) قبل انتحاره لقد كنا في أثيوبيا بشرا أما هنا فلسنا سوى حمير[468](3). إلا أن كل ذلك لم يثن الحكومة الإسرائيلية عن المضي في تحقيق مشروعها التوسعي. إذ أشار الدكتور (غازي حسين) إن هجرة اليهود إلى فلسطين تعد من اخطر القضايا التي تمس جوهر الصراع... وتقود إلى تزويد الكيان الصهيوني بالطاقات البشرية لتحقيق الحلم الصهيوني بإقامة إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات[469](4).

المبحث الثالث: وسائط الاستراتيجية "الإسرائيلية" حيال دول حوض النيل

إن السياسة الإسرائيلية عملت لإنجاح إستراتيجيتها حيال دول حوض النيل إلى استخدام وسائط عدة. ومن أهم الوسائط التي اعتمدت عليها تجاه دول حوض النيل:

المطلب الأول : الوسائط السياسية . الدبلوماسية

عملت إسرائيل والمنظمات الصهيونية التابعة لها، على استخدام الوسائط السياسية والدبلوماسية لإنجاح إستراتيجيتها حيال دول حوض النيل. وقد اتخذت تلك الوسائط صوراً وأشكالا عدة أهمها:

الاعتراف بدول حوض النيل فور حصولها على استقلالها السياسي الرسمي،

وإرسال الوفود والشخصيات الإسرائيلية للمشاركة في الاحتفالات، وإقامة العلاقات الدبلوماسية معهم470(1). إذ قامت إسرائيل فور إعلان استقلال أوغندا في تشرين الأول من عام 1962، إلى الاعتراف بدولة أوغندا، وإقامة علاقات دبلوماسية معها. وقد اصبح (ميخائيل كاول) أول سفير أجنبي يمثل بلاده في أوغندا471(2). أما عند استقلال أرتيريا في أيار من عام 1991، قامت إسرائيل بإرسال سفيرها الذي كان موجوداً آنذاك في أثيوبيا إلى أسمرة مباشرة وعرض على أرتيريا إقامة علاقات دبلوماسية معهم (إسرائيل كانت الدولة الأولى التي اتخذت هذه المبادرة) ثم بعد ذلك قامت إسرائيل بتعيين (مناشى زيبوري) سفيراً لها في العاصمة أسمرة في الخامس عشر من آذار لعام 1993. وقد عرض أثناء تقديم أوراق اعتماده إلى وزير خارجية أرتيريا (محمود شريفو) مسألة تقديم المساعدات الإسرائيلية لأرتيريا472(3).

العمل على تبادل الزيارات والوفود الرسمية وغير الرسمية مع دول حوض النيل473(1). إذ قامت إسرائيل بزيارات سرية إلى كينيا أثناء فترة قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما من 1973-1988 اثر حرب تشرين الأول عام 1973. وعملت على إرسال العديد من الشخصيات البارزة مثل (اسحق شامير) و(شمعون بيريس) وغيرهم من الشخصيات البارزة. ففي آذار من عام 1981، قامت إسرائيل بإرسال ممثلان لها إلى نيروبي وهما (راحيميم تيمور) مدير قسم التعاون الدولي في وزارة الخارجية و(دافيد كيمحي) المسؤول الإقليمي للموساد في أفريقيا. ثم قام (اسحق شامير) بزيارة كينيا في كانون الأول من عام 1982، خلال عودته من كينشاسا، التقى خلالها بالرئيس الكيني (دانيال آراب موي)474(2)، ثم بعد ذلك زار (شامير) مرة أخرى كينيا في حزيران من عام 1987 وهو في طريقه إلى (توجو). وفي شهر آب من نفس العام جرى لقاء بين الرئيس الكيني وبين (شمعون بيريس) أثناء عودته من الكاميرون، وقد أرسلت إسرائيل على أثرها دبلوماسيا لرعاية مصالحها في كينيا في تشرين

الأول من نفس العام[475(3)]. وبعد عودة العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وكينيا في كانون الأول من عام 1988، قام وزير الخارجيةالإسرائيلي آنذاك (موشيه ارينز) بزيارة رسمية لكينيا تم خلالها التوقيع على اتفاقية للتعاون بين الدولتين، ثم بعد ذلك تلاه وزير المواصلات الإسرائيلي[476(4)]. كذلك قامت إسرائيل بإجراء اتصالات سرية مكثفة مع أوغندا أثناء فترة قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما[477(5)].

إقامة علاقات شخصية مع المسؤولين في دول حوض النيل، لاسيما مع الرؤساء وتقديم الدعم لهم[478(6)]. إذ لجأت إسرائيل إلى إقامة علاقات شخصية مع الرئيس الكيني السابق (جومو كينياتا)، حتى أن (غولدا مائير) قدمت هدية شخصية له أثناء استقلال كينيا عام 1963 وانتخاب كينياتا رئيساً للبلاد[479(7)]. أما (موبوتو) فقد قامت إسرائيل ومنذ عام 1963 على تقوية علاقاتها معه أثناء توليه آنذاك منصب قائد الجيش الكنغولي وذلك عندما تم إرساله مع وحدة عسكرية إلى إسرائيل للتدريب هناك[480(1)]، إذ أن إسرائيل كانت متيقنة من وصول موبوتو لسدة الحكم لهذا نظروا له آنذاك كصنيع اكثر ممن هو صديق حميم[481(2)]. وبعد استيلائه على السلطة عام 1965 قامت إسرائيل بتكثيف وجودها في قوات رئاسة الجمهورية والأمن[482(3)]. كذلك عملت إسرائيل على إقامة علاقات شخصية متينة مع كلاً من إمبراطور أثيوبيا السابق هيلا سلاسي ومن بعده الرئيس منغستو هيلامريام بحجة انهم ذا اصول يهودية[483(4)].

قامت إسرائيل بلعب دور الوساطة بين دول حوض النيل والدول الغربية، لاسيما مع الولايات المتحدة الأميركية. إذ عملت إسرائيل على تقوية العلاقة بين موبوتو والولايات المتحدة وقامت بمعالجة ديون زائير مع صندوق النقد الدولي نتيجة لنفوذ اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأميركية

المسيطرة على صندوق النقد الدولي484(5). وقد صرح دبلوماسي غربي في زائير قائلاً إن الرئيس موبوتو لم يقرأ بروتوكولات حكماء صهيون، لكن لو سألت ماذا دفعه إلى تجديد العلاقات مع إسرائيل؟ فقد كان ايمانه قوياً بالقدرة الكبيرة لليهود على التأثير على الحكومات والصحافة وخاصة في الولايات المتحدة485(6). كذلك قامت أرتيريا بتقوية علاقاتها مع إسرائيل من اجل كسب ود الدول الغربية، لاسيما الأميركية486(7). وهذا واضح من تصريح الرئيس المصري حسني مبارك ما عليك يا أخ معمر سوى أن تتخذ خطوة دراميـة تجـاه إسرائيل، فهذا العصر هو العصر الإسرائيلي. انظر ماذا حصل لإرتريا، لولا التعاون الإسرائيلي الأرتيري وزيارة آسياس افورقي إلى تل أبيب بحجة العلاج لما توفرت لأرتيريا فرصة النصر والإسراع بالاعتراف الغربي الأمريكي الأوربي بدولة إرتريا المستقلة487(8).

كسب ود بعض القبائل وتهويدها. حيث من بين الوسائط السياسية التي لجأت إليها إسرائيل لإنجاح استراتيجيتها في دول حوض النيل، تهويد عدد من القبائل المهمة وذات النفوذ في دول حوض النيل. ومن أهم القبائل التي نجحت إسرائيل في إقناعها بأنها ذات أصول يهودية:

قام الصهاينة بتهويد قبيلة وثنية تدعى (جنجما)، تقيم في امبالا على بعد 200 كم من العاصمة الأوغندية كمبالا في عام 1919488(1)، أي قبل إقامة كيانهم المغتصب في فلسطين في عام 1948.

قامت إسرائيل بإقناع جماعة (الأمهرا) الأثيوبية التي كانت حاكمة البلاد حتى عام 1991، بأن لديها مزاعم بالانتماء إلى (الأسرة السليمانية)، حتى أن الكنيسة الأرثودكسية الأثيوبية كانت تركز في دعايتها على أن شعب الأمهرا هو (شعب الله المختار)489(2). كذلك قامت إسرائيل في تهويد قومية أثيوبية جديدة تسمى بـ (شعب جيجون السامي) ويبلغ تعدادها نحو (4) ملايين نسمة490(3).

فضلاً عن ذلك، حصل الحاخام (يوسف هدانا) من أحبار الفلاشا، على الضوء الأخضر من (أحبار إسرائيل) الكبار، للبدء في عملية تهويد المتنصرين عن طريق فصد دماء غرلاتهم والغطاس وأكل الحمص لسبعة أيام491(4). ليتم نقلهم إلى أراضي فلسطين المحتلة باسم (عملية عيسى) التي تم التطرق لها سابقاً.

قامت إسرائيل بتهويد أهم القبائل في منطقة البحيرات الكبرى، وهي (قبائل التوتسي) ذات النفوذ والسلطة والمال في تلك المنطقة492(5). حيث تم في مدينة بروكسل ببلجيكا، عقد مؤتمر (هافيلا) في اليوم العاشر من شهر تشرين الأول لعام 1999. وعند افتتاح المؤتمر أعلن عن تهويد جميع أفراد التوتسي، بعد ذلك تم استعراض النشاطات الأكاديمية لـ(معهد هافيلا)493(6).

وبالرغم من تعذر الحصول على مصادر اخرى حول عملية التهويد الحاصلة في الوقت الحاضر في بعض دول حوض النيل، وان هذه قد تعد مبالغا فيه عند البعض، لاسيما حول تهويد قبائل (التوتسي) و(شعب جيجون السامي). إلا أن ذلك من وجهة نظر الباحث غير مبالغ فيه، في ظل سعي إسرائيل في الوقت الحاضر تهجير اكبر قدر ممكن من المتهودين إلى داخل أراضي فلسطين المحتلة، نتيجة لتزايد الهجرة اليهودية المضادة من داخل أراضي فلسطين المحتلة، لاشتداد المواجهة بين العرب الفلسطينيين وبين اليهود، وتصعيد الشعب الفلسطيني لعملياتهم الاستشهادية منذ أيلول من عام2000 هذا من جهة، وليكونوا (أي المهاجرين الجدد) دروعاً بشرية، من خلال إسكانهم في المستوطنات الصهيونية المقامة في قطاع غزة والضفة الغربية من جهة أخرى.

حيث أشارت آخر الإحصائيات، أن عدد اليهود الذين فروا من الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة منذ بداية انتفاضة الأقصى المباركة في أيلول 2000 ولغاية نهاية 2002، قدرت بـ(1,000,000) مليون يهودي، منهم (20,000) ألف يهودي من المستوطنات الصهيونية المقامة في قطاع الضفة الغربية494(1).

لذلك يسعى الإسرائيليين في الوقت الحاضر، تعديل قانون (العودة الإسرائيلي) ليعرف اليهودي بأنه من ولد لأم يهودية أو تحول إلى اليهودية (غير مبال بالطائفية)، أي الاهتمام بزيادة الكم السكاني اكثر من التأكد من صدقية الانتماء لليهودية495(2).

المطلب الثاني: الوسائط العسكرية

من الوسائط التي لجأت إليها إسرائيل لتحقيق أهدافها في دول حوض النيل، برز النشاط العسكري الإسرائيلي لاسيما في أعقاب حرب تشرين الأول عام 1973، بعدما قامت دول حوض النيل بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل496(1). وقد اتخذ النشاط العسكري الإسرائيلي صورا وأشكالا عدة أهمها:

1- استقدام الضباط الافارقة، وتدريبهم في إسرائيل من اجل تجنيدهم للعمل في خدمة أجهزة (المخابرات الإسرائيلية)497(2). إذ قامت إسرائيل خلال الفترة ما بين 1991-1993، باستقبال (1500) عسكري ارتيري لغرض إدخالهم في دورات أمنية وعسكرية498(3). ثم استقبلت إسرائيل (40) جنديا ارتيريا في بعثة تدريسية عسكرية وذلك بموجب توقيع (آسياس افورقي) اتفاقية أمنية مع إسرائيل في شباط من عام 1996499(4). كذلك قامت إسرائيل بفتح كلياتها العسكرية أمام الأوغنديين. حيث تلقى عدد من الأوغنديين دورات في كلية الطيران500(5). كما تم استقدام مجموعة من المتمردين السودانيين إلى إسرائيل ليتلقوا تدريباتهم العسكرية هناك501(6).

2- عقد اتفاقيات للتعاون العسكري مع دول حوض النيل. حيث عمل (اريئيل شارون) أثناء زيارته إلى زائير في عام 1981، على توقيع بروتوكول للتعاون الحربي بين البلدين. وفي كانون الأول من عام 1982 وأثناء زيارة (شامير)

لزائير، تم الاتفاق على توريد معدات حربية إسرائيلية لزائير بمبلغ (8) ملايين دولار، كما قام (شامير) في 21 من كانون الثاني لعام 1983، بزيارة ثانية لزائير ومعه خبراء عسكريون، وقع خلالها اتفاقا مع زائير مدته خمس سنوات، يتم بموجبها إعادة بناء جيش زائير، بدءاً بإعادة بناء لواء (كامنيولا) الذي يحمي مقاطعة شابا[502](7). وقد شملت اتفاقية التعاون العسكري:

أ.الاستمرار في تدريب لواء الحرس الجمهوري B.s.p. (3000 فرد) وتحويله إلى فرقة تيما بعدد (7500 فرد).

ب. إعادة تنظيم وتسليح فرقة المشاة الخاصة بالدفاع عن إقليم شابا على الحدود مع أنجولا وزيادة عددها من 5000 إلى 12000 جندي.

ج. تشكيل وتدريب فوج مدفعية ميدان مختلط (مدافع شرقية).

د. تدريب وتسليح عناصر وحدات المشاة بالبنادق (جليل).

هـ. إعادة تنظيم عناصر البحرية الزائيرية في بحيرة تنجانيقا.

و. تدريب 702 ضابطا ودرجات أخرى من المدفعية الزائيرية .

ز. الانتهاء من تدريب كتيبة الحرس الخاص بلواء الحرس الوطني.

ح. الإشراف على إعداد وتدريب الأطقم الزائيرية على المدافع الشرقية (المتحصل عليها من المقاومة الفلسطينية في لبنان) والمباعة لزائير[503](1).

أما مع أرتيريا فقد وقعت إسرائيل مع الرئيس الأرتيري (آسياس افورقي) اتفاقية أمنية في شباط من عام 1996، لتعزيز التعاون العسكري بين البلدين، وقد تضمنت:

أ. التزام إسرائيل بتقديم كل الاحتياجات لأرتيريا في المجال الدفاعي، لتتمكن

من بناء جيش نظامي قادر على مواجهة كافة التهديدات التي يمكن أن تنطلق من السودان واليمن.

ب. تشكيل فريق عمل دفاعي من الطرفين يضم خبراء في شؤون التسليح والتدريب والاستخبارات لتحديد نوعية وحجم متطلبات إعادة بناء القوات الأرتيرية من الأسلحة والتدريب.

ج. تدعيم موقف ارتيريا للسيطرة على الجزر الاستراتيجية الواقعة في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وذلك عن طريق تزويدها بوسائل القتال التي تنسجم مع طبيعة المهمات البحرية والجوية التي تتطلبها عملية ضمان حيازتها لهذه الجزر، ويدخل في نطاق هذا الدعم أيضا اضطلاع إسرائيل بدور في حماية الوضع الراهن في البحر الأحمر عن طريق تأمين وجود عسكري محدود للمراقبة والرصد والتدخل العسكري السريع في حالة حدوث تطورات تستدعي هذا التدخل لحماية المصالح الإسرائيلية العليا.

د. الإسراع بإرسال مجموعة من الخبراء المتخصصين الذين سيناط بهم مهمة تطوير وتحديث المنظومة الأرتيرية الدفاعية-البحرية والجوية- في الساحل الأرتيري بما في ذلك التدريب على استيعاب المفاهيم والعقائد العسكرية الغربية والإسرائيلية لاستخدام المعدات العسكرية الإسرائيلية بكفاءة وفاعلية 504(2).

3- تواجد الخبراء والمستشارين الإسرائيليين في دول حوض النيل، لتنظيم وتسليح وتدريب القوات المسلحة لتلك الدول. حيث قام الضباط الصهاينة الإسرائيليون بإدارة مدرسة الطيران في اوغندا، والكلية الحربية في أديس أبابا505(1). وفي أرتيريا، بلغت الايفادات الإسرائيلية إليها للفترة من 1991-1993، ما بين (17-25) خبيرا عسكريا إسرائيليا لتدريب الجيش، وتقوية الوجود العسكري في مجال القوات البحرية والجوية، كما تم إيفاد (20) خبيرا إسرائيليا في التدريب بمجال الاستخبارات العسكرية506(2). كما ذكرت

صحيفة (عال همشمار) الإسرائيلية في شباط من عام 1995، أن هناك تواجد إسرائيلي ضخم يتمثل في (600) مستشارا يرابط معظمهم في ميناء مصوع لمراقبة التحركات في جنوب البحر الأحمر، ولتدريب وتسليح القوات الأرتيرية والأجهزة الأمنية هناك، وتشغيل وإدارة ميناء مصوع507(3). كذلك قامت إسرائيل بموجب اتفاق شباط 1996، بإرسال (200) خبيرا ومستشارا عسكريا وأمنيا إسرائيليا تمركزوا في ميناء مصوع والمنطقة الساحلية508(4). أما في أثيوبيا فقد قامت إسرائيل في عام 1998 بإرسال خبراء عسكريون، لتدريب ما لا يقل عن (23,000) ألفاً من جنود القوات الخاصة الأثيوبية في معسكر (ياليتي) في منطقة (متعلى)509(5). وفي كينيا، يتواجد عدد من المستشارين والخبراء العسكريين الإسرائيليين الذي يعملون في صفوف القوات الكينية، ويتولون مهام التدريب والتنظيم والتسليح ولاسيما سلاح الطيران510(6). فضلاً عن ذلك، فإن عدد الخبراء العسكريين الإسرائيليين في زائير وصل في عام 1983، إلى (50) ضابطا في لواء الحرس الجمهوري، و(200) ضابط ودرجات أخرى لتدريب فرقة (الكمنيولا) المرابطة قرب مناجم النحاس الضخمة، كما قامت إسرائيل) بتدريب (200) فرد مظلي زائيري. وقد نفذت مشروع تدريبي في كانون الأول من عام 1983511(7).

4- تقديم الدعم والإسناد لدول الحوض، لإقامة منشآت عسكرية في دول حوض النيل، والتعاون في مجال التصنيع الحربي. حيث قامت إسرائيل بعقد اتفاقية مع أوغندا، لأقامة وإنشاء مطار سري فيها، كما تم إنشاء مطار ثان في أوغندا قرب الحدود مع السودان، فضلاً عن مطارين آخرين في أجزاء اخرى في أوغندا512(1). كما قامت إسرائيل في نيسان من عام 1996، بإرسال لجنة عسكرية إلى ارتيريا برئاسة (البريغادير ايتان بين ايلياهو) نائب رئيس شعبة العمليات بالأركان العامة الإسرائيلي وبرفقة كل من، العميد (جلعاد ريمون) قائد نظام الدفاع الجوي الإسرائيلي والمقدم نيسمان بارون) رئيس قسم الصواريخ

في قيادة سلاح الجو الإسرائيلي و(البريغادير (إسرائيل بن شوشان) مساعد رئيس شعبة العمليات في سلاح البحرية الإسرائيلية وقائد قاعدة (عتليت) البحرية سابقا، من اجل تعزيز وسائل الدفاع الجوي الأرتيري، وذلك من خلال إقامة منظومة دفاع جوي تحت إشراف فريق إسرائيلي يتضمن:

أ. إقامة ثلاث منظومات دفاع جوي (صناعة إسرائيلية)-المنظومة ذاتية الحركة متطورة محملة على مجنزرة مسلحة بمدافع فولكان- التي تعمل بتوجيه راداري، ومسلحة أيضا بصواريخ ستايجر بالإضافة إلى جهاز رادار لكشف الطائرات المعادية من مسافات بعيدة.

ب. إقامة خمس بطاريات صواريخ هوك تم نقلها من إسرائيل ونشرها بالجزر.

ج. صواريخ سام-7 سبق لإسرائيل أن استولت عليها في لبنان عام 1982[513](2).

سعت إسرائيل إلى إقامة علاقات تعاون في مجال الاستخبارات، وتقديم المعلومات لدول حوض النيل المؤيدة لها، فيما يتعلق بمجال الانقلابات العسكرية ونشاطات المعارضة السياسية الداخلية[514](3). حيث قامت إسرائيل بمساعدة رئيس دولة زائير عامي 1977 و1978 من خلال المساهمة في القضاء على الثورة التي حدثت في منطقة شابا الغنية بالمعادن[515](4). كذلك قامت القوات الجوية الإسرائيلية بمساعدة الإمبراطور هيلا سلاسي في العودة للحكم في عام 1960 والتغلب على الانقلاب الذي حدث ضده أثناء وجوده خارج أثيوبيا[516](5).

المطلب الثالث: الوسائط الاقتصادية ـ التقنية

قامت الحكومة الإسرائيلية باستخدام الوسائط الاقتصادية-التقنية تجاه دول

حوض النيل من اجل تحقيق أهدافها الإستراتيجية، وقد ساعدت الأوضاع الاقتصادية المتدهورة لدول الحوض في إنجاح ذلك. إذ ذكر أحد زعماء أفريقيا قائلا إن (إسرائيل) ليست غنية بالمعرفة التكنولوجية ولكن بسبب اختلاف منشأ التقنيين في (إسرائيل) فإن خبرتها العلمية اكثر تنوعا مما نستطيع أن نحصل عليه في أي مكان آخر517(1).

وقد اتخذت الوسائط التكنو-اقتصادية صورا وأشكالا عدة أهمها:

1- التجارة الخارجية الإسرائيلية مع دول حوض النيل. إذ قامت إسرائيل بتوقيع اتفاق المبادلات التجارية مع مصر عام 1981، والذي اقر حرية تبادل السلع التجارية بينهما وفقا لمبدأ "معاملة البلد المفضل" (MFN). most-favoured-nation وقد أشارت آخر الإحصائيات إلى أن ما صدرته إسرائيل إلى مصر خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2000 بلغ ما يقارب (33.8) مليون دولار، وبالمقابل استوردت من مصر ما قيمته (11) مليون دولار518(2). أما مع ارتيريا، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بينهما في عام 1994 (10) مليارات دولار، اغلبها صادرات إسرائيلية لأرتيريا519(3). وفي اثيوبيا، بلغ حجم التبادل التجاري مع إسرائيل في عام 1989، ما يقارب (60) مليون دولار، ولمصلحة إسرائيل بنسبة 1/5520(4).

2- نشاط الشركات الإسرائيلية والمشتركة العاملة في دول حوض النيل. إذ تم إنشاء شركة (اهارون) التجارية وشركة (اخوان) في أرتيريا، وتشترك أرتيريا معها في الأرباح، ومن خلالها، تقوم إسرائيل بتصريف عدد كبير من منتجاتها، كما تقوم في الوقت نفسه بتصدير المواد الأولية الأساسية إلى إسرائيل521(5). أما شركة (انكودا الإسرائيلية) فتعد من اكبر الشركات العاملة في أرتيريا في مجال الثروة الحيوانية وتعبئة اللحوم وتصديرها والتي تم تأسيسها في ارتيريا في عام 1952 (بعد فترة قصيرة من قيام الاتحاد

الفيدرالي بين ارتيريا وأثيوبيا). إذ تقوم باستغلال الثروة الحيوانية الارتيرية، وتمتلك (150) ألف فدان من الأراضي الارتيرية وتقوم بسقي أراضيها من مياه نهر القاش الذي يربط بين أرتيريا ومنطقة كسلا السودانية(6)[522]. وفي كينيا، استطاعت الشركات الإسرائيلية أن ترسخ وجودها هناك وان تحتكر معظم الأنشطة فيها في قطاعات التشييد والصناعة والخدمات الزراعية. ومن ابرز هـذه الشـركات الإسـرائيلية شركة (جريداب) للتطور الزراعـي التـي تقـوم باسـتصلاح الأراضـي السـكنية وإقامـة المـزارع فيـها، وشـركة (الـد) وشـركة (مـوتورولا) وشـركة (كـور) التجاريـة وفـرع (سوليل بونيـه) الخـارجي وشـركة (فنادق أفريقيا) وغيرها(1)[523]. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، قامت مجموعة شركات (تومان الصناعية الإسرائيلية) بتوظيف (400) مليون دولار في زائير عام 1984(2)[524]. كذلك قامت شركات إسرائيلية معينة، وقبل استيلاء (لوران كابيلا) على السلطة في زائير عام 1997، بشراء مناجم الألماس والنحاس والكوبالت(3)[525]، واستطاعت شركة (صناعة الماس الإسرائيلية) في

الوقت الحاضر أن تحصل على عقد احتكار شراء الماس من جمهورية الكونغو الديمقراطية بمبلغ (18) مليون دولار شهرياً(4)[526]. أما في أثيوبيا فقد شيدت شركة (تاهال الإسرائيلية) للحفريات والمسئولة عن تطوير مصادر المياه في إسرائيل، سد (اماراتي) بارتفاع يبلغ (700) متر (واماراتي هو أحد الروافد الأساسية التي تمد النيل الأزرق بـ83% من المياه)(5)[527]، وأعلنت الشركة إنها تقوم بمشاريع وأعمال في أثيوبيا لحساب البنك الدولي في منطقة اوغادين على الحدود الصومالية(6)[528]. بينما في تنزانيا قامت شركة (موتورلا الإسرائيلية) فـي تنفيـذ عـدد من المشاريع ضد الفيضانات، وتركيب معدات للسيطرة علـى تزويـد الميـاه والكهرباء، كـذلك قـامت شـركة (سوليل بونيـه) بتشييد مبان سكنية وحكومية، وشق الطرق وبناء المطارات في تنزانيا حتى بلغ تعاملها للفترة ما بين 1957-1969 ما يقارب (12.200.000) مليون دولار،

أما شركة فنادق أفريقيا (ملونوت) فقد قامت بإنشاء فندق (كليمغارو) في دار السلام529(7).

إرسال الخبراء والفنيين الإسرائيليين وتقديم الدعم المادي والفني لدول الحوض. إذ قامت إسرائيل بتقديم معونات لأرتيريا في عام 1990 قدرت بـ(5) ملايين دولار، كما قامت بتوفير مبلغ (10) ملايين دولار في عام 1991، لإقامة سبع محطات ري عملاقة530(1)، وإرسال أربعة وفود زراعية لتقديم العون والمساعدة والمساهمة في زراعة بعض المحاصيل الجديدة، وتقديم الخبرة لفلاحي أقاليم بركة، الميكي، جوزي، سمهر، وسراي، كما وصل وفد آخر من الفنيين من معهد (التخنيون) للعلوم والتكنولوجيا، اشرف خلالها على إقامة محطة توليد كهرباء عملاقة لتوصيل الكهرباء إلى ستة أقاليم أرتيرية، وتجهيز وصيانة عدد من الأرصفة الجديدة بميناء مصوع531(2). كذلك قامت إسرائيل في الفترة (1994-1997) بتطوير برامج العون لأرتيريا تحت برنامج التعاون الدولي الإسرائيلي (الماشاف). حيث قامت بإيفاد خبراء زراعيين إسرائيليين إلى أرتيريا، حتى أن السفارة الإسرائيلية الموجودة في ارتيريا، تضم ملحقا زراعيا يدعى (اسحق اسحق) يقوم بمهمة الإشراف على تطوير المشاريع الزراعية بالتنسيق مع مفوضية الإغاثة واللاجئين الأرتيرية. وقد أورد السفير الإسرائيلي في أسمرة قائلا إن برنامج العون الإسرائيلي لأرتيريا يعتبر من اكبر برامجها للدعم في أفريقيا بعد كينيا ونيجيريا532(3). وفي أثيوبيا، قامت إسرائيل بمساعدتها من خلال تقديم المساعدات التقنية لها، من اجل تنمية مواردها المائية واستغلال مياه نهر النيل. إذ قامت إسرائيل بإرسال مجموعة من الخبراء في مجال المياه والري من اجل متابعة عملية المسح الجيولوجي الأميركية للهضبة الأثيوبية التي تم اختيارها لإنشاء عدد من السدود على منابع نهر النيل533(4). كذلك قامت شركات إسرائيلية بتقديم برامج تدريبية للكوادر في أثيوبيا وفي مختلف مجالات التنمية الزراعية (تكنولوجيا الري-

استصلاح الأراضي- دراسات التربة... الخ)534(5). وأعلنت الصحف الإسرائيلية في 1990 إن فريقاً من المهندسين والخبراء الإسرائيليين يقومون بأجراء أبحاث ودراسات طبوغرافية على التربة الأثيوبية لبناء ثلاثة سدود على مجرى نهر النيل وروافده كمرحلة أولى من مشروع كبير يهدف إلى توسيع الزراعة ونظم الري في أثيوبيا من خلال زيادة قدرتها على التحكم بمياه نهر النيل وروافده535(1). هذا وقد قامت أثيوبيا بإقامة سد عند مخارج بحيرة تانا وعلى مرحلتين، الأولى في عام 1994 واستهدفت توليد الكهرباء، والثانية في عام 1996 لتخزين المياه أمام السد، وبدعم إسرائيلي من خلال تقديم المساعدات الفنية، وتسهيل عمليات التمويل من خلال نفوذه في البنك الدولي والولايات المتحدة الأميركية. وقد أدى إقامة السد إلى انخفاض واردات السودان في شباط 2001 من (29) مليار م^3 إلى (7) مليارات م^3 نتيجة لحجب السد (22) مليار م^3 من مياه نهر النيل536(2). وفي كينيا قامت إسرائيل وبدعم أميركي، بتقديم الدعم المادي والخبراء الفنيون لكينيا من اجل استغلال مياه بحيرة فكتوريا ومياه الأمطار والأنهار التي تمد البحيرة بالمياه لإنشاء عدة مشاريع زراعية ضخمة في كينيا، ومنها مشروع أحواض الأنهار التي تصب فيها537(3). كذلك أطلقت أجهزة (التعاون الإسرائيلية) برنامج (التنمية الزراعية في المناطق الصحراوية) بالتعاون مع منظمة اليونسكو في كينيا، على مشروع (Klbwezi) المتمثل في الزراعة السقوية في منطقة جافة وقاحلة وبالتعاون مع جامعة نيروبي. وكان هدف البرنامج (بحسب وجهة النظر الإسرائيلية) يتمثل في ضمان تدريب ملاك محلي وعلى المدى البعيد لإنجاح المشروع538(4). وفي تنزانيا عملت إسرائيل على تقديم الدعم لها وتشجيعها لإقامة مشروع يستهدف زراعة هضبة (فمبيري) لتحويل جزء من مياه بحيرة فكتوريا إلى تلك الهضبة لزراعة (550) ألف فدان بالقطن539(5). كما قامت إسرائيل بدعم كلّ من أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك في مجال

إعداد دراسة لإنشاء مشروع قناة صرف في الجزء الغربي لمستنقعات بحر الغزال من اجل استغلالها في زراعة القطن والقمح، وقد تعهدت إسرائيل بتقديم المساعدات المالية والفنية540(1). كما نجحت إسرائيل في تقديم الدعم لأوغندا في الفترة ما بين 1993-1995 للحصول على معونة مالية كبيرة قدرت بـ(800) مليون دولار على شكل تسهيلات ومنح وقروض من الولايات المتحدة الأميركية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي541(2).

2- الاشتراك مع دول حوض النيل في مجال الأبحاث العلمية والمؤتمرات الدولية والأفريقية الاقتصادية. ففي مجال البحوث العلمية، قامت (المؤسسات الإسرائيلية) بالتعاون مع مصر خلال الفترة ما بين 1995-1999، إتمام ما يقارب (39) مشروعا بحثيا علميا في موضوعات الزراعة والمياه والبيئة ... الخ في المجالات الاقتصادية– التقنية المتعددة وبتمويل إسرائيلي أميركي-أوربي ومؤسسات دولية أخرى542(3).

أما في مجال المؤتمرات، فقد شاركت إسرائيل في مؤتمر التصحر الذي عقد في العاصمة الكينية (نيروبي) للفترة ما بين 20 آب إلى 9 أيلول من عام 1977، والذي عقد تحت إشراف الأمم المتحدة. وقد جاء في التقرير الذي قدمه (الوفد الإسرائيلي) في المؤتمر إن إسرائيل تستخدم 95% من مواردها المائية، ويصل هذا الاستهلاك اليوم إلى مليار (900) مليون م^3 في السنة، وهذا هو المعدل السنوي لتجدد جميع موارد المياه543(4).

المطلب الرابع: الوسائط الإعلامية . الثقافية

من الوسائط التي اعتمدت عليها الاستراتيجية الإسرائيلية لتحقيق أهدافها في دول حوض النيل، هي الوسائط الإعلامية والثقافية الدعائية من خلال إظهار إسرائيل بمظهر الدولة الفتية المتقدمة والتي تريد العيش بخير وسلام، وفي نفس الوقت إظهار العرب والمسلمين بمظهر المعتدي، وتذكير الأفارقة بتجارة

الرقيق التي كان العرب يزاولها قبل ظهور الإسلام والدين الحنيف على يد الرسول محمد ، ومحاولة الربط بين معاناة اليهود ومعاناة الأفارقة544(1).

ففي محاضرة (لأبا أيبان) أمام طلبة قسم التاريخ بالجامعة العبرية عام 1964، صرح قائلا إذ كان من الضروري أن تبذل إسرائيل قصارى جهودها من اجل خطب ود وسائل الاتصال الجماهيري في القارة الأفريقية رغم محدودية انتشارها، فإن هذه الوسائل تعتبر منابر ذات تأثير قوي يمكن أن يساعد في دعم دورنا في أفريقيا545(2). وقد اتخذت تلك الوسائط الإعلامية الدعائية، والتي جرى الإعداد لها بشكل دقيق ووفق مراحل متتالية أشكالا وصورا عدة أهمها:

1- قامت إسرائيل برشوة الصحف والصحفيين في دول الحوض، من خلال دفع الأموال وتقديم الهدايا لأي صحيفة تنشر خبرا أو مقالا دعائيا لصالح إسرائيل وإبراز فوائد التواجد الإسرائيلي وضرورة استئناف العلاقات فيما بين إسرائيل ودول حوض النيل546(3). فقد رشت إسرائيل كلا من صحف كينيا تايمز وستاندر وساندي نيشن الكلتة547(4)، والنخب الصحفية والثقافية في أرتيريا548(5).

2- قامت إسرائيل باستخدام أجهزتها الصهيونية مثل (الرابطة الإسرائيلية للتعاون الدولي) للاتصال بالخريجين الأفارقة الذين تلقوا تعليمهم في المعاهد الصهيونية الإسرائيلية من اجل بلورة رأي عام أفريقي ضد العرب. إذ استخدمت الرابطة النوادي التي أطلق عليها اسم (شالوم) أي (السلام)، والتي أنشأتها في دول أفريقية عدة، منها كينيا549(1).

3- قامت إسرائيل باستضافة اتحاد الصحفيين والعاملين في أجهزة الإعلام الأفريقية والممثلين الأفارقة المشهورين وتوجيه الدعوات لهم للحضور إلى إسرائيل وطبقا لما نشرته مجلة (هعولام هزيه) فإن الدائرة الأفريقية في وزارة

الخارجية الإسرائيلية دعت ممثلين وإعلاميين أفارقة مشهورين لزيارة أراضى فلسطين المحتلة في حزيران من عام 1979، وانهم لبوا الدعوة في شهر تموز من نفس العام550(2).

4- عملت إسرائيل على المشاركة والحضور في المؤتمرات الإعلامية الثقافية التي تنظمها وسائل الاتصال الجماهيري في أفريقيا مثل الإذاعة والتلفزيون والصحافة. إذ شاركت إسرائيل في مؤتمر لاجوس للتلفزيون الأفريقي والذي نظمته منظمة اليونسكو في أيلول من عام 551 1964(3).

5- عملت إسرائيل على إقامة علاقات ثقافية مع دول حوض النيل، وتوقيع اتفاقيات للتعاون الثقافي معها. إذ قامت إسرائيل في الفترة ما بين 1961-1964 بتوقيع اتفاقيات للتعاون الثقافي مع كلا من رواندا وبوروندي. كذلك قامت إسرائيل في الفترة ما بين 1972-1973 بتوقيع اتفاقيات ثقافية مع كلا من بوروندي وكينيا وأثيوبيا552(4).

6- عملت إسرائيل على عقد الندوات داخل أراضيها وعلى نفقة الأمم المتحدة، وقامت بتوجيه الدعوة إلى الطلاب والموظفين الأفارقة حتى يحتكروا بالمجتمع الإسرائيلي553(5). كذلك أطلقت أجهزة (التعاون الإسرائيلية) برامج في الصحافة الحرة في أفريقيا وبالتعاون مع منظمة اليونسكو (UNESCO)554(6).

7- عملت إسرائيل على تقديم الدعم للندوات والمؤتمرات التي تشوه صور العرب والمسلمين وتعمل على بث الفرقة بين صفوف الشعب العربي. إذ قام (مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية) بالدعوة لعقد مؤتمر في مصر بعنوان (الإعلان العالمي لحقوق المِلل والنِحَل والأعراق في الوطن العربي والشرق الأوسط) في أيار 1994، وتم إدراج الأقباط في مصر كأقلية مضطهدة. وقد أكد المعارضون للمؤتمر أن إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية تقفان وراء

تمويل تلك المراكز، حتى أن وزير الدفاع المصري السابق (أمين هويدي) أشار إلى أن عدد الأبحاث التي أجرتها المعونة الأمريكية في مصر قد بلغ 22 ألفا[555](1). وفي الآونة الأخيرة كشف تقرير صدر عن جهاز الانتربول المصري، أن هناك ما يقارب (33) مركزا بحثيا موزعة داخل محافظات مصر، وتعمل لحساب منظمات إسرائيلية – أميركية-غربية، تريد تشويه صورة مصر من الخارج، وتهديد الأمن القومي المصري. ومن هذه المراكز والمعاهد، المعهد الدولي لاتحاد نقابات عمال الكيان الصهيوني، ومركز المعلومات والأبحاث الفلسطينية- الصهيونية، والمعهد اليهودي العربي، ولجنة التوزيع اليهودية، والمعهد الديمقراطي الأمريكي، والوكالة السويدية الأمريكية... الخ من المنظمات الصهيونية- الغربية[556](2).

8- قامت إسرائيل بتسجيل برامج وأشرطة إذاعية متنوعة وتوزيعها على دول حوض النيل والقارة الأفريقية عامة. إذ سجلت إسرائيل (2500) برنامج إسرائيلي وقامت بتوزيعها على الإذاعات الأفريقية[557](3). كما قامت إسرائيل بتوزيع شريط كاسيت للمطربة الإسرائيلية (دانا انترناشونال) لعدة بلدان ومن ضمنها مصر وكان الشريط يحتوي على إيماءات وإيحاءات جنسية مخالفة للدين الإسلامي الحنيف، وللقيم والثقافات العربية الأصيلة[558](4).

9- تعمل إسرائيل على إرسال الفرق الفنية والغنائية لدول حوض النيل من اجل إحياء الحفلات هناك، ومن ثم نشر القيم والعادات اللاأخلاقية فيها. إذ قامت إسرائيل بإرسال فرقة (بات دور الإسرائيلية) إلى كل من كينيا وزائير في أيار من عام 1983[559](5).

10- عملت إسرائيل على استخدام الصحف الغربية الأوربية والأميركية من اجل تشويه صورة الإسلام والمسلمين في دول حوض النيل والقارة الأفريقية عامة. حيث نشرت مجلة (نيو أفريكان) والتي تصدر في لندن، ملفا خاصا في

كانون الأول من عام 1994 بعنوان (مسيرة الإسلام في أفريقيا) March of Islam in Africa وصفت فيه انتشار الإسلام في أفريقيا بأنه يمثل انحطاطا في القارة بعد أن كان الاستعمار قد وضع أساسا للتقدم والانعتاق من الجهل والتخلف في هذه القارة السوداء ... وزعمت بأن حرب الجنوب في السودان اندلعت (لأن الحكومة قد جيّشت المجتمع الشمالي العربي وأرادت أن تطبق الإسلام بالقوة في الجنوب الوثني المسيحي)560(1).

11- تعمل إسرائيل على توزيع الكتب والنشرات الدعائية، والقيام بعرض الأفلام السينمائية من قبل سفاراتها ومكاتبها الموجودة في دول حوض النيل، والجماعات اليهودية الموجودة هناك، بغية إظهار إسرائيل بمظهر الدولة المتقدمة المتطورة التي كافحت طويلاً ضد العرب، وعملت على صد الحروب التي شنتها العرب ضد إسرائيل وشعبها561(2).

المطلب الخامس: الوسائط الطبية

من الوسائط التي عمدت الاستراتيجية الإسرائيلية لاستخدامها لإنجاح تواجدها ومن ثم تحقيق أهدافها الاستراتيجية في دول حوض النيل، هي الوسائط والمساعدات الطبية. وقد اتخذت صورا وأشكالا عدة أهمها:

1- إرسال المساعدات الطبية من العقاقير والأدوية والأطباء إلى دول حوض النيل، ولإنجاح ذلك قامت الحكومة الإسرائيلية باستحداث وحدة المعونة الطبية في وزارة الصحة562(1). حيث قامت إسرائيل ومنذ منتصف الخمسينات بالعمل على تقديم الأدوية وإرسال الأطباء للاجئين والسكان الذين تدفقوا إلى أثيوبيا الفارين من مخاطر الحرب في الجنوب السوداني563(2). وفي تنجانيقا (تنزانيا حالياً) أوفدت إسرائيل ما يقارب الـ(500) طبيب عام 1964 لتقديم الخدمات العلاجية للسكان564(3). وفي أرتيريا قامت إسرائيل

بإرسال مجموعة أطباء للعمل في المستشفيات الأرتيرية، ومنحتهم إدارة عددا منها، مستشفى مدينة عصب ومصوع[565](4). كذلك قامت إسرائيل في الفترة ما بين 1992-1993 بإرسال معونات إغاثة طبية وأطباء إلى كل من أثيوبيا وأرتيريا. إلا أن الهدف الأساسي من وراء ذلك كان لإرسال مجموعة من شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية تضم (5) أفراد يقودهم المقدم (باثون ايليا) من اصل يماني[566](5).

2- استقدام الأشخاص البارزين والقادة والرؤساء في دول حوض النيل للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية. حيث قامت إسرائيل بمعالجة (آسياس افورقي) في مشفى (شعاري تيسدك) وذلك عندما كان أمينا عاما للحكومة الأرتيرية المؤقتة، من مرض الملاريا الدماغية الذي أصيب به أثناء زيارته لمنطقة (ماي عطال) الواقعة بين ميناء مصوع ومدينة أسمرة. إذ تم نقله آنذاك هو ووزير الداخلية السيد (سعيد عبد الله) على متن طائرة حربية أميركية في السادس من كانون الثاني من عام 1993. وأثناء رقود افورقي في المستشفى قام المسؤولون الإسرائيليون بمن فيهم وزير الخارجية آنذاك (شمعون بيريس) بزيارته للاطمئنان عليه في الثاني عشر من كانون الثاني وقد صرح (بيريس) عقب الزيارة للصحفيين قائلا لقد كسبنا صداقة دولة مهمة من دول شرق أفريقيا[567](1).

3- إنشاء الشركات والمستشفيات في دول حوض النيل، وإرسال المنظمات الدولية بحجة تقديم الدعم والمساعدة للسكان. حيث قامت (شركة آسيا للمواد الكيميائية والصيدلانية الإسرائيلية) بتأسيس مصنعٍ لها في أثيوبيا للمواد الطبية، وقد قام المصنع ببيع أدوية لأثيوبيا بقيمة (2.5) مليون دولار في عام 1969[568](2). وفي أرتيريا قامت إسرائيل بإنشاء مستشفى مصوع[569](3). وفي الجنوب السوداني، وتحديدا في منطقة جوبا، تم إنشاء مستشفى بإدارة (فرانكلين) ابن الأسقف (بيلي غراهام)، كذلك قامت (منظمة أطباء بلا حدود)

ذات الميول الصهيونية بالتواجد في جنوب السودان بحجة تقديم الدعم والرعاية للسكان الجنوبيين، ومن دون اخذ موافقة من الحكومة السودانية570(4).

ذات الميول الصهيونية بالتواجد في جنوب السودان بحجة تقديم الدعم والرعاية للسكان الجنوبيين، ومن دون اخذ موافقة من الحكومة السودانية570(4).

الفصل الثالث

مستقبل الاستراتيجية الإسرائيلية

حيال دول حوض النيل

المبحث الاول: الفرص

المبحث الثاني: الكوابح

للتعرف على مستقبل استراتيجية أية دولة، لابد من معرفة وبيان الفرص والكوابح (القيود)، المساعدة والمعرقلة لهذه الاستراتيجية تجاه دولة ما أو إقليم معين. والمخططون والقادة الصهاينة، عملوا منذ وقبل نشوء وإقامة كيانهم المغتصب، على التخطيط المسبق، ومن ثم بعد ذلك، العمل على تنفيذ استراتيجيتهم تجاه العرب والعالم، من اجل السيطرة والتحكم بقدرات وثروات العالم. وقد أشار لذلك (بروتوكولات حكماء صهيون)[571]* ، حيث يشير البروتوكول الخامس سننهك الأغيار ونضنيهم بكل ما لدينا من وسائل حتى نرغمهم على أن يقدموا إلينا سلطة دولية، تمكننا عن طريق مركزها من امتصاص جميع القوى الحكومية في العالم دون أي ازعاج، وتجعل في استطاعتنا تأليف حكومة فوق الحكومات[572](1).

ومن اجل ذلك، عمد المخططون والقادة الصهاينة إلى دراسة ومعرفة الظروف التي تحيط بتخطيطهم الاستراتيجي تجاه الأقاليم التي يسعون للسيطرة والتحكم بها، ومنها إقليم دول حوض النيل، من خلال معرفة ودراسة الفرص التي تساعدهم لانجاح استراتيجيتهم، والكوابح التي تجابههم، ومن ثم العمل بأقصى ما يمكن للاستفادة من الفرص، وزيادة تأثيراتها، وبالمقابل العمل على

التصدي للكوابح التي تجابههم، للتقليل من فاعليتها وتأثيرها، خدمة لأهدافهم الاستراتيجية حيال دول حوض النيل.

وقبل بيان الفرص والكوابح، لابد من التذكير والإشارة بأن هذه الفرص والكوابح لا تشكل بالضرورة عامل مساعد أو معرقل للاستراتيجية الإسرائيلية حيال دول حوض النيل في جميع الأوقات والأماكن، فقد تشكل الكوابح في بعض الأحيان، فرصاً للاستراتيجية الإسرائيلية، من خلال محاولة إسرائيل التغلغل من الثغرات التي قد تصاحب الكوابح، وينطبق الحال أيضا على الفرص، ولكن بدرجة اقل تأثير.

المبحث الأول: الفرص

عمدت إسرائيل ومنذ إقامة كيانها المغتصب في فلسطين، على دعم وإسناد استراتيجيتها تجاه دول حوض النيل، من خلال الاستفادة واستغلال أية فرصة لـ إسرائيل لتحقيق أهدافها التوسعية. ودول حوض النيل، خضعت للاستعمار بشقيه التقليدي (استعمار الأراضي)، والحديث (تبعية اقتصادية وسياسية)، وهذا الاستعمار ساعد على نشر الفوضى وعدم الاستقرار في دول الحوض، مما شكل فرصة لـ إسرائيل.

وبالرغم من أن الفرص الداعمة للاستراتيجية الإسرائيلية حيال دول حوض النيل، قد تكون كثيرة. إلا أننا فضلنا التركيز على أهم الفرص المؤثرة في الاستراتيجية الإسرائيلية من وجهة نظر الباحث حاضراً، والتي قد تشكل لـ إسرائيل سندا لتحقيق أهدافها الاستراتيجية تجاه دول حوض النيل، وهي:

المطلب الأول: اتفاقيات التسوية

رغم أن التسوية السلمية يقصد بها حل النزاعات والصراعات الدولية دون اللجوء إلى العنف والحرب وذلك بالوسائل السياسية والدبلوماسية

كالمفاوضات والمباحثات والوساطة والتوفيق والتحكيم والمحاكم الدولية ومن خلال المنظمات الدولية كالأمم المتحدة ... وقد تتم التسوية على اثر التوتر أو التأزم، تجنبا لحرب أو على اثر حرب تجنبا لنشوئها من جديد، أو أثناء الحرب كطريق لوقف القتال[573](1)، إلا أن التعاريف والمفاهيم حول مصطلح التسوية قد تعددت، بتعدد المواقف السياسية والاقتصادية والدينية لكل دولة. إذ أن التسوية عند البعض تعني تهبيط الصراع أو تهدئته، أو هي صورة من صور نظم الآمن الإقليمي، أي يتجمد الصراع عند البعض الآخر، أو هي السلام عند آخرين[574](2). والصراع العربي ـ الصهيوني، صراع وجود وليس صراع حدود، حيث أن إسرائيل دولة مغتصبة لأرض عربية فلسطينية، ومن ثم لا وجود لمنطق التسوية في ظل الاحتلال. إلا أن بعض الحكام العرب اختاروا السلام بمنطق تسوية الأمر الواقع كبديل عن السلام بمنطق إنهاء الصراع[575](3). إذ منذ بداية الصراع العربي- الصهيوني، قامت إسرائيل وبدعم من الأوساط الدولية، بطرح مشاريع عدة لتسوية الصراع مع العرب، إلا أنها لم تنجح في جمع أطراف أو بعض أطراف الصراع، على طاولة المفاوضات بشكل عملي ومباشر[576](1). حتى عام 1977، حيث بدأت المفاوضات المباشرة بين مصر وإسرائيل أثناء زيارة الرئيس المصري السابق (أنور السادات) للقدس في 19 من تشرين الثاني عام 1977، والتي تمخض عنها، توقيع معاهدة الصلح المصرية- الإسرائيلية في 26 آذار من عام 1979، وبوساطة أميركية مباشرة من قبل رئيسها الأسبق (جيمي كارتر)[577](2). وقد أفرزت التسوية بين مصر وإسرائيل، فضلاً عن المتغيرات الدولية التي حدثت في بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، ومن ضمنها تفكك الاتحاد السوفيتي في 1991، وحرب الخليج الثانية في1991، عقد مؤتمرات التسوية بين إسرائيل من جهة، وباقي دول المواجهة العربية من جهة اخرى، وبوساطة ودعم أميركي من قبل رئيسها الأسبق (جورج بوش). حيث أشار (شمعون بيريس) قائلاً وجدنا في مصر الشرارة التي تطلق المحادثات والحفاظ على الزخم وإيجاد حلول

خلاقة578(3). بينما عبر وزير الخارجية الأميركي السابق (جيمس بيكر) قائلاً إن الظرف الآن مناسب لحل أزمة الشرق الأوسط المستعصية، وخصوصا بعد التغيرات التي وقعت في الاتحاد السوفيتي، ثم النتائج التي انتهت إليها حرب الخليج579(4). حيث ساهم تفكك الاتحاد السوفيتي، في قطع الإمدادات العسكرية الرئيسي الذي كانت تحصل عليه منظمة التحرير الفلسطينية من الاتحاد السوفيتي، كما أوقفت السعودية دعمها المادي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقامت الكويت بطرد كل الفلسطينيين موقفة تدفق التحويلات المالية580(5)، نتيجة لموقف الشعب الفلسطيني المؤيد آنذاك للشعب العراقي في حرب الخليج الثانية ضد الإمبريالية والصهيونية في 1991. ونتيجة لذلك قام الرئيس الأميركي الأسبق (جورج بوش) وفي خطاب له أمام الكونكرس الأميركي في السادس من آذار 1991، بدعوة أطراف الصراع العربي- الصهيوني، وفي مقدمتهم منظمة التحرير الفلسطينية، لعقد مؤتمر سلام مع إسرائيل. وقد استجابت بعض الأطراف العربية للمشروع الأميركي– الصهيوني، حيث شاركت في جلسات المؤتمر الذي عقد في مدريد بأسبانيا أيام 30/10و2/11.1 من عام 1991. وقد انبثق عن المؤتمر مساران إحداهما ثنائي والآخر متعدد الأطراف. وقد هدف المشروع من وجهة نظر المفاوضين، إلى كسر حالة الجمود التي تعتري الاتصالات السياسية في المنطقة بخصوص الصراع العربي . الصهيوني، وإكمال إزالة الحاجز النفسي مع اليهود الصهاينة، الذي أبداه الرئيس المصري السابق (أنور السادات)581(1). هذا وقد أفرزت مشاريع التسوية بين إسرائيل، وبعض دول المواجهة العربية، لاسيما مصر، نتائج عدة، ساهمت في دعم وإنجاح الاستراتيجية الإسرائيلية حيال دول حوض النيل، أهمها:

1- أن توقيع مصر لاتفاقية سلام مع إسرائيل، وتراجع مصر من منافسة إسرائيل في القارة الأفريقية عامة، لاسيما في دول حوض النيل، ساعد على إعادة دول الحوض علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، لاسيما بعد انسحاب

إسرائيل من أراضى سيناء العربية. الأفريقية. وقد أشار لذلك آنذاك الرئيس الزائيري (موبوتو) قائلا إن قطع العلاقات مع إسرائيل عشية حرب 1973 جاء متعاطفا مع مصر لاستعادة سيناء، وقد تغير هذا الوضع الآن من أساسه خاصة وان المصريين قد تسلموا باقي أجزاء سيناء582(2). وعلى اثر ذلك إعادة اغلب الدول الافريقية، ومن ضمنها دول حوض النيل، علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل بدءاً بزائير في 1982583(3). حتى اصبح عدد الدول الإفريقية التي أعادت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل بحلول عام 1989 (8) دول أفريقية، ثم ارتفع العدد إلى (42) دولة أفريقية بحلول عام 1999، بعد عقد مؤتمر مدريد عام 1991، وما تبعها من مؤتمرات ثنائية ومتعددة الأطراف584(4).

2- نتج عن معاهدة الصلح المصرية . الإسرائيلية نشوب خلافات بين مصر من جهة، وبقية الدول العربية من جهة أخرى، وأدى ذلك إلى تركيز العرب على مقاطعة مصر وعرقلة مشوارها السياسي، بدلا من التركيز على العمل السياسي العربي الموحد لنصرة القضية الفلسطينية585(1). وهذه الخلافات العربية-العربية، ساعدت على زيارة النفوذ والتغلغل الإسرائيلي في الدول الأفريقية، لاسيما في دول حوض النيل، نتيجة لتأثير الخلافات، على العلاقات العربية-الأفريقية من خلال عرقلتها للتعاون العربي- الأفريقي. إذ أن مؤتمر القمة العربي-الأفريقي الثاني لم ينعقد ، منذ انعقاد المؤتمر الأول في القاهرة للفترة من 7-9 آذار من عام 1977، بالرغم من إنه كان من المقرر عقد مؤتمر القمة العربي-الأفريقي الثاني في عام 1980، أي كل ثلاث سنوات586(2).

3- ربطت معاهدة الصلح المصرية-الإسرائيلية، العلاقات المصرية-الأميركية، بالعلاقات المصرية-الإسرائيلية ربطا وثيقا. فكلما حاولت مصر أن تتباعد من علاقاتها مع إسرائيل وتقترب من اعتبارات الامن القومي العربي، تتعرض لضغط أميركي. وهذا أدى إلى إحداث فجوة في العلاقات المصرية-العربية، وشكلت حاجزا دون تقاربها587(3). فخلال الأحداث الأخيرة التي حدثت في

فلسطين أثناء انتعاش الانتفاضة الفلسطينية الباسلة في أيلول من عام 2000، والتي على أثرها قام الرئيس المصري (حسني مبارك) باستدعاء سفيره من إسرائيل (للتشاور حسب قول الرئيس المصري)، ومطالبة مصر بحل القضية الفلسطينية كأحد الإجراءات الهامة للحد من (الإرهاب الدولي). وبالرغم من كون الموقف المصري لم يكن ايجابيا، ولصالح القضية العربية، وإنما من اجل امتصاص غضب الشارع العربي والمصري ليس إلا. إلا أن الإدارة الأميركية هددت بعدم رضاها من المواقف المصرية تجاه القضية الفلسطينية، وهددت بقطع المعونات عن مصر[588](1).

4- مهدت اتفاقيات تسوية قضية الصراع العربي-الصهيوني لـ إسرائيل، طرح مشاريع عدة لنقل المياه إلى داخل أراضى فلسطين المحتلة. ومن ضمن المشاريع، مشروع نقل مياه نهر النيل، لاسيما في ظل المفاوضات المتعددة الأطراف التي عقدت في فيينا عام 1992. حيث عمد المفاوضون الإسرائيليون خلال المفاوضات عن عدم التنازل عن مشاريع نقل مياه نهر النيل إلى إسرائيل، بحجة حاجة إسرائيل للمياه في المستقبل. وقد ذكر أحد المفاوضين الإسرائيليين في مجموعة المياه للمفاوضات متعددة الأطراف، وهو البروفيسور (دان سالازفسكي) إذا كان أحد يقصد السلام، فينبغي ألا يجادل بشأن المياه وعليه أن يجلس لمحاولة البحث عن حلول فنية، فإذا كانوا (أي العرب) يقولون انه لا يمكننا التحدث إليهم عن المياه لأننا لا نزال أعداء لهم، فانهم لا يقصدون السلام[589](2).

5- مهدت اتفاقيات التسوية، لاسيما بعد مؤتمر مدريد، وما تبعها من اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف، طرح مشروع النظام الشرق أوسطي[590]*، وذلك لان الأمن القومي لإسرائيل يعتمد في الأساس على الامن الإقليمي، وان مدى الامن الإقليمي لإسرائيل يجب أن يتجاوز مدى الصواريخ الباليستية التي قد تضرب كيانهم (كما حدث في عام 1991عندما أصابت الصواريخ العراقية قلب المدن

الصهيونية في أراضى فلسطين المحتلة). أشار (شمعون بيريس) ولكي ننقذ مستقبل الشرق الأوسط ونؤمن لمواطنيه الأمان المطلوب فلا يكفي تسوية الخلافات بشكل ثنائي او حتى متعدد، فالمطلوب هو بناء شرق أوسط جديد وأضاف أن السلام و(الشرق الأوسط) هو الطريق الفعلي لتوفير الأمن لإسرائيل ليس كهدف سياسي ولكن كاستراتيجية. ويمكن أن نبدأ من نقطة البحر الأحمر. أي إقامة علاقات تعاون ومشاريع مشتركة مع كلٍ من أثيوبيا وأريتريا ومصر والسودان، ومن ثم إقامة حلف استراتيجي بعد ذلك كمرحلة لاحقة[591](1).

وهكذا يتبين أن عمليات التسوية، وما صاحبها من نتائج عدة، تعتبر من أهم الفرص التي تمهد للاستراتيجية الإسرائيلية، تحقيق أهدافها حيال دول حوض النيل، وبالرغم من جمود وتوقف اتفاقيات التسوية في الوقت الحاضر، لاسيما بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، اثر انتعاش الانتفاضة الفلسطينية في أيلول 2000، وعدم الاتفاق بين الجانبين حول قضايا عدة، أهمها قضية القدس. إلا أن إسرائيل ستحاول جاهدة وبشتى الطرق والوسائل، لإجبار القيادة الفلسطينية على مواصلة استكمال تسوية القضية الفلسطينية لصالحهم.

المطلب الثاني: النفوذ الغربي في دول حوض النيل

إن الدول الغربية الكبرى، كان لها الدور الأساس في إقامة إسرائيل ككيان في فلسطين، والحصول على اعتراف من قبل باقي دول العالم بوجود هذا الكيان. وبعد إقامة إسرائيل ككيان، عملت الأخيرة على توسيع نفوذها والعمل على تحقيق أهدافها الاستراتيجية في جميع دول العالم، ومن ضمنها دول حوض النيل، مستفيدة من علاقاتها بالدول الغربية التي كانت مسيطرة على اغلب دول العالم الثالث، ومنها دول حوض النيل. ومن الذين أكدوا على دور الدول الغربية في تحقيق أهداف إسرائيل الاستراتيجية اللواء احتياط (إسرائيل تال) إذ رأى إن موضوع الأهداف القومية هو العنصر الأساسي الذي يؤثر على نظرية

الامن وعلى وضعنا الذاتي بيد أن هناك عاملا آخر لا يقل أهمية عن الأول وهو شبكة علاقاتنا بالعالم الغربي والمجموعة الدولية. ويجب أن تكون الرابطة بينهما كالرابطة الاستراتيجية والتكتيك592(1).

ومن أهم الدول الغربية التي ساعدت في إنجاح ودعم الاستراتيجية الإسرائيلية حيال دول حوض النيل:

أولاً: الولايات المتحدة الأميركية

إن اهتمام الولايات المتحدة الأميركية بشؤون القارة الأفريقية لم يحظ بقدر كاف من الأهمية في بادئ الأمر، نتيجة لاعتماد الولايات المتحدة آنذاك على الدول الغربية الأوربية في تنفيذ سياستها تجاه القارة، فضلا عن اعتمادها على بعض الدول الموالية لها آنذاك مثل زائير وجنوب أفريقيا593(2). وكان من أهم الأسباب التي حدت بالسياسة الأميركية بعدم التدخل المباشر في شؤون القارة الأفريقية، ومنها دول حوض النيل:

إن النفوذ والهيمنة الأوربية في القارة الأفريقية، ساعدت الولايات المتحدة من عدم المواجهة المباشرة مع الاتحاد السوفيتي انذاك، والتي كانت تعيش القوتان بمرحلة الحرب الباردة.

قرب أوربا جغرافياً من أفريقيا قياسا بأميركا، ساعد على توكيل مهمة النفوذ في القارة لدول أوربا الغربية على اعتبار إنها الأقرب جغرافيا.

إن الدول الأفريقية، ومن ضمنها دول حوض النيل، كانت في اغلبها مستعمرات أوربية، كما مبين في الجدول رقم(7)، ولم تكن الولايات المتحدة آنذاك تريد تقليل نفوذها في أوربا الغربية، من خلال إعطاء الدول الأخيرة هامش محسوب في مناطق نفوذها التقليدية594(1).

إلا انه منذ نهاية السبعينات من القرن المنصرم، وتحديدا منذ إعلان الرئيس

الأميركي السابق جيمي كارتر (1977- 1981) لمبدئه في عام 1979، بدا اهتمام الولايات المتحدة بقارة افريقيا، لاسيما بدول حوض النيل. حيث تزايد حجم القروض الأميركية لدول حوض النيل في الفترة منذ ما بعد السبعينات، كما مبين في الجدول رقم (12). حيث وفقا لمبدأ كارتر، فان أساليب السياسة الأميركية أصبحت تتمثل في ثلاث مرتكزات أساسية هي:

زيادة القواعد العسكرية الأميركية في بعض المناطق الحساسة في العالم. ومنذ ذلك الوقت كثفت الولايات المتحدة تواجدها العسكري في بعض دول حوض النيل المهمة، والمناطق المجاورة لها، في كل من كينيا، الصومال، السودان، ومصر.

إنشاء قوات التدخل السريع تعرف بـ (قوات الانتشار السريع).

استعداد الولايات المتحدة للتدخل لمواجهة أي تهديد يعرض مصالحها للخطر[595](2).

جدول رقم (12) يبين حجم القروض الأميركية الممنوحة لدول حوض النيل للفترة (1966. 1998) بملايين الدولارات الأميركية

ت	الدولة	1966-1975	1976- 1985	1986- 1995	1996	1997	1998
1	مصر	271	13600	26592	1620	1370	2014
2	السودان	52	1358	936	16	24	23
3	ارتيريا	–	–	41	18	17	16
4	اثيوبيا	297	310	969	104	77	116
5	كينيا	76	549	682	6	27	36
6	اوغندا	33	40	357	41	56	17
7	الكونغو الديمقراطية	342	939	766	—	—	1
8	تنزانيا	123	259	261	16	18	26
9	رواندا	13	91	513	93	87	28
10	بوروندي	5	62	171	2	4	6

الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على:

عبد الحميد العيد الموساوي- مصدر سبق ذكره- ص99-100، 246-247.

ووفقا لمبدأ كارتر، تزايدت عدد القواعد العسكرية الأميركية في دول حوض النيل، فضلاً عن قواعدها العسكرية التي كانت موجودة في قاعدة (كاجينو) القريبة من العاصمة الارتيرية، والتي كانت تعتبر آنذاك اضخم قاعدة للاتصالات الاميركية، ومنها كانت الولايات المتحدة ترصد كل حركة في المحيط الهندي والبحر الأحمر والخليج العربي وخليج عدن وبحر العرب، وأربع قواعد أخرى في ميناء مصوع قرب الحدود الأرتيرية-السودانية، وقاعدة جوية وبحرية منذ عام 1960 على جزيرتي دهلك وفاطمة596(1). وبوصول (رونالد ريغان) للسلطة (1981- 1989)، قام بتبني الخط العام لسياسة كارتر مع توسيعه. حيث قام بتعزيز التحالفات الأميركية مع بعض النظم الحاكمة والصديقة في أفريقيا جنوب الصحراء عن طريق دعمها سياسياً وأمنياً واقتصادياً، ومن ضمنها، كينيا وزائير (بسبب الأداء الاقتصادي وحيازة المصادر) وتنزانيا (لتأثيرها السياسي والمعنوي). وهذا كله من اجل حماية مصالحها الاستراتيجية في المنطقة597(2). حيث أشار (سبنسر كروكر)598* في نيسان 1983إن مصالحنا الاستراتيجية في القرن الأفريقي وثيقة الصلة بمصالحنا في جنوب غرب آسيا والمحيط الهندي، وان النشاط العسكري في القرن بما فيه حقوقنا في كينيا والصومال يهدف مباشرة لحماية هذه المصالح. وهذه المصالح تشمل الوصول إلى مصادر البترول في الخليج الفارسي، وأمن الطرق البحرية في المنطقة، وتتضمن الحاجة لموازنة القوى السوفيتية في المنطقة والوصول إلى التفوق في حالة الأزمات599(3). وبتفكك الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، وغياب الانسجام بين الولايات المتحدة ودول أوربا الغربية في النظر إلى مناطق النفوذ والمصالح. عملت الولايات المتحدة على التركيز والاستحواذ على

مناطق نفوذ جديدة ومحددة لتلك التي كانت تندفع نحوها الدول الغربية[600](4). وقد أشار لذلك وزير الخارجية الأميركي السابق (وارن كريستوفر) بقوله خلال سنوات الحرب الباردة الطويلة لم تتحدد سياستنا الأفريقية بناء على الطريقة التي تؤثر بها على أفريقيا ولكن بما تحققه من مصالح لكل من واشنطن وموسكو، على انه مما يُحمَد له اليوم إننا تجاوزنا مرحلة تبني سياسات قائمة فقط على حماية خطوط التجارة القريبة من أفريقيا بغض النظر عن مصالح الشعوب الأفريقية[601](1). ومن ضمن الدول التي عملت الولايات المتحدة التركيز عليها، هي الدول الأفريقية ولاسيما تجاه دول حوض النيل.

إذ أن دول حوض النيل، حظيت منذ منتصف عقد التسعينات من القرن الماضي، باهتمام أميركي متزايد، قياسا بباقي الدول الأفريقية الأخرى. وهذه الأهمية يمكن رؤيتها من خلال طرح الولايات المتحدة لمشروع يجمع بين منطقتين استراتيجيتين هما دول القرن الافريقي، ودول حوض النيل، ضمن مشروع واحد وهو (القرن الأفريقي الكبير)[602](2)، واستحداث الإدارة الأميركية منصباً حديثاً لشؤون (القرن الأفريقي الكبير) ضمن دائرة الشؤون الأفريقية في وزارة الخارجية الأميركية[603](3)، هذا من جهة. ومن جهة أخرى،
عدد الزيارات التي قام بها الرؤساء والمسؤولون الأميركان لدول حوض النيل في فترة ما بعد منتصف التسعينات.

ففي خريف من عام 1996 قام وزير الخارجية (وارن كريستوفر) بزيارة اثيوبيا، ثم تنزانيا للمشاركة في اجتماع وزراء خارجية دول البحيرات العظمى الذي عقد في (اروشا) بتنزانيا[604](4)، ثم بعد ذلك قامت وزيرة الخارجية الأميركية (مادلين اولبرايت) خلال شهر كانون الأول من عام 1997، بزيارة منطقة البحيرات العظمى ضمن جولة شملت كل من أوغندا، الكونغو الديمقراطية، رواندا بالاضافة لجنوب أفريقيا[605](5). وفي آذار من عام 1998، قام الرئيس

الأميركي (بيل كلينتون) بجولة في أفريقيا، شملت (6) دول أفريقية وهي كلٍ من جنوب أفريقيا، غانا، بتسوانا، السنغال، رواندا، وأوغندا. وخلال زيارته لأوغندا، قام الرئيس الأميركي بالدعوة لعقد (قمة عنيتبي)، ضمت رؤساء سبع دول من وسط وشرق أفريقيا، وهم كل من، رئيس أوغندا (يوري موسيفيني)، رئيس كينيا (دانيال اراب موي)، رئيس رواندا (باستور بيزيمونغو)، رئيس تنزانيا (بنيامين مكايا)، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية (لوران كابيلا)، رئيس وزراء أثيوبيا (ملس زيناوي)، وزير مالية زيمبابوي (هيربرت موريرا ممثلا للرئيس روبرت موغابي)، بالإضافة لامين عام منظمة الوحدة الأفريقية (سالم احمد أمين) وخلال اللقاء أكد الرئيس الأميركي، تقديم بلاده، مساعدات مالية ومعونات اقتصادية لأوغندا تقدر بـ (180) مليون دولار، و(67) مليون دولار مساعدات لكل من رواندا، بوروندي ، وجمهورية الكونغو الديمقراطية606[1]. ثم في آب من عام 2000، قام الرئيس الأميركي كلينتون، بجولة ثانية في أفريقيا، شملت (3) دول، وهي كل من مصر، تنزانيا، ونيجيريا. والتقى خلال زيارته لتنزانيا في 28 آب، برؤساء كل من رواندا، بوروندي، أوغندا، تنزانيا، بالإضافة لجنوب أفريقيا607[2]. وقد كانت الجولة الثانية للرئيس الأميركي، بمثابة استكمال للجولة الاولى، لتاكيد أهمية دول حوض النيل في المنظور الاستراتيجي الأميركي في المستقبل608[3]. فضلاً عن ذلك، قام وزير الخارجية الأميركي (كولن باول) في نهاية أيار 2001، أي بعد أربعة اشهر من توليه منصب وزير خارجية، بزيارة لأفريقيا شملت كل من اوغندا، كينيا، مالي، وجنوب أفريقيا609[4].

وقد عكست الزيارة رغم إنها لم تشمل سوى دولتين من دول حوض النيل، استمرار تواصل أهمية دول حوض النيل في المنظور الاستراتيجي الأميركي في عهد بوش الابن. وهكذا يتبين من خلال ما تقدم ذكره، أن دول حوض النيل اكتسبت أهمية في الاستراتيجية الأميركية، لاسيما منذ منتصف عقد التسعينات. وقد أشار لذلك أيضاً، الجنرال (انتوني زيني) قائد المنطقة

العسكرية الأميركية، في تقرير قدم للجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ الأميركي في 15اذار من عام 2000، عندما أشار في التقرير، إلى أهداف واستراتيجية الولايات المتحدة الأمنية، وبين المصالح الأميركية، والأخطار التي تهددها تشمل المنطقة العسكرية المركزية (Central Command) خمسة وعشرين دولة، تمتد من مصر والقرن الأفريقي وعبر دول الخليج حتى آسيا الوسطى في الشمال. أن ما يميز هذه المنطقة هو التنوع والنزاع وعدم الاستقرار والغموض في العديد من دول المنطقة وأضاف أن موقع مصر بوصفها معبراً لأفريقيا وبقية أرجاء المنطقة، جعلها شريكا أساسيا وموقع متابعة وصيانة للحركة البحرية والجوية في الولايات المتحدة عبر أوربا والمحيط الهندي إلى المنطقة، كما تعتبر مصر شريكا استراتيجيا لا يمكن الاستغناء عنه، لدورها في عملية السلام والاستقرار في المنطقة. أما كينيا فتظل صديقاً وحليفاً مهماً في شرق افريقيا، من خلال تقديمها خدمات مهمة للقواعد الأميركية مع وجود مرافق في ممباسا ونيروبي تساعد في العمليات الأميركية في كل منطقة شرق أفريقيا. كما تعتبر كل من أرتيريا وأثيوبيا شريكين مهمين للولايات المتحدة الأميركية، ولهما دور مؤثر في القرن الأفريقي 610(1).

وتهدف الولايات المتحدة الأميركية، من اهتمامها بدول حوض النيل، إلى تحقيق أهداف عدة611(2). ومن أهمها، ضمان النفوذ والهيمنة الإسرائيلية في دول حوض النيل. حيث أن من أهم الأهداف التي تسعى الاستراتيجية الأميركية تحقيقها من وراء اهتمامها بدول الحوض، هو ضمان تحقيق إسرائيل لأهدافها الاستراتيجية في دول حوض النيل، لان ضمان الولايات المتحدة لأمن إسرائيل يأتي من أهمية إسرائيل للولايات المتحدة . حيث أن الدعائم الأساسية الأميركية هي أساسية أيضا للسياسة الإسرائيلية، لذلك جاء الدعم الأميركي لـإسرائيل، وعد أمن إسرائيل جزءاً لا يتجزأ من الامن القومي الأميركي، واصبح الالتزام بأمن إسرائيل أمرا مسلّماً به من قبل الولايات

المتحدة612(3). لذلك فان المعهد الآسيوي- الأفريقي، والذي يتخذ من تل أبيب مقرا له، يتلقى سنوياً من اتحاد نقابات العمال في الولايات المتحدة، (180) ألف دولار613* ، ويهدف بالأساس إلى توجيه العلاقات الصهيونية- الإفريقية، ووضع الخطط المستقبلية والدراسات الميدانية لخدمة توجهات إسرائيل في أفريقيا614(1). كما أن اتفاقية التعاون الاستراتيجي الموقعة بين أميركا وإسرائيل في تشرين الثاني 1983، نصت صراحة على إعطاء إسرائيل دوراً بارزاً في مساعدة دول العالم الثالث، ومن ضمنها دول حوض النيل، لاسيما فيما يتعلق ببيع منتجاتها العسكرية لهم، والسماح لتلك الدول بإنفاق جزء من القروض الأميركية المقدمة لهم، على شراء أسلحة إسرائيلية615(2). كما بدأت في الثمانينات سلسلة من الاجتماعات بين الخارجية الأميركية والمسؤولين في وزارة الخارجية الإسرائيلية، نتج عنها:

إقامة لجنة أميركية-إسرائيلية لتنسيق العمل في دول العالم الثالث.

قيام وزير الخارجية الأميركي آنذاك (جورج شولتز)، بوضع السفارات الأميركية في أفريقيا تحت تصرف الممثلين والمسؤولين الإسرائيليين الرسميين وغير الرسميين.

تبني أميركا سياسة تقديم المعونات الاقتصادية للدول الأفريقية المتعاونة مع إسرائيل واستخدام تلك المعونة لإغراء الدول الأفريقية على الاعتراف بـ إسرائيل وتقوية العلاقة فيما بينهما616(3).

كما تم في عهد الرئيس الأميركي (بيل كلينتون)، تأليف لجنة مشتركة للتخطيط الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل (J S P C) Joint Strategic Planning Committee وتجتمع اللجنة بشكل دوري لتناقش جميع ، الأمور الاستراتيجية المتعلقة بمصالح البلدين في منطقة (الشرق الأوسط)

ومن ضمنها دول حوض النيل617(4)، حتى أن (هنري كيسنجر) صرح قائلاً بدأت الاستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية تتشابك618(5). ومن الأمثلة البارزة على هذا التشابك، قيام الولايات المتحدة في بداية التسعينات، رفض مشـروع تقـدمت بـه مصر بشان استحداث قنوات جديدة لتزويد الـدول الافريقية، ومن ضمنها دول حوض النيل، بالمعونات الفنية، من خلال تعاون ثلاثي بين مصر والولايات المتحدة والمجموعة الاوربية، واشترطت الولايات المتحدة ضرورة مشاركة إسرائيل في عمليات التعاون المشترك لدعم الدول الأفريقية، بالمساعدات، وتعديل أغراض الصندوق المصري للتعاون الفني مع الـدول الأفريقيـة، إذ كـان هـدف الصندوق الأسـاس مواجـهة عمليـات تسـلل إسرائيل للقارة الأفريقية619(1). وهذا التشابك والارتباط بين الاستراتيجيتين الأميركيـة والإسـرائيلية يعـود فضـلاً للاتفـاقيات الاسـتراتيجية الموقعـة بيـن الولايات المتحدة وإسرائيل منذ الثمانينات620(2)، إلى قوة ونفوذ اللوبي الصهيوني المسيطر على عناصر صنع القرار السياسي الخارجي في الولايات المتحدة621(3).

وهكـذا يتبـين أن أهـم الأهـداف الأميركيـة في دول حـوض النيل، هـو لضمان ونجـاح الاسـتراتيجية الإسـرائيلية فـي دول الحـوض، لتعمـل معـاً (أي الاستراتيجية الأميركية والإسرائيلية) من اجل إقامة نظام أميركي-إسرائيلي جديد في دول حوض النيل، تسعى للسيطرة على حوض النيل ومحاصرة مصر والسودان بدعمها الدول التي تطوق السودان، من اجل تهديد الامن القومي العربي، ولضمان تحقيق أهدافها الاستراتيجية (الأميركية-الإسرائيلية) حيال المنطقة العربية-الأفريقية622(4).

ثانياً: دول الاتحاد الأوربي623*

قامت الدول الأوربية بلعب دوراً هاما في التمهيد للاستراتيجية الإسرائيلية في العمل على تحقيق أهدافها حيال القارة الأفريقية، ومن ضمنها دول حوض النيل.

فباستقلال دول حوض النيل من الاستعمار الاوربي، كما مبين في الجدول رقم (7) . عملت الدول الأوربية على زيادة نفوذها في الدول الأفريقية التي كانت تستعمرها، ومن ضمنها دول حوض النيل، لاسيما فرنسا.

فقد عملت فرنسا جاهدة على ربط الدول الأفريقية، سواء تلك التي كانت خاضعة لها آنذاك وغير الخاضعة لها، ومن ضمنها دول حوض النيل، بسياستها من خلال المنظمة الفرانكفونية، ومؤتمرات القمة الفرنسية-الأفريقية[624](1). كما تم في منتصف التسعينات من القرن الماضي، ربط وزارة التعاون الدولي مع أفريقيا بوزارة الخارجية الفرنسية لضمان فاعلية التواصل مع قضايا القارة الأفريقية، وأدارت وزارة التعاون السياسة الفرنسية في أفريقيا من خلال دعم العلاقات الخاصة ولكن تحت إشراف صارم من مستشاري الرئيس في قصر الاليزية[625](1). وقد أصبحت دول حوض النيل تشكل في الوقت الحاضر أحد أهم دوائر السياسة الخارجية الفرنسية[626](2). إذ أشار الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا ميتران (1981- 1995) في أحد كتبه في عام 1957 بدون أفريقيا لن يكون لفرنسا تاريخ في القرن الحادي والعشرين[627](3). كما عبر عن ذلك في القمة الفرنسية-الأفريقية التي عقدت في بيارتيز في فرنسا في تشرين الثاني من عام 1994، مشيرا إلى أن القارة الأفريقية كانت في السابق مجد فرنسا ومنطقة نفوذها التاريخية، لذا من الصعب قيام رئيس أو حكومة فرنسية أياً كانت توجهاتها، بالتخلي عن أفريقيا، أو تولي ظهرها للأفارقة[628](4). وقد كان للنفوذ الفرنسي في اغلب دول حوض النيل، دورا مهما في دعم وإنجاح الاستراتيجية الإسرائيلية حيال دول حوض النيل. حيث قامت فرنسا بلعب دور أساس في إعادة العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل

ودول حوض النيل، أثناء انقطاعها. فقد نجحت فرنسا في إعادة العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وزائير في أيار 1982[629] (5)، وهذا يعود بالأساس إلى قوة اللوبي الصهيوني في فرنسا منذ تسلم ميتران الحكم في عام 1981، لاسيما في قصر الاليزية[630] (6).

أما بريطانيا، فقد عملت على ربط استراتيجيتها إزاء دول حوض النيل مع الاستراتيجية الأميركية. إذ أن السياسة البريطانية حيال دول حوض النيل مشابهة للسياسة الأميركية الهادفة إلى إقامة إمبراطورية انكلو أميركية-إسرائيلية كبيرة تضم الجزء الشرقي من الكونغو الديمقراطية، كينيا، رواندا، بوروندي، جنوب السودان، فضلاً عن مناطق النحاس في تنزانيا.

أي تهدف بريطانيا إلى السيطرة على مناطق الثروات المعدنية المهمة في دول الحوض[631] (1). لذا عملت بريطانيا، وبصورة غير مباشرة، على دعم الاستراتيجية الإسرائيلية حيال دول حوض النيل، من خلال الدعم المباشر والمستمر للمتمردين في الجنوب السوداني، من خلال الزيارات المتكررة لزعيم المتمردين جون قرنق إلى لندن ولقاء مسؤوليها، واحتضان بريطانيا العديد من الندوات والمؤتمرات التي تدعم الانفصال في السودان، وتقديمها الدعم المالي والمساندة للكثير من المنظمات والهيئات الدولية وغير الحكومية التي تعمل في الجنوب السوداني، وإمداد المتمردين بالسلاح والمال، وتحت غطاء العمل الانساني، وفي مقدمة المنظمات (منظمة العفو الدولية) التي مقرها بلندن، وذلك من اجل زعزعة الاستقرار في السودان، ودعم حركة الاستراتيجية الإسرائيلية حيال دول حوض النيل[632] (2).

أما على صعيد باقي دول الاتحاد الأوربي مثل ألمانيا وبلجيكا وإيطاليا وغيرها من دول الاتحاد، والتي مصالحها تجاه دول حوض النيل، لا تخرج عن كونها مصالح اقتصادية بالدرجة الأساس، نتيجة للثروات الطبيعية التي تحتويها

دول الحوض(3)[633]. فقد قامت المجموعة الأوربية في بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، بالوقوف إلى جانب الولايات المتحدة، الداعمة لضرورة مشاركة إسرائيل في مشروعات التعاون المشترك ذات الصلة بتقديم المساعدات الفنية للدول الأفريقية، والذي تقدمت به مصر(4)[634]. كما تعهدت ألمانيا بعدم بيع أي سلاح لأية دولة تعادي إسرائيل، لاسيما في مناطق التوتر في السودان ودول القرن الأفريقي(5)[635].

ومن خلال ما تقدم ذكره، يتبين أن النفوذ الغربي في دول حوض النيل، لاسيما الأميركي، قد شكل فرصة لـ إسرائيل لإنجاح استراتيجيتها حيال دول حوض النيل، ومن ثم تهديد الامن القومي العربي. وهذا التحالف الأورو-أميركي-إسرائيلي، يمكن أن يشكل خطر على التواجد العربي في دول حوض النيل ، ومن ثم يسهل من حركة الاستراتيجية الإسرائيلية حيال دول حوض النيل، والقارة الأفريقية ككل.

المطلب الثالث : نزاعات دول حوض النيل

اتصفت دول حوض النيل بكثرة النزاعات والمشاكل فيما بينها، سواء أكان ذلك على المستوى الداخلي لكل دولة، أم على مستوى الإقليم ككل، لاسيما بعد عقد التسعينات من القرن الماضي. لذا اصبح من المستحيل حصرها وإخراجها بمخرج علمي سليم في مطلب أو مبحث أو حتى بفصل مستقل لكثرتها وسعتها. وقد أشار الحكيم الهندي (كويتليا) في (300ق.م) في مبدئه (ماندالا) إن الدول الملاصقة لبعضها البعض تشكل أعداء طبيعيين نظراً لان بينهما مساحة كبرى للاختلاف(1)[636].

لذلك لمقتضيات وضرورة البحث والمنهجية، فسيتم التركيز على أهم المشاكل فيما بين دول حوض النيل على مستوى الإقليم ودول الجوار، ودور إسرائيل في استغلال تلك المشاكل والمنازعات، لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في دول

الحوض وهي:

أولا: قضية مياه نهر النيل

المياه قضية شائكة ومعقدة، وهي من ضمن القضايا المرشحة للنزاعات في المستقبل، لاسيما في ظل نقصان المياه، وتأثيرها على الزراعة والصناعة والنمو السكاني. وقد ازدادت الأهمية الاستراتيجية للمياه، لاسيما في المنطقة العربية، التي تعتمد في مياهها على ثلاثة مصادر رئيسية وهي: نهري دجلة والفرات، والنيل، ونهر الأردن. وتعددت المشاكل حولها، بالرغم من تعدد المحاولات لإيجاد الحلول المناسبة والدبلوماسية والمعاهدات الثنائية لحل مشكلة المياه في المنطقة ابتداءاً من اتفاقية عام 1959 الموقعة بين مصر والسودان للاستفادة من مياه نهر النيل، وذلك بسبب الامن الوطني، والاستقرار الداخلي، والسياسة الخارجية لكل دولة من دول الشرق الأوسط[637](2). وقد استعرض المؤتمر الدولي للدراسات الشرق أوسطية والذي عقد في لندن 1986، مسالة المياه لاسيما في أحواض النيل، والرافدين، والأردن، قائلا كان النفط هو المسيطر على الجغرافية السياسية (الجيوبولوتيكا) للموارد في الشرق الأوسط. في المستقبل المنظور سوف يحتل الماء هذه المكانة[638](1). إذ أن الطلب على المياه في العالم يتضاعف كل (21) عاماً، وذلك بحسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو)[639](2).

ونهر النيل من ضمن الأنهار التي تؤثر تأثيراً مباشرا على الامن المائي العربي، من خلال تأثيرها على دولتي المصب في كل من مصر والسودان. حيث أن أهمية مياه نهر النيل كمصدر للري والمياه، تختلف من دولة لأخرى من دول حوض النيل. إذ كلما اتجهنا شمالاً، أي نحو المناطق شبه الصحراوية والصحراوية، زاد الاعتماد على مياه النيل، لاسيما في الري وهذا يرجع بالأساس إلى اختلاف نسبة سقوط الأمطار على مناطق حوض النيل. إذ أن معدل سقوط الأمطار في منطقة البحيرات الاستوائية، ووسط أفريقيا، وعلى

الهضبة الأثيوبية، تبلغ (1800) مم سنويا وعلى طول العام تقريبا، وتصل أحياناً إلى (1500) مم سنويا في الجنوب السوداني في اغلب أوقات السنة، ثم تقل تدريجياً لتبلغ (200) مم سنويا في الخرطوم، وتكاد تنعدم كلما اتجهنا شمالاً، أي إلى مصر640[3]. وهذا مما حدا بالمؤرخ الإغريقي (هيرودت) بالقول أن مصر هبة النيل لأنها تعيش معتمدة عليه، لاسيما في ظل الاعتماد الكامل على الري النهري للزراعة في مصر ولولاه لكانت مصر صحراء قاحلة لا فرق بينها وبين صحراء أفريقيا الكبرى641[4]. وبالمقابل، فان حوالي (84%) من مياه النيل في مصر تأتي من النيل الأزرق الذي يأخذ معظم مياهه من الهضبة الأثيوبية، والـ(16%) الباقية تأتي من النيل الأبيض الذي يستمد مياهه من البحيرات العظمى الاستوائية642[5]، كما مبين في الشكل رقم (5). لذلك أصبحت مياه نهر النيل تثير مشكلة بين دول حوض النيل، بين دول المنبع من جهة ودولتي المصب من جهة أخرى. لاسيما إذا ما علمنا أن نهر النيل يمد مصر بأكثر من (95%) من احتياجاتها السنوية من المياه، ويمد السودان بـ(80%) من احتياجاتها السنوية من المياه643[6].

حيث تعتمد مصر اعتماداً كلياً على نهر النيل من احتياجاتها السنوية من المياه. ويبلغ اجمالي الموارد المائية (التقليدية وغير التقليدية) في مصر (74) مليار م^{3} وفقاً لعام 2000، في حين بلغ إجمالي الاحتياجات المائية بنحو (71) مليار م^{3}، أي أن هناك فائضا من المياه وبنسبة (3) مليار م^{3}. ومن المتوقع أن تبلغ الاحتياجات المائية المصرية وفقا لعام 2025 (103) مليار م^{3}، وسيصل العجز إلى (29) مليار م^{3} سنويا، لاسيما في ظل الزيادة السكانية في مصر والتي من المتوقع وصولها إلى (86) مليون نسمة لعام 2025644[1]، وزيادة مساحة الأراضي المستصلحة والمروية نتيجة اعتماد مصر منذ عام 1997 سياسة توسع زراعي واستيطاني جديدة تهدف لزيادة نسبة المساحة المزروعة في

مصر (11) مليون فدان، أي بزيادة (3,4) مليون فدان للرقعة المزروعة[645(2)].

لعام 2000، في حين بلغ إجمالي الاحتياجات المائية بنحو (71) مليار م^3، أي أن

هناك فائضا من المياه وبنسبة (3) مليار م^3. ومن المتوقع أن تبلغ الاحتياجات المائية المصرية وفقا لعام 2025 (103) مليار م^3، وسيصل العجز إلى (29) مليار م^3 سنويا، لاسيما في ظل الزيادة السكانية في مصر والتي من المتوقع وصولها إلى (86) مليون نسمة لعام 2025[646(1)]، وزيادة مساحة الأراضي المستصلحة والمروية نتيجة اعتماد مصر منذ عام 1997 سياسة توسع زراعي واستيطاني جديدة تهدف لزيادة نسبة المساحة المزروعة في مصر (11) مليون فدان، أي بزيادة (3,4) مليون فدان للرقعة المزروعة[647(2)].

كذلك يعتمد السودان، اعتماداً شبه كلي على نهر النيل في احتياجاته السنوية من المياه وقد بلغ إجمالي الموارد المائية العذبة في السودان وفقا لعام 2000 (24) مليار م^3، في حين بلغت الاحتياجات المائية السودانية (21,5) مليار م^3، أي أن هناك فائض في المياه وبنسبة (2,5) مليار م3، ومن المتوقع أن ترتفع الاحتياجات المائية السودانية لعام 2025 لتبلغ حوالي (34,4) مليار م3، أي بعجز يقدر بـ (10) مليار م^3 سنوياً، لاسيما في ظل الزيادة السكانية التي ستصل وفقا لعام 2025 إلى (55) مليون نسمة[648(3)]، وسياسة التوسع الزراعي التي انتهجتها الحكومة السودانية لزيادة الرقعة الزراعية من (4) ملايين فدان إلى (10) ملايين فدان، أي بزيادة (6) ملايين فدان[649(4)].

وهذا العجز المائي في المستقبل عند البلدين، سيؤدي بلا شك كلا من مصر والسودان إلى زيادة حصتهما من مياه نهر النيل لمواجهة العجز في المستقبل، بالرغم من أن حصة مصر من نهر النيل تبلغ (55,5) مليار م^3، وحصة السودان

تبلغ (18,5) مليار م3، وذلك بحسب اتفاقية (1959) الموقعة آنذاك بين كل من الجمهورية العربية المتحدة (مصر) وبين السودان650(5)، وستؤدي الزيادة في استغلال مياه النيل، إلى زيادة التوتر بين دول المنبع من جهة، ودولتي المصب من جهة أخرى، لاسيما أن دول المنبع وعلى وجه الأخص، أثيوبيا وتنزانيا وكينيا بالإضافة لأوغندا، قامت بالمطالبة للاستفادة من نهر النيل ودون قيد أو شرط على اعتبار أن الاتفاقيات التي نظمت الانتفاع بمياه نهر النيل والتي أبرمت منذ نهاية العقد الأخير من القرن التاسع عشر وحتى اتفاقية 1959651*، لم يعد لها وجود قانوني على سند أن هذه الاتفاقيات أبرمت مع دول استعمارية، أي كانت تستعمر دول حوض النيل، وباستقلال دول الحوض من الاستعمار، لا يمكن المطالبة بامتداد آثار تلك الاتفاقيات للدول المستقلة652(1). فأثناء التقاء (الصادق المهدي)653**، برئيس الوزراء الأثيوبي (زيناوي) في شباط 1997، تحدث زيناوي عن تظلم أثيوبيا من أوضاع مياه النيل وقال إن أثيوبيا محرومة من مورد طبيعي نابع في أراضيها وهذا وضع ظالم وشاذ وأضاف لقد كانت مصر أيام منغستو حريصة على بحث ملف مياه النيل، ولكن منغستو كان متمنعاً. أما الآن وقد صرنا حريصين على فتح الملف، فان حرصنا هذا يواجه بالاعتراض ثم أضاف إن لنا حقوقا في مياه النيل ونحن في أمس الحاجة لها للري وللإنتاج الكهرومائي وأشار أن هذه الحقوق لن تضيع بالتقادم654(2). كما طالب وزير الموارد المائية الأثيوبية، أثناء المؤتمر الذي عقدته دول حوض النيل في أديس أبابا في حزيران من عام 2000، بتوزيع عادل لمياه نهر النيل بين الدول التي يمر فيها النهر، وأشار إن عدم التوازن في توزيع حصص المياه بين شركاء حوض النيل أهم عوامل الخلاف وانعدام الامن والاستقرار في المنطقة655(3).

أما أوغندا، فقد طالبت في إحدى اجتماعات (مجموعة التكونيل)656*** في التسعينات كلاً من مصر والسودان بدفع تعويضات مالية لها نظير قيامها بدور

المخزون الطبيعي لمياه النيل. حيث تقع في أراضيها البحيرات الاستوائية التي ينبع منها النيل الأبيض[657] (4). وهذا يعني أن أوغندا تعتبر مياه النيل مورداً قومياً ولابد أن يخضع لشروط التبادل التجاري. أي أن نهر النيل يجب خضوعه لمفاهيم جديدة غير التعاون فيما بين دول الحوض مثل، تسعير المياه، وبورصة المياه، وإنشاء بنك مائي وغيرها من المفاهيم الصادرة عن البنك الدولي، والتي روجت لها السياسة الأميركية-الصهيونية[658] (1). وهذا ما أكده أيضا (ب. كابندا) المفوض عن تنمية المياه في وزارة تنمية الموارد المائية والمعدنية بأوغندا في كلمته التي ألقاها في ندوة مياه نهر النيل والتي عقدت في لندن 1990، قائلاً إن أوغندا عكس دول أخرى في حوض النيل ليست عندها ثروات طبيعية تذكر باستثناء الثروة المائية ...[659] (2).

أما كينيا، فهي الأخرى تعتبر من الحكومات إثارةً للضجة حول مياه النيل، حيث ترى إن مصر اغتصبتها من النيل وهي لا تشعر بأي عائق قانوني أو أخلاقي يمنعها من استخدام المياه التي تمر في أراضيها...[660] (3). وقد رافقت تلك التصريحات والاستفزازات، سعي أثيوبيا ودول البحيرات الاستوائية لإقامة مشاريع على منابع نهر النيل. حيث تعمل أثيوبيا لإقامة مشاريع في المستقبل للزراعة المروية، ولإنتاج الطاقة الكهرومائية وتقدر الاحتياجات الأثيوبية من مياه النيل لتلك المشاريع، بنحو (7) مليارات م3. كما تسعى كل من كينيا وأوغندا وتنزانيا، لإقامة مشاريع زراعية، ومحطات كهرومائية في المستقبل. كما وتعمل كل من رواندا وبوروندي على إقامة مشاريع ري وإنتاج الطاقة الكهرومائية على نهر كاجيرا (أحد أهم روافد بحيرة فكتوريا). وقد قدرت المشاريع المزمع إنشاءها في دول البحيرات الاستوائية في المستقبل، بأنها سترفع الطلب على مياه نهر النيل من (0,88) مليار م3 إلى (8,8) مليار م3[661] (4).

ومن هذا يتبين أن المشاريع المزمع إنشاؤها في دول الحوض، سوف تزيد

الطلب على مياه نهر النيل، بالرغم من أن مياه النيل المتاحة حالياً تبلغ (84) مليار م3، يضيع منها (10) مليار م3 بالتبخر سنوياً، تبقى (74) مليار م3 موزعة بين مصر والسودان بموجب اتفاقية 1959[662][5]. وهذا التوسع في المشاريع مع موجة الجفاف التي عصفت بدول حوض النيل ولمدة عشر سنوات (1977-1987)[663][6]، مع النمو المتسارع للسكان في دول الحوض، والذي يقدر تعدادهم حاليا بما يقارب (315) مليون نسمة، ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى اكثر من (550) مليون نسمة بحلول عام 2025[664][1]. كل هذا كان له تأثير كبير على السياسات المائية لدول الحوض، وأدى إلى تعميق الأزمة فيما بينهم، وعملت إسرائيل وبدعم أميركي على استغلال تلك الأزمة فيما بين دول الحوض، من خلال تقديم المساعدة لأثيوبيا، ودول البحيرات الاستوائية، وبكافة السبل الممكنة من مال وفنيين وخبرة ومساعدات تقنية وغيرها من السبل والإمكانات لإقامة المشاريع على منابع نهر النيل، وكما تم بيان ذلك في المبحث الثالث من الفصل الأول. لاسيما وان دول المنبع ليست لديها القدرة والإمكانات المادية والتقنية والفنية اللازمة لإنجاز تلك المشاريع في المستقبل، وهذا بلا شك سيساعد إسرائيل على زيادة تأثيرها ونفوذها في دول الحوض من جهة المنبع، مما سيشكل ورقة ضغط وتهديد للأمن المائي لكل من مصر والسودان، ومن ثم تهديد الامن المائي العربي. ففي دراسة نشرة في عام 1993، للبروفيسور الإسرائيلي (ارنون سوفير) والموسومة (الصراع على المياه في منطقة الشرق الأوسط)، أشار فيها إلى انه إذا أردت أن تصيب مصر والسودان، وهما اكبر دولتان عربيتان من حيث حجم السكان فأوقف تدفق منابع النيل، عندها سيجف النيل وستجف الحياة على ارض مصر والسودان[665][2].

ثانياً: حركات التمرد والانفصال

التمرد معناه الرفض والمقاومة للسلطة. ويتخذ التمرد أشكالاً عدة، منها ما هو ذهني ومعنوي، ومنها ما هو اجتماعي، أو تمرد فردي، أو جماعي. ويقترن التمرد دائما باستخدام العنف، يصل في أحيان كثيرة إلى تعريض سلامة الدولة ونظامها للخطر والانهيار. ويهدف في اغلب الأحيان، أما إلى إسقاط النظام الحاكم، أو الانفصال عن الوطن[666](3).

واغلب دول حوض النيل تعاني من صراعات وحركات تمرد وانفصال، أما لأسباب داخلية، عرقية واثنية من اجل السيطرة والمنافسة على النفوذ السياسي، والسيطرة على ثروات البلاد. أو لأسباب إقليمية ودولية، أي بدعم وإسناد خارجي، وبذلك تتحول المشكلة من ذات طابع داخلي، إلى ذات طابع خارجي، وهو ما سنركّز عليه في الفقرة التالية، مبينين أثرها في زعزعة الاستقرار والتعاون فيما بين دول حوض النيل.

ففي السودان، وتحديدا في الجنوب السوداني، حدث تمرد من قبل قبائل عدة منذ استقلال السودان عام 1956، وتحديدا من قبل (الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان) بزعامة (جون قرنق)[667](1). وقد تطور التمرد ليشمل تدخل أطراف إقليمية عدة، مما أدى إلى زعزعة الاستقرار فيما بين دول الحوض.

فعلى صعيد العلاقات السودانية-الأثيوبية: فبالرغم من حالة الهدوء النسبي التي تشهدها العلاقة بين البلدين بين الحين والآخر، إلا أن ذلك لا يدوم طويلاً. إذ أن علاقات الدولتين شهدت في اغلب الأحيان توترا وعدم الاستقرار منذ استقلال السودان. وقد شكلت مسألة التمرد في الجنوب السوداني، والدعم الأثيوبي للمتمردين، من أهم أسباب التوتر بين البلدين. إذ أن أثيوبيا سعت ومنذ استقلال السودان إلى دعم المتمردين السودانيين عن طريق حركة (الانيانيا) الانفصالية آنذاك من خلال دعمهم ماديا وعسكريا وسياسيا، وذلك بواسطة إمداد المتمردين بكميات كبيرة من الأسلحة الإسرائيلية، ووصول أعداد كبيرة من المستشارين العسكريين الإسرائيليين إلى أثيوبيا لتدريب

المتمردين. وبوصول (زيناوي) للحكم في 1991، أخذت العلاقات فيما بينهما بين الفتور والتحسن حتى عام 1994. إذ قامت أثيوبيا باتهام السودان بقيامها بزعزعة الاستقرار الأثيوبي من خلال نشر (الأفكار العقائدية) أي الدين الإسلامي الحنيف، ثم جاءت بعد ذلك محاولة اغتيال الرئيس المصري (حسني مبارك) في العاصمة أديس أبابا في 1995 واتهام السودان بمحاولة الاغتيال، لتشكل الأساس في تدهور العلاقات668(2). لذلك قامت أثيوبيا بمساعدة قرنق وحركته في الهجوم على الجيش السوداني في ولاية النيل الأزرق على الحدود الأثيوبية-السودانية، ثم تطور الوضع إلى حدوث احتكاك عسكري مباشر بين البلدين. ثم قامت أثيوبيا في كانون الثاني من عام 1997 بإيواء المتمردين السودانيين، في مخيمات خاصة في أثيوبيا، بالإضافة إلى فتح مراكز لتدريب المتمردين وبدعم إسرائيلي مباشر669(3). حتى أن الرئيس السوداني اتهم الأمم المتحدة بتغاضيها عن كل ما يجري على الحدود السودانية-الأثيوبية، وأشار بأنها ستكون الغطاء للعدوان الأثيوبي على بلاده لتنفيذ مخططات تهدف إلى استقلال جنوب السودان670(4).

وعلى صعيد العلاقات السودانية-الأرتيرية: قامت أرتيريا وفور حصولها على الاستقلال في 1993 بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع السودان عام 1994، وتقديم الدعم للمتمردين السودانيين، نتيجة ادعاء أرتيريا بقيام حكومة السودان بالتدخل في شؤونها الداخلية من خلال الاتصال بتنظيم (الجهاد الارتيري) ومحاولة التنسيق معه671(1)، حتى أن افورقي أشار إلى أن السودان
يشكل منصة عدوان على بلاده، وانه يقدم السلاح للأرتيريين للقيام بأعمال تخريبية ضد بلادهم672(2). لذلك قامت الحكومة الأرتيرية في عام 1995 بتسليم مقر السفارة السودانية للمتمردين السودانيين، كما سمحت أرتيريا للمتمردين بالبث الإذاعي لمدة أربع ساعات يومياً ومن العاصمة أسمرة، كما قامت بالسماح للمتمردين السودانيين بإقامة معسكرات تدريبية فوق الأراضي

الأرتيريـــة، حتـــى أن افورقـــي أشـــار إلـــى اســـتعداد بـــلاده لـــدعم المتمـــردين عسكرياً[673](3). وقد اتهم وزير خارجية السودان أرتيريا في 1997 بتلقي مساعدات عسكرية إسرائيلية لدعم فصائل المعارضة السودانية وإثارة القلاقل على الحدود الشرقية، وان تصعيد أرتيريا للتوتر على الحدود الشرقية للسودان هدفه الضغط عليه للانضمام في تحالف مع إسرائيل[674](4).

وعلى صعيد العلاقات السودانية-الأوغندية: فقد شهدت هي الأخرى تدهوراً مما ســاهم فـــي فتـــح جبـــهة أخـــرى معاديـــة لـــها فـــي الجنـــوب. إذ أن العلاقـــات السودانية-الأوغندية شهدت نوعا من عدم الاستقرار، لاسيما بعد وصول البشير للحكم في 1989، والتي على أثرها تم قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين فـي نيسان 1995، نتيجة اتهام الحكومة الاوغندية، قيام السودان بمساعدة الثوار الأوغنديين الذين يهدفون للإطاحة بنظام موسيفيني[675](5). لذا قامت الحكومـة الأوغنـدية بتقـديم الدعم للمتمردين السودانيين، من خـلال قيامها بفتـح أراضيها للمتمردين لاتخاذها كمواقع لمعسكرات تـدريب كوادر الحركة العسكرية والقوات المتمردة، وبإشراف خبراء عسكريين إسرائيليين. كما قامت أوغنـــدا بلعـــب دور الوســيط الـــذي تتلقـــى عبـــره حركـــة قـــرنق المســـاعدات الأميركية-الصهيونية من سلاح ومال وجنود أجانب مرتزقة[676](6).

أمـا علـى صـعيد العلاقـات السـودانية-الكينية: فقـد شـهدت هـي الأخـرى عـدم استقرار، وذلك بعدما تحولت الأراضي الكينية في عقد التسعينات، إلى مركز حركة للمتمردين بعد نزوحهم من أثيوبيا، واصبحوا يقومون بنشاط مكثف من داخل الأراضي الكينية، حتى انه تم افتتاح مكتب للمتمردين السودانيين في نيروبي يقيم فيه قائد المتمردين[677](1).

هـذا وقـد شـكل التوتـر وعـدم الاسـتقرار بين السودان من جهة، وبعض دول حـوض النيـل، فرصـة لـ إسـرائيل لتقويـة علاقاتـها بـدول الحـوض المجـاورة

للسودان لتطويق السودان واحتواء مشروعه الحضاري الإسلامي، من خلال تحويل دول الجوار السوداني في حوض النيل إلى دول طوق من خلال مبدأ الحرب بالوكالة والذي قامت إسرائيل التركيز عليه، لاسيما منذ عقد التسعينات من القرن الماضي. حيث عملت الإدارة الإسرائيلية وبعد تسلم البشير السلطة في 1989، باتباع أسلوب جديد فضلاً عن دعم المتمردين وتدريبهم مباشرة، من خلال تطوير أنواع وأساليب الدعم الإسرائيلي لحركة التمرد السوداني. حيث قام مسؤولون إسرائيليون وأميركيون، مدنيون وعسكريون، ومن أعلى المستويات والشخصيات بالقيام بعدة زيارات لأرتيريا وأثيوبيا وأوغندا بالإضافة لكينيا، ابتداء من توني ليك وساندي بيريتر ومارتن انديك وسوزان رايس وغيرهم من المخابرات الأميركية و(الموساد الإسرائيلي). وكانت الزيارات مدعومة بالمال والسلاح، فضلاً عن المشورة العسكرية والأمنية من اجل تحويل دول الجوار السوداني (جنوباً وشرقاً) إلى دول طوق يمتد من سواحل البحر الأحمر مروراً بارتيريا فأثيوبيا وأوغندا وانتهاءً بكينيا[678](2).

كما أشارت أدبيات مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب إلى إن الدعم الإسرائيلي هذه المرة كان عبر شحنات الأسلحة ووجود المستشارين على ارض الجنوب وفي أرتيريا وأثيوبيا واوغندا، واستقبال أعداد كبيرة من أنصار (جرانج) ليتلقوا التدريب في إسرائيل ذاتها. كان ذلك لا يزال يشكل عنصراً مهما في نجاح هذه الحركات في حربها ضد السلطات المركزية في الخرطوم وسعيها نحو الانفصال والاستقلال[679](3). وهذا كله من اجل احتواء السودان، وزعزعة استقراره، ومن ثم تهديد الامن القومي العربي.

وفي منطقة البحيرات العظمى، وتحديدا في الكونغو الديمقراطية. قام المتمردون التوتسي في تشرين الأول من عام 1996، بالعمل على الإطاحة بنظام موبوتو، اثر إصدار نائب حاكم جنوب كيفو في أيلول 1996 إنذاراً يحذر فيه (البانيا مولينجي)، وهم السكان التوتسي المقيمين في شرق البلاد، بضرورة مغادرة البلاد وإلا تعرضوا للسجن والابادة، وكان عددهم يقدر بنحو

(400) ألف. وفي مطلع 1997، تحولت المواجهة بين المتمردين التوتسي وبين الجيش في شرق زائير إلى حركة منظمة للقوى المعارضة لنظام موبوتو حتى تمكـن (لـوران كـابيلا) مـن تنظـيم المعارضـة تحـت اطـار (تحـالف القـوى الديمقراطية لتحرير الكونغو)680(1). وتطورت الأحداث في شرق زائير ليشمل تدخل أطراف إقليمية عدة مثل، رواندا وبوروندي وأوغندا بجانب المتمردين التوتسي، مما أدى ذلك إلى زعزعة العلاقات فيما بينهم وبين حكومة زائير، حتـى أن زائـير هـددت باتسـاع نطـاق الاشـتباكات بـين القـوات الزائيريـة والمتمردين وتطورها إلى حرب إقليمية واسعة في منطقة البحيرات العظمى، وهو ما أسفر عنه قطع زائير لعلاقاتها الدبلوماسية مع دول البحيرات العظمى بقرار من البرلمان الزائيري. حتى أن (بول كاغام) نائب الرئيس ووزير الدفاع الرواندي آنذاك أشار في نيسان 1997 بأن دول منطقة البحيرات العظمى اتفقت على مساندة المتمردين الزائيرين، وقال أن بلدان المنطقة اتفقت في تقديرها لما يجري على تقديم شكل أو آخر من المساندة681(2). كما شهدت العلاقات الزائيريـة-التنزانية توترا عقب اتهام الحكومة الزائيرية قيام تنزانيا بتهريب الأسلحة عبر الأراضي التنزانية للمتمردين في شرق زائير682(3). وقد قامت إسرائيل باستغلال الصراعات والتوترات في منطقة البحيرات العظمى. حيث تعتبـر إسـرائيل هـذه الصـراعات بمثابـة سـوقا مسـتقبلية للسـلاح الإسرائيلي لتشجيع مـا يطلـق عليـه الإسـرائيليون (Third World Mini – Imperialistic Designers) أي (المصممون الإمبرياليون الصغار في العالم الثالث)683(4). لذلك قامت إسرائيل بتصدير الأسلحة للأطراف الداخلة بالصراع في منطقة البحيرات العظمى684(5)، وذلك حسبما أشارت لذلك مذكرة تقدمت بها عضوة الكنيسـت (نعمـاي حزان) مـن (حركـة ميـرتس) إلـى لجنـة الخارجيـة التابعـة للكنيست عقب زيارتها للمناطق التي شهدت نزاعات في شرق زائير في منتصف شباط من عام 1997، ذكرت فيها أن الأسلحة الإسرائيلية تستخدم من قبـل الأطـراف المتـداخلة بالصـراع فـي منطقـة البحيـرات العظمـى وعلـى

المستويات التالية:

1. التوتسي شرق زائير والذين يقاتلون ضد المتمردين من أبناء الهوتو اللاجئين في زائير.

2. المتمردون التوتسي الذين يقاتلون ضد الجيش الزائيري، والذين استولوا خلال الفترة الأخيرة على مساحات شاسعة من الأراضي في شرق زائير685(6).

وأكدت المذكرة كذلك أن هناك بضع عشرات من المستشارين الإسرائيليين يعملون لصالح التمرد في شرق زائير، وان هؤلاء هم من العسكريين الإسرائيليين السابقين الذين ينتسبون إلى تشكيلات أشبه بجيوش خاصة تشكلت للعمل في أمريكا اللاتينية وأفريقيا واسيا686(1). ولفتت المذكرة نظر المسئولين في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية إلى وجود خطر حقيقي من احتمال حدوث مواجهة بين الإسرائيليين أنفسهم في زائير، تحديداً بين من يعملون في الجيش الزائيري ويتولون مهمة تدريب قوات الجيش الزائيري وقوات الامن، وبين الإسرائيليين الذين يقدمون الخبرة والسلاح لأفراد قبيلة التوتسي في شرق زائير687(2). وأضافت إن ما حدث في الكونغو من أحداث واقعية في عام 1994، اصطف الإسرائيليون خلالها في خندق الحكومة من جهة، وفي خندق المعارضة من جهة أخرى يتكرر الآن، ولكن بصورة اخطر في منطقة البحيرات الكبرى688(3). كذلك نشرت صحيفة (عل همشمار) تحقيقا شاملا عن دور المستشارين الإسرائيليين في تسويق السلاح وتصديره وإدارة الصراعات في افريقيا، وتحديدا في منطقة البحيرات العظمى. وأشارت إن ابن الجنرال يهود براك وهو برتبة عقيد يعمل في الكونغو689(4).

وبوصول كابيلا للسلطة في أيار 1997، انهار التحالف المؤيد له في آب 1998. إذ طالبت قوات (البانيا مولينجي) التوتسية كابيلا، بعدما ساندته للوصول

للسلطة، بمغادرة البلاد بحجة انه فشل في تحقيق الاستقرار في البلاد، بالإضافة لمعاداته للتوتسي. مما أدى ذلك إلى وقوع تمرد ثان. حيث أعلن قائد الكتيبة العاشرة في الجيش الكونغولي والتي تتخذ من مدينة (جوما) مقراً لها، بداية حركة تمرد علنية بشمال كيفو قائلاً إننا في جيش جمهورية الكونغو الديمقراطية قد قررنا خلع الرئيس كابيلا من السلطة[690](5). وأعلنت القوات العسكرية المتمركزة في جنوب كيفو تأييدها للتمرد[691](6). ثم بعد ذلك تحولت الحرب من داخلية بين النظام الحاكم والقوات المتمردة، إلى حرب إقليمية واسعة النطاق. إذ وقفت كلٍ من رواندا وبوروندي وأوغندا بجانب المتمردين، بينما وقفت كلٍ من زيمبابوي وأنغولا وناميبيا إلى جانب كابيلا وكادت الحرب أن تتطور اكثر لولا مقتل كابيلا في كانون الثاني من عام 2001، وتولي ابنه جوزيف الحكم[692](7). وقد كان لـ إسرائيل الدور الأساس في دعم المتمردين التوتسيين ضد نظام الرئيس كابيلا بالسلاح والمال، بالإضافة الى تدفق المساعدات العسكرية الاسرائيلية لكل من رواندا وبوروندي وأوغندا للإبقاء على استمرار الحرب، لاسيما بعد تقاعس الرئيس لوران كابيلا عن تنفيذ الاتفاقيات التي قطعها مع شركات التعدين الاسرائيلية والأميركية أثناء زحفه لكينشاسا[693](1). وطبقا لمصادر كونغولية مطلعة، فان المحاولات التي أبدتها كينشاسا مؤخرا وبعد وصول جوزيف كابيلا للسلطة خلفاً لوالده، لتحسين العلاقات مع إسرائيل وبواسطة (رامي جولان)[694]*، كان سببا من ضمن أسباب تحسن الأوضاع العسكرية للقوات الكونغولية، وهدوء الأوضاع في منطقة البحيرات العظمى، لاسيما بعد أن رفعت إسرائيل يدها مؤقتاً عن دعم جماعة المتمردين الكونغوليين[695](2).

وهكذا يتبين، أن حركات التمرد والانفصال في دول حوض النيل، قد شكلت سوقا
لـ إسرائيل من اجل تصريف منتجاتها العسكرية للمتمردين، وللحكومة في بعض

الأحيان، هذا من جهة، واستغلال تلك الصراعات للتسلل إلى المراكز الحساسة فـــي دول الحـــوض وبحجـة تقـديم الـدعم والإسـناد لتحقـيق أهـدافها الاسـتراتيجية، وزعزعـة الاستقرار والتعاون فيما بين دول حوض النيل، من جهة أخرى.

ثالثاً: مناطق الحدود والأقاليم المتنازع عليها

أن مشاكل الحدود والأقاليم، سواء أكان ذلك بين دول حوض النيل، أم بينها وبين الـدول العربيـة، لا تقل أهميـة وخطورة عن مشكلة المياه والتمرد، في تهديد أمن واستقرار دول حوض النيل، والأمن القومي العربي.

ويعد الاستعمار الأوربي لدول الحوض، والقارة الأفريقية ككل الأساس في خلق هذه المشكلة، نتيجة لتجزئة وترسيم الحدود بين دول الحوض، وبينها وبين دول الجـوار العـربي وفقـا لمصـالحها وأطماعـها في المنطقة من دون مراعـاة للوضع الاثني القبلي في دول الحوض، كما إنها لم تتماش مع ضوابط الجغرافيا ومعطيـات التـاريخ، وعليـه تحـولت بعـض تلـك المنـاطق إلـى بـؤر للتوتـر والنزاع696(3).

ومن أهم المناطق والأقاليم المتنازع عليها:

الحدود السودانية-الكينية حول مثلث اليمي:

تبلغ مساحة المثلث (3458)كم^2. تمتاز بوفرة المعادن الثمينة والبترول. ترجع جذور المشكلة بين السودان وكينيا الى عام 1938 وذلك عندما قررت بريطانيا إعطاء سلطة الحكم على مثلث (اليمي) لكينيا، رغم أن بريطانيا أقرت في عام 1914، أن المثلث يقع ضمن الأراضي السودانية. وبعد استقلال البلدين ظلت المشكلة قائمة، وأصبحت مرتبطة بشكل مباشر بتطورات الوضع في الجنوب السوداني، ومدى الدعم الكيني للمتمردين السودانيين697(1)، وبإشراف

إسرائيلي مباشر، كما تم بيان ذلك سابقاً.

الحدود الصومالية-الكينية حول إقليم انفدي:

ترجع جذور المشكلة إلى عام 1909، وذلك عندما قامت بريطانيا بوضع خطاً إدارياً بين نهر جوبا وإقليم انفدي وحظرت على الصوماليين التوغل فيما وراء الخط الذي عرف آنذاك باسم خط (الجالا الصوماليين Somalie – Galls) ثم بعد ذلك قامت السلطات البريطانية أثناء سيطرتها على الصومال الجنوبي للفترة (1941- 1950) باقتطاع إقليم (انفدي) وضمه إلى كينيا. وبالرغم من الاستفتاء الذي جرى من اجل تقرير مصير الإقليم في منتصف تشرين الثاني من عام 1962 (أي قبل شهر من استقلال كينيا) والذي كان نتيجته (88%) لصالح الانضمام للصومال[698](2). إلا انه باستقلال كينيا، عدت كينيا الإقليم جزءاً من أراضيها وأطلقت على الإقليم اسم الإقليم الشمالي الشرقي. حتى أن الرئيس الكيني آنذاك (كينياتا) أوجد تفسيراً لمبدأ تقرير المصير بقوله إذا أراد الصوماليون الموجودون داخل حدود كينيا الارتباط بالصومال فما عليهم إلا أن يأخذا جمالهم ويرحلوا[699](3). هذا وقد بقيت المشكلة عرضة للتوتر وعدم استقرار بين البلدين، لاسيما في ظل غياب إقرار واعتراف نهائي من قبل حكومة الصومال بالحدود القائمة مع كينيا، أو تنازل كينيا عن الإقليم. لذا ستبقى احتمالات تجدد المشكلة على نطاق واسع في المستقبل، لاسيما في ظل غياب التفاهم والاتفاق بين البلدين[700](4)، ومحاولة إسرائيل استغلال النزاع، وذلك بمساعدة كينيا وإمدادها بالسلاح والتعاون معها ضد الصومال[701](5).

الحدود الصومالية-الأثيوبية حول إقليم الاوغادين:

الإقليم منطقة صومالية صحراوية عموماً وتنبع أهميته فضلا عن كونه قطعة

من الارض، انها تحتضن نهرين كبيرين هما (شيبيلي وجوبا)702* اللذان ينبعان من مناطقهما الشمالية وينتهيان جنوبا على المحيط الهندي بعد المرور بالأراضي الصومالية703(1). ترجع جذور المشكلة حول الإقليم إلى عام 1896، عندما اجتاح الإمبراطور الأثيوبي (منليك الثاني) إمارة هرر مركز إقليم الاوغادين الصومالي، وأعلن ضم الإقليم رسمياً عام 1899. واستمر منذ ذلك الوقت الإقليم عرضة للاحتلال الأثيوبي، ومن ثم الإيطالي بعد ذلك، حتى اندحار إيطاليا في الحرب العالمية الثانية، وإعلان بريطانيا في عام 1955 بضم إقليم الاوغادين لأثيوبيا، ومنذ ذلك الوقت حدثت توترات ونزاعات عدة بين أثيوبيا والصومال حول الإقليم، لم تسفر عن حل المشكلة704(2)، ولاسيما وان الصومال الذي يعاني من الجفاف والتصحر، يعتمد في جزئه الجنوبي بشكل كبير على نهر (شيبيلي وجوبا) اللتان أصبحتا تحت السيطرة الأثيوبية، كونهما ينبعان من هضبة الاوغادين705(3). وقد كان لـ إسرائيل الدور الأساس في ترسيخ الاحتلال الأثيوبي في الأراضي الصومالية. ففي حرب الاوغادين (1977- 1978) قامت إسرائيل بإمداد أثيوبيا بالمساعدات العسكرية والخبرات الفنية، كما قامت إسرائيل بتدريب الأثيوبيين على حرب العصابات لمجابهة الصوماليين، وتسخير شبكات التجسس الاسرائيلية عملها لجمع المعلومات عن ثوار إقليم الصومال الغربي، ومصادر تسليحهم وتموينهم ومراكز انطلاقهم وتجمعهم706(4).

مشكلة الحدود الأثيوبية-الأرتيرية:

إن جذور الخلاف الحدودي بين البلدين تعود الى استقلال أرتيريا في عام 1993 من أثيوبيا. حيث اختلف الجانبان بشأن السيادة على عدد من المناطق الحدودية والتي تقدر بـ(6) مناطق لا تتجاوز مساحتها (400) كم^2. ورغم أن هناك خلافاً حدوديا بين الجانبين، إلا أن ذلك الخلاف اكتسب حجما اكبر بفعل

وجود خلافات ومشكلات سياسية واقتصادية بين البلدين. وان الاختلاف بين البلدين حول الحدود يعود بالأساس إلى أن التاريخ الحديث شهد تبدلات في تبعية هذه المناطق لكل من أرتيريا واثيوبيا، ففي فترة الاحتلال الإيطالي لارتيريا حتى عام 1941، كانت تلك المناطق جزءاً من أرتيريا، ثم قامت بريطانيا في 1952 بضم تلك المناطق لأثيوبيا، وعقب استقلال أرتيريا في 1993، فشل الجانبان في التوصل لحل نهائي في تسوية السيادة على تلك المناطق. وهذه الأزمة بين البلدين تطورت لتتحول الى مواجهة عسكرية بين البلدين في 6 أيار 1998، وذلك عندما قامت القوات الأرتيرية باحتلال المناطق المتنازع عليها، واستمر القتال بين البلدين يتجدد من فترة الى اخرى، حتى استطاعت أثيوبيا من استعادة جميع الأراضي التي استولت عليها القوات الأرتيرية، ثم بعد ذلك قامت بالتوغل في الأراضي الأرتيرية، حتى تم التوصل إلى اتفاق سلام بين البلدين تم التوقيع عليه في 12 كانون الأول من عام 2000 من قبل الرئيس الارتيري (افورقي) ورئيس الوزراء الأثيوبي (زيناوي)[707](1).

وقد كان للدعم الإسرائيلي لأثيوبيا الدور الأساس في استعادة أثيوبيا للأراضي، وإجبار أرتيريا لتوقيع اتفاقية السلام مع أثيوبيا. حيث منذ الهزيمة الأولى لأثيوبيا في أيار 1998، قامت إسرائيل بدعم أثيوبيا بالسلاح والمشورة العسكرية وتحديث السلاح الأثيوبي وتدريب ما لا يقل عن (23) ألف من القوات الأثيوبية، وإمداد أثيوبيا بمعدات تشويش على أجهزة الرادار واللاسلكي الارتيري، فضلاً عن تزويد القوات الأثيوبية وقبل اندلاع المعارك الأخيرة التي حدثت في عام 2000، بصور وخرائط لمواقع القوات الأرتيرية على خط المواجهة ومن خلال القمر الصناعي. وقد اعترف بذلك مكتب رئاسة الوزراء الإسرائيلي في بيان رسمي صدر في الثامن من أيلول من عام 1998 (في عهد حكومة نتنياهو)، بسماح رئيس الوزراء (الإسرائيلي) ببيع 12 طائرة مقاتلة من طراز ميج-21 لأثيوبيا بعد إدخال تعديلات تكنولوجية عليها[708](2). وقد قامت أرتيريا من جانبها وعلى لسان وزير خارجيتها (هايلي

ولدتنسي) في 27 شباط من عام 1999، باتهام (إسرائيل) تزويد أثيوبيا طائرات حديثة والانحياز لها. حيث صرح قائلا إسرائيل سلمت أثيوبيا طائرات ميغ حديثة وهذا نعده انحيازاً لها وتشجيعاً على مواصلة القتال بدعوى إنها متفوقة في السلاح الجوي709(1).

ورغم أن الحرب انتهت بين البلدين بتوقيع اتفاقية السلام عام 2000، إلا أن ذلك لا يعني أن الأزمة انتهت بين البلدين، وستعمل إسرائيل على استخدامها متى أرادت وضد أي من الدولتين. إذ أرادت إسرائيل بذلك توجيه تحذير لارتيريا وأي دولة من دول حوض النيل، تريد أن تخرج من تبعيتها لإسرائيل، بأنها قادرة على تهديد أمنها الداخلي والخارجي.

مشكلة الحدود اليمنية-الأرتيرية:

ترجع بدايات ترسيم الحدود بين البلدين الى الاتفاق الذي وقع بين اليمن وأثيوبيا في عام 1962 (عندما كانت أرتيريا تحت السيطرة الأثيوبية) وبموجب الاتفاق أصبحت جزر (أرخبيل حنيش) تحت السيادة اليمنية، وباستقلال أرتيريا عن أثيوبيا710(2)، قامت أرتيريا وبدعم إسرائيلي مباشر، باحتلال جزر (حنيش الكبرى والصغرى وزقر اليمنية) في البحر الأحمر في كانون الأول من عام 1995. وكان بداية الهجوم الارتيري بقيادة مقدم طيار إسرائيلي يدعى (مايكل دوما)، وكانت الأسلحة المستعملة إسرائيلية الصنع711(3). وقد كشف (مارتين كرامر) مدير معهد (موشيه دايان) الاستراتيجي في تل أبيب بوضوح الدور الإسرائيلي في احتلال أرتيريا للجزر اليمنية إن انتزاع حنيش الكبرى من القوات اليمنية بالإضافة إلى نشر طائرات إسرائيلية في المطارات التركية وفقا للاتفاق الاستراتيجي بينهما جاء في اطار استراتيجية إقليمية وقائية تنفذها إسرائيل تحسبا لتهديدات سودانية محتملة للخطوط الملاحية الاسرائيلية في البحر الأحمر ولمواجهة أي تهديد يمكن أن

يصدر عن إيران[712](4).

وعلى الرغم من أن الأزمة انتهت بين البلدين، وذلك عندما أحالت الدولتان القضية إلى محكمة العدل الدولية والتي أصدرت قرارها في 9/10/1998، والقاضي بالإجماع بأحقية اليمن بالسيادة على جزر حنيش بما في ذلك الجزر الأخرى المتنازع عليها[713](5). إلا أن تلك الأزمة تبين بوضوح كيف أن إسرائيل ستعمل في المستقبل على استخدام أرتيريا كورقة ضغط لتهديد الامن الوطني اليمني والعربي، وأية دولة تشكل تهديد فعلي لإسرائيل.

حيث طلب السفير الأميركي في صنعاء (ديفيد نيوتن) في 31 نيسان من عام 1996، أي بعد اقل من خمسة اشهر من الاحتلال الارتيري للجزر، من الرئيس اليمني (علي عبد الله صالح) التطبيع مع الكيان الصهيوني بوصفه مقابلا لتسوية قضية حنيش[714](1).

الحدود المصرية-السودانية حول منطقة حلايب:

منطقة ساحلية على البحر الأحمر ، تقع في أقصى الجنوب الشرقي لمصر، وأقصى الشمال الشرقي للسودان، وهي أيضا مرسى على البحر الأحمر. تسمى أحيانا (على) أو (إلى) ELAI. تبعد عن ميناء بور سودان (200) ميل[715](2)، ومساحتها تبلغ (18) ألف كم^2. وبالرغم من وجود اكثر من تداخل حدودي بين مصر والسودان إلا انه لم تثر أية مشكلة بين البلدين، سوى حول منطقة حلايب. حيث فضلا عن موقعها الاستراتيجي على البحر الأحمر، فإن المنطقة غنية بالخامات المعدنية مثل المنغنيز والفوسفات والباريز والحديد والذهب بالإضافة للنفط الذي اكتشف مؤخرا. هذه الأهمية للمنطقة جعلتها محل نزاع بين مصر والسودان. حيث أصبحت حلايب منذ عام 1902 تابعة للسودان وذلك عندما أصدرت القاهرة قرارا في تشرين الأول من عام 1902 أعلنت فيه إعادة حلايب للسودان، بعد قناعتها بأن اتفاقية الحكم الثنائي عام 1899 والتي

ضمت حلايب للقاهرة، قد أغفلت قضية ديموغرافية لها علاقة بالقبائل السودانية. وبعد استقلال السودان عن مصر، بدأ النزاع حول منطقة حلايب وتحديدا في عام 1958، وذلك عندما طالبت مصر، السودان بحقها في استعادة مثلث حلايب وذلك بمذكرة مصرية سلمت للحكومة السودانية في كانون الثاني 1958. واستمر النزاع حول المنطقة منذ ذلك الوقت، حيث كلما تتدهور العلاقات بين البلدين وتتأزم، تثار مشكلة حلايب716(3). وقد تجددت الأزمة آخر مرة بين البلدين في عام 2002، حيث صرح الرئيس السوداني لصحيفة الوطن القطرية في آب 2002 إن منطقة حلايب المتنازع عليها مع مصر هي ارض سودانية. وأكد البشير أن الخرطوم لن تتنازل عن المنطقة717(4)، وجاء هذا التصعيد في ظل تجدد الخلافات بين البلدين مؤخرا بسبب رفض مصر للاتفاق الذي وقعه البشير مع (الحركة الشعبية لتحرير السودان) في 20/7/2002 والذي عرف باتفاق (ماشاكوس)718*. إذ وصف مساعد وزير الخارجية المصري السابق (محمد وفاء حجازي) الاتفاق بأنه سيؤدي إلى فصل جنوب السودان، وتهديد منابع النيل، وأضاف إن ما يقوم به الرئيس السوداني يفتح الباب أمام تجزئة الوطن العربي719(1).

ومن خلال ما تقدم ذكره من المشاكل الحدودية بين دول حوض النيل وبينها وبين دول الجوار العربي، نجدها تنقسم إلى ثلاث أنواع، وهي:

مشاكل لم يكن لإسرائيل دور في حدوثها، مثل: الحدود السودانية-الكينية، الصومالية-الكينية، الصومالية-الأثيوبية، والأرتيرية-الأثيوبية. إلا أن إسرائيل نجحت في استغلال اغلب تلك المشاكل لإثبات وجودها في دول الحوض، وزيادة التناقضات والنزاعات بين دول الحوض، وبينها وبين دول الجوار العربية720(2).

مشاكل كان لإسرائيل الدور الأساس لحدوثها، وهي مشكلة الحدود اليمنية

الأرتيرية من اجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية، لاسيما في منطقة البحر الأحمر.

مشاكل لم يكن لإسرائيل يد في حدوثها، ولم تستطع استغلالها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في دول حوض النيل مثل مشكلة حلايب بين مصر والسودان، إلا أنها رغم ذلك تشكل تهديد على أمن واستقرار منطقة دول حوض النيل من جهة المصب، ومن ثم تأثير ذلك على أمن واستقرار المنطقة ككل، لاسيما وان إسرائيل قد تعمل على إثارتها في المستقبل من خلال الاستعانة بالعناصر المتمردة في الجنوب السوداني.

وهكذا يتبين أن دول حوض النيل تعاني من عدم استقرار فيما بينها، مما شكل بيئة لإسرائيل للنفوذ في دول الحوض، لتحقيق أهدافها الاستراتيجية تجاه المنطقة، من خلال اتباع أسلوب الترغيب تارة، والترهيب تارة أخرى. وقد رافق عدم الاستقرار، انتهاء الحرب الباردة، وبروز معطيات دولية جديدة مكنت إسرائيل من الاستفادة من تلك المعطيات، مثل اتفاقيات التسوية، والتواجد الغربي في دول الحوض. كل ذلك مهّد لإسرائيل للمضي في طريقها في تحقيق أهدافها الاستراتيجية، ومن ثم تهديد الامن القومي العربي من خلال تهديد أمن مصر والسودان في المستقبل، نتيجة لتعدد الفرص أمام الاستراتيجية الاسرائيلية تجاه دول حوض النيل.

المبحث الثاني: الكوابح

كل دولة عندما تضع استراتيجية معينة، فإنها لا بد أن تُجابَه بعراقيل وعقبات تقف بالضد من حركتها. وإسرائيل ككيان مغتصب لأرض عربية، تجابه استراتيجيتها حيال دول حوض النيل، بكوابح عدة، وهذه الكوابح ستشكل لو أحسن استخدامها وإدارتها، قيداً مهماً في حركة الاستراتيجية الإسرائيلية حيال دول الحوض. ومن أهم الكوابح المعرقلة للاستراتيجية الإسرائيلية

حيال دول حوض النيل:

المطلب الأول: الاستقرار الداخلي في دول حوض النيل

إن الاستقرار في دول الحوض، سيساعد على تحقيق التنمية والديمقراطية فيـها، وسيعمل علـى تحسين حيـاة المواطنـين اقتصـادياً واجتمـاعياً، وهـذا الاستقرار سيقف بالضد من حركة التغلغل الإسرائيلي-الغربي. ورغم أن أغلب دول حوض النيل تعاني من عدم الاستقرار داخلياً وخارجياً، كما تم بيان ذلك. ألا إنه في الآونة الأخيرة ظهرت بوادر تحسن في بعض دول الحوض على المستوى الـداخلي، التـي مـن الممكـن لـو تطـورت لشكلت كابحاً مهماً حركة الاستراتيجية الإسرائيلية حيال دول حوض النيل، وعلى مستويين:

أولاً: الاستقرار السياسي

على الرغم من أن أغلب دول حوض النيل، تعاني من عدم استقرار سياسي داخلي. ألا أنه ظهرت بوادر تحسن سياسي داخلي في بعض دول الحوض، التي من الممكن لو تطورت واستقرت، لشكلت قيداً للاستراتيجية الإسرائيلية، لاسيما في الدول التي لا تتوائم مصالحها مع إسرائيل حيال المنطقة.

فمصر، تشهد استقراراً سياسياً نسبياً منذ استقلالها، وذلك لعدم وجود تهديد للوجود (Existential Threat) للمجتمع أو للدولة والنظام[721](1)، رغم المعارضة
الداخلية التي يتعرض لها النظام السياسي الحاكم في مصر من قبل أحزاب المعارضـة المصـرية، نتيجـة القيـود المفروضـة علـى بعـض نشـاط الأحزاب السياسية المعارضة[722](1)، والمحاولات الخارجية لزعزعة الاستقرار في البلاد مـن خـلال إثـارة مسـألة الطائفيـة بـين المسـلمين والأقبـاط بـين فتـرة وأخرى[723](2)، حتى أن الرئيس المصري حسني مبارك أشار إلى أن مصر تواجه مكائد أجنبية ومحاولات تدخل[724](3).

حيث أن النظام السياسي في مصر رغم ذلك، يتمتع بتحالف اجتماعي-سياسي يكفل في المستقبل الاستقرار السياسي في البلاد واستمراره، لاسيما إذا ما تم تخفيف القيود المفروضة على نشاط الأحزاب السياسية المعارضة[725](4).

أما تنزانيا، فهي الأخرى، رغم أنها تتألف من (5) مجموعات أثنية رئيسية، وتتوزع تلك المجموعات إلى ما بين (120-135) وحدة أثنية فرعية (قبائل)، وتوجد فيها أكثر من (100) لغة محلية[726](5)، ويتوزع سكانها البالغ عددهم (34,3) مليون نسمة، إلى ثلاث مجموعات دينية رئيسية هي: المسيحية (45%)، المسلمون (35%)، ومعتقدات روحانية (20%)، كما مبين في الجدول رقم (2) و(4). ألا إنه رغم ذلك، فان تنزانيا تعتبر من دول الحوض التي تنتقل فيها السلطة بشكل سلمي، لأسباب عدة، أهمها:

1. محاولة الرئيس السابق (نيريري) خلال سنوات حكمه التي استمرت منذ الاستقلال حتى عام 1985، بتطوير آليات مؤسسية لتطبيق فلسفته الخاصة بالديمقراطية الإفريقية في تنزانيا، والمتمثلة في التنافس الانتخابي بين الأفراد من بين مرشحي حزب التانو (الاتحاد الوطني الإفريقي التنزاني) الحاكم في البلاد[727](6).

2. افتقار تنزانيا وجود أقليات كبرى، ومهيمنة ومتحكمة في البلاد، كما في أغلب دول حوض النيل. إذ أن أية مجموعة قبلية في تنزانيا لا تتجاوز نسبتها عن 5%.

3. تعتبر تنزانيا من الدول التي تنتشر فيها الديانات بشكل متداخل في كافة أنحاء البلاد، باستثناء بعض الجزر التي تنتشر فيها ديانات محددة، كما في جزر زنجبار وبمبا التي يقطنها أغلبية مسلمة[728](7).

وهكذا تعتبر تنزانيا من الدول التي تعيش استقرار سياسي نسبي، ووحدة وطنية متماسكة، ودولة ذات حكومة وطنية تعددية،رغم حدوث بعض

النزاعات الانفصالية في البلاد[729](1).

أما باقي دول حوض النيل، فإنها تعيش في وضع سياسي داخلي غير مستقر، رغم قيام بعض دول حوض النيل، مثل السودان، العمل لإجراء إصلاحات سياسية في البلاد، ومحاولة عقد سلام مع المتمردين. إلا أن التدخلات والعقبات الخارجية تقف حائلاً دون ذلك.

ومن خلال ما تقدم ذكره يتبين أن دولتين فقط من دول حوض النيل، تعيشان استقراراً سياسياً نسبياً، ووحدة وطنية متماسكة إلى حد ما. لذا أن تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي في دول حوض النيل، يجب أن يكون هدفاً في المستقبل القريب، لتحقيق وضمان الأمن الداخلي لدول الحوض. ولو استطاعت مصر والسودان وباقي الدول العربية، من العمل على تحقيق الاستقرار السياسي في دول الحوض، لأمكن أن يشكل كابحاً في المستقبل ضد حركة الاستراتيجية الإسرائيلية في دول الحوض، لاسيما في ظل تسوية النزاعات الداخلية في دول الحوض، والتي تستغلها إسرائيل لزيادة نفوذها في دول حوض النيل.

ثانياً: الاستقرار الاقتصادي

تعتبر دول حوض النيل من ضمن الدول الإفريقية التي تمتلك ثروات وموارد اقتصادية هائلة. إلا أن أغلبها تعاني من ضعف عام في اقتصادها، وانعدام التنمية، وتصنف من ضمن الدول الأفقر في العالم، كما مبين في الجدول رقم (2)، مما أثر ذلك على استقرارها الاقتصادي. إلا أنه في الآونة الأخيرة، شهدت بعض دول حوض النيل بوادر تحسن في اقتصادها، ولو استمر اقتصاد دول حوض النيل بالانتعاش في المستقبل، لأثر ذلك على استقرار البلاد، وتحقق الأمن الاقتصادي لدول الحوض.

فمصر شهدت تحسناً في اقتصادها، لاسيما منذ بداية عقد التسعينات من القرن

الماضي، حيث أن الناتج المحلي الإجمالي لمصر، قد شهد تحسناً سنة بعد سنة، كما مبين في الجدول رقم (6)، لأسباب عدة تم التطرق لها. وتعمل الحكومة المصريـة فـي الوقت الحاضر، إلى اتباع سياسـات تنموية رشيدة، لتقليل تبعيتها للخارج، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، من ضمنها تسديد الديون العامة730* ، وعدم الاقتراض، وتشجيع الصادرات غير النفطية731* ، والاهتمام بتطوير قطاع الخدمات في البلد، لاسيما في المجال السياحي، من أجـل الوصـول لمعـدل نمـو للنـاتج المحلـي الإجمـالي وبنسـبة 7% فـي المستقبل732(1). وقد صرح الرئيس المصري حسني مبارك في القاهرة في 23 تشرين الثاني من عام 2001، إلى أنه قام بإصدار توجيهات للحكومة، بعدم قبول أي قرض خارجي، مشيراً إلى إنني ضد الاقتراض وتحميل الوطن الديون وأعبائها وقررنا عدم قبول أي قرض خارجي حتى الإيجابي منه وأضاف أن الحكومة ستسعى للعمل على تنشيط أدائها في مختلف المجالات الاقتصادية مـن أجل زيـادة الصادرات والحد مـن الاستيرادات، لاسيما الاستهلاكي منها733(2).

وفـي مجـال مواجـهة العجز المـائي المصـري، قـامت وزارة المـوارد المائيـة المصرية، بإعداد خطة للسياسة المصرية حتى عام 2017، تقوم على أساس استكمال احتياجات مصر المائية من موارد داخلية ومن إجراءات الترشيد، كما قامت الحكومة المصرية بعقد اتفاقية مع ليبيا وتشاد، لدراسة سبل الاستفادة من الخزان الجوفي الرملي الحجري النوبي734(3).

أما تنزانيا، فقد كان للاستقرار السياسي الداخلي الذي عاشته البلاد، دور في تحسين اقتصاد البلاد، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولو بشكل نسبي، من خلال رفع معدلات النمو للناتج الإجمالي من (3,3%) لعام 1998، إلى (5,2 %) في عام 1999. حيث قامت حكومة تنزانيا باتباع سياسة تهدف القضاء على الدين الخارجي، والمقدرة بـ (7603) مليون دولار وفقاً لعام 1998، كما مبين في

الجدول رقم (13)، وتحسين نمو صادرات البلد دون زيادة في الإستيرادات، واتباع سياسة إصلاح الاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية. وإذا ما استطاعت تنزانيا في المستقبل، أن ترفع معدل نمو ناتجها المحلي الإجمالي إلى (8%) لعام 2015، فإنـها سـتستطيع القضـاء علـى الفقـر فـي البـلاد، وسـيتحسن وينمـو اقتصادها. وهذا يتوقف في الأساس على النمو الاقتصادي، والتوسع في فرص التشغيل، وزيادة إنتاجية العامل، وتشجيع صادرات البلد ...الخ من الإصلاحات الاقتصادية[735](4).

كذلك استطاعت أوغندا في السنوات الأخيرة، رغم كونها من ضمن البلدان الأفقر في العالم، والمثقلة بالديون، كما مبين في الجدول رقم (2) و(13)، أن تحقق معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي، وصل إلى (5%) منذ عام 2000. وهذا النمو في الناتج المحلي الإجمالي، يعود للسياسة التي اتبعتها الحكومة الأوغندية منذ عام 1997، والتي نصت على الأولويات الوطنية للحد من الفقر، والتـي تستند فـي الوقت نفسه إلى أعمدة رئيسية أهمها، إنشاء أطار للنمو والتحول في الميدان الاقتصادي، والعمل على زيادة دخول الأفراد وتحسين نوعيـة حياتـهم. حيث قـامت الحكومـة الأوغندية بإنشاء (صندوق مكافحة الفقر)، يرمي إلى توجيه الأموال المتاحة، نتيجة إعانات الدين في اطار مبادرة تخفيف الديون في البلدان الفقيرة، وموارد المانحين بوجه أعم. ففي اطار ميزانية الصندوق للعام 2000-2001، أعطيت إمدادات المياه، ومحو الأمية بين الكبار، الدرجة الأولى من أولويات الصندوق[736](1). وإذا ما استطاعت أوغندا في المستقبل من المضي بسياستها الاقتصادية لرفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلـى (8,1%) لعـام 2015، فانـها ستتمكن من القضاء على الفقر في البلاد، وسيستقر اقتصادها وينمو. وهذا يتوقف على النمو الاقتصادي، وزيادة إنتاجية العامل، وصادرات البلاد ...الخ من الإصلاحات الاقتصادية[737](2).

جدول رقم (13) يبين حجم الديون الخارجية لدول حوض النيل

للفترة (1985-1998)

بملايين الدولارات

ت	الدولة	1985	1990	1998
1-	مصر	36102	-	31964
2-	السودان	8955	14762	16843
3-	ارتيريا	-	-	149
4-	اثيوبيا	5206	8634	10352
5-	الكونغو الديمقراطية	6171	10270	12929
6-	كينيا	4181	-	7010
7-	تنزانيا	9107	6438	7603
8-	أوغندا	1232	2582	3935
9-	رواندا	366	711	1226
10-	بوروندي	455	907	1119

الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على:

1- تقرير التنمية البشرية لعام 2000- مصدر سبق ذكره- ص220-222.

2- أقل البلدان نمواً: تقرير عام 2000-مصدر سبق ذكره. ص99.

وبالرغم من كون أوغندا وتنزانيا، نجحت في الآونة الأخيرة من تحقيق معدل نمو في ناتجها الإجمالي، إلا أن ذلك لا يعود فقط للسياسات التنموية التي اتبعتها الحكومتان، وإنما إلى الإعانات السنوية التي تحصل عليها الدولتان من الدول الغربية-الصهيونية، والمؤسسات الدولية وغير الدولية المتعددة الأطراف، والتي يتنفذ فيها اللوبي الصهيوني، وفق مبادرة تخفيف الديون عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون[738](1).

وهكذا يتوقع أن يؤدي النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في مصر وتنزانيا وأوغندا، أن يشكل كابحاً ضد حركة الاستراتيجية

الإسرائيلية حيال دول حوض النيل، لاسيما في ظل تحرير اقتصاد دول الحوض من التبعية للخارج، والتي يعتمد اقتصادها في الغالب على المعونة الخارجية، لأن المعونة الخارجية قد تستطيع القضاء على الفقر في الأجل القصير، إلا أن قصور الهياكل الإنتاجية، وضعف اقتصاد البلاد، وعدم الاستقلال الاقتصادي كل هذه الأسباب ستقف حائلاً دون القضاء على الفقر، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأجل الطويل.

أما في السودان، فبالرغم من قيام حكومة البشير، العمل ومنذ وصولها للحكم في عام 1989، إلى محاولة القضاء على حالة الفقر والتبعية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلاد من خلال اتباع سياسات تنموية رشيدة، تهدف للنهوض بالاقتصاد السوداني، لاسيما في السنوات الأخيرة، من خلال إنتاج حوالي (7) ملايين طن من المواد الغذائية، في حين أن حاجته منها لا تزيد عن (3) ملايين طن، أي بفائض قدره (4) ملايين طن تصدر للخارج[739](2)، وإسهام البترول السوداني بحصة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، حتى أن وزير المالية السوداني (عبد الرحيم حمدي) أعلن أن البترول أصبح يساهم بنسبة (40%) من واردات الميزانية[740](3)، وأدى ذلك إلى انخفاض مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات، من (55%) في عام 1965، إلى (39%) في عام 1999[741](4). وهذه السياسات التنموية، أدت إلى إعلان وزير المالية السوداني، إلى أن الحكومة استطاعت تخفيض عجز الميزانية الكلي للبلاد من (110) مليار دينار، إلى (61) مليار دينار في عام 2001[742](5)، وأن تدفع الحكومة شهرياً مبلغ (5) ملايين دولار منذ عام 1997، لصندوق النقد الدولي كفائدة ديون عن القروض الممنوحة سابقاً[743](1)، وارتفع معدل النمو الاقتصادي للبلاد من (5,5%) في عام 1999، إلى (7,2%) في عام 2000[744](2). إلا أن هذه السياسات التنموية التي اتبعتها حكومة السودان، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلاد، غالباً ما تعرضت لعقبات عدة من قبل المتمردين

السودانيين، وبدعم وإسناد صهيوني، وكما تم بيان ذلك، مما أثر على استقرار الأوضاع الاقتصادية في البلاد.

حيث نلاحظ مثلاً، أن مشروع قناة جونجلي والتي عملت حكومة السودان على العمل لإنجازه في عام 1978، بالتعاون مع مصر، تعرض لهجوم من قبل المتمردين السودانيين في تشرين الثاني من عام 1983، بعدما تم حفر ما يقارب (260) كم في الجزء الشمالي للقناة البالغ طولها الكلي (360) كم، وأدى الهجوم إلى إيقاف العمل بالمشروع بعدما تم إنجاز أكثر من ثلثي العمل، رغم أن المشروع كان يعد من المشاريع التي كانت ستساهم في حل الكثير من المشاكل الاقتصادية والبيئية في السودان، من خلال المحافظة على موارد مياه النيل من الضياع والاستفادة منها، فضلاً عن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية في البلاد، لاسيما في الجنوب السوداني745(3). وقد كان للدوائر الإسرائيلية-الغربية، دوراً مهماً في عرقلة المشروع، من خلال إمداد المتمردين بالسلاح والدعم اللازم لإفشال المشروع بصورة مباشرة، وغير مباشرة عن طريق دول الجوار السوداني، وكما تم بيان ذلك. فمثلاً في تشرين الأول من عام 1982، عقدت الجمعية الجغرافية الملكية (RGS) ببريطانيا مؤتمراً عالمياً عارضت فيه إنشاء قناة جونجلي. وكان من النتائج التي تمخضت عن المؤتمر، أن مشروع القناة سيؤدي إلى تحويل منطقة المستنقعات إلى صحراء وسيؤثر على المناخ بالمنطقة، كما أنه سيعمل على إحداث تغيير في نمط حياة القبائل النيلية التي تعيش في المنطقة746(4). إلا أن هذه الادعاءات تدحضه الحقائق الموضوعية، وفي مقدمتها، أن مشروع القناة سيؤدي إلى زيادة الرقعة الزراعية بالمساحات التي سيتم تجفيفها، والتي تقدر بـ (36%) فقط من المساحة الكلية للمستنقعات، إضافة لفوائد اقتصادية أخرى747(5).إلا أن السبب الأساسي من وراء إفشال المشروع،هو لإبقاء الحالة الاقتصادية والاجتماعية متخلفة في السودان،ولاسيما في الجنوب السوداني،لكي يسهل للدوائر الصهيونية استخدامها كحجة للنفوذ في دول حوض النيل.كما قام المتمردون السودانيين

بين الحين والآخر، وبدعم صهيوني، بضرب المشاريع والاستثمارات في البلاد، لاسيما البترولية. إذ مثلاً شن المتمردون، في عام 1997 هجوم على منطقة كسلا التي تحتوي على البترول. كما قام المتمردون بتفجير خط أنابيب البترول في مدينة سنكات، وأدى التفجير إلى وقف مؤقت لتدفق البترول. كما قاموا بنسف الجسر الرئيسي الذي يربط بين مختلف مدن منطقة بحر الغزال[748](1). وهذا كله من أجل إفشال سياسة التنمية والاستقرار الاقتصادي، والتي تعمل الحكومة جاهدة إلى تحقيقه، ومن ثم سيمهد للاستراتيجية الإسرائيلية التحرك بحرية في منطقة حوض النيل.

ومن خلال ما تقدم ذكره، يتبين رغم محاولة البعض من دول حوض النيل، العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلاد، مثل السودان. إلا أن المشاكل التي تواجهها الحكومة، وبدعم خارجي، حالت دون تحقيقها. وقد أشار لذلك (أدبايو أديديبي) السكرتير التنفيذي السابق للجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة إن ما نواجهه في أفريقيا هو قبل كل شيء أزمة سياسية وأن تكون ذات نتائج اقتصادية مدمرة وأضاف سوف لن تستطيع الشعوب الأفريقية أن تحل الأزمات التي تواجهها طالما دوماً يفترضون أن الأزمة هي اقتصادية أساساً وليست سياسية[749](2).

المطلب الثاني: علاقات التعاون والاستقرار بين دول حوض النيل

رغم أن أغلب دول الحوض تعاني من صراعات وعدم استقرار فيما بينها، لاسيما في الوقت الحاضر. إلا أن تفعيل التعاون فيما بين دول الحوض في المجالات كافة، لاسيما السياسية والاقتصادية، سيساعد على نشر الاستقرار والتعاون فيما بينهم، ومن ثم عدم تمكين إسرائيل من استغلال تلك الصراعات والمنازعات، لتهديد الأمن القومي لدول حوض النيل، لاسيما من جهة المصب، وتحديداً السودان.

ويتخذ التعاون بين دول الحوض، شكلين أساسيين:

أولاً: التعاون على صعيد التجمعات الإقليمية

تعددت وتنوعت التجمعات الإقليمية في القارة الإفريقية ككل، ومن ضمنها في منطقة دول الحوض. وهذا التعدد يعود بالأساس إلى كبر القارة من حيث المساحة والسكان، وكذلك من حيث الثروات التي تحتويها، والمشاكل والنزاعات التي تواجهها. ومن أهم التجمعات الإقليمية التي تتكون من جميع أو بعض دول حوض النيل:

أ. مبادرة دول حوض النيل:

تعود الجذور الأولى للمبادرة إلى الستينات من القرن الماضي، وتحديداً في آب 1967.

وذلك عندما تكونت في مدينة عنيتبي بأوغندا، أول هيئة إقليمية للتعاون الفني بين دول حوض النيل، عُرفت باسم (هيدرومت) Hydromet Survey والتي كان من مهامها الأساسية، قياس هطول الأمطار وتدفقها في ، Project المجاري المغذية لبحيرات فيكتوريا، البرت، وكيوجا. ثم قرر بعد ذلك وزراء الري لدول الحوض في الفترة من 7-8/12 لعام 1992، استمرار التعاون فيما بينهم تحت مسمى جديد وهو (اللجنة الفنية للتعاون لتنمية حوض النيل وحماية البيئة) ومختصرها بالإنكليزي (تكونيل) Tecconile ، والتي كان من مهامها الأساسية، زيادة التعاون الفني بين دول حوض النيل لتطوير التنمية، والحماية البيئية لحوض النيل، ووضع خطة تنسيق فيما بينهم تسمى (خطة عمل لحوض النيل) Nile Basin Action Plan ، من أجل العمل على تحقيق التعاون بين دول الحوض، لتطوير الحوض تطويراً تكاملياً يقوم على توزيع عادل للمياه750[(1)]. لذا وبعد (6) سنوات، وتحديداً في آذار 1998، قرر المجلس الوزاري لدول حوض النيل، إنشاء هيئة جديدة سميت بـ (مبادرة حوض النيل) Nile Basin Intiative ، من جميع دول حوض النيل، باستثناء

أثيوبيا التي لم تنضم إلاّ بعد مرور عام ونصف على إعلان المبادرة، وأرتيريا التي اكتفت الانضمام كعضو مراقب. وقد اتفقت دول الحوض، على العمل لاعتماد رؤية موحدة هدفها تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة في دول حوض النيل عن طريق الاستخدام العادل لمياه النيل والانتفاع المشترك بموارده[751](2). وفي شباط 1999، أُعلن عن قيام (مبادرة حوض النيل) في مدينة أروشا بتنزانيا[752](3)، وقد اتفقوا خلالها على برنامج استراتيجي للعمل اندرجت تحته (7) برامج، (4) منها أساسية تتعلق بالعمل البيئي عبر الحدود، والتجارة الاقليمية للكهرباء، وتخطيط وإدارة مصادر المياه، والاستخدام الكفء للمياه في الزراعة، و(3) أخرى مساعدة تتعلق، ببناء الثقة وتوطيد الاتصال بين دول حوض النيل، والتدريب العملي، وطرق توصيل فوائد برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للناس في دول الحوض[753](4). وهذه البرامج المزمع تنفيذها، ستدوم في مرحلتها الأولى ما بين (3-6) سنوات، وبتكلفة تقدر بـ(211) مليون دولار. أما مراحل بناء المشروعات اللاحقة والناجمة عن الأولى، فستحتاج إلى تمويل يزيد عن (1,6) مليار دولار للقيام بتنفيذها. وتتولى شؤون المبادرة، أجهزة متعددة، هي:

1. مجلس وزراء الموارد المائية لدول حوض النيل. وتكون رئاسته بالتناوب السنوي.

2. سكرتارية دائمة اتخذت من مدينة عنيتبي بأوغندا مقراً لها. وقد افتتحت رسمياً في أيلول 1999.

3. هيئة فنية لإعداد ودراسة المشروعات المزمع تنفيذها.

فضلاً عن ذلك، يقف وراء المبادرة (الكونزورتيوم الدولي للتعاون من أجل النيل) ICCON ، وتتألف من البنك الدولي، وبعض المؤسسات الدولية المانحة مثل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والولايات الكندية للتنمية

الدولية754(1).

وهكذا يتبين أن لمبادرة حوض النيل، الفرصة في تحقيق التعاون والاستقرار بين دول الحوض، من خلال تفعيل مؤسساتها، وإنجاز المشاريع المشتركة بين دول الحوض، مما قد يشكل كابحاً مهماً في المستقبل في حركة الاستراتيجية الإسرائيلية، من خلال عدم استخدامها قضية مياه النيل كذريعة للنفوذ في دول حوض النيل، وكما تم بيان ذلك في المباحث السابقة.

إلا أنه مما يؤخذ على المبادرة، هو الدور السلبي الذي لعبته دول حوض النيل، من خلال ترك تنظيم وإدارة نهر النيل، والمشاريع المزمع إنشاؤها، للمؤسسات الدولية، لاسيما البنك الدولي، الذي تسيطر وتتحكم فيه، الولايات المتحدة الأميركية وأجهزتها الصهيونية، حتى يمكن القول أن المبادرة من صنع المؤسسات الدولية755(2).

ب. منظمة الأندوجو:

أنشأت المنظمة في عام 1983، تماشياً مع ما جاء في (خطة لاجوس)756*. حيث دعت مصر إلى عقد مؤتمر يضم دول الحوض. وبناء على ذلك، تم عقد المؤتمر الخماسي الأول لدول حوض النيل للفترة 2-4 تشرين الأول من عام 1983 في العاصمة السودانية، وبحضور كلٍّ من مصر، السودان، أوغندا، زائير، وأفريقيا الوسطى (رغم أنها ليست من دول الحوض). وتقرر خلال المؤتمر إنشاء منتدى لتبادل وجهات النظر، بهدف التعاون الاقتصادي والاجتماعي والسياسي فيما بين دول الحوض757(1). وبانعقاد المؤتمر الثاني في العاصمة الزائيرية في أيلول 1984، تم تغيير اسم المؤتمر الخماسي إلى (مجموعة الاندوجو)758*. ويبلغ عدد الدول الأعضاء في المنظمة (8) دول، بعد انضمام كل من رواندا، بوروندي، وتنزانيا بصفة مراقب759(2). ويتألف الاندوجو من، مجلس وزراء مكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء، ولجنة فنية تدعمها

مكونة من سفراء دول الحوض، تساعدها سكرتارية760(3).

وبالرغم من كون المنظمة أنشأت لتحقيق حالة الاستقرار والتعاون فيما بين دول حوض النيل، وفي المجالات كافة، مما كان سيشكل كابحا في حركة الاستراتيجية الاسرائيلية من خلال عدم استغلالها للنزاعات الموجودة في دول حوض النيل. إلا أن درجة التباين في الأحوال السياسية والاقتصادية فيما بين دول الحوض، فضلاً عن استبعاد دول حوض النيل من أجندة الموضوعات التي تمثل حساسية في العلاقات فيما بين دول الحوض مثل، قضية المياه، والمشاكل السياسية فيما بينهم، كل ذلك شكل أثره الواضح في تجمد وفشل الاندوجو في تحقيق أهدافه المنشودة، ولم تتعد مهمة المنظمة سوى إبداء النوايا الطيبة، وتحضير الدراسات وتكوين الآليات761(4).

ج. منظمة الإيغاد:

أنشأت في كانون الثاني عام 1986، نتيجة إصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 5/12/1980 ، قرارها المرقم 35/90، أوصت خلالها دول منطقة القرن الأفريقي بالعمل لإنشاء هيئة لمكافحة الجفاف والتصحر، عرفت باسم (الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف) ومختصرها بالإنكليزية I . G . A . D . D ،واتخذت من العاصمة الجيبوتية مقراً لها. وتضم كل من أثيوبيا، كينيا ، أوغندا، السودان، جيبوتي، والصومال (الدول المؤسسة للمنظمة)، وأرتيريا (عقب استقلالها عام 1993)762(1)، ومصر بصفة مراقب (رغم أنها ليست من دول القرن الإفريقي)763(2). ورغم أن المنظمة أنشأت في الأساس لمحاربة الجفاف والتصحر، وتحقيق التنمية في دول القرن الإفريقي. إلا أنه ومنذ منتصف التسعينات، قامت الهيئة بتوسيع مهامها لتتضمن فضلا عن محاربة التصحر والجفاف، إيجاد نظام لمنع النزاعات والصراعات وإدارتها في دول شرق أفريقيا. أي تحولت المنظمة من مفهوم التنمية، لمفهوم أوسع يعنى بكافة

المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حتى أنه تقرر في 1996 تغيير اسم المنظمة إلى (الهيئة الحكومية للتنمية)، وتم أدراج بند أخر للميثاق يعنى بالبحث في تأمين الاستقرار السياسي والأمني في دول شرق إفريقيا. حتى اصبح يقال على (الإيغاد) أنها تسيست وبإيعاز أميركي-صهيوني. حيث سعت المنظمة إلى العمل وبحجة تسوية المشاكل السياسية بين الدول الأعضاء، لاسيما بين السودان والدول المجاورة لها، إلى التدخل في الشؤون الداخلية للسودان، لزعزعة استقرار البلاد[764](3).

وهكذا يتبين رغم أن الايغاد كانت تهدف إلى إعادة الامن والاستقرار في منطقة القرن الإفريقي، وزرع بذور التعاون فيما بين الدول الأعضاء، في المجالات كافة، مما كان سيشكل كابحا مهما في حركة الاستراتيجية الاسرائيلية، من خلال حل المشاكل العالقة فيما بين دول القرن الإفريقي، لاسيما بين السودان ودول الجوار لضمان أمن المنطقة.

إلا أن من أهم أسباب الفشل التي واجهت المنظمة في حل المشاكل العالقة بين الدول الأعضاء، هو الاعتماد في تمويل المنظمة على (شركاء الإيغاد)[765]*، لاسيما على الولايات المتحدة، أي أصبحت المنظمة أسيرة الدول المانحة للمعونات[766](4)، مما شكل ذلك فرصة لـ إسرائيل للنفوذ من خلالها لزعزعة استقرار المنطقة، وتحويل المنظمة من كابح إلى وسيلة تستخدمها إسرائيل لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في دول حوض النيل، وتهديد منابع النيل.

فضلاً عن التجمعات السابقة، فأن دول حوض النيل، أو البعض منها، تشارك في عدد من التجمعات الإقليمية والفرعية الموجودة في القارة الإفريقية، والتي يمكن عن طريقها تدعيم التعاون فيما بينها من جهة، وتقوية علاقاتها بباقي دول القارة الإفريقية من جهة أخرى، مما قد تشكل كابحاً مهماً في المستقبل لتقف بالضد من حركة الاستراتيجية الإسرائيلية حيال دول حوض النيل، والقارة الإفريقية ككل.

رغم أن تعدد الانتماءات لبعض هذه الدول إلى أكثر من تجمع، قد يضعف من جهودها، الأمر الذي قد ينعكس سلباً على دورها في التجمعات التي تم الإشارة إليها[767](1). ومن هذه التجمعات التي يمكن الإشارة إليها باختصار:

1. مؤتمرات قمة رؤساء دول شرق ووسط أفريقيا: أُنشأت في 31 آذار من عام 1966. تضم (14) دولة من وسط وشرق أفريقيا، وهي كل من: أوغندا- تنزانيا- الكونغو الديمقراطية- رواندا- بوروندي- أثيوبيا- كينيا- مالاوي- الكونغو برازفيل- الصومال- زامبيا- إفريقيا الوسطى- وتشاد[768](2).

2. التجمع الاقتصادي لدول وسط أفريقيا: تأسست عام 1973. تضم (11) دولة وهي: بوروندي- رواندا- الكونغو الديمقراطية- تشاد- أفريقيا الوسطى- الغابون- الكونغو برازفيل- غينيا الاستوائية- الكاميرون- ساوتومي- وبرنسيب[769](3).

3. منظمة المجموعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمى: أُنشأت في 20 أيلول من عام 1976. تضم (3) دول وهي كلٌ من: رواندا- بوروندي- والكونغو الديمقراطية[770](4).

4. منظمة إدارة وتنمية حوض نهر كاجيرا: أُنشأت في 24 آب من عام 1977. تضم كل من: رواندا- بوروندي- تنزانيا- وأوغندا[771](5).

5. منظمة السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا والمعروفة باسم (الكوميسيا): أُنشأت في تشرين الثاني من عام 1993 ودخلت حيز التنفيذ في كانون الأول من عام 1994، كبديل عن (منظمة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا) التي أُنشأت في عام 1982. تضم (20) دولة وهي كلٌ من: السودان- أثيوبيا- ارتيريا- رواندا- بوروندي- كينيا- الكونغو الديمقراطية- أوغندا- جيبوتي- جزر القمر- مدغشقر- موريشيوس- مالاوي- سيشل- زامبيا- زيمبابوي- ناميبيا- أنغولا- سوازيلاند- ومصر التي انضمت في 29 حزيران من

عام 1998[772](1). أي جميع دول حوض النيل باستثناء تنزانيا التي انسحبت من التجمع في 1 أيلول من عام 2000[773](2).

6. مجموعة شرق أفريقيا: أُنشأت في 16 كانون الثاني من عام 2001. تضم كل من: تنزانيا- كينيا- وأوغندا[774](3).

ومن خلال ما تقدم، نلاحظ تعدد التجمعات والمنظمات في دول حوض النيل، سواء على مستوى دول حوض النيل، أم على مستوى تعاونها مع باقي دول القارة الأفريقية. ورغم ما قد يقال من أن تعدد التجمعات والمنظمات سيضعف التعاون فيما بين دول الحوض، ولا يساعد على تحقيق التعاون فيما بينهم. إلا إنها رغم ذلك، يمكن أن تساهم في تعزيز التعاون والاستقرار فيما بين دول حوض النيل من جهة، ومع باقي دول القارة من جهة أخرى، من خلال تعدد وتنوع مجالات التعاون فيما بينهم.

وعلى مستوى إقليم دول حوض النيل، يمكن أن تساهم (مبادرة حوض النيل) في دعم التعاون فيما بينهم، لاسيما في مجال مياه نهر النيل، ويمكن أن تلعب مصـر والسـودان دوراً مـهما فـي تفعيـل عمـل المبادرة. إذ للـدور المصري والسوداني أثر إيجابي في تعزيز التعاون بين دول حوض النيل في المجالات كافة، لاسيما في مجال المياه، لان موضوع مياه النيل ستبقى المسالة المهمة والأساسية في تحسن العلاقات أو تعكرها، فيما بين دول حوض النيل، لاسيما بين مصر والسودان من جهة، وباقي دول الحوض من جهة أخرى.

إذ أشـار (نـيونجيرا تومـاس) المسؤول فـي وزارة الأشغال العامـة والطاقـة الرواندية، إلى أن هذه الأم المرضع (أي نهر النيل) التي تشبه الذئبة الرومانية، يجب أن تقودنا إلى أن نوحد صفوفنا ونتعلم كيف نكون عادلين في تقاسم هـذه الثـروات التـي لا يمكن استغلالها إلى الحد الأقصى إلا في اطار تعاون صريح[775](4). وجاء في دراسة فنية قدمها ثلاثة خبراء مصريين إذا تعاون

المنتفعون من مياه النيل، فمن الممكن زيادة تدفق مياه النيل بمقدار(57,453 مليار م3 في السنة776(1). وهذا الدور المصري . السوداني، يجب أن يرافقه دعم وتمويل عربي للمشاريع المشتركة المزمع إنشائها في منطقة دول الحوض، من مال وخبرة فنية وتقنية، وبإشراف عربي مباشر. وهذا سينعكس على مستقبل العلاقات العربية مع دول حوض النيل غير العربية، وعلى القارة الأفريقية ككل، ومن ثم سيشكل كابحا للأهداف الاستراتيجية الاسرائيلية في المستقبل، من خلال عدم تمكين إسرائيل استخدام خبراتها ودعمها المادي والمعنوي، للتغلغل في المشاريع المقامة في المنطقة، لاسيما من جهة المنبع، ومن ثم تهديد الامن القومي المصري والسوداني، والأمن القومي العربي.

ثانياً: التعاون على صعيد العلاقات البينية بين دول حوض النيل

رغم أن اغلب دول حوض النيل، تعاني من نزاعات وعدم استقرار فيما بينهما، ولأسباب عدة. إلا انه في الآونة الأخيرة، شهدت العلاقات فيما بين دول الحوض تطورات إيجابية، وعلى الأصعدة كافة. وهذا التحسن في العلاقات من الممكن أن يتطور في المستقبل إلى درجة التعاون الكامل فيما بينهما، لاسيما بين دول المنبع من جهة، ودولتي المصب من جهة اخرى، مما قد ينعكس سلبا على حركة إسرائيل حيال دول الحوض، ويقف بالضد من تحقيق أهدافها الاستراتيجية حيال المنطقة. وقد اتخذ التعاون فيما بينهم أصعدة عدة، أهمها:

1 - التعاون على الصعيد السياسي-الدبلوماسي:

شهدت العلاقات بين دول الحوض في الآونة الأخيرة، تطورا إيجابيا، وذلك من خلال تبادل الزيارات والتعاون لإنهاء كل أشكال التمرد والحروب الأهلية في المنطقة، وتبادل البعثات الدبلوماسية... الخ. ولتعدد حالات التعاون على الصعيد السياسي بين دول الحوض، فسيتم التركيز فقط على الدول التي تدهورت العلاقات معها بسبب المتمردين، لاسيما والتي نجحت إسرائيل في

استغلالها للنفوذ في دول حوض النيل.

فبالنسبة للسودان، شهدت علاقاتها مع باقي دول الحوض، تحسنا في الآونة الأخيرة، رغم محاولة إسرائيل والدول الغربية، العمل على تشكيل طوق معادي للسودان من دول الجوار، وإثارة النزاعات فيما بينهم. حتى أن الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية (عصمت عبد المجيد) أشار بترحيبه للسودان لما حققته الدبلوماسية السودانية من تطوير لعلاقاتها الدولية والإقليمية خاصة مع دول الجوار...[777](2).

فعلى صعيد العلاقات السودانية-المصرية: شهدت العلاقات بين البلدين تطورات إيجابية منذ عام 1996، وذلك عندما اجتمع الرئيسان المصري والسوداني في 23 حزيران من عام 1996، على هامش مؤتمر القمة العربية الذي عقد بالقاهرة[778](1). وعلى اثر ذلك تم تبادل السفراء بين البلدين، وتكوين لجان مشتركة لتسوية المشاكل العالقة بينهما، ودفع التعاون في المجالات السياسية[779](2)، حتى تم تطبيع العلاقات بين البلدين بصورة كاملة، أثناء عقد قمة مصرية-سودانية في أواخر 1999[780](3). وهذا التحسن في العلاقات بين البلدين، أدى إلى مساندة مصر للسودان من اجل رفع العقوبات عن السودان في 28 أيلول من عام 2001[781](4). وقد أشار لذلك الدكتور (تيجاني فضيل) وزير الدولة بوزارة الخارجية السودانية، بقوله لقد كان للحكومة المصرية دور مهم في رفع العقوبات الدولية عن السودان، وبجهد من الحكومة السودانية[782](5). وهذا التحسن في العلاقات، يعود بالأساس إلى إحساس البلدين، بوحدة وسلامة أمن كل دولة على الأخرى، وللاهتمام بالدائرة النيلية بعد أن أهملت لفترة طويلة، وأصبحت أرضاً سهلة لـ إسرائيل خاصة من جهة المنبع.

وعلى صعيد العلاقات السودانية-الأثيوبية: جرى لقاء بين وزيري خارجيتي

البلدين في كينيا في آب 1999، وتم استئناف الرحلات الجوية بينهما، بعد توقف دام خمس سنوات، كما تم الاتفاق بين البلدين، على تعهد أثيوبيا بوقف الدعم المقدم للمتمردين، مقابل تعهد حكومة السودان، بعدم تقديم الدعم لجبهة تحرير الاورومو الأثيوبية التي تقاتل ضد حكومة زيناوي783(6). كما أعلن البلدين في ختام المباحثات المشتركة التي عقدت في العاصمة الأثيوبية في17شباط من عام 2002، إنشاء لجنة مشتركة لتعزيز أمن الحدود بين البلدين، وأكدا عزمهما على تعزيز التعاون لتنفيذ كل الاتفاقيات الثنائية في مجالات الامن والدفاع والجمارك والهجرة784(1).

وعلى صعيد العلاقات السودانية-الأرتيرية: تم توقيع مذكرة للتفاهم من قبل وزيري خارجيتي البلدين في العاصمة القطرية (الدوحة) في 10 تشرين الثاني من عام 1998785(2)، وكان من نتائجها، التمهيد للقاء بين الرئيسين السوداني والارتيري، والذي عقد في العاصمة القطرية، وبحضور أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، وقد أثمر اللقاء عن توقيع (اتفاقية الدوحة) في بداية أيار من عام 1999، تضمنت عدم دعم أو إيواء العناصر المعارضة للبلدين، وإعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما، وإنشاء لجان مشتركة لمعالجة القضايا العالقة بين البلدين، لاسيما القضية الأمنية وحلها بالطرق السلمية786(3). وقد أشار وزير الخارجية السوداني في اجتماعات المجلس الوزاري للايغاد والذي عقد في السودان في بداية عام 2002، إلى إن تطبيع العلاقات السودانية-الأرتيرية قد اكتمل787(4).

وعلى صعيد العلاقات السودانية-الأوغندية: فقد تم توقيع اتفاقية سلام بين البلدين في كانون الأول من عام 1999، وبوساطة الرئيس الأميركي السابق (جيمي كارتر)، تعهدا خلال الاتفاق، بعدم دعم أي من البلدين للمعارضة. ونتيجة لذلك، أفرجت أوغندا عن عشرات الأسرى السودانيين مقابل قيام السودان بإعادة آلاف الأطفال الذين احتجزوا من قبل جماعة (جيش الرب

للمقاومة)788* في قواعد بالسودان789(5). ثم بعد ذلك، قام الرئيس السوداني بزيارة أوغندا للمشاركة في احتفالات تجديد تنصيب الرئيس الأوغندي موسيفيني رئيسا للبلاد في أيار 2001، وانتهت الزيارة بالاتفاق على إعادة التمثيل الدبلوماسي بين البلدين وتنشيط بنود اتفاقية 790 1999(1)، واثر ذلك،

تم إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما، وافتتاح السفارة الأوغندية في السودان في أيلول من عام 791 2001(2).

وعلى صعيد العلاقات السودانية-الكينية: عمل الرئيس السوداني أثناء قمة الشراكة الاقتصادية الذي عقد في العاصمة الأوغندية في 18 آب من عام 2001، على تحسين علاقات بلاده مع كينيا، وبحث مع الرئيس الكيني المساعي والجهود الكينية لإيقاف الحرب الأهلية في السودان، لتحقيق الامن والاستقرار في المنطقة792(3)، واثر ذلك قام الرئيس الكيني باستضافة (الحركة الشعبية لتحرير السودان) والحكومة السودانية في مدينة ماشاكوس في العاصمة الأوغندية في 20/7/2002، وقد أسفر اللقاء عن توقيع اتفاق عرف بـ (اتفاق ماشاكوس) بين الحكومة السودانية والمتمردين793(4).

أما على صعيد العلاقات السودانية-التنزانية: ففي مؤتمر قمة الشراكة الاقتصادية، سعى الرئيس السوداني في اطار تحسين علاقاته مع دول حوض النيل، إلى تأكيده للرئيس التنزاني على ضرورة بذل الجهود لإحياء اللجنة المشتركة للتعاون بين البلدين، وبالمقابل أكد الرئيس التنزاني، حرص بلاده على وحدة وسلامة السودان من أي اعتداء أو تجزئة794(5).

أما بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، فبالرغم من وقوف دول جوار حوض النيل بجانب المتمردين في حربهم الأهلية ضد نظام الرئيس (لوران كابيلا)، مما أسفر عن تدهور العلاقات السياسية والدبلوماسية فيما بينهم. إلا انه بوصول (جوزيف كابيلا) للحكم خلفا لوالده الذي قتل في كانون الثاني من

عام 2001، فقد شهدت العلاقات في منطقة البحيرات العظمى انفراجا نسبيا.

فعلى صعيد العلاقات بين الكونغو الديمقراطية وبوروندي: قام وزير خارجية بوروندي (ثيرانس سينو نجوروزا) بزيارة الكونغو الديمقراطية، وعقب الزيارة قررت بوروندي سحب قواتها من الأراضي الكونغولية مقابل التزام الكونغو بعدم دعم مليشيا الهوتو للقيام بهجمات على العاصمة (بوجمبورا)، وذلك حسب بيان مشترك للبلدين في 9 كانون الثاني من عام 2002. كما تم استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما[795](1).

وعلى صعيد العلاقات بين الكونغو الديمقراطية وروانـدا: فقد قام رئيسا الدولتين بالاتفاق على توقيع اتفاق سلام بين بلديهما في 2تموز من عام 2002 في (بريتوريا) لوضع حد للنزاع الدائر بينهما[796](2). وقد أثمر اللقاء عن توقيع اتفاقية سلام بينهما في 31 تموز من عام 2002، تضمن ما يلي:

1 - تتعهد الكونغو الديمقراطية بنزع سلاح أفراد مليشيا (انتراهاموى) الرواندية المؤلفة من الهوتو.
2 - تتعهد رواندا بسحب قواتها البالغ عددها(20) ألف جندي من الأراضي الكونغولية، ويتعهد الجانبان الكف عن دعم المتمردين.

تقوم الأمم المتحدة وجنوب أفريقيا اللتان رعتا الاتفاق بالتحقق من تنفيذ الجانبين لبنود الاتفاق خلال (120) يوما من تاريخ توقيع الاتفاق[797](3).

أما على صعيد العلاقات بين الكونغو الديمقراطية وأوغندا: فقد قام رئيسا البلدين بتوقيع اتفاقية سلام بين بلديهما في 7 أيلول من عام 2002 في العاصمة الانغولية (لواندا)، وقد تضمن الاتفاق، انسحاب القوات الأوغندية من الأراضي الكونغولية مقابل عدم سماح جمهورية الكونغو للمتمردين الأوغنديين باستخدام أراضيها منطلقا لعملياتهم ضد كمبالا[798](4).

وهكذا يتبين أن العلاقات السياسية-الدبلوماسية فيما بين دول حوض النيل، شهدت تطورا نسبيا. ورغم كون هذه العلاقات حديثة نسبيا، ولم تتبلور بعد على صعيد العمل السياسي الموحد، في ظل تجدد التوتر، والتدخل في الشؤون الداخلية، ودعم المتمردين. كما حدث عندما نقض المتمردين السودانيين (اتفاق ماشاكوس) واحتلوا مدينة (توريت) السودانية في بداية تشرين الأول من عام 2002. حيث دعمت كلّ من أرتيريا وأوغندا المتمردين في احتلالهم للمدينة، وبالمقابل قامت حكومة السودان بدعم قوات (جيش الرب للمقاومة). ورغم عودة الاستقرار مرة أخرى للمنطقة، اثر استعادت الحكومة السودانية مدينة (توريت) بعد أيام عدة من احتلالها، والعودة للعمل بـ (اتفاق ماشاكوس)799(5). إلا أن الحادثة تبين أن الأوضاع السياسية في دول

الحوض لم تستقر بعد. لذا وجب على دول الحوض، لاسيما مصر والسودان، العمل على زيادة علاقاتها السياسية والدبلوماسية مع باقي دول الحوض، وان تلعب الدولتان دورا مؤثرا في نشر الاستقرار في المنطقة، مما سيشكل كابحا ضد حركة الاستراتيجية الاسرائيلية في المنطقة، من خلال تفويت الفرصة لـ إسرائيل لاستغلال النزاعات فيما بين دول الحوض من اجل زيادة نفوذها في المنطقة، من خلال إمداد الدول الصديقة والمتمردين في نفس الوقت بالسلاح والمال، كما حدث في منطقة البحيرات الكبرى.

1 - التعاون على الصعيد الاقتصاد ي :

إن دول حوض النيل تعاني عموما، مشاكل اقتصادية عدة، وعدم استقرار اقتصادي وهذه المشاكل، يضع أمام دول الحوض، مسؤولية العمل على الاهتمام بالتنمية الاقتصادية، من خلال وضع استراتيجية للتعاون فيما بينهم، والذي سيؤدي لو تطور في المستقبل، إلى عدم الاقتراض، وطلب المعونة من الدول الغربية-الصهيونية، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي من الغرب، لاسيما من أميركا وإسرائيل ومن ثم سيشكل كابحا مهما ضد الاستراتيجية الاسرائيلية

حيال دول حوض النيل. لذا ومن اجل تحقيق ذلك، توجهت دول الحوض، لاسيما مصر الى تفعيل التعاون الاقتصادي بين دول الحوض وعلى مستويين رئيسين:

1- على صعيد المنظمات الإقليمية. وقد تطرقنا له سابقا.

2- على صعيد التعاون فيما بين دول الحوض، وإقامة مشاريع مشتركة، والتي ستؤدي لو احسن استخدامها إلى تعزيز التعاون فيما بينهم.

فعلى الصعيد المصري-السوداني: قامت الدولتان وبعد تحسن العلاقات السياسية والدبلوماسية فيما بينهما، إلى العمل لتنشيط العلاقات الاقتصادية بين البلدين. إذ قام وزير التجارة السوداني في كانون الثاني من عام 1998، بزيارة القاهرة لتنشيط البروتوكول التجاري بين البلدين، وإحياء اللجنة التجارية المشتركة، ومجالات الاستثمار بين البلدين800(1). كما شكلت صادرات وواردات البلدين لبعض دول الحوض، النسبة الأعلى فيما بينهما قياسا بباقي دول حوض النيل، كما مبين في الجدول رقم (14) و(15). وهذا يعود لإدراك البلدين لأهمية تنشيط العلاقات الاقتصادية فيما بينهما وما ستفرزه من تحقيق التنمية والاستقرار في بلديهما مما قد يشكل كابحا للاستراتيجية الاسرائيلية من خلال عدم استخدام الأخيرة تقديم المعونات والتبادل التجاري مع دول الحوض كوسيلة للنفوذ في المنطقة. وقد أعرب الدكتور (حسن ترابي) من إن مصلحة العالم العربي تأتى في تكتل مصر والسودان، خاصة وان التكتلات الاقتصادية والسياسية تحيط بالعالم العربي شرقا وغربا...801(2).

جدول رقم (14) يبين صادرات وواردات مصر السلعية لبعض دول حوض النيل للفترة (2000.1985) بملايين الدولارات

الدولة	الصادرات			الواردات		
	1985-1990	1991-1995	1996-2000	1985-1990	1991-1995	1996-2000
السودان	89,4	154,71	93,3	233,8	41,45	137,06
اثيوبيا	6,1	8,34	8,99	4,2	29,42	0,81
كينيا	0,8	9,42	25,47	67,6	270,31	352,01
اوغندا	1,1	2,05	4,28	7,1	15,73	6,03

الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على:

. التجارة الخارجية للدول العربية 1985- 1995. صندوق النقد العربي . العدد 14. ابو ظبي . 1996. ص194. 199.

. التجارة الخارجية للدول العربية 1990- 2000. صندوق النقد العربي . العدد 19. ابوظبي . 2001. ص 194. 199.

جدول رقم (15) يبين صادرات وواردات السودان السلعية لبعض دول حوض النيل للفترة (1985 . 2000) بملايين الدولارات

الدولة	الصادرات			الواردات		
	1985-1990	1991-1995	1996-2000	1985-1990	1991-1995	1996-2000
مصر	182,8	37,69	124,41	139,4	170,18	103,13
اثيوبيا	4,3	2,27	8,99	5,1	4,95	0,81
كينيا	0,5	1,52	12,26	110,5	120,6	212,26
اوغندا	-	—	—	0,3	0,63	1,27

الجدول من اعداد الباحث اعتمادا على.

. التجارة الخارجية للدول العربية 1985. 1995. مصدر سبق ذكره . ص 104. 109.

ـ التجارة الخارجية للدول العربية 1990. 2000. مصدر سبق ذكره . ص104. 109.

وعلى صعيد العلاقات المصرية مع باقي دول الحوض: فقد أدركت مصر صعوبة عقد اتفاقيات ملزمة مع أية دولة من دول حوض النيل من جهة المنبع، طالما

ظل التعامل بينهما يرتكز على المياه فقط، لذا سعت السياسة الخارجية المصرية ومنذ فترة الثمانينات من القرن الماضي، إلى العمل لإيجاد حالة من التفاهم مع دول المنبع على أساس تبادل المنافع المتعددة بالتركيز على التطوير الاقتصادي الشامل لحوض نهر النيل، وتحسين المواصلات والسياحة والتجارة فيما بينهم802(1). حيث قام وزير الأشغال والموارد المصرية في كانون الثاني من عام 1987بزيارة كينيا، أجرى خلالها مباحثات مع نظيره الكيني، لبحث سبل التعاون المشترك بين البلدين، وإمكانية الاستعانة بالخبرة المصرية في استغلال الموارد المائية المتوافرة هناك803(2). ثم قامت مصر بتوقيع اتفاق (القاهرة) مع أثيوبيا، والذي وقعه الرئيسان المصري والأثيوبي في الأول من تموز عام 1993، بهدف خلق اطار عام للتعاون بين البلدين لتنمية موارد مياه النيل، وتعزيز مصالحها الاقتصادية، وتحقيق الاستخدام الأمثل لموارد وإمكانيات البلدين804(3). مما سيفوت الفرصة لـ إسرائيل في استخدام خبراتها وإمكانياتها للنفوذ في منابع نهر النيل، ومن ثم تحقيق أهدافها الاستراتيجية في المنطقة.

كما عملت مصر على المشاركة في اجتماعات لجنة التجارة الاستشارية لدول البحيرات العظمى في العاصمة الزائيرية في 23 أيلول من عام 1996. قامت خلالها بطرح عدة مشاريع للتعاون الاقتصادي مع زائير وباقي دول البحيرات العظمى805(4)، من خلال إقامة مشاريع للربط الكهربائي بين كل من زائير، تنزانيا، اوغندا، كينيا، رواندا، ومصر. وإمكانية قيام مصر بدور حلقة وصل لتصدير الفائض من الكهرباء للدول الأوربية806(5). ومن أولى المشاريع التي ستعمل على إنجازها، مشروع زائير العملاق لتوليد (60) ألف ميغاواط من مساقط شلالات ستانلي فيل وليفنغستون وانغا على نهر الكونغو. وسيتم نقل الطاقة عبر شبكة عملاقة تمر بأفريقيا الوسطى وتشاد والسودان ثم مصر، حيث سيتم استغلال جزء من الطاقة لصالح الدول الأفريقية المشتركة،

وسيحول الباقي إلى الشبكة الموحدة عن طريق تركيا شرقا والمغرب غربا. وسيستغرق تنفيذ المشروع (7) سنوات، وبكلفة تقدر بنحو (25) مليار دولار. وسيصل سعر إنتاج الكيلوواط من المحطات الكهربائية على نهر انغا بنحو (3) سنتات، بينما يصل سعرها من محطات التوليد الحرارية إلى نحو ضعفين. وكان من المؤمل طرح المشروع في بداية 2001، إلا أن عدم الاستقرار السياسي التي شهدته منطقة البحيرات العظمى، أدى إلى تأجيل طرح المشروع عالميا[807](1). وقد اعتبر الخبراء الدوليون، أن مشروع الربط الكهربائي واستغلال الطاقة المائية في حوض النيل، لو تم انجازه، فسيشكل نقطة تحول وانطلاقة لتحسين الحياة في دول حوض النيل، والقارة الأفريقية ككل، عن طريق توفير طاقة رخيصة لمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها[808](2). وهذا سيشكل أن احسن استخدامه من قبل مصر كابحا ضد الاستراتيجية الاسرائيلية، لان تحقيق الاستقرار في منطقة دول البحيرات العظمى، سيفوت الفرصة لـ إسرائيل في زيادة نفوذها في دول حوض النيل من جهة المنبع، ومن ثم تهديد أمن مصر والسودان.

فضلا عن ذلك، قامت مصر بتنفيذ اتفاقية تعاون مع كينيا في كانون الأول من عام 1996، كانت قد أبرمت في عام 1995. وبموجب الاتفاقية، عملت مصر على تقديم منحة مالية لكينيا تقدر بـ (4,2) مليون دولار، فضلاً عن الخبرة التكنولوجية، لتنفيذ أول مشروع لاستغلال المياه الجوفية في كينيا، ولحفر (100) بئر جوفي لأغراض الشرب، ولاستصلاح وزراعة (20) ألف فدان في مناطق الآبار[809](3). كما شهدت العلاقات التجارية بين البلدين، تحسنا كبيرا في السنوات الأخيرة، وتحديدا في الفترة ما بين (1996- 2000)، كما مبين في الجدول رقم (14). كل ذلك من اجل تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين دول المنبع والمصب، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في المنطقة.

كما شهدت الفترة ما بين 29 نيسان- 4ايار من عام 1997، قيام وزير الخارجية

المصري الأسبق (عمرو موسى) بجولة شملت تنزانيا وكينيا وأوغندا، وقد أسفرت الجولة عن توقيع اتفاقيات عدة للاستثمار المصري في دول البحيرات العظمى، لاسيما مع أوغندا . حيث تم إنشاء بنك مصري-أوغندي لتمويل المشروعات المشتركة بين البلدين810(4). والتي تحاول إسرائيل استخدام المعونات كورقة ضغط في منطقة البحيرات العظمى، لتنفيذ أهدافها الاستراتيجية.

أما على صعيد العلاقات السودانية مع باقي دول حوض النيل، فقد شهدت هي الأخرى تطورا نسبيا مع بعض من دول جوار حوض النيل، ففي السابع من أيار لعام 2000، وقعت السودان وأثيوبيا عشر اتفاقيات في مجال التجارة والنقل والبترول811(1). كما تم فتح قنصليتين لدعم التعاون التجاري بينهما، والسماح لأثيوبيا باستخدام ميناء بور سودان على البحر الأحمر لتصدير منتجاتها للعالم الخارجي، وذلك حسب اتفاقية وقعت في كانون الأول من عام 2001[812](2). كما شهدت العلاقات الاقتصادية بين كينيا والسودان تحسنا نسبيا. ففي بداية كانون الثاني من عام 2002، قام وزير الطاقة الكيني (رائيلا امولا) بزيارة الخرطوم، وأوضح عقب وصوله، أن بلاده تتطلع للتعاون النفطي مع السودان وانه سيجري مباحثات حول سبل ترقية التبادل التجاري بين البلدين813(3). لاسيما وان التبادل التجاري بينهما شهد تحسناً في الآونة الاخيرة، كما مبين في الجدول رقم(15)، الذي يبين تطور التبادل التجاري بين البلدين في السنوات الأخيرة.

وهكذا يتبين، رغم أن علاقات مصر والسودان، لاسيما الاقتصادية ما تزال في مراحلها الأولى مع باقي دول حوض النيل. إلا إنها ستشكل لو تطورت في المستقبل، دورا فاعلا في بلورة العلاقات وتقدمها بين مصر والسودان من جهة، وباقي دول الحوض من جهة أخرى، لأن جميع سكان دول حوض النيل، يتمركزون في أماكن محاذية جغرافيا لمجرى النيل، وهذا المحاذاة جعل

الارتباط بين المنتجين والمستهلكين أمرا طبيعيا ومرغوبا فيه. وهذا التعاون والتكامل سينسجم مع التوجهات الاقتصادية العالمية التي تؤثر فيها التكتلات الاقتصادية تأثيرا مباشرا لصالح الدول المتكاملة ضمن التكتل الاقتصادي. كما من شان التعاون الاقتصادي في دول الحوض، تشجيع الاستثمار الدولي فيها من قبل الشركات العالمية، كما انه سينسجم مع التوجهات التي تشهدها القارة الأفريقية في الوقت الحاضر، وسيعمل على تقوية العلاقات الاقتصادية بين دول حوض النيل من جهة، والمنطقة العربية من جهة أخرى، كون مصر والسودان يعتبران من الدول العربية ودول حوض النيل، ويمكن عن طريقهما تعزيز التعاون في المستقبل بين دول الحوض والدول العربية[814](4). مما سيشكل لو أمكن تحقيق ذلك كابحاً مؤثرا على حركة الاستراتيجية الاسرائيلية حيال دول حوض النيل، لان النفوذ الاقتصادي في دول الحوض، يعتبر في الوقت الحاضر، من أهم الوسائط التي تلجا إليها إسرائيل لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في المنطقة. وان محاولة الحد والتقليل من النفوذ الاقتصادي الإسرائيلي لا يتم إلا من خلال استبدال ذلك بتطور العلاقات الاقتصادية بين دول حوض النيل.

المطلب الثالث: علاقات التعاون والاستقرار بين دول حوض النيل والدول العربية[815]*

إن تعدد وتنوع مجالات التعاون بين دول الحوض من جهة، والدول العربية من جهة أخرى، سيساعد على زيادة النفوذ العربي في دول حوض النيل، لاسيما من جهة المنبع. وهذه الزيادة ستؤثر على الاستقرار والتعاون في المنطقة العربية-النيلية، وستقف بالضد من النفوذ الصهيوني الإسرائيلي في دول الحوض، وبالتالي سيقف بالضد من الأهداف الإسرائيلية في دول الحوض في المستقبل. وبالرغم من كون التعاون بين دول الحوض والدول العربية، قد لا يؤثر تأثيراً مباشراً على النفوذ الإسرائيلي في علاقاته مع دول الحوض. إلا أنها قد تساعد على أن تقف بالضد من تهديد لأمن مصر والسودان، ومن ثم الأمن

القومي العربي.

وتتخذ علاقات التعاون بين دول الحوض، والدول العربية، مستويين رئيسيين هما:

أولاً: التعاون على صعيد جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية816**.

ثانياً: التعاون على صعيد العلاقات البينية بين دول حوض النيل والدول العربية.

إن جذور العلاقة بين العرب والأفارقة تعود إلى فترة سبقت الإسلام، بحكم القرب الجغرافي بين الحضارتين. وكان بداية الاتصال بينهما قد تم عبر شبه جزيرة سيناء ووادي النيل من جانب، وشرق أفريقيا والمحيط الهندي من جانب آخر، لاسيما من منطقة الحبشة817*** (أثيوبيا حالياً)818(1). وبظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي، شهدت العلاقة بين الجانبين تطوراً كماً وكيفاً. حيث انتشر الإسلام من خلال خطوط التجارة الإسلامية، وهذا الانتشار أدى خلال فترة (7) قرون، إلى أسلمة المنطقة الإفريقية الممتدة من تشاد إلى السنغال، وعلى الساحل الشرقي لأرتيريا شمالاً حتى مناطق كينيا وتنزانيا جنوباً819(2).

وقد أدى انتشار الإسلام في أفريقيا، ليس إلى إقامة دعائم تجارية مع دول القارة فحسب، وإنما التأثير العربي في الحضارة الإفريقية. حتى أصبحت الكثير من اللغات الإفريقية تدون بالحرف العربي، واستمر ذلك حتى قام المبشرون باستبدال الحروف العربية باللاتينية. وكان من أهم اللغات الإفريقية التي دونت بالعربية، السواحيلية في شرق أفريقيا، التي أصبحت وسيلة التخاطب الرئيسية في مساحة تمتد من كينيا إلى موزنبيق ورواندا وبوروندي وشرقاً إلى الكونغو. ولم يقتصر الأمر على التدوين فقط، وإنما تعدى ذلك إلى

دخول الكثير من المفردات العربية في اللغة السواحيلية، حتى أن الباحث (رويش) قدر نسبة المفردات العربية في اللغة السواحيلية، تصل من الربع إلى الخمسين820(1). كما أن اللغتين الأمهرية والتجرينية اللتان تستعملان في أثيوبيا وأرتيريا، اشتقت من اللغة العربية، وهو ما أكد عليه عالم الخط الإيطالي (جويدر)821(2).

ومنذ ذلك الوقت استمرت العلاقات العربية-الإفريقية تتطور، رغم تعرض الحضارتين للاستعمار والتجزئة. وبانتهاء الحرب العالمية الثانية، وحصول أغلب الدول العربية والإفريقية على استقلالها، بدأت مرحلة جديدة في العلاقات العربية-الإفريقية.

أولاً: التعاون على صعيد جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية

إن جذور علاقات التعاون بين الدول العربية والدول الإفريقية،ومن ضمنها دول حوض النيل، على صعيد المنظمات الرسمية، بدأت في بداية عقد الخمسينات والستينات من القرن الماضي، عن طريق تنسيق الجهود العربية والإفريقية من خلال المنظمات الإقليمية، مثل مؤتمر باندونغ الذي عقد في عام 1955، ونتج عنه بروز حركة عدم الانحياز. وبتأسيس جامعة الدول العربية (1945) ومنظمة الوحدة الإفريقية (عام 1963)، أصبح التعاون العربي-الإفريقي مستبغاً بالسبغة الرسمية ذات الطابع المؤسساتي822(3). وكان أول بادرة للتعاون بين المنظمتين، تعود إلى (اللجنة السباعية) لمنظمة الوحدة الإفريقية. حيث صدر قرار في 21 تشرين الثاني من عام 1973 من المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الإفريقية ينادي بإقرار صيغة تنفيذية لتنسيق العلاقات المتبادلة بين المنظمتين من خلال لجنة سباعية، وذلك لدراسة آثار حظر البترول العربي على الدول الأفريقية، وإجراء مباحثات حول افضل الوسائل لتخفيف آثار الحظر على الدول الأفريقية823(1). وبانعقاد مؤتمر القمة العربي في الرباط في تشرين الأول من عام 1974، صدر عن القمة قرارات تتعلق بتعزيز التعاون

العربي الإفريقي، أهمها:

1- إنشاء الصندوق العربي للقروض لمساعدة أفريقيا في عام 1974، ومقره الأمانة العامة للجامعة العربية. وقد أدمج بعد ذلك في نشاط المصرف العربي للتنمية الاقتصادية.

2- إنشاء المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا في عام 1974، ومقره الخرطوم. وخصصت أمواله لتمويل المشاريع الاستثمارية في الدول الأفريقية غير العربية[824](2).

3- إنشاء الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول العربية والإفريقية في عام 1974، وقد اتخذ من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مقراً له، لتقديم المساعدات الفنية والخبراء للدول الأفريقية[825](3).

وبعد ذلك تواصلت الدعوات لعقد قمة عربية-أفريقية[826](4)، حتى التقت الإرادتان بانعقاد مؤتمر القمة العربي-الإفريقي في العاصمة المصرية للفترة 7-9 آذار من عام 1977، وبحضور (60) رئيس دولة عربية وإفريقية. وبالرغم من صدور (4) وثائق أساسية عن المؤتمر، تضمنت أهداف وغايات التعاون العربي-الإفريقي، وسبل تحقيقها في المجالات كافة، فضلا عن الهيكل التنظيمي والأجهزة المشتركة للتعاون العربي-الإفريقي[827](5)، والتي من أهمها:

1- مؤتمر القمة العربي-الإفريقي: يجتمع كل (3) سنوات من قادة كافة الدول الأعضاء في المنظمتين. ولم تجتمع منذ اجتماعها الأول عام 1977.

2- المجلس الوزاري العربي-الأفريقي: تجتمع كل (18) شهرا للإعداد للقمة العربية-الأفريقية.

3- اللجنة الدائمة: تتألف من (24) وزير، يمثل كل جانب (12) وزير، وتجتمع كل (6) اشهر، وتعتبر القوة الرئيسية المحركة للتعاون العربي-الإفريقي. وقد

توقفت عن العمل في تشرين الأول من عام 1989، بعد عقدها (11) دورة عادية[828](1).

رغم ذلك، فقد كان لتوقيع مصر اتفاقية التسوية مع إسرائيل الأساس في إفشال إكمال مسيرة التعاون العربي-الإفريقي، للتصدي للاستراتيجية الاسرائيلية حيال المنطقة العربية-النيلية، لاسيما وان مصر تعتبر جزء من الدول العربية ودول حوض النيل.

إلا انه وفي خطوة إيجابية لتفعيل مسيرة التعاون العربي-الإفريقي، وبدعوة من حكومة الجزائر، عقدت اللجنة الدائمة دورتها العادية الـ (12) بالعاصمة الجزائرية في الفترة 18-19 نيسان من عام 2001. وقد أصدرت اللجنة الدائمة في ختام أعمالها، بيانا أكدت فيه، على البعد الاستراتيجي للعلاقة بين العالمين العربي والأفريقي، وضرورة تفعيل التعاون بين الجانبين في المجالات المختلفة، لاسيما في الجانب الاقتصادي والتجاري[829](2). وهذا بلا شك أن تحقق، لاسيما مع دول حوض النيل، سيشكل سندا قويا لمجابهة الاستراتيجية الاسرائيلية خاصة في مجالها الاقتصادي.

كما دعا البيان إلى ضرورة توفير الدعم المالي لإقامة المعهد الثقافي العربي-الإفريقي، والذي سيكون مقره في مالي، بهدف نشر اللغة العربية في القارة الافريقية، والتعريف بحضارة كل جانب للاخر، وتصحيح صورة كل جانب لدى الآخر مما علق به من تشويه من قبل أجهزة الإعلام والمنظمات الصهيونية[830](3). لاسيما في دول حوض النيل، من خلال بيان مدى الترابط الحضاري الذي يربط بين المنطقتين، وبيان الأهداف الرئيسية للاستراتيجية الاسرائيلية من زيادة نفوذها في دول حوض النيل.

وهكذا رغم الفتور والتشرذم السياسي الذي أصاب العلاقات العربية الأفريقية على صعيد جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، بعد زيارة السادات للأراضي المحتلة وتوقيعه اتفاقية صلح مع إسرائيل عام 1979، مما اثر سلبا

في علاقات العرب بالأفارقة. إلا انه في الآونة الأخيرة ظهرت بوادر انفراج في العلاقات العربية-الإفريقية من اجل إحياء حركة الحوار العربي الأفريقي وتنشيط آلياته التي لا تزال تعمل بعضا منها. وهذا الانفراج يعود لأسباب عدة، من أهمها، تنشيط وإحياء العلاقات العربية-العربية وتطورها في الوقت الحاضر، لاسيما على مستوى جامعة الدول العربية، من خلال عقد مؤتمرات قمة سنوية لجامعة الدول العربية، والتي على أثرها تم طرح إحياء التعاون العربي-الإفريقي. ففي مؤتمر القمة العربية لجامعة الدول العربية والذي عقد في العاصمة الأردنية في نهاية آذار من عام 2001. جاء في البيان الختامي للقمة، أن القادة العرب تدارسوا مختلف جوانب العلاقات العربية-الأفريقية وأكدوا على ضرورة مواصلة الجهود لتعزيز التعاون العربي-الإفريقي، وإزالة العوائق التي تعترض تفعيل أجهزته، وتنفيذ البرامج المشتركة، واتخاذ الإجراءات اللازمة التي تمكن الدول الأفريقية-العربية الأقل نموا، حسب تصنيف الأمم المتحدة، من الاستفادة من قروض ومعونات المصرف العربي للتنمية الاقتصادية، وتعديل النظام الأساسي للصندوق العربي للمعونة الفنية، ليشمل نشاطه الدول العربية-الأفريقية بجانب الدول الأفريقية. كما أشار البيان إلى ضرورة مواصلة الجهود لاستكمال الإجراءات الخاصة بإقامة المعهد الثقافي العربي-الإفريقي من اجل مباشرة مهامه. فضلا عن ذلك، تم تكليف الأمين العام للجامعة العربية بالعمل على تكثيف اتصالاته مع نظيره في منظمة الوحدة الأفريقية831(1). وهذا بلا شك سيشكل كابحا بوجه حركة الاستراتيجية الاسرائيلية حيال دول حوض النيل، والقارة الأفريقية ككل.

وهكذا يتبين انه على الرغم من عدم تطور التعاون العربي-الإفريقي إلى المستوى المقبول، إلا انه من الممكن تفعيل التعاون العربي الإفريقي وتطويره في المستقبل في ظل النمو والفهم المشترك لأهمية إحياء العلاقات مرة أخرى بين الجانبين الأفريقي والعربي على مستوى المنظمات الرسمية، لاسيما في ظل انتماء دول عربية أفريقية على الجانبين العربي والأفريقي. وهذا بلا شك سيعزز من مسيرة التعاون العربي مع دول الحوض في المستقبل، وسيقف

بالضد من الأهداف الاستراتيجية الاسرائيلية تجاه دول الحوض، ومن ثم سيشكل استقراراً وضماناً للأمن القومي العربي، لاسيما المصري والسوداني.

ثانيا: التعاون على صعيد العلاقات البينية بين دول حوض النيل والدول العربية

إن تعدد علاقات التعاون بين الدول العربية ودول حوض النيل وتنوعها، من الممكن أن يساعد على تطور العلاقات العربية-النيلية، ومن ثم تقليص النفوذ الإسرائيلي في دول الحوض، وإضعاف إمكانية تهديد الامن القومي العربي، المصري والسوداني على وجه الأخص، من خلال التصدي للأهداف الاستراتيجية الصهيونية في دول الحوض. ويتخذ علاقات التعاون بين الدول العربية، ودول حوض النيل، اوجه عدة. إلا إننا سنحاول التطرق على صعيدين مهمين فقط، لو تطورت في المستقبل لأمكن تقوية العلاقات بينهما في الأصعدة كافة، وشكّل كابحا مهما بوجه النفوذ الإسرائيلي في المنطقة:

1 - التعاون على الصعيد الاقتصادي:

شهدت العلاقات الاقتصادية العربية-النيلية تطوراً منذ بداية عقد السبعينات. وقد ارتبط ذلك بسببين رئيسيين هما:

1- حاجة الدول الافريقية، ومن ضمنها دول حوض النيل للمعونات العربية من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية في دولها، لاسيما وان اغلب دول الحوض تعد من الدول الأكثر فقرا في العالم، ودول حديثة الاستقلال.

2- استخدام الدول العربية المعونة والنفط كسلاح مهم في مواجهة النفوذ الصهيوني في دول الحوض، والقارة الأفريقية ككل[832](1). حيث بلغت حجم المعونة الإنمائية المقدمة من الدول العربية المصدرة للنفط لأغلب دول

الحوض للفترة مابين 1973-1981 (599,89) مليون دولار من إجمالي المعونة المقدمة لـ (41) دولة أفريقية غير عربية، والبالغة (2445,66) مليون دولار[833](2)، كما أن حجم المعونات الإنمائية لدول الحوض ازدادت في الفترة 1977-1981 لأكثر من ثلاثة أضعاف عن الفترة السابقة، كما مبين في الجدول رقم (16).

فضلا عن ذلك، فان الدول العربية اعتمدت في فترة الثمانينات، الى التركيز في تجارتها الخارجية السلعية على بعض من دول حوض النيل، لاسيما مع كل من: مصر . السودان . وكينيا. كما مبين في الجدول رقم (17)، وذلك لتأثيرها على الامن القومي العربي.

كما شهدت فترة التسعينات تطورا في العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية ودول الحوض. ففي ميدان التبادل التجاري شهدت صادرات وواردات الدول العربية السلعية مع بعض دول الحوض ارتفاعاً قياساً بالسنوات السابقة، لاسيما مع مصر والسودان وكينيا، وإنها تتقدم باستمرار، كما مبين في الجدول رقم (17)، نتيجة إدراك الدول العربية للأهمية الاستراتيجية والاقتصادية التي تمتلكها دول حوض النيل، لاسيما في مواجهة النفوذ الإسرائيلي في تهديد أمن المنطقة العربية-النيلية.

جدول رقم (16) يبين المعونات الإنمائية المقدمة من الدول العربية المصدرة للنفط* لبعض دول حوض النيل للفترة (1973- 1981) بملايين الدولارات

ت	الدول	للفترة (1973- 1976)	للفترة (1977- 1981)
1	اثيوبيا	2,23	7,11
2	زائير	—	74,12
3	تنزانيا	15,67	100,14
4	اوغندا	105,03	45,28
5	كينيا	—	146,56
6	رواندا	16,66	46,12
7	بوروندي	5,26	35,71

* الدول العربية هي : العراق . السعودية . قطر . كويت . الجزائر . الامارات .

وليبيا.

الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على:طاهر حمدي كنعان . مصدر سبق ذكره . ص460- 463. وقارن مع. عبد الفتاح الجبالي . مصدر سبق ذكره . ص155.

جدول رقم (17) يبين الصادرات والواردات السلعية للدول العربية* لبعض دول حوض النيل للفترة (1985-2000) بملايين الدولارات

		الصادرات				الواردات			
ت	الدول	1985-1990	1991-1995	1996-2000	2000	1985-1990	1991-1995	1996-2000	2000
1	مصر	2080,39	2278,78	4339,2	1143,29	1425,85	3215,65	3876	855,01
2	السودان	1438,98	1567,99	1405,54	225,05	347,31	518,12	1010,41	251,66
3	كينيا	1545,39	1494,34	2708,43	686,03	256,2	311,83	389,47	88,16
4	اثيوبيا	255,46	494,29	614,77	104,8	151,4	158,64	206,29	47,34
5	اوغندا	51,61	78,32	93.03	23,27	13,72	22,72	44,63	8

* جميع الدول العربية باستثناء : جزر القمر . جيبوتي . وفلسطين.

الجدول من اعداد الباحث اعتمادا على:

. التجارة الخارجية للدول العربية 1985. 1995. مصدر سبق ذكره . ص44. 229.

. التجارة الخارجية للدول العربية 1990. 2000. مصدر سبق ذكره . ص44. 229.

فضلا عن التبادل التجاري، شهدت فترة التسعينات، تحركات وزيارات متبادلة فيما بين دول الحوض والدول العربية، في مجال تعزيز وتطوير التعاون الاقتصادي. ففي تشرين الثاني من عام 1992، قام وفد ارتيري بزيارة (أبوظبي)، التقى خلالها بالشيخ (زايد آل نهيان) وتباحث معه سبل تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين834(1). كما قام الرئيس الارتيري (آسياس افورقي)، بزيارة المملكة العربية السعودية مرتين. الأولى في نهاية 1993، والثانية في أيلول من عام 1994.وقد أشار الرئيس الارتيري، أن زيارته الثانية تمت في اطار تعزيز العلاقات بدول الخليج العربي من اجل خلق تعاون

مشترك معهما والسعي لإيجاد مصادر الدعم لإعادة اعمار أرتيريا835(2). وعلى اثـر الزيـارة، قام وفد من رجال الأعمال السعودي بزيارة أرتيريا في تشرين الثـاني مـن عـام 1994، التقـى خلال الزيارة بالرئيس الارتيري وسعوا لتعزيز وتطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين836(3).

وفي نيسان من عام 1996 ، انعقد مؤتمر ملتقى السياحة بـ(دبي) بالإمارات العربيـة المتحـدة، وقد شارك في المؤتمر وفـود من كينيا وتنزانيا وأوغندا ونيجيريـا بالإضافة لجنـوب أفريقيـا. وقد أصدر غرفة تجارة وصناعة دبي، تقريرا بعد المؤتمر، أشار فيه، إلى تزايد التعاون بين الدول الأفريقية والدول الخليجية، وان التجارة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والدول الأفريقية، ومـن ضمنها دول الحـوض، قـد حققـت نمواً كبيرا في الأعوام السابقة وفي مختلف المجالات النفطية وغير النفطية837(4).

وهكذا يتبين أن العلاقات الاقتصادية والمعونات العربية لدول حوض النيل. رغم تحسنها النسبي في السنوات الاخيرة، لاسيما في ميدان التبادل التجاري. إلا إنها تركزت على مصر والسودان، وكينيا في بعض الاحيان، دون باقي دول الحـوض. فضـلا عـن أن المعونـات الإنمائيـة المقدمة لدول الحـوض، تصاحبها مساوئ عدة. من أهمها، مرور المال العربي عبر طرف ثالث. أي أن الدور العربي لا يتعدى الممول فقط، بينما المستفيد الأساس من تلك المعونات، المؤسسات والشركات الاسرائيلية والأميركية والاوربية، التي تتولى تقديم الخبرة الفنية والتكنولوجية، بالإضافة إلى تعدد وتنوع الجهات المقدمة للعون لدول الحوض، وعدم توحدها، يقابله تنوع في المعايير والأهداف والأولويات التي تصاحب العون838(5). إلا انه رغم ذلك، فان محاولة تعزيز التجارة الخارجية بين الدول العربيـة، ودول الحـوض فـي المستقبل، وزيـادة المعونـة فـي مجال التنميـة الاقتصادية، يصاحبها خبرة عربية فنية منظمة. كل هذه لو احسن استخدامها في المستقبل، فسيشكل كابحا ضد الوسائط الاقتصادية الاسرائيلية حيال دول

حوض النيل، ويحقق الامن لدول حوض النيل من جهة المنبع، مما يشكل ضمان للأمن المصري والسوداني، والأمن القومي العربي.

1 - **التعاون على الصعيد السياسي:**

بدأ الاهتمام العربي حيال دول حوض النيل، والقارة الأفريقية ككل، يتبلور على الصعيد السياسي منذ حصول الدول الأخيرة على استقلالها، واهتمام الدول العربية، وفي مقدمتهم مصر العربية-الأفريقية، بحركات التحرر الأفريقية. إلا أن تلك العلاقة لم تتطور فيما بين العرب والافارقة، نتيجة لانتعاش العلاقات الأفريقية-الاسرائيلية في تلك الفترة. إلا انه منذ بداية السبعينات نمت العلاقات السياسية مرة أخرى بين العرب والأفارقة، بلغت ذروتها في أعقاب حرب تشرين الأول عام 1973[839][(1)]، وذلك عندما قامت اغلب الدول الافريقية، ومن ضمنها جميع دول حوض النيل، بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، كما مبين في الجدول رقم (9). ثم تلا ذلك قيام الدول الافريقية، ومن ضمنها دول حوض النيل، بالوقوف إلى جانب العرب في الأمم المتحدة ومساندتها للقرار الذي أصدرته الأمم المتحدة في تشرين الثاني من عام 1975، والذي ربط بين الصهيونية والعنصرية كعقيدة واحدة، أما بالتصويت لصالح تأييد القرار، او الامتناع عن التصويت (رغم أن الامتناع لا ينم عن موقف إيجابي من قبل دول الحوض وتأييدها للقضية العربية). كما مبين في الجدول رقم (18).

جدول رقم (18) يبين موقف دول حوض النيل من القرار الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني من عام 1975 باعتبار (الصهيونية عقيدة عنصرية)

مؤيدة للقرار (20) دولة افريقية	معارضة للقرار (5) دول افريقية	امتناع عن التصويت (12) دولة افريقية
1- اوغندا		1- اثيوبيا
2- تنزانيا		2- زائير
3- رواندا		3- كينيا
4- بوروندي		

الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على: د. مجدي حماد . إسرائيل وأفريقيا .. دراسة في إدارة الصراع الدولي . مصدر سبق ذكره . ص108- 109.

إلا أن العلاقات السياسية بين الدول العربية والافريقية، لاسيما مع دول الحوض، تعرضت للجمود والتدهور مرة اخرى، نتيجة مقاطعة الدول العربية لمصر، وفرض عقوبات سياسية واقتصادية ودبلوماسية عليها، بسبب توقيعها اتفاقية صلح مع إسرائيل في عام 1979، مما جمد العلاقات العربية مع دول حوض النيل، بسبب وزن مصر السياسي في دول الحوض.

إلا انه منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي شهدت العلاقات العربية-النيلية تحسنا نسبيا على الصعيد السياسي، لاسيما بعدما تطورت العلاقات العربية-المصرية على الصعيد السياسي والدبلوماسي، والتي على أثرها قررت الدول العربية، أثناء عقد الدورة (93) لمجلس وزراء الخارجية العرب في تونس في التاسع من آذار لعام 1990، إعلان عودة مقر جامعة الدول العربية إلى القاهرة في دورة أيلول 1990[840](1). فعقب استقلال أرتيريا في عام 1993، قام الرئيس الارتيري (اسياس افورقي) بجولة شملت عدة دول خليجية وهي، السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت بالإضافة لقطر، من اجل تعزيز العلاقات فيما بينهم[841](2). كما عادت العلاقات السياسية مرة أخرى تتحسن بين اليمن وأرتيريا، بعدما تدهورت اثر قيام أرتيريا باحتلال الجزر اليمنية. وقد توجت تلك العلاقة بقيام الرئيس الارتيري (اسياس افورقي) بزيارة اليمن في تشرين الأول من عام 1998 لتنقية الأجواء بين البلدين، وعودة العلاقات السياسية بينهما[842](3). أما قطر فقد قامت بلعب دور

دولة قطر الشيخ (حمد بن خليفة آل ثان) باستضافة الرئيسين السوداني والارتيري في آذار 1999. ونجح خلال اللقاء بإقناع الرئيسين بتوقيع (اتفاقية الدوحة) التي أعادت الاستقرار السياسي بين البلدين[843](4).

أما الجزائر، الدولة العربية-الافريقية، فقد قامت بلعب دور مهم وإيجابي من اجل حل الصراع الارتيري-الأثيوبي الذي نشب في عام 1998، وذلك حين توليها رئاسة منظمة الوحدة الأفريقية. إذ قام الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بزيارات شخصية للطرفين، كما قام بتحريك الوفود بينهما بقيادة الوزير الجزائري (او يحيى)، واستمرت اتصالاته بالجانبين الارتيري والأثيوبي، حتى وصل بالطرفين إلى اتفاق نهائي، وقع في العاصمة الجزائرية في كانون الأول من عام 2000[844](5).

وهكذا يتبين أن العلاقات السياسية بين الدول العربية، ودول حوض النيل، لاسيما من جهة المنبع، لم تشهد تطورا سياسيا مهما ومؤثراً، اللهم في مجال تبادل الزيارات، وبعض الوساطات العربية الفردية التي لم تتطور لجهد عربي مشترك. فمثلا ظل نجاح الرئيس الجزائري في حل الصراع الارتيري-الأثيوبي، نجاحا جزائريا ضمن التراكم القطري، دون العمل العربي الموحد. وقد ظهر ذلك في الاحتفال الذي أقيم في العاصمة الجزائرية، بتوقيع اتفاقية السلام الأثيوبي-الارتيري في 12 من كانون الأول لعام 2000، وبحضور الرئيسين الأثيوبي والارتيري. حيث شهد الاحتفال حضور أفريقي وأوربي مكثف، بالإضافة لرموز الدبلوماسية الأميركية الصهيونية، ومن دون حضور عربي مماثل أو حتى ملموس[845](1).

إلا انه إذا تمكنت الدول العربية من تطوير علاقاتها السياسية مع دول الحوض في المستقبل، لاسيما في مجال تبادل الممثلين الدبلوماسيين، ودعم القضايا الأفريقية في المنظمات الدولية، وتوحيد الجهود العربية للعب دور مباشر ومؤثر في حل النزاعات التي تعترض دول حوض النيل، لاسيما مع الجانب

السوداني. فان ذلك سيصب في اتجاه خدمة الامن القومي العربي، ولاسيما المصري والسوداني، من خلال مواجهة النفوذ الإسرائيلي في دول الحوض. إذ أن إسرائيل تعتمد على وسائط عدة لإنجاح أهدافها الاستراتيجية في المنطقة، ومن ضمن الوسائط التي اعتمدت عليها، هي الوسائط السياسية-الدبلوماسية. لذا أن مواجهتها لا تتم إلا من خلال عمل سياسي عربي موحد ومنظم، لتقوية العلاقات السياسية بدول حوض النيل، والقارة الأفريقية ككل، وعلى جميع المستويات من زيارات والتمثيل الدبلوماسي ... الخ.

ومن خلال ما تقدم ذكره يتبين أن هناك فرصاً وكوابح عدة أمام حركة الاستراتيجية الاسرائيلية حيال دول حوض النيل، وهذه الفرص والكوابح ستجعل القادة الإسرائيليين يعملون ويخططون من اجل الاستفادة بأقصى ما يمكن من الفرص التي ستتواجد أمامهم، وبالمقابل إحباط وإفشال أي كابح يضر أو يعرقل مسعى الأهداف الصهيونية تجاه دول الحوض، لاسيما وان هناك عوامل عدة ستساهم في إنجاح مخططهم الصهيوني، أو على الأقل تهديد الامن القومي العربي من خلال أمن مصر والسودان. ومن أهمها:

1- تعدد الفرص أمام الاستراتيجية الاسرائيلية تجاه دول حوض النيل، لاسيما بعد ظهور متغيرات عدة في عقد التسعينات من القرن الماضي. من ضمنها، الهيمنة الأميركية على شؤون ومقدرات العالم، وتدخلها في سياسة الدول، ومن ضمنها دول الحوض من خلال تهديدها بقطع المعونات والقروض تجاه أية دولة تعارض استراتيجيتها الصهيونية، هذا من جهة . ومن جهة أخرى، توقيع السلطة الفلسطينية وبعض الدول العربية، اتفاقيات تسوية القضية الفلسطينية لصالح إسرائيل أفقد الدول العربية موقفها العربي الثابت والموحد في التصدي للمخطط الإمبريالي-الصهيوني.

2- تعرض دول حوض النيل لمزيد من الصراعات والانقسامات وعدم الاستقرار السياسي في الوقت الحاضر، يرافقها تدني الاقتصاد النيلي إلى أدنى مستوياته، حتى أصبحت اغلب دول الحوض، تصنف من ضمن الدول الأفقر

في العالم.

3- تدني مستوى علاقات التعاون فيما بين دول الحوض، وبينها وبين الدول العربية. وان كانت فهي أما علاقات مصلحية وقطرية بالدرجة الأساس، او بإيعاز وتدخل من الدول الغربية الصهيونية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية التي ترى أن تحقيق التعاون والاستقرار سيعمل على خدمة أهدافها الاستراتيجية الصهيونية.

إذن بالمقارنة بين الفرص والكوابح أمام الاستراتيجية الاسرائيلية فإنها ستميل في المستقبل لصالح الفرص، نتيجة إغفال الدول العربية لما يجري في دول الحوض، واهتمام كل دولة نيلية وعربية، حتى مصر الدولة العربية-النيلية، بمصالحها الشخصية الآنية ودون اعتبار للأمن القومي العربي والنيلي، حتى لو أدى ذلك إلى التعاون مع إسرائيل والدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية.

الخاتمة

تنبع أهمية دراسة الاستراتيجية الإسرائيلية حيال دول حوض النيل، من أهمية العلاقة التفاعلية سواء في اطار الصراع أو التعاون أم في كليهما، والتي تتسم بهما طبيعة الحركة الاستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة. حيث تتمتع دول الحوض بمميزات جعلتها محط أطماع الدول الاستعمارية الغربية. وللاعتبارات ذاتها أصبحت دول حوض النيل محط اهتمام من قبل صناع القرار الإسرائيلي، وأصبحت تتمتع بأهمية خاصة في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي. حيث من بين المميزات التي تتصف بها المنطقة، والتي جعلتها تحتل أهمية تختلف عن باقي دول القارة الأفريقية في الماضي والحاضر والمستقبل:

1- موقعها الجيوبولتيكي المهم. لكونها تعتبر حلقة وصل وربط بين الدول العربية والقارة الأفريقية، عبر مصر والسودان. وان من يسيطر على المنطقة، يستطيع تهديد الأمن القومي العربي والأفريقي.

2- إطلالة المنطقة موضوع الدراسة على أهم المضايق الدولية، ومنها قناة السويس وباب المندب، وإطلالتها على البحر الأحمر، فضلا عن مواردها المائية المتمثلة بمياه النيل، جعلتها تشكل محورا مهما في الاستراتيجية إلاسرائيلية حاضراً وفي المستقبل.

3- احتواء المنطقة على مصادر الثروات الطبيعية الأولية الداخلة في الصناعات الإنتاجية المهمة، من معادن ثمينة، وبترول، وأراضٍ زراعية خصبة. وبسبب قلة الخبرة في استثمار هذه الموارد من دول الحوض، وشحتها في إسرائيل، تهدفإسرائيل من استراتيجيتها إلى السيطرة على هذه المنطقة والتحكم في وظيفتها الإقليمية والدولية.

4- سهولة اختراق المنطقة نتيجة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التي تصاحب المنطقة من تعدد النزاعات والحروب الأهلية والإقليمية، وانتشار الفقر والجهل والمرض في دول الحوض، حتى أن اغلب دول حوض النيل صنفت من

الدول الأكثر فقرا وتخلفا في العالم.

هذه المميزات التي تتصف بها دول الحوض، جعلت القادة الصهاينة يعملون منذ إقامة كيانهم المغتصب في الأراضي العربية الفلسطينية في عام 1948، إلى وضع استراتيجية ترتكز على ثوابت ومتغيرات واضحة الأهداف تجاه دول حوض النيل، للسيطرة عليها بالتدرج، وحسب ظروف كل مرحلة معينة، مستخدمة لذلك وسائط وأساليب متعددة من دبلوماسية وسياسية واقتصادية وعسكرية ... الخ، ومستغلة في الوقت نفسه الفرص التي تعمل على إنجاح استراتيجيتها.

هذا وقد برزت الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه دول حوض النيل بصورة اكثر فاعلية، بعد انتهاء الحرب الباردة، وبروز الولايات المتحدة قوة عالمية مهيمنة على النظام الدولي، مما اشر المعطيات آلاتية :

1- بتفكك الاتحاد السوفيتي في بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، وبروز الولايات المتحدة قوة عظمى اقتصاديا وعسكريا، تزايدت حركة الاستراتيجية الإسرائيلية حيال دول حوض النيل، نتيجة للترابط الاستراتيجي الأميركي- الإسرائيلي. إذ تمكنت إسرائيل من خلالها، من العمل على تحقيق أهدافها الاستراتيجية في دول الحوض، مستغلة النفوذ الأميركي في المنطقة، والمعونات والقروض الأميركية المقدمة لدول الحوض.

2- تزامن ذلك مع الضعف العربي العام الذي أصاب العلاقات العربية - العربية، في ظل تزايد تطبيع العلاقات العربية - الإسرائيلية، التي ترافقت مع اتفاقيات تسوية القضية الفلسطينية، لاسيما منذ مؤتمر مدريد عام 1991، وما صاحبها من اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف .

3- وأرتبط بتزايد النزاعات والحروب الأهلية والإقليمية في دول الحوض منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، لاسيما في ظل تصاعد بروز ظاهرة الأثنية والقبلية في المنطقة، مع تزايد انتشار الفقر والجهل والمرض.

كل هذه مكنت إسرائيل في الوقت الحاضر من تصعيد حركتها الاستراتيجية حيال دول حوض النيل لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في المستقبل، ليس ضمن المنطقة النيلية فقط، وإنما ضمن منطقة تشمل الوطن العربي والقارة الأفريقية ككل. التي من أهم أهدافها:

1- تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في ضمان الأمن وتحقيق المجال الحيويلإسرائيل ليس ضمن الأراضي العربية الفلسطينية وما يجاورها من الدول العربية، ولكن ضمن رقعة جغرافية أوسع تشمل أية دولة من الممكن أن تشكل تهديد للأمن الإسرائيلي بشكل أو بأخر، لتحقيق حلمها في إقامة منطقة آمنة لها من النيل إلى الفرات، والدول المحيطة بها.

2- وان ذلك يتطلب تهجير اكبر عدد ممكن من المتهودين للأراضي العربية المحتلة من اجل توطينهم في المستوطنات اليهودية المقامة في الأراضي العربية الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية، وإحلالهم محل الفلسطينيين العرب ضمن مشروع تهجير الأفارقة للأراضي العربية الفلسطينية. ورغم أن البعض يرى أن ذلك يتناقض مع الديانة اليهودية المغلقة على نفسها والتي تعرف اليهودي بأنه من ولد لام يهودية فقط. إلا انه ولمقتضيات الضرورة، وحفاظا علىالأمن الإسرائيلي، تعمل إسرائيل على تهويد مجموعة من الأقليات العرقية من الأفارقة ليتم تهجيرهم إلى الأراضي الفلسطينية، لاسيما في ظل الهجرة المضادة لليهود القاطنين في الأراضي العربية المحتلة، ورفض باقي اليهود الغربيين والشرقيين والذين لم يتم تهجيرهم للأراضي العربية الفلسطينية، الهجرة للأراضي العربية المحتلة، نتيجة استمرار الانتفاضة الفلسطينية الباسلة، وتزايد تهديدها للعمق الإسرائيلي.

3- تسعى إسرائيل كذلك من وراء تهجير الأفارقة ، إلى إحلالهم محل العرب الذين يشتغلون في الأراضي العربية المحتلة، لمنع تكون قومية عربية داخل

إسرائيل. ولأسباب أخرى أهمها، أن هؤلاء الأفارقة يستطيعون العمل بأجور زهيدة، ووفق أية بيئة بعكس العمال العرب، نظرا للحالة التي كانوا الأفارقة يعيشونها في بلدانهم الأصلية. فضلا عن ذلك، فأن وجود العمال العرب يشكل دائما مصدر تهديد لأمن إسرائيل وفق التصور الصهيوني.

4- أن سياسة التهجير تتطلب السيطرة على مياه نهر النيل. حيث تسعى إسرائيل لسد العجز المائي التي ستواجهه من جراء التهجير وذلك من خلال إحكام سيطرتها على المياه العربية، ونقل جزء من مياه نهر النيل إلى داخل الأراضي العربية المحتلة.

5- تهدف إسرائيل من خلال استراتيجيتها تجاه دول الحوض، إلى تحسين صورة إسرائيل لدى الأفارقة، وكسب تأييد الدول الأفريقية في المحافل والمنظمات الإقليمية والدولية من اجل الوقوف ضد أي مشروع قرار يدين الأعمال الصهيونية ضد الفلسطينيين والعرب. كما حدث في عام 1975، عندما وقفت الدول الأفريقية إلى جانب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي اعتبر الصهيونية عقيدة عنصرية.

6- تسعى إسرائيل إلى السيطرة على الثروات الطبيعية الموجودة في منطقة دول الحوض من معادن ثمينة، وبترول، وبأسعار رخيصة. ومن ثم العمل على تصنيعها وبيعها مرة أخرى للدول الأفريقية، تحقيقا لأهداف اقتصادية.

7- تهدف إسرائيل من استراتيجيتها تجاه المنطقة، إلى السيطرة على الممرات المائية الموجودة في المنطقة، مثل مضيق باب المندب وقناة السويس، على البحرين الأحمر والمتوسط، من اجل التحكم في حركة دخول وخروج البواخر العملاقة الناقلة للبضائع، لاسيما ناقلات البترول العملاقة التي تنقل البترول ومشتقاته من الدول العربية الخليجية إلى الدول الغربية.

8- تعمل إسرائيل إلى إقامة إسرائيل العظمى في المنطقة العربية - النيلية، ضمن ما يسمى بمنطقة الشرق الأوسط الكبرى ، ومنع أية دولة تقف بالضد من

المصالح والأهداف الصهيونية الإمبريالية في المنطقة.

هذه الأهداف الصهيونية تبين مدى الخطر الذي سيصيب المنطقة العربية، أن لم يدرك العرب مدى التهديد الذي سيصيبهم من جراء تحقيق إسرائيل لأهدافها الاستراتيجية في دول حوض النيل، وتهديد الأمن المائي العربي في المنطقة، التي هي بالأساس مكملة للاستراتيجية الإسرائيلية حيال المنطقة العربية، نتيجة الترابط ما بين المنطقتين.

لذا ومن اجل العمل على التصدي للاستراتيجية الإسرائيلية حيال دول حوض النيل، وضمان عدم تهديد الأمن القومي العربي في هذه المنطقة. ينبغي العمل على رسم تصور استراتيجي مقترح في المستقبل لضمان هذا الأمن، أو في الأقل إيقاف تأثير التهديدات الإسرائيلية على الأمن القومي العربي. وعلى النحو الآتي:

أولاً: على صعيد دول حوض النيل

ينبغي العمل على تحقيق أهداف عدة في المنطقة، أهمها :

أ. إشاعة الأمن والاستقرار فيما بين دول حوض النيل من خلال حل المشاكل والخلافات العالقة بينهما . وهنا ينبغي أن تلعب مصر والسودان دورا في الحد من هذه الظاهرة مع باقي دول حوض النيل .

ب. زيادة التعاون الاقتصادي فيما بين دول حوض النيل في مجال التبادل التجاري والفني، لاسيما بين مصر والسودان من جهة وباقي دول الحوض من جهة أخرى .

ج. تسوية قضية مياه نهر النيل بين دول الحوض ، التي تعد القضية الأساس المعرقلة لتطور العلاقات فيما بينهما، ولاسيما أن دول الحوض تشترك جميعها في نهر النيل. وذلك من خلال تفعيل دور التجمعات الإقليمية في المنطقة،

ومن أهمها (مبادرة حوض النيل)، والعمل على استغلال الفاقد من مياه النيل من خلال إقامة السدود والمشاريع المشتركة على طول نهر النيل . وهنا يجب على مصر والسودان المستفيدين الأساسيين من مياه النيل، أن يقوما بلعب دور رئيسي ومهم في إنجاز المشاريع والسدود المشتركة فيما بينهما ، من خلال تقديم الدعم المادي والخبرة الفنية والعلمية اللازمة لإنجازها.

د. حل المشاكل والنزاعات الداخلية في دول حوض النيل، من خلال إعطاء قدر اكبر من الحرية، وإرساء أسس العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان، والتوزيع العادل للسلطة والثروة، ورفض احتكار قبيلة ما للسلطة والنفوذ على حساب القبائل الأخرى. كما حدث في قبيلة التوتسي، التي رغم قلة عددها في دول البحيرات العظمى قياساً بقبيلة الهوتو، إلا أنها تسيطر على السلطة في المنطقة، ومتحكمة في ثروات وخيرات المنطقة بخلاف قبيلة الهوتو.

هـ. تحسين الأحوال والأوضاع الاقتصادية في دول حوض النيل ، والقضاء على الفقر والجهل والمرض في اغلب دول الحوض، من خلال الشروع بالتنمية والنهوض الاقتصادي.

و. العمل على الحد من التبعية السياسية والاقتصادية للدول الغربية الصهيونية، ورفض تدخلها في الشؤون الداخلية والإقليمية في دول حوض النيل، وإسقاط ذرائع نشر وحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما تفعل ذلك الولايات المتحدة الأميركية ، وتبني سياسة تقوم على تبادل المصالح والمنافع مع الدول الأخرى وأياً كانت.

ثانيا : على صعيد الدول العربية

من الممكن العمل على تحقيق أهداف عدة من قبل الدول العربية لمواجهة التهديد الصهيوني في منطقة حوض النيل ، من أهمها:

أ. توحيد الصف العربي ونبذ الخلافات الأساسية المعرقلة للعلاقات العربية .

العربيـة وزيـادة وتـيرة التعـاون فيمـا بينـهم، لاسيما على الصعيد الاقتصادي والسياسي.

ب. وضع استراتيجية عربية مشتركة وموحدة ، بالتعاون مع الدول العربيـة الأفريقيـة، وفي مقدمتهم مصر والسودان، من اجل زيادة التعاون فيما بين الدول العربية ودول حوض النيل ، لاسيما في المجال الاقتصادي. من خلال زيـادة التبـادل التجـاري فيمـا بينـهم، واسـتمرار إمـداد دول الحـوض بالبترول وبأسعار تتناسب مع وضعهم الاقتصادي.

ج. زيادة المعونة العربية المقدمة لدول الحوض وضمان حسن استخدامها من قبل المؤسسات الاقتصادية الدولية والإقليمية، واستثمارها في مشاريع التنمية والنهوض الاقتصادي في دول حوض النيل، لاسيما غير العربية، وبخبرات فنية وعلمية عربية، وبمعونة عربية تترجم العلاقات بين العرب والأفارقة.

د. تقديم الدعم السياسي لدول حوض النيل وبصورة مباشرة، سواء أكان ذلك فـي المحـافل والمنظمـات الإقليميـة والـدولية، أم مـن خـلال الجـهود العربيـة الفرديـة، وفـي مجـال حـل المشـاكل والنزاعـات السياسية العالقة، سواء أكانت تلـك المشـاكل والنزاعات قائمة فيما بين دول الحـوض، أم بينها وبين الـدول العربية والأفريقية.

هـ. تفعيل التعاون العربي ـ الأفريقي من خلال جامعة الدول العربية والاتحاد الأفـريقي، لاسـيما فـي مجـال عقـد مؤتمـرات دوريـة لمؤتمـرات القمـة العربي ـ الأفريقي، التي جمدت منذ انعقاد المؤتمر الأول في عام 1977 في القاهرة. وإيضـاح حقيقـة العـرب الحضـرية لـدى الأفارقـة مـن خـلال محاربـة الدعاية الصـهيونية المضـادة للإسـلام بشـكل عـام والعـرب بشـكل خـاص فـي الـدول الأفريقيـة، والعمـل علـى نشـر الحضارة والثقافة العربيـة ـ الإسلامية فـي دول حوض النيل والقارة الافريقية ككل.

Notes

[←1]

(1) عبد اللطيف علي المياح . المجال الحيوي في سياسة (إسرائيل الخارجية . أطروحة دكتوراه . غير منشورة . كلية العلوم السياسية . جامعة بغداد . 1997 . ص2.

[←2]

(2) المصدر نفسه . نفس الصفحة.

[←3]

(1) المصدر نفسه . نفس الصفحة.

[←4]

(2) المصدر نفسه . ص3.

[←5]

(1) عبد الوهاب الكيالي وكامل الزهيري . الموسوعة السياسية . المؤسسة العربية للدراسات والنشر . بيروت . 1974. ص43.

[←6]

(2) من الملاحظ أن أغلب الآراء ترجح الرأي الأول. انظر. محمد شفيق غربال . الموسوعة العربية المسيرة . مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر . جامعة الدول العربية . ط2 . القاهرة . 1972 . ص140 . وقارن مع اللواء محمد جمال الدين

محفوظ ـ المدخل الى العقيدة والاستراتيجية العسكرية الإسلامية ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة ـ 1967 ـ ص21.

[←7]

(3) الجنرال كارل فون كلاوزفيتز ـ الوجيز في الحرب ـ ترجمة اكرم ديري والهيثم الأيوبي ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ـ 1974 ـ ص200.

[←8]

(4) اسعد محمود ناجي ـ الأمن القومي العربي إزاء الاستراتيجيتين الأمريكية والسوفيتية في المشرق العربي ـ رسالة ماجستير ـ غير منشورة ـ كلية العلوم السياسية ـ جامعة بغداد ـ 1983 ـ ص25.

[←9]

(5) الجنرال كارل فون كلاوزفيتز ـ مصدر سبق ذكره ـ ص 170.

[←10]

(6) نقلا عن ج. ل. ليدل هارت ـ الاستراتيجية وتاريخها في العالم ـ ترجمة هيثم
الأيوبي ـ دار الطليعة ـ ط2 ـ بيروت ـ 1978 ـ ص274.

[←11]

(7) المصدر نفسه ـ ص276.

[←12]

(8) نقلا عن. هيثم الكيلاني ـ دراسة في العسكرية الإسرائيلية. معهد البحوث والدراسات العربية ـ جامعة الدول العربية. القاهرة ـ 1969 ـ ص15.

[←13]

(1) للمزيد للاطلاع انظر. المارشال سوكولوفسكي . الاستراتيجية العسكرية السوفيتية . ترجمة خيري حماد . منشورات عالم الكتب . بيروت . 1968 . ص46. و.د. انتصار عباس حمادي و. احمد عبد القادر المشهداني ـ تطور مفهوم الستراتيجية ، واستراتيجية الأعمال ـ مجلة الهدهد . مديرية الاستخبارات العسكرية العامة . العدد 14. بغداد . 2001 . ص149 . 150.

[←14]

(2) اندريه بوفر . مدخل إلى الاستراتيجية العسكرية . تعريب اكرم ديري و الهيثم الأيوبي . دار الطليعة . ط3 . بيروت . 1978 . ص20.

[←15]

(3) نقلا عن . اكرم ديري . آراء في الحرب . المؤسسة العربية للدراسات والنشر . ط2. بيروت . 1981 . ص26. 27.

[←16]

(4) نقلا عن. احمد ياسين السامرائي . الأهمية السوقية (الاستراتيجية لموقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعلاقتها بالأمن القومي العربي . رسالة ماجستير . غير منشورة . كلية الآداب . جامعة الموصل . 1989 . ص4. وقارن مع. Oxford Advanced learners dictionary of current English, Oxford university press, tenth impression, London, 1979, p 870.

[←17]

[1] د.عبد اللطيف المياح . علاقة السياسة الجغرافية (الجيوبوليتيك) بالاستراتيجية ـ مجلة آفاق استراتيجية . مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية . العدد 1 . عمان . 2000. ص18.

[←18]

[2] مجدي حماد. نحو استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي- الصهيوني . مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت-2000 . ص15.

[←19]

[3] عبد اللطيف علي المياح . الردع في السياسة الخارجية . رسالة ماجستير . غير منشورة ـ معهد الدراسات القومية والاشتراكية . الجامعة المستنصرية . 1986 . ص25. ويقصد بالاستراتيجية الكبرى فن إعداد الحرب وإدارته لتحقيق نصر لا يتعارض مع بناء سلم مقبل. أما الاستراتيجية القومية فتعني المصالح الأكثر حيوية بالنسبة إلى الأمة. انظر. نقلا عن. اسعد محمود ناجي . مصدر سبق ذكره . ص31.

[←20]

[4] جمال مصطفى عبد الله . الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط 1970 . 2000 . أطروحة دكتوراه . غير منشورة . كلية العلوم السياسية . جامعة بغداد . 2001 . ص5.

[←21]

[5] يقصد بالاستراتيجيات الفرعية، الاستراتيجية السياسية، العسكرية .... الخ. أما الاستراتيجيات الدنيا فيقصد بها مثلا، تنقسم الاستراتيجية العسكرية إلى الاستراتيجية البحرية والبرية والجوية. انظر. عبد اللطيف علي المياح . مصدر

سبق ذكره ـ ص 26. وقارن مع د.عبد اللطيف علي المياح ـ علاقة السياسة الجغرافية (الجيوبوليتيك) بالاستراتيجية ـ مصدر سبق ذكره ـ ص 81- 82.

[←22]

(1) لواء. عدلي حسن سعيد. الأمن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه ـ مطابع الهيئة المصرية. القاهرة ـ 1977- ص49.

[←23]

(2) العميد. د. خضر مزهر البدري ـ العقيدة الأمنية الإسرائيلية. مجلة الدفاع ـ جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا. العدد7 ـ بغداد ـ 1999 ـ ص180.

[←24]

(3) د. عبد الوهاب الكيالي ـ المطامع الصهيونية التوسعية. المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ـ بلا زمان- ص135.

[←25]

* يستمد الفكر الصهيوني جذوره من مفاهيم أساسية عدة، وهي: (1) التوراة : وهي رسالة نبي الله موسى (ع)، وهي محرفة ومزورة (2) التلمود: إذ يعتقد اليهود أن التلمود كالتوراة، بل هو اعظم من التوراة. وهم يستندون عليه في تعاليمهم وأفعالهم. (3) "صهيون" أي ارض الميعاد في فلسطين (4) "إسرائيل": أي شعب الله المختار. للمزيد من التفاصيل انظر. محمد نمر الخطيب ـ حقيقة اليهود والمطامع الصهيونية. منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت ـ 1969 ـ ص14- 16. و. فيليب ابو فاضل ـ الصهيونية في الفكر. التوراة. التلمود ـ دورية "إشارات". صادرة عن اتحاد الكتاب اللبنانيين ـ العدد (4-5) ـ لبنان ـ 2000.file://A:\fiqer.htm.pp1-6

وقارن مع عبد الله عاصي . صراعنا مع إسرائيل . المكتب التجاري للطباعة والنشر . بيروت . بلا زمان . ص13- 18.

[←26]

(4) محمد محمود ربيع . أزمة الفكر الصهيوني المعاصر . دار النهضة العربية. بلا مكان . 1971 . ص1.

[←27]

(5) بدأت المرحلة الاولى، بتشجيع الهجرة اليهودية إلى الأراضي الفلسطينية من قبل جماعة ال(بيلو منذ عام 1882. وقد أطلق الصهاينة على المهاجرين اليهود الذين جاءوا إلى فلسطين في الفترة مابين (1882- 1904)، اسم موجة الهجرة الأولى (first Aliyah هاجر خلالها حوالي (25) ألف من يهود أوربا الشرقية لاسيما من روسيا. انظر. محمود نعناعة . الصهيونية وفكرة العودة . مطبعة الجمهورية . بغداد .1970 . ص54 وقارن مع. فضل مصطفى النقيب . اقتصاد إسرائيل على مشارف القرن الحادي والعشرين . مؤسسة الدراسات الفلسطينية . بيروت . 2001 . ص34- 44.

[←28]

* ولد في عام 1860 في مدينة بودابست. وهو مؤسس الحركة الصهيونية الحديثة، وأول رئيس للمنظمة الصهيونية وللمؤتمرات الصهيونية الستة الأولى. وقد وصف بـ (أبو دولة إسرائيل الروحي. توفي في عام 1904. انظر. أنيس صايغ . يوميات هرتزل . ترجمة هلدا شعبان صايغ . المؤسسة العربية للدراسات والنشر. ط2- بيروت . 1972 . ص 7-8.

[←29]

(1) محمد حسنين هيكل . العسكرية الصهيونية . المجلد الأول . مؤسسة الأهرام . القاهرة . 1972 . ص273.

[←30]

** ولد في فلسطين عام 1915. درس القانون العسكري والاقتصادي ومن أوائل المتدربين على حرب العصابات. تسلم مناصب عدة. وله مؤلفات حول حروب (إسرائيل) ضد العرب منذ عام 1956. توفي عام 1981. انظر. غازي دانيال . رجال السياسة الإسرائيليون . تحرير أنيس صايغ . سلسلة حقائق وأرقام رقم (33). منظمة التحرير الفلسطينية . بيروت . 1970 . ص 45.44.

[←31]

(2) نقلا عن. محمد حسنين هيكل . مصدر سبق ذكره . ص273.

[←32]

(3) عبد اللطيف علي المياح . المجال الحيوي في سياسة (إسرائيل الخارجية . مصدر سبق ذكره . ص39.

[←33]

(4) العميد الركن. مظهر محمد فتحي . نظرية الأمن الصهيوني . المجلة العسكرية . وزارة الدفاع . مديرية المطابع العسكرية . العدد 2 . بغداد . 1999. ص40.

[←34]

* ولد في بلونسك ببولندا عام 1886. هاجر إلى فلسطين عام 1906. درس القانون. تقلد مناصب عدة اهمها، رئيسا للوكالة اليهودية (1935- 1948) ورئيسا

للوزراء ووزيرا للدفاع من (1949- 1953) ومن (1955- 1963). له مؤلفات عدة أهمها (حملة سيناء) و(إسرائيل: سنوات التحدي) توفي عام 1973. انظر. عبد الوهاب الكيالي و. كامل الزهيري . مصدر سبق ذكره . ص125.

[←35]

(1) نقلا عن. هيثم الكيلاني . المذهب العسكري الإسرائيلي . سلسلة كتب فلسطينية (19) . منظمة التحرير الفلسطينية . بيروت . 1969- ص422. وقارن مع نظرة (بنيامين نتنياهو) للأمن إذ يرى (أن الدور الوطني للدولة العبرية أو السر الأساسي في نشأتها إنما يكمن في توفير الأمن لليهود. نقلا عن . محمد داود . استراتيجية إسرائيل لعام 2000 والموقف العربي . مجلة قضايا دولية . العدد 365 . إسلام آباد . 1996 . ص4.

[←36]

(2) عبده مباشر . المؤسسة العسكرية الإسرائيلية . معهد البحوث والدراسات العربية . جامعة الدول العربية . القاهرة . 1977 . ص109.

[←37]

(3) نقلا عن . العميد د.مزهر البدري . مصدر سبق ذكره . ص181.

[←38]

(4) يقصد بـ (الأمن الراهن) (الاستفزازات والأعمال العدائية عبر الحدود، والغارات الصغيرة على الأراضي الإسرائيلية بواسطة المدنيين والقوات غير النظامية. مثال ذلك الانتفاضة الفلسطينية الباسلة ضد المحتلين الصهاينة. أما (الأمن الأساسي) فيقصد به (هجوم واسع النطاق (او شامل) من قبل الجيوش النظامية للدول العربية والذي يمكن أن يعرض وجود إسرائيل للخطر كما حدث في حرب 1948. انظر. آفي شليم . الحائط الحديدي . تقديم. محمد عبد المنعم .

ترجمة ناصر عفيفي ـ مؤسسة روز اليوسف ـ مصر. بلا زمان ـ ص81 ـ 82. وقارن مع حسين اغا وآخرون ـ إسرائيل: العقيدة العسكرية وشؤون التسلح ـ سلسلة الدراسات الاستراتيجية (3) ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ـ 1982 ـ ص18.

[←39]

** يقصد بالردع في العقيدة العسكرية (الإسرائيلية (الاحتفاظ بهامش كاف من التفوق النوعي انظر. المصدر نفسه ـ نفس الصفحة.

[←40]

* ولد عام 1915 في جنوب أفريقيا. تقلد مناصب عدة أهمها، عين مندوباً (لإسرائيل في الأمم المتحدة عقب إعلان إقامة كيانهم في فلسطين وحتى عام 1959، ونائب رئيس الوزراء عام 1963. له مؤلفات عدة أهمها (صوت إسرائيل) و(شعبي). انظر. د. عبد الوهاب الكيالي ـ موسوعة السياسة ـ الجزء الأول ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ـ 1979 ـ ص418.

[←41]

(1) نقلا عن. حسين اغا وآخرون ـ مصدر سبق ذكره ـ ص18- 20. وقد ظهر خلاف بين مدرستين عسكريتين (إسرائيليتين حول درجة التطابق او عدمه بين مصطلح (الحدود الآمنة) ومصطلح (حدود السيادة الإسرائيلية).

للمزيد انظر. أ. أيلون وآخرون ـ الثابت والمتغير في الاستراتيجية الإسرائيلية ـ تقديم. يزيد صايغ ـ ترجمة المنار للنشر ـ وكالة المنار للصحافة والنشر ـ قبرص ـ 1986. ص53. 54.

[←42]

** يقصد بها (تحديد أو اختلاق ذرائع الحرب واللجوء إلى مبادئ الحرب الوقائيـة والضربة الاستباقية الأولى.انظر. حسين اغا وآخرون . مصدر سبق ذكره . ص22.

[43→]

*** ولد عام 1918 في كفر ثابور في فلسطين. تقلد مناصب عدة أهمها، أحد قـادة حـركـة (البالماخ) للفتـرة (1945 . 1948)، وعضو (موس) في مشاريع الكيبوتزات منذ عام 1937، ورئيس الوزراء بالوكالة من شهر شباط لشهر آذار مـن عـام 1969. لـه مؤلفـات عـدة منها، (قصة البالماخ) و(إنشاء الجيش الإسرائيلي). انظر. عبد الوهاب الكيالي و. كامل الزهيري . مصدر سبق ذكره . ص71- 72.

[44→]

(2) نقلا عن. حسين اغا وآخرون . مصدر سبق ذكره . ص22- 23.

[45→]

(3) د.غازي إسماعيل ربايعة . الاستراتيجية الإسرائيلية للفترة من (1967 . 1980). مكتبة المنار . الأردن . 1983. ص411- 412.

[46→]

(1) للمزيد نقلا عن. عبده مباشر . مصدر سبق ذكره . ص110 . 116.

[47→]

* ولد عام 1928 في قرية كفار ملال في فلسطين. في 1953 أسس وحدة الكوماندوس الخاصة (101) وتولى قيادتها. تقلد مناصب عدة اهمها، وزيرا

للدفاع في عام 1982، ووزيرا للتجارة والصناعة (1984- 1990)، ووزيرا للبناء والإسكان (1990- 1992)، ووزيرا للبنى التحتية القومية (1996- 1998)، ووزيرا للخارجية في عام 1998، ورئيس حزب الليكود اليميني عام 1999، ورئيس وزراء منذ عام 2001. انظر. ملف: حكومة الوحدة الوطنية الإسرائيلية . ترجمة وإعـداد. خالـد عايـد . مجلـة الدراسـات الفلسـطينية . مؤسـسة الدراسـات الفلسطينية . العدد 47 . بيروت . 2001 . ص90- 91.

[←48]

(2) أ. ايلون وآخرون . مصدر سبق ذكره . مقدمة يزيد صايغ. وقارن مع. اريئيل شارون . حول مشكلات إسرائيل الاستراتيجية في الثمانينات . في كتاب: لبنان انهيار الحلم الإسرائيلي . دار المروج . بيروت . 1986 . ص78- 81.

[←49]

(3) للمزيد انظر. عبد اللطيف علي المياح . الردع في السياسة الخارجية . مصدر سبق ذكره ـ ص294 ـ 301. وقد تم تسمية تلك العملية بـ (عملية بابليون). للمزيد انظر. آفي شليم . مصدر سبق ذكره . ص361 . 368.

[←50]

(4) د.غازي إسماعيل ربابعه . مصدر سبق ذكره . ص400. وللمزيد من التفاصيل حول التوسع (الإسرائيلي انظر. د. اسعد رزوق . إسرائيل الكبرى: دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني ـ سلسلة كتب فلسطينية (13) ـ منظمة التحرير الفلسطينية . بيروت . 1986. ص577-580.

[←51]

** ولد في عام 1949 في تل أبيب. شغل مناصب عدة أهمها، مندوب (إسرائيل

في الأمم المتحدة، ورئيس حزب الليكود اليميني عام 1993، ورئيس وزراء إسرائيل (1996- 1999)، ووزير خارجية منذ عام 2002 وحتى26 آذار 2003.

[52←]

(5) بنيامين نتنياهو . مكان تحت الشمس . ترجمة محمد الدويري . مراجعة كلثوم السعدي . دار الجليل للنشر والدراسات . عمان . 1995 . ص328.

[53←]

* ولد عام 1913 في بريست ليتوفسك في بولندا. أسس (حزب حيروت).
ساهم
في تكوين (كتلة غاحال) مع (حزب الأحرار) عام 1965. تقلد مناصب عدة أهمها، قيادة منظمة (آرغون تسفاي ليؤمي) عام 1943، ورئيس وزراء للفترة (1977- 1983). له كتب سياسية عدة أهمها (الليالي البيضاء) و(الانتفاضة). انظر د.عبد الوهاب الكيالي- موسوعة السياسة . مصدر سبق ذكره . ص650-652.

[54←]

(1) نقلا عن. آفي شليم . مصدر سبق ذكره . ص31. أما (أسحق شامير) فقد صرح في مؤتمر مدريد 1991 قائلاً (إن لإسرائيل حقا تاريخيا في هذه الأراضي... وأضاف (إن لدى العرب ما يكفي من الأراضي وإن إسرائيل ظلت ألفي عام بدون ارض وهي لن تفرط اليوم بأرضها مهما كانت الأسباب والضغوط . نقلاً عن. د.خلدون ناجي معروف . الصراع العربي – الصهيوني بعد حرب الخليج . مجلة آفاق عربية . دار الشؤون الثقافية العامة . العدد 3. بغداد . 1992. ص18-19.

[55←]

** أن الأمن في الفكر الصهيوني هي قضية شائكة ومعقدة، ويتطلب لتحقيقه، تحقيق أهداف عدة.. إلا انه سيتم التطرق لبعض من هذه الأهداف ضمن الهدف الأمني، وسيتم التطرق للأهداف الأخرى ضمن نقاط أخرى منفصلة عن الهدف الأول من حيث المنهجية، ولكنها متصلة من حيث المضمون مع بعضها البعض.

[← 56]

*** إذ أن الهجرة تؤدي إلى تحقيق الاستيطان، والاستيطان يحقق للأمن (الإسرائيلي مزايا اقتصادية، سياسية، عسكرية... الخ. للمزيد انظر. هدى شاكر معروف ـ اتجاهات السياسة الخارجية الإسرائيلية ـ أطروحة دكتوراه ـ غير منشورة ـ كلية العلوم السياسية ـ جامعة صدام ـ 1999 ـ ص113 ـ 129. وقارن مع حمد الموعد ـ إسرائيل والمتغيرات الدولية ـ مؤسسة عيبال للدراسات والنشر ـ قبرص ـ 1991 ـ ص 181- 223.

[← 57]

(2) د. صالح زهر الدين ـ مشروع (إسرائيل الكبرى بين الديموغرافيا والنفط والمياه ـ المركز العربي للأبحاث والتوثيق ـ بيروت ـ 1996 ـ ص13.

[← 58]

(3) نقلا عن. هيثم الكيلاني ـ المذهب العسكري الإسرائيلي ـ مصدر سبق ذكره ـ ص404.

[← 59]

**** ولد عام 1895 في أوكرانيا. هاجر إلى فلسطين عام 1914. تقلد مناصب عدة اهمها، امين صندوق الوكالة اليهودية، ووزير الزراعة والمالية، ورئيس وزراء (إسرائيل ووزير ماليتها منذ عام 1963 وحتى وفاته عام 1969. انظر. د.

عبد الوهاب الكيالي . موسوعة السياسة . مصدر سبق ذكره . ص 205.

[← 60]

(1) نقلا عن. حمد الموعد . مصدر سبق ذكره . ص181.

[← 61]

* ولد عام 1923 في بولندا. هاجر الى فلسطين عام 1934. تقلد مناصب عدة اهمها، رئيسا لحزب العمل بين سنتي 1977 و1992، ورئيس وزراء للفترة (1984- 1985) و(1995- 1996)، ووزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء (2001- 2002) له عدة مؤلفات باللغات العبرية والفرنسية والإنكليزية في موضوعات شتى . أسس مركز (بيرس للسلام). انظر. ملف: حكومة الوحدة الوطنية الإسرائيلية . مصدر سبق ذكره . ص91.

[← 62]

(2) شمعون بيريس . الشرق الأوسط الجديد . ترجمة محمد حلمي . الأهلية للنشر والتوزيع . عمان . 1994- ص17.

[← 63]

(3) بنيامين نتنياهو . مصدر سبق ذكره . ص348.

[← 64]

(4) للمزيد من التفاصيل حول المشاكل التي تواجه الهجرة اليهودية إلى فلسطين انظر. مصطفى الحسيني . الهجرة اليهودية إلى إسرائيل: الاحتمالات والمخاطر . مجلة الملف . وكالة المنار للصحافة والنشر . العدد (11/17) . قبرص . 1990 . ص974- 978 وقارن مع شمعون بيرس وآخرون . الكيان الصهيوني عام

2000 . ترجمة سمير جبور وآخرون . تقديم احمد شاهين . وكالة المنار للصحافة والنشر . قبرص . 1986 . مقدمة احمد شاهين.

[65 ←]

(5) نقلاً عن . فهمي هويدي . الصراع العربي الإسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . 1983 . ص67.

[66 ←]

(1) هدى شاكر معروف . مصدر سبق ذكره . ص33، 182. وللمزيد من التفاصيل حول ابرز منظري الردع في العقيدة العسكرية (الإسرائيلية انظر. عبد اللطيف علي المياح . الردع في السياسة الخارجية . مصدر سبق ذكره . ص 254- 266.

[67 ←]

(2) الحرب القادمة من وجهة نظر قادة عسكريين إسرائيليين . تقديرات استراتيجية . الدار العربية للدراسات والنشر. العدد 13. مصر . 1995 . ص15-18.

[68 ←]

* عقيد في الجيش الإسرائيلي.

[69 ←]

(3) نقلا عن يهوشفاط هركافي وآخرون . الكمية والنوعية في الاستراتيجية الإسرائيلية ـ الجزء الأول . وكالة المنار للصحافة والنشر . قبرص . 1986 . ص146.

[← 70]

(4) من الملاحظ أن كل فرد في (إسرائيل مفروض عليه أداء الخدمة العسكرية حين يبلغ الثامنة عشر من عمره، رجالاً ونساءا، عدا البعض من الذين يعفون من الخدمة العسكرية لأسباب خاصة مثل المرض والحمل عند النساء.

للمزيد انظر. اللواء محمود شيت خطاب . الوجيز في العسكرية الإسرائيلية . دار الإرشاد للطباعة . ط2 . بيروت . 1969 . ص63، 70.

[← 71]

(5) عقيد ركن صالح علوي احمد . تنامي قوة إسرائيل الدفاعية والهجومية في مطلع الألفية الثالثة . مجلة كلية القيادة والأركان . العدد 14- اليمن- 2000 . ص61. إذ أن الشعب اليهودي يستمد عدوانيته من عقيدته الدينية، والذي أسهب (العهد القديم في التعبير عنه والتأكيد عليه. للمزيد انظر. اللواء الركن ياسين سويد . الإرهاب والعدوان والاحتلال في العقيدة العسكرية (الإسرائيلية . الحلقة الأولى . file://A:\soide1.htm.pp1-13 .fil

[← 72]

(1) للمزيد انظر. العرب والتفاعلات الإقليمية . التقرير الاستراتيجي العربي 2000 ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية . مطابع الأهرام التجارية . القاهرة . 2001 . ص202 . 203 . وقارن مع. craic loyle, IAF fields runway denial weapon, jones defense weekly, vol. 35 , NO 20, sweeden, 16.may . 2001. P20

[← 73]

* ولد في القدس عام 1922 تسلم مناصب عدة أهمها، سفير (لإسرائيل في

الولايات المتحدة، ورئيس (للحكومة الإسرائيلية مرتين الأولى للفترة (1974- 1977)، والثانية (1992- 1995)، حتى قتل في عام 1995. انظر. مذكرات اسحق رابين . ترجمة دار الجليل . شخصيات صهيونية (11/1) . دار الجليل للنشر والدراسات . عمان . 1993.

[←74]

(2) نقلا عن . حسن البراري . الامن الإقليمي في الشرق الأوسط من منظور إسرائيلي . مجلة السياسة الفلسطينية. مركز البحوث والدراسات الفلسطينية . العدد (15 . 16) . بيروت . 1997 . ص38. إذ يقول (اريئيل شارون) (إن إسرائيل أصبحت قوة عظمى عسكرية ... وخلال أسبوع واحد نستطيع أن نستولي على المنطقة تمتد من الخرطوم حتى كل من بغداد والجزائر. نقلا عن عبد الغفار الدويك . تاريخ الحرب: تحليل مقارن للمذكرات المصرية الإسرائيلية . السياسة الدولية . العدد 134 . مصر . 1998 . ص99.

[←75]

(3) للمزيد انظر. د. يزيد صايغ . الصناعة العسكرية العربية . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . 1992 . ص33 . 34.

[←76]

(4) لواء طلعت مسلم . حول الإمكانات العسكرية الإسرائيلية، (تعقيب) . في كتاب: العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل ـ الجزء الأول . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . 2000 . ص543 وللمزيد انظر. محمد عبد السلام . احتمالات الحرب في السياسة العسكرية الإسرائيلية . السياسة الدولية . العدد 126 . مصر. 1996 . ص80- 84.

[←77]

(5) نقلا عن. كمال الهلباوي . السياسات الصهيونية الجديدة ومنهجية المواجهة . مجلة قضايا دولية. العدد 200 . إسلام آباد . 1993 . ص5.

[← 78]

(1) غادة كنفاني . نظرية الامن الإسرائيلي 1973 - 1983 . مجلة الفكر الاستراتيجي العربي . العدد 10 . مصر . 1986 . ص114.

[← 79]

(2) عبد اللطيف علي المياح . المجال الحيوي في سياسة (إسرائيل الخارجية . مصدر سبق ذكره ـ ص176. إذ بالرغم من صدور تصريحات عدة من قادة ومسؤولين صهاينة حول امتلاكهم للقوة النووية. مثال ذلك تصريح (جيديون فرانك) رئيس لجنة الطاقة الذرية بمكتب العدو الصهيوني في 23 أيار من عام 1997، والذي أشار فيه (إن هناك حاجة إلى تطبيق الديمقراطية في الدول العربية قبل أن يمكن لبلاده التخلي عن قدراتها النووية إلا أن هذه التصريحات زادت من الغموض حول البرنامج النووي (الإسرائيلي. انظر. نقلا عن. إسرائيل تعترف لأول مرة بامتلاكها قدرات نووية ـ مجلة البيان ـ جماعة الأخوان المسلمين . العدد 61 . سوريا . 1997 . ص6. وقارن مع. محمود عزمي . الإمكانات العسكرية الإسرائيلية . في كتاب العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل . مصدر سبق ذكره . ص530- 537.

[← 80]

(3) د. هدى شاكر معروف . الأمن الإسرائيلي في التسعينات: ثوابت ومستجدات . مجلة دراسات سياسية . بيت الحكمة . العدد 4 . بغداد . 2000 . ص10.

[← 81]

[4] عبد اللطيف علي المياح . مصدر سبق ذكره . ص179. إذ اصدر الكونكرس الأميركي في بداية التسعينات من القرن الماضي، تشريعاً حرم فيه (جميع عمليات نقل التكنولوجيا النووية، والبايولوجية والكيمياوية للدول النامية، بحجة أن هذه التقنيات يمكن أن تستخدم للأغراض العسكرية والمدنية معاً انظر. نقلا عن د. قاسم احمد . النظام الدولي الجديد لبوش (أو العصر الأميركي) . ترجمة. د.بشير العلاق . مطابع الشؤون الثقافية العامة . بغداد . 1992 . ص22.

[←82]

[5] عبد اللطيف علي المياح . مصدر سبق ذكره . ص179.

[←83]

[1] المصدر نفسه . ص180.

[←84]

[2] Dr. Osama Al Ggazale, peace: An Arab strategic option. file://A:\ letter from Cairo June 18 – june20, 1998. htm. pp1-3.

[←85]

[3] بلغت إجمالي الصواريخ العراقية التي أصابت الأهداف الصهيونية (43) صاروخا منذ فجر يوم الجمعة المصادف 18/1/1991 وحتى يوم 25/2/1991. انظر. مذكرات الفريق الركن (حازم عبد الرزاق الأيوبي) قائد سلاح الصواريخ (أرض- أرض) في .أ. د.علاء جاسم الحربي . ثلاثة وأربعون صاروخا على الكيان الصهيوني، (عرض كتاب). جريدة العراق . بغداد . 18 /1/ 2002. ص3. وقارن مع غازي السعدي . إسرائيل في حرب الخليج . دار الجليل للنشر . عمان .1991 .

ص88- 89.

[←86]

(4) محمود عزمي . مصدر سبق ذكره . ص538.

[←87]

(5) المصدر نفسه . نفس الصفحة. وقارن مع خالد الحروب . الدعم الأميركي للقدرة النووية الإسرائيلية واستخفافه بالمعاهدات الدولية . جريدة الاتحاد . الإمارات العربية المتحدة . 22/4/2000 . htm. Pp1-3\ الدعم الأميركي للقدرة النووية الإسرائيلية واستخفافه بالمعاهدات الدولية \file://A:.

[←88]

(6) د. محمد احمد صالح . السياسة الصهيونية لتغيير التركيبة الديموغرافية. file://A:\ siasa. Htm. P3: و Dr. osama Al Ggazali, op, cit, pp2-3.

[←89]

* ولد في مستوطنة قرب تل أبيب. تقلد مناصب عدة اهمها، رئيسا لهيئة الأركان، ووزيرا للداخلية، والخارجية، ثم انتخب رئيسا لحزب العمل (الإسرائيلي ورئيس وزراء للفترة (1999. 2001).

انظر. هيفاء احمد محمد . باراك سياسته واستراتيجيته . أوراق فلسطينية . مركز الدراسات الدولية . العدد51. جامعة بغداد . 2000. ص1.

[←90]

(1) نقلا عن. حسن البراري . مصدر سبق ذكره . ص42- 43. ومن الملاحظ أن (إسرائيل نجحت في ردع بعض الدول العربية وأجبرتها على الدخول معها في مفاوضات (تسوية) القضية الفلسطينية، وذلك لأن العرب يدركون أن امتلاك (إسرائيل للأسلحة النووية حقيقة قائمة غير قابلة للنقاش. إلا أن محاولة تحديد خصائص السلاح النووي (الإسرائيلي فيها نوع من الغموض والتكهنات بسبب ندرة المعلومات والأدلة حول حقيقة الخصائص التي تتميز بها الترسانة النووية (الإسرائيلية. انظر.عصام فاهم العامري . خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء الشرق الأوسط الجديد، (عرض كتاب) . السياسة الدولية . العدد 147 . مصر . 2002 . ص238.

[91 ←]

(2) بنيامين نتنياهو . مكان تحت الشمس . مصدر سبق ذكره . ص418.

[92 ←]

(3) للمزيد انظر. د. صالح زهر الدين . مصدر سبق ذكره . ص40- 53. وقارن مع. عبد السلام إبراهيم بغدادي . مفهوم الكيان الصهيوني للأمن القومي 1948- 1982 . دار الحرية للطباعة . بغداد . 1985 . ص244- 257.

[93 ←]

(4) ر. ك. كرانجيا . خنجر إسرائيل والمستقبل . شرح وتعليق . بسام العسلي . دار
المسيرة . ط2 . بيروت . 1983. ص 29.

[94 ←]

(1) نقلا عن. محمود عبد الفضيل . مشاريع الترتيبات الاقتصادية (الشرق أوسطية): التصورات . المحاذير . أشكال المواجهة . في كتاب: التحديات الشرق

أوسطيــة الجـديدة والـوطن العربـي . مـركز دراسات الوحـدة العربيـة . بيروت . 1994 . ص145.

[←95]

(2) بنيامين نتنياهو . مصدر سبق ذكره . ص421.

[←96]

(3) عبد السلام إبراهيم بغدادي . مصدر سبق ذكره . ص 250- 253.

[←97]

(4) نقلا عن. عبده مباشر. مصدر سبق ذكره . ص112. وقارن مع بنيامين نتنياهو . مصدر سبق ذكره . ص418- 419.

[←98]

(5) فخلال حرب 1956، استغلت إسرائيل عدوان 1956 الذي شنه الفرنسيون والبريطـانيون ضـد مصـر وشـاركت معـهم فـي العـدوان علـى مصـر ووافقـت مصـالحها آنـذاك مـع مصـالح الـدول المعتديـة، وخـلال عـدوان الخـامس مـن حزيران عام 1967، أيّد العالم الغربي اغلبه (إسرائيل ولم تصدر أي إدانة غربية لهذا العدوان إلا من قبل فرنسا في بعض الأحيان. وجاءت حرب تشرين الأول 1973 لتؤكد الارتباط العضوي بين الولايات المتحدة و(إسرائيل. حيث أنقذت أميركا (إسرائيل رغم تهديد العرب بقطع إمداد البترول عن أية دولة تساند (إسرائيل. حتى أن (هنري كيسنجر) قال آنذاك (سأنقذ إسرائيل رغماً عنهاً. نقلا عن د.غازي إسماعيل ربايعه . مصدر سبق ذكره . ص403.

[←99]

(6) للمزيد من التفاصيل حول قرارات مجلس الامن ضد (إسرائيل وإعمالها الإجرامية ضد الفلسطينيين. أنظر. أنيس صايغ . ملف الإرهاب الصهيوني. file://A:/file–zis.htm.pp1-15

وشحادة الحمود . الصهيونية: عنصرية الأيديولوجيا وهمجية الممارسة . جريدة البعث . سوريا .10/10/2001. File://A:\hamajiah.htm.pp1-2

وصلاح الدين البحيري وآخرون . المدخل إلى القضية الفلسطينية . تحرير جواد الحمد . مركز دراسات الشرق الأوسط . ط5 . عمان . 1999. ص473 . 478. و د. جابر إبراهيم الراوي . القضية الفلسطينية في القانون الدولي والوضع الراهن . دار الجليل للنشر . عمان . 1985. ص63- 77.

[←100]

(1) نقلا عن. آفي شليم . مصدر سبق ذكره . ص88.

[←101]

* ولدت في كييف بروسيا عام 1898. هاجرت إلى فلسطين عام 1921. تقلدت مناصب عدة اهمها، وزيرة العمل (1949- 1956)، ووزيرة الخارجية (1956- 1966) ورئيسة وزراء إسرائيل (1969- 1974). انظر د. عبد الوهاب الكيالي و. كامل الزهيري . مصدر سبق ذكره . ص483.

[←102]

(2) نقلا عن. عبده مباشر . مصدر سبق ذكره . ص113.

[←103]

(3) نقلا عن. حمد الموعد . مصدر سبق ذكره . ص 28.

[←104]

(4) د. عبد الرحمن رشدي . المخطط الإسرائيلي لتفتيت الوحدة الديموغرافية والجغرافية للوطن العربي . نشرة دراسات . الدار العربية للدراسات والنشر . العدد 68ـ مصرـ 1993ـ ص47. ومن الملاحظ أن المحاولات الأولى لتمزيق وتفتيت الدول العربية وجدت نظريا في مخططات الزعيم الصهيوني (جابوتنسكي) صاحب الحركة التصحيحية في الثلاثينات من القرن السابق، والذي دعا إلى ضرورة إقامة (كومنولث عبري) تكون فيه (إسرائيل القوة الإقليمية العظمى، وتدور في فلكها دويلات عربية مقسمة على أسس عرقية وطائفية ومذهبية. انظر.اللواء ركن. حسام سويلم . الأهداف القومية الإسرائيلية واستراتيجيات تنفيذها . قضايا وتحليلات . الجزيرة نت . 28/8/2001.http://217.26.193.10/cases-analysis/2001/8/8-28-1.htm .p5.

[←105]

(5) نقلا عن. صلاح المختار . علاقات الكيان الصهيوني بالأقليات في الوطن العربي . مجلة شؤون سياسية . مركز الجمهورية للدراسات الدولية . العدد (6 و7) . بغداد .1996 . ص9.

[←106]

(1) نقلا عن. عبد الرحمن رشدي . مصدر سبق ذكره . ص47.

[←107]

(2) للمزيد.المصدر نفسه . نفس الصفحة.

[←108]

[*] أو (عوريد بينون) هو أحد منظري الحركة الصهيونية. تقلد مناصب عدة اهمـها، مـوظف فـي وزارة الخارجيـة، وصـحفي، ومسـتشار رئـيس الـوزراء (مناحيم بيغن).

[←109]

(3) للمزيد انظر. اوديد بينون . استراتيجية إسرائيل في الثمانينات . في كتاب: لبنان انهيار الحلم الإسرائيلي . مصدر سبق ذكره . ص60- 71.

[←110]

[**] بروفيسور (إسرائيلي وأحد الباحثين في الدوائر (الإسرائيلية.

[←111]

(4) عبد الرحمن رشدي . مصدر سبق ذكره . ص48.

[←112]

(1) المصدر نفسه . ص94.

[←113]

(2) للمزيد انظر. مجموعة باحثين . ندوة الموقف الإسرائيلي من الجماعات الأثنية والطائفية في العالم العربي . مركز بارايلان للأبحاث الاستراتيجية في جامعة بارايلان ومركز الأبحاث السياسية في وزارة الخارجية . ترجمة الدار العربية للدراسات والنشر . مصر . 1992 . ص6- 103.

[←114]

* مستشار الامن القومي في إدارة الرئيس الأميركي (كارتر.

[←115]

** أستاذ الدراسات الإسلامية في جامعة برنستون وأكسفورد.

[←116]

*** كاتب وسياسي أميركي معاصر.

[←117]

(3) للمزيد انظر.محمد عبد المجيد الويسي ـ مستقبل الكيان الصهيوني، دراسة في الجيوبولتكس ـ أطروحة دكتوراه- غير منشورة ـ كلية التربية/ ابن الرشد ـ جامعة بغداد ـ 2000. ص160- 163 و.د.ناظم عبد الواحد جاسور. الأمة العربية ومشاريع التفتيت ـ سلسلة آفاق (5) ـ دار الشؤون الثقافية العامة ـ بغداد ـ 1993 ـ ص19- 26.

[←118]

(4) انظر. د.هيثم الكيلاني ـ اثر التسوية على الامن القومي العربي ـ في كتاب: التسوية السلمية للصراع العربي- الإسرائيلي وتأثيراتها على الوطن العربي ـ تحرير د.احمد يوسف احمد ـ معهد البحوث والدراسات العربية- جامعة الدول العربية ـ القاهرة ـ 1996 ـ ص104.

[←119]

(1) هذا التصريح جاء بعد مدة من تهديد سوريا، وقتل اكثر من (200) مواطن عربي في قرية المسوع في الأردن في عام 1966. انظر. نقلا عن.هيثم الكيلاني ـ دراسة في العسكرية الإسرائيلية ـ مصدر سبق ذكره ـ ص94.

[←120]

(2) شمعون بيريس . مصدر سبق ذكره . ص90.

[←121]

(3) للمزيد انظر. صلاح زكي احمد . نظرية الامن الإسرائيلي . دار الوسام . بيروت . 1986 . ص130- 134.

[←122]

(4) نقلا عن .أ. أيلون وآخرون . مصدر سبق ذكره . ص60. يقول (بنيامين نتنياهو) (إن أي سلام يمكن أن يقوم بين العرب وإسرائيل لابد أن يدعم بقوة ردع حقيقية وفعالة يحتفظ بها لمواجهة أي هجوم عربي محتمل. ويخلص إلى أن أي سلام في الشرق الأوسط لا يمكن أن يستمر إلا إذا كان سلاماً مرتبطاً بالردع الإسرائيلي. نقلا عن. لواء طلعت احمد مسلم . البعد الاستراتيجي للمشروع الشرق أوسطي . في كتاب: الشرق أوسطية مخطط أميركي صهيوني . تحرير. حلمي شعراوي . مكتبة مدبولي . القاهرة .1998 . ص66.

[←123]

(5) نقلا عن .د.عزت السيد احمد . بنية العقلية اليهودية المستغلقة على السلام. fil file://A:\benya.htm.p4. .

[←124]

(6) محمد عبده . مصدر سبق ذكره . ص120 . وقارن مع. بنيامين نتنياهو . مصدر سبق ذكره . ص375.

[←125]

(7) فالسلام العادل والشامل (هو الوضع الذي يتفق عليه ويسعى للوصول إليه أطراف متصارعة في أي زمان وأي مكان. فالسلام لا يمكن أن يكون إلا إذا كان عادلا وشاملا.... ولا يكون السلام عادلاً وشاملاً إلا إذا توصل= =المتصارعون إلى صيغة لإزالة مصادر الصراع.... انظر.جميل مطر. التسوية السلمية للصراع العربي- الإسرائيلي: نظرة عامة . في كتاب: التسوية السلمية للصراع العربي– الإسرائيلي وتأثيراتها على الوطن العربي- مصدر سبق ذكره . ص13-14.

[←126]

(1) نقلا عن. عبد الجبار عدوان . قديم جديد الاستراتيجية الإسرائيلية.
file://A: قديم جديد الاستراتيجية الإسرائيلية \Htm.p1
وقارن مع. بنيامين نتنياهو في نقلا عن محمد داود . مصدر سبق ذكره . ص4.

[←127]

* تم الدمج ما بين الاقتصاد والتكنولوجيا بسبب التقدم الذي حصل في العالم والذي أصبحت فيه المنتجات الصناعية ذات التقنية العالمية، الأساس في التطور الاقتصادي، لاسيما الاقتصاد (الإسرائيلي.

[←128]

(2) شمعون بيريس . الشرق الأوسط الجديد . مصدر سبق ذكره . ص33- 35. كما صدر لـ (بيريس) مقال في 1992 في جريدة (the international herald teripion) أشار إلى (أن الحروب هي أسوأ وسائل السيطرة، بل أن السيطرة الحقيقية إنما تكون بالاقتصاد والتكنولوجيا والعلم..... نقلا عن د.عبد اللطيف علي المياح وحنان علي الطائي . الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الخليج العربي . دار مجدلاوي للنشر والتوزيع . عمان . 2002. ص183.

[← 129]

(3) بنيامين نتنياهو . مكان تحت الشمس . مصدر سبق ذكره . ص350.

[← 130]

(4) عبده مباشر. مصدر سبق ذكره . ص85.

[← 131]

(1) صلاح زكي . مصدر سبق ذكره . ص99. حيث يبلغ نسبة الإنفاق العسكري (الإسرائيلي ما يقارب (8,7) مليار دولار، أي (9.4%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الذي يقدر بـ(105,4) مليار دولار وذلك بحسب تقديرات عام 1999. انظر. إسرائيل... بيانات أساسية . الملفات الخاصة . الجزيرة نت . 27/1/2001.

http://217.26.193.10/in-depth/Israeli-elections/2001/1/1-27.2.htm .pp4-5.

[← 132]

(2) يوسف هياجنة . الشرق أوسطية والوطن العربي: التحديات والمخاطر. المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية . العدد1 . الأردن . 1998. ص36. وقارن مع محمد حسنين هيكل . ندوة مجلة روز اليوسف . مجلة آفاق عربية . العدد 3 . بغداد . 1994 . ص14 . و.د. أديب قاسم شندي . العرب وتحديات النظام (الشرق أوسطي الجديد . مجلة الزحف الكبير . العدد1 . بغداد . 1999. ص58.

[← 133]

(3) فضل مصطفى النقيب . مصدر سبق ذكره . ص109. و.مصطفى محمد

الحسيني . الهجرة والاستيعاب بين التقصير الإسرائيلي والإفلاس الصهيوني- مجلة الملف . وكالة المنار للصحافة والنشر . العدد 6/66- قبرص- 1989 . ص504- 505. وقد وصل عدد اليهود القادمين من جمهوريات الاتحاد السوفيتي إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة وفقا لمعطيات وزارة الاستيعاب (الإسرائيلية (مليون ومائة ألف) مهاجر. وإن (40%) من القادمين ليسوا يهودا وفقاً للترسيمات المعمول بها في دائرة التهويد الحاخامية العليا في (إسرائيل، وانهم لا يأتون بدافع أيديولوجي- صهيوني، بل لدوافع اقتصادية محضة.

انظر. الرقيق الأبيض في إسرائيل . مركز الدراسات المعاصرة.

file://A:\CS-center.htm.pp1-2.

[←134]

(4) بنيامين نتنياهو . مصدر سبق ذكره . ص338. ومن الملاحظ أن زيادة الهجرة اليهودية للأراضي الفلسطينية المحتلة، ستؤدي إلى نمو الاقتصاد (الإسرائيلي. للمزيد انظر. ميساء سخيطة . الاستراتيجية الصهيونية في الهجرة والاستزراع الاقتصادي . مجلة شؤون عربية . الأمانة العامة لجامعة الدول العربية . العدد (33- 34)- تونس .1983 . ص59.

[←135]

(5) انظر. حسام سويلم . مصدر سبق ذكره . ص2.

[←136]

(1) إذ شهدت صادرات (إسرائيل تحولاً نوعياً وخاصة في العقدين الماضيين. إذ شكلت السلع الزراعية والمأكولات والملابس وسلع تقليدية أخرى حوالي (25%) من صادراتها. بينما شكلت صادراتها من الآلات والإلكترونيات والمنتوجات الكيمياوية المصنعة حوالي (50%) من صادراتها. أما البقية فقد

شكلت صادراتها من المعادن وخاصة الألماس. للمزيد انظر. جميل هلال . استراتيجية إسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط . مؤسسة الدراسات الفلسطينية . ط2 . بيروت . 1996 . ص27. وقارن مع . د.عباس غالي الحديثي . الصراع العربي الصهيوني من الجيوسياسية الى الجيواقتصادية . مجلة أم المعارك . مركز أبحاث ام المعارك . العدد 11. بغداد . 1997 . ص106.

[←137]

(2) إذ تبلغ نسبة صادرات (إسرائيل حوالي (23,5) مليار دولار، أما وارداتها فتبلغ حوالي (30,6) مليار دولار، بحسب تقديرات عام 1999. انظر. إسرائيل. بيانات أساسية . مصدر سبق ذكره . ص4. وقارن مع. يوسف صايغ . الإمكانات الاقتصادية الإسرائيلية ـ في كتاب: العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل ـ مصدر سبق ذكره ـ ص392. و.جميل هلال . مصدر سبق ذكره . ص28.

[←138]

(1) د.محمد متولي و د.محمود أبو العلا . الجغرافية السياسية . مكتبة الأنجلو المصرية . القاهرة . 1983 . ص9.

[←139]

(2) اللواء الركن. عدنان عبد الجبار القيسي . تأثير العوامل الجيوبولتيكية للعراق على السوق العراقي . هيئة الدراسات والبحوث السوقية . جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا . بغداد . 2001 . ص5.

[←140]

(3) د.جمال حمدان . الجمهورية العربية الليبية، دراسة في الجغرافية السياسية

. عالم الكتب . القاهرة . 1973 . ص8.

[←141]

(4) د.قاسم الدويكات . العلاقة بين الجغرافية والاستراتيجية العسكرية. مجلة العلوم السياسية. كلية العلوم السياسية. العدد 19 . جامعة بغداد . 1999. ص121.

[←142]

(5) د.محمد عبد الغني مسعودي- أفريقية، دراسة شخصية الأقاليم . مكتبة الأنجلو المصرية . القاهرة . 1976. ص247.

[←143]

(6) د.مغاوري شحاته . مستقبل المياه في العالم العربي . الدار العربية للنشر والتوزيع . مصر . 1998 . ص27. ويطلق على هذا التحديد، بالتحديد الطبيعي والسياسي. أما التحديد الطبيعي فيقصد به (مساحة حوض النهر التي تضم منطقة المنابع والروافد والامتداد الطولي والعرضي حتى المصب، والتي تقدر بـ(2,9) مليون كم2. انظر.المصدر نفسه . ص28. في حين تقدر مساحة الحوض حسب دراسة جيشلر 1979، حوالي (2,800,000) كم2 انظر. بيتر روجرز . جدول أعمال للأعوام الثلاثين القادمة . في كتاب: المياه في العالم العربي آفاق واحتمالات المستقبل . تحرير بيتر روجزر وبيترليدون . ترجمة شوقي جلال . دراسات مترجمة (4) . مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية . أبو ظبي . 1997 . ص434. إلا أن الرأي الأول هو الأرجح.

[←144]

* رغم أن جمهورية إفريقيا الوسطى تعتبر عند البعض من دول حوض النيل،

نتيجة مرور أحد انهار بحر الغزال فيها وهو "بحر العرب" إلا أننا فضلنا عدم اعتباره من دول حوض النيل، كما في اغلب المصادر والآراء، بسبب كون بحر العرب لا يصل من مياهه شيء إلى "بحر الغزال" الذي يعتبر أحد روافد نهر النيل كما في الشكل رقم (1). انظر محمد احمد السامرائي- نهر النيل والأمن المائي العربي، دراسة في الجغرافية السياسية. أطروحة دكتوراه . غير منشورة . كلية التربية ـ الجامعة المستنصرية- 1997- ص54. وغسان محمد رشاد . اشكالات المياه في مصر والسودان في مطلع القرن الحادي والعشرين . مجلة آفاق استراتيجية . مصدر سبق ذكره . ص40. وجون ووتربيري . المياه العابرة للحدود ومعوقات التعاون الدولي في الشرق الأوسط . في كتاب: المياه في العالم العربي آفاق واحتمالات المستقبل . مصدر سبق ذكره . ص97.

[145 ←]

** تعددت الآراء حول طول نهر النيل، فمنهم من يرى أن طول النهر يبلغ (6000)كم2، وآخرون يرون أن طوله يبلغ

(6500) كم2، وأخرى ترى انه يبلغ (6700) كم2، أو (6670) كم2، وآخرون يقدرون طول النهر (6648)كم2، إلا أن اغلب الآراء ترى أن طول النهر يقدر بـ(6825) كم2 وهو الرأي الأرجح. للمزيد انظر وقارن. محمد احمد السامرائي . مصدر سبق ذكره . ص35- 37. وناجي أبو عاد و.ميشيل جرينون . النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط . ترجمة محمد نجار. الأهلية للنشر والتوزيع . عمان . 1999 . ص204. وقارن مع. د.فخري لبيب . مياه نهر النيل من المنبع إلى المصب: الصراع والتعاون بين الماضي والمستقبل . في كتاب: الشرق الأوسط ومسالة المياه (محاضر مؤتمر اسطنبول 1994) . تعريب ميسم حلواني . الدار الجماهيرية للنشر . ليبيا . 1995. ص241. و.د منذر خدام . الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . 2001 . ص45.

[146 ←]

(1) محمد احمد السامرائي . مصدر سبق ذكره . ص35. و.د. محمد عبد الغني مسعودي . مصدر سبق ذكره . ص247- 248. و.صلاح الدين الشامي . دراسات في النيل . مكتبة الأنجلو المصرية . القاهرة . 1967 . ص62.

[147←]

*** تقدر مساحة القارة الأفريقية عامة بـ(30,323,000) كم2. انظر. صادق صالح العاني . الأطلس العام . مطبعة الرصافي . بغداد . 1988. ص64.

[148←]

(1) د.عبد العظيم أبو العطا وآخرون . نهر النيل الماضي والحاضر والمستقبل . دار المستقبل العربي . القاهرة . 1985 . ص39. وقارن مع.خالد فتح الرحمن عمر ـ العلاقات المصرية السودانية ضمن اطار وادي النيل . مجلة دراسات استراتيجية . مركز الدراسات الاستراتيجية . العدد 5 . الخرطوم . 1996 . ص22.

[149←]

* يشمل القرن الأفريقي من الناحية الجغرافية كلاً من أثيوبيا وإرتريا والصومال وجيبوتي. أما من الناحية السياسية، فيضم بالإضافة للدول السابقة كلاً من اليمن والسودان وكينيا. انظر. ياسر خطاب . إريتريا والأمن القومي العربي . تقديرات استراتيجية . الدار العربية للدراسات والنشر . العدد 33 . مصر . 1996 . ص15. وتحاول الولايات المتحدة في الوقت الحاضر، الدمج بين دول القرن الأفريقي ودول حوض النيل من خلال طرح مشروع (القرن الأفريقي الكبير) الذي يضم بالإضافة للدول السابقة، كلاً من (رواندا . بوروندي . أوغندا والكونغو الديمقراطية. انظر. د.حمدي عبد الرحمن حسن . التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى والأمن المائي المصري . السياسة الدولية . العدد 135 . مصر . 1999. ص32. وقارن مع اللواء د. محمد رضا فودة . أبعاد الصراع الأرتيري/

الأثيوبي . السياسة الدولية . العدد 136 . مصر. 1999. ص288.

[←150]

(2) الصادق المهدي . مياه النيل الوعد والوعيد . مركز الأهرام للترجمة والنشر . القاهرة . 2000. ص90.

[←151]

(1) للمزيد انظر. صلاح حسن مطرود . ستراتيجية المضايق العربية: دراسة مستقبلية . رسالة ماجستير . غير منشورة . كلية العلوم السياسية . جامعة بغداد . 1989 . ص10- 14.

[←152]

(2) انظر. مجموعة أساتذة . أطلس العالم الصحيح 1998- 1999. مصدر سبق ذكره . ص121، 141.
و.د.منذر خدام . مصدر سبق ذكره . ص45. وصالح صادق العاني . مصدر سبق ذكره . ص66- 67.

[←153]

(3) تطل على المحيط الهندي وبحاره كلا من "مصر . السودان . ارتيريا . جيبوتي . الصومال . كينيا . تنزانيا . موزمبيق . وجمهورية جنوب أفريقيا" للمزيد انظر. العميد البحري الركن عبد الوهاب عبد الستار القصاب . المحيط الهندي وتأثيره في السياسات الدولية والإقليمية . مراجعة د. علي المياح . بيت الحكمة . بغداد . 2000. ص181.179. أما جمهورية الكونغو الديمقراطية فيحدها من الغرب المحيط الأطلسي بساحل طوله (40) كم2.

انظر.د. هاشم الجنابي و. د طه الحديثي . قارة أفريقيا: دراسة عامة وإقليمية

لاقطارها غير العربيـة ـ مـديرية دار الكتـب للطباعة ـ جامعة الموصل ـ 1990. ص550.

[154←]

(1) نقلا عن. تعداد السكان اليهود في العالم لسنة 2000. ترجمة د.هدى النعيمي ـ سلسلة تقارير مترجمة ـ وحدة الدراسات الفلسطينية ـ العدد 3 ـ جامعة بغداد ـ 2001 ـ ص12. وقارن مع. د.مها الحديثي ـ أفريقيا في المحيط الدولي (دراسة جيوستراتيجية) ـ مجلة دراسات سياسية ـ بيت الحكمة ـ العدد 5 ـ بغداد ـ 2000 ـ ص16.

[155←]

- تصـريح رئيس الجهاز المـركزي للتعبئـة العامـة والاحصـاء فـي مصـر فـي 28/2/2002نقلاً عن جريدة الثورة ـ العدد 10502. بغداد ـ الجمعة 1/3/2002

[156←]

(2) د.جميل مصعب محمود ـ ظاهرة العنف السياسي في أفريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة ـ مجلة العلوم السياسية ـ كلية العلوم السياسية ـ العدد 20. جامعة بغداد ـ 2000 ـ ص84.

[157←]

(3) د. عبد السلام إبراهيم بغدادي ـ الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في أفريقيا ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ ط2 ـ بيروت ـ 2000 ـ ص37.

[158←]

(4) د. سعد ناجي جواد و. د.عبد السلام ابراهيم بغدادي ـ الأمن القومي العربي ودول الجـوار الأفـريقي ـ دراسـات اسـتراتيجية ـ مـركز الإمـارات للدراسـات

والبحوث الاستراتيجية . العدد31. أبو ظبي . 1999. ص44.

[←159]

[5] مواهب محمد احمد . القوميات الأثيوبية والتجربة الديمقراطية . مجلة دراسات استراتيجية . مركز الدراسات الاستراتيجية . العدد5 . الخرطوم . 1996. ص112. وانس مصطفى كامل . الصراعات الاثنية في حوض النيل والنظام الدولي الجديد . السياسة الدولية . العدد 107 . مصر. 1992 . ص40.

[←160]

[1] تيد روبرت جار . أقليات في خطر . مراجعة وتقديم د. رفعت سيد احمد . تعريب. مجدي عبد الحكيم وسامية الشامي . مكتبة مدبولي . القاهرة . 1995 . ص318. وقارن مع. انس مصطفى كامل . مصدر سبق ذكره . ص41.

[←161]

[2] للمزيد انظر. المصدر نفسه . ص40-41. وتيد روبرت جار . مصدر سبق ذكره . ص394- 408.

[←162]

* عقد بين الطرفين في العاصمة الأثيوبية، مفاوضات مباشرة تحت رعاية الإمبراطور السابق (هيلا سلاسي) وبدعم من بعض الدول. وقد أصر المتمردون الجنوبيون على فصل جنوب السودان عن بقية الوطن. ووافق الرئيس جعفر النميري آنذاك على المطلب على أن يتم تنفيذه بعد فترة انتقالية. ووفق الاتفاق يتهيأ لأبناء الجنوب في الفترة الانتقالية حكم ذاتي إقليمي له حكومته وبرلمانه. انظر.د.الشفيع خضر سعيد . تحديات الأزمة وإعادة بناء الدولة الحديثة في السودان . السياسة الدولية . العدد 141 . مصر . 2000. ص102.

[←163]

(3) المصدر نفسه . ص101- 102 و.احمد إبراهيم محمود . الحروب الأهلية ومشكلة اللاجئين في أفريقيا . السياسة الدولية . العدد 143 . مصر. 2001 . ص 56. وعلاء سالم . المعارك العسكرية في شرق السودان ... استراتيجية الحكومة والمعارضة للسيطرة على الموقف الميداني . تقديرات استراتيجية . الدار العربية للدراسات والنشر. العدد 45 . مصر. 1997 . ص3.

[←164]

(1) انظر. حالة اللاجئين في العالم . مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "UNHCR" .. مطابع الأهرام التجارية . مصر . 1997 . ص106

[←165]

* شهدت رواندا في تلك الفترة واحدة من اكبر المذابح في التاريخ الأفريقي حيث أودت انتفاضة الهوتو ضد التوتسي بحياة ما يقارب المائة ألف من أبناء التوتسي، بالإضافة إلى اضطرار ما يقارب المائة ألف منهم إلى النزوح إلى كل من أوغندا وتنزانيا وبوروندي والكونغو. للمزيد انظر د.حمدي عبد الرحمن حسن . صراع البحيرات العظمى.. صناعة محلية وخبرة أجنبية . الملفات الخاصة . الجزيرة نت ـــــ 19/1/2001. http://217.26.193.10/in.depth/kongo/2001/1/1-19.3.htm.p4. و.احمد إبراهيم محمود . مصدر سبق ذكره . ص57.

[←166]

** إذ أن الفوضى التي عمت البلاد عام 1996، وتزايدت منذ استيلاء لوران كابيلا على السلطة عام 1997، أدت إلى نشوب حرب أهلية واسعة النطاق بين الحكومة والمتمردين. وقدّر عدد الضحايا في الحرب الاهلية، ما يقارب

(2.500.000) المليونين ونصف المليون قتيل غالبيتهم من المدنيين. إنصات: تلفزيون الشباب . أخبار الساعة السادسة مساءاً . الجمعة 19/4/2002.

[←167]

(2) للمزيد انظر. د.حمدي عبد الرحمن . التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى والأمن المائي المصري . مصدر سبق ذكره . ص30.28 و.الشيماء علي عبد العزيز . الكونغو الديمقراطية: دولة في حالة أزمة مستمرة . السياسة الدولية . العدد 144. مصر . 2001. ص210- 213. ونجوى أمين الفوال . العرب ودول الجوار الأفريقي . في كتاب: حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي الثامن . مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت- 1999 . ص242-244.

[←168]

(1) انظر وقارن.د.حمدي عبد الرحمن حسن . مصدر سبق ذكره . ص24-26. و.د.هشام الحديدي . الإرهاب، بذوره وبثوره، زمانه ومكانه وشخوصه . الدار المصرية اللبنانية . القاهرة . 2000. ص355-362. وإنصات شخصي: تلفزيون الشباب . أخبار الساعة السابعة مساءاً . الخميس 20/12/2001. وهذا الرقم غير مبالغ فيه إذا ما علمنا أن ما يقارب الـ(500.000) ألف شخص من التوتسي والهوتو قد لقوا حتفهم على مدى ستة أسابيع فقط من عام 1994.انظر.حالة اللاجئين في العالم . مصدر سبق ذكره . ص20. وانه في غضون 100 يوم من عام 1994، قتل زهاء (1.000,000) مليون شخص من رجال وأطفال ونساء حسبما أشارت لذلك منظمة العفو الدولية. انظر. نقلا عن.احمد عياش . جريدة النهار . الجمعة 31/8/2001. www.bintjbeil.com.p4

وقارن مع د.فردريك معتوق . معجم الحروب . جروس برس . لبنان . 1996. ص209.

[←169]

(2) تعددت الأسباب لنشوب الحروب الأهلية في قارة أفريقيا، لاسيما في أغلب دول حوض النيل. وقد بين السكرتير العام للأمم المتحدة كوفي عنان، في التقرير الذي قدمه إلى مجلس الامن في عام 1997، أن أسباب النزاعات والحروب الأهلية في أفريقيا يمكن تقسيمها إلى مجموعات وهي: 1. التركة الاستعمارية التي رسمت الحدود بين الدول الأفريقية من دون مراعاة للاعتبارات الجغرافية والاثنية التي تخص المجتمعات الإفريقية. 2. الأسباب الداخلية من خلال اقتناع الأفارقة أنفسهم، أن اللجوء للصراع المسلح هي الوسيلة الوحيدة التي من خلالها يتم الحصول على الثروة والسلطة والنفوذ السياسي في أفريقيا. 3. الأسباب الاقتصادية من خلال دور تجار السلاح والباحثون على الموارد المعدنية النفيسة التي تحتوي عليها القارة وبكميات كبيرة، في دعم استمرار النزاعات والحروب الأهلية في أفريقيا. 4. الأسباب الخارجية ولاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الأميركي والسوفيتي. حيث تضائلت أهمية القارة، واصبح من الصعب على النظم الحاكمة توفير نفس مستوى المعيشة التي كانت توفره أيام الحرب الباردة لشعوبها، ناهيك عن أن الغطاء الشرعي الذي كان يحمي وجودها ويساندها للاحتفاظ بالسلطة من قبل القوى الكبرى قد انتهى. وهذا الوضع أدى إلى تزايد حالات النزاع المسلح والاضطرابات المرتبطة بالصراع على السلطة، أو المرتبطة بالاختلافات العرقية. والتي سنحت الفرصة لها الآن لتبرز بوضوح اكثر. كل هذه الأسباب تعني أن هناك العديد من الأسباب وراء تزايد الحروب الأهلية في أفريقيا، وان أسبابها الداخلية اكثر منها خارجية. وهذا ما أوضحه أيضا (كوفي عنان) الأمين العام للأمم المتحدة، في كلمته التي ألقاها أمام قمة منظمة الوحدة الأفريقية في توجو في تموز من عام 2000. حيث أشار فيها (لقد أسأنا إدارة شئوننا لعقود، واليوم نحن نعاني من الآثار المتراكمة ثم بعد ذلك صرح إلى القادة والرؤساء الأفارقة (انهم [أي القادة] من يستحق اللوم على معظم الكوارث التي تحدث في أفريقيا، وأضاف، أن هذا - يقصد= =الحروب- شيء لم يفعله الآخرون بنا ولكنه شيء فعلناه بأنفسنا ... انظر.

العرب والتفاعلات الدولية . التقرير الاستراتيجي العربي 2000. مصدر سبق ذكره- ص44- 47.

[170←]

(1) حيث أثرت أحداث جنوب السودان وغربه وشرقه على قبائل الدنكا والازاندي وغيرهم القاطنين في شرق دولة أفريقيا الوسطى، كما أثرت أحداث غرب السودان على تشاد. والحال كذلك ينطبق على الأحداث في كينيا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من دول الحوض. للمزيد انظر. انس مصطفى كامل . مصدر سبق ذكره . ص33- 36. و.احمد حسن عمر الحاج . صراع البحيرات الكبرى وأثره على المنطقة 1986-1996 . مجلة دراسات استراتيجية . مركز الدراسات الاستراتيجية . العدد 23. الخرطوم . 2001. ص33-38. وقارن مع د. عبد السلام إبراهيم بغدادي . مشكلة الاقليات في القرن الإفريقي . مجلة شؤون اجتماعية . جمعية الاجتماعيين . العدد 59 . الإمارات العربية المتحدة . 1998 . ص38- 44.

[171←]

(2) للمزيد انظر. د.عبد السلام إبراهيم بغدادي . الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في أفريقيا . مصدر سبق ذكره . ص36-40، 145-150.

[172←]

(3) للمزيد انظر. مصطفى علوي . البعد الاجتماعي للأمن القومي المصري . مجلة
النهضة . كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . العدد 7 . جامعة القاهرة . 2001. ص103- 113. وقارن مع.حسام عيسى ـ مصر إلى أين؟ . في كتاب: العرب وجوارهم .. إلى أين . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت ـ2000. ص142-147.

[←173]

(1) تم مقارنة إجمالي الناتج الإجمالي لدول الحوض بجنوب أفريقيا. كون أن الناتج الإجمالي لدول الحوض مجتمعة قياساً بالدول المتقدمة لا يساوي شيئاً. إذ نلاحظ مثلاً أن إجمالي الناتج المحلي للدول المتقدمة بمليارات الدولارات لعام 1999 يصل إلى ما يلي: "الولايات المتحدة الأميركية 9152.1- اليابان 4346.9- ألمانيا 2111.9- المملكة المتحدة 1441.8- فرنسا 1432.3 .... الخ . انظر. Human development report 2001,op,cit,pp178-181..

[←174]

(2) د.إبراهيم نصر الدين . الاختراق الإسرائيلي لأفريقيا ومخاطره على الامن القومي العربي . البرامج الحية . الجزيرة نت . 2/11/2002. http://www.aljazeera.net/programs/no-limits/articles/2002/11-2-1.htm.p3 .

[←175]

(3) عبد الله الشهاوي . أزمة نظام الحكم في زائير . السياسة الدولية . العدد 107.
مصر . 1992. ص194.

[←176]

(4) نقلاً عن.صالح سعود . الاستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر منذ 1981... دراسة مستقبلية ـ أطروحة دكتوراه . غير منشورة . كلية العلوم السياسية . جامعة بغداد .2000. ص118.

[←177]

(5) للمزيد حول باقي الثروات المعدنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية انظر.عبد الحميد العيد الموساوي . استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية حيال القارة الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة . رسالة ماجستير. غير منشورة . كلية العلوم السياسية . جامعة بغداد . 2002 . ص42- 43، 52.

[←178]

* يقصد به اجمالي ما ينتج في اقتصاد من السلع والخدمات للاستخدام النهائي
التي ينتجها المقيمون وغير المقيمين بغض النظر عن تخصيصها للمطالبات المحلية او الاجنبية. وهو لايشمل الخصومات لاستهلاك راس المال المادي او استنفاد الموارد الطبيعية او تدهورها.

[←179]

** يقصد به الناتج المحلي الاجمالي بالاضافة الى صافي دخل عوامل الانتاج الخارجية، أي الدخل الذي يتلقاه المقيمون من الخارج مقابل خدمات عوامل الانتاج (عمل او راسمال)) مطروحاً منه المدفوعات المماثلة لغير المقيمين الذين يسهمون في الاقتصاد المحلي.

[←180]

(1) عبد الله الشهاوي . مصدر سبق ذكره . ص194.

[←181]

(2) إذ تبلغ المساحة الكلية للجزائر (2.381.741) كم2. انظر.التقرير الاقتصادي العربي الموحد . مصدر
سبق ذكره . ص264.

[←182]

(3) للمزيد انظر.حيدر علي حسين . أثيوبيا والأمن القومي العربي . رسالة ماجستير . غير منشورة . معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا . الجامعة المستنصرية . 2001. ص21.

[←183]

(4) د.هاشم الجنابي و د.طه الحديثي . مصدر سبق ذكره . ص613. إذ أعلن مسئولو الإغاثة في بداية عام 2002، إلى أن اكثر من (2) مليوني شخص أثيوبي بحاجة ماسة إلى مساعدات إنسانية وغذائية، كما أكد على ذلك برنامج الغذاء العالمي. انظر.أفريقيات ـ الملف . الدوري (13) . مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا . مطبعة جامعة الخرطوم . الخرطوم . 2002. ص49. وقارن مع جريدة الجمهورية . العدد 10902 . بغداد . 4/8/2002. ص3، 11.

[←184]

(5) العرب والتفاعلات الدولية . مصدر سبق ذكره . ص42.

[←185]

(6) د.هاشم الجنابي ود.طه الحديثي . مصدر سبق ذكره . ص635.

[←186]

(1) نقلا عن . صالح سعود . مصدر سبق ذكره . ص118.

[←187]

(2) انظر.جريدة البيان . العدد 7731 . الإمارات العربية المتحدة . السبت

18/8/2001 . ص23.

[188←]

(3) انظر. التقرير الاقتصادي العربي الموحد . مصدر سبق ذكره . ص 319-320. وقارن مع.أبو السعود إبراهيم . شهريات . السياسة الدولية . العدد 146 . مصر. 2001. ص266.

[189←]

(4) انظر.عبد العظيم إسماعيل عبد العال . السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه السودان 1989-1999. رسالة ماجستير . غير منشورة . معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا . الجامعة المستنصرية . 2001. ص39.

[190←]

(5) السودان اليوم . نشرة تصدرها سفارة جمهورية السودان في بغداد . العدد 2 . بغداد .20/8/2001. ص1.

[191←]

(6) انظر. محمد سليمان حسين . الامن الغذائي العربي ودور السودان المستقبلي في حل مشكلاته . رسالة ماجستير. غير منشورة . معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا . الجامعة المستنصرية . 1999. ص41-46.

[192←]

(7) انظر. محمد سليمان حسين . مصدر سبق ذكره . ص37. و د.الطيب احمد المصطفى . قضايا البيئة والتنمية في السودان . مجلة دراسات استراتيجية .

18/8/2001 . ص23.

[188←]

(3) انظر. التقرير الاقتصادي العربي الموحد . مصدر سبق ذكره . ص 319-320. وقارن مع.أبو السعود إبراهيم . شهريات . السياسة الدولية . العدد 146 . مصر. 2001. ص266.

[189←]

(4) انظر.عبد العظيم إسماعيل عبد العال . السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه السودان 1989-1999. رسالة ماجستير . غير منشورة . معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا . الجامعة المستنصرية . 2001. ص39.

[190←]

(5) السودان اليوم . نشرة تصدرها سفارة جمهورية السودان في بغداد . العدد 2 . بغداد .20/8/2001. ص1.

[191←]

(6) انظر. محمد سليمان حسين . الامن الغذائي العربي ودور السودان المستقبلي في حل مشكلاته . رسالة ماجستير. غير منشورة . معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا . الجامعة المستنصرية . 1999. ص41-46.

[192←]

(7) انظر. محمد سليمان حسين . مصدر سبق ذكره . ص37. و د.الطيب احمد المصطفى . قضايا البيئة والتنمية في السودان . مجلة دراسات استراتيجية .

مركز الدراسات الاستراتيجية . العدد 12. الخرطوم . 1998 . ص4. ومن الملاحظ أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في السودان والتي تقدر بنحو 36% من المساحة الكلية للسودان، تساوي ما يقارب 46% من مجموع الأراضي العربية الصالحة للاستثمار الزراعي. لذا أطلق مؤتمر الغذاء العالمي المنعقد في روما في عام 1974 على السودان صفة (سلة الغذاء العالمي. نقلاً عن. السودان اليوم . مصدر سبق ذكره . ص1.

[←193]

* سيتم التطرق لدور المتمردين في تدمير مشاريع التنمية الاقتصادية في السودان في المبحث الثاني من الفصل الثاني.

[←194]

** مشرف في وحدة الاستجابة العاجلة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

[←195]

Sam G.Amoo, the Challenge of Ethnicity and Conflicts in Africa: the need for a new paradigm, united (1) nations deveramme development programme, new York, January 1997,p8

[←196]

(2) إخلاص قاسم السعدي . المديونية الخارجية في الدول النامية وأثرها في القرار السياسي والاقتصادي الوطني، مصر نموذجاً . رسالة ماجستير . غير منشورة . معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا . الجامعة المستنصرية . 2001 . ص81.

[←197]

(3) المصدر نفسه . ص73.

[←198]

(1) أن سياسات الانفتاح الاقتصادي بدأت في مصر منذ انتهاء حرب تشرين الأول 1973، وتقررت تحت ضغوط سياسية ترتبط كلها بنتائج حرب 1973، وما تبعها من تحولات في علاقات مصر الدولية وتحالفاتها. انظر.حسام عيسى . مصدر سبق ذكره . ص134.

[←199]

(2) المصدر نفسه . ص148- 149.

[←200]

(3) انظر. إخلاص قاسم السعدي . مصدر سبق ذكره . ص85.

[←201]

(1) أسامة جبار مصلح . سياسات التكييف الاقتصادي في أقطار عربية مختارة . مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي . مركز دراسات وبحوث الوطن العربي . العدد 10 ـالجامعة المستنصرية- 2000- ص165، 168-169. وقارن مع د.احمد عمر الراوي . سياسات التكيف الاقتصادي وتأثيراتها في الزراعة العربية . مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي . مصدر سبق ذكره . ص94- 95.

[←202]

(2) د.احمد عمر الراوي . مستقبل حرية التجارة العربية البينية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية . مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي . مركز

دراسات وبحوث الوطن العربي . العدد 11. الجامعة المستنصرية . 2001. ص64.

[←203]

(3) أسامة جبار مصلح . مصدر سبق ذكره . ص 175- 176. وفي مصر ذكر رسمياً أن معدل البطالة في مصر بلغ 8% من عدد السكان في عام 2000. انظر. مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا 2000-2001 . اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا . الأمم المتحدة . نيويورك . 2002. ص36.

[←204]

(4) أسامة جبار مصلح . مصدر سبق ذكره . ص176- 177.

[←205]

(1) انظر. نظرة أولية على التطورات الاقتصادية في منطقة الاسكوا في عام 2001 . اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا . الأمم المتحدة . نيويورك . 2001 . ص7.

[←206]

(2) أسامة جبار مصلح . مصدر سبق ذكره . ص176، 178.

[←207]

* إذ عملت الدول الأوربية الاستعمارية ومنذ بداية حركة الاستكشافات الجغرافية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر على احتلال بعض المناطق الساحلية الأفريقية. ولم تحاول الدول الاستعمارية الأوربية أن تتغلغل في أفريقيا حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر. إذ شهدت بعد تلك

الفترة حوادث عدة منها: 1. اعتلاء الملك (ليوبولد الثاني) عرش بلجيكا عام 1860، والذي كان يطمح إنشاء إمبراطورية عظمى تسيطر على أرجاء العالم. 2. اندفاع ألمانيا بعد حرب 1870 للبحث عن مستعمرات داخل أفريقيا لمنافسة الدول الأوربية الأخرى. 3. إقدام بريطانيا عام 1882 على احتلال مصر. وهذا الاحتلال ساعد على فتح الباب أمام الدول الأوربية الأخرى والتي أصبحت خمسة وهي (بريطانيا وفرنسا وألمانيا وبلجيكا والبرتغال) وجعلها تتسابق فيما بينها لاحتلال اكبر قدر ممكن من الأراضي الأفريقية. ولذلك تم عقد مؤتمر برلين في الفترة ما بين 15 تشرين الثاني 1884 ولغاية 30 كانون الأول 1885، من اجل تقسيم أفريقيا بين الدول الأوربية، بالإضافة إلى الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأميركية، باستثناء سويسرا التي اتبعت سياسة (الحياد). ومنذ ذلك الوقت تم استعمار الدول الأفريقية ومن بينها دول حوض النيل. للمزيد انظر د.سعد ناجي جواد- التطورات السياسية الحديثة في أفريقيا . مطابع دار الحكمة . بغداد . 1990 . ص36- 43. و د.إبراهيم خليل احمد و.عوني عبد الرحمن السبعاوي . تاريخ العالم الثالث الحديث . مطبعة التعليم العالي بالموصل . الموصل . 1989. ص37- 58. وفي بداية القرن العشرين، استقرت خريطة دول حوض النيل بالتقسيم بين الدول الأوربية. إذ سيطرت بريطانيا على مصر والسودان وأوغندا وكينيا، وسيطرت بلجيكا على دولة الكونغو، وإيطاليا على أرتيريا. وبتصفية الاستعمار الألماني بعد الحرب العالمية الأولى، حصلت بريطانيا على تنجانيقا (تنزانيا)، وحصلت بلجيكا على رواندا وبوروندي. أنظر د.عبد الملك عودة . السياسة المصرية ومياه النيل في القرن العشرين، (عرض كتاب) . عرض د.الشفيع محمد المكّي . مجلة دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا. مركز دراسات أفريقيا والشرق الأوسط . العدد 1. الخرطوم . 2002. ص166.

[208 ←]

* يرى اغلب الكتاب أن أثيوبيا تعتبر من الدول التي لم تتعرض للاستعمار

مطلقاً. إلا إننا اعتبرناها عكس ذلك. إذ أن أثيوبيا تعرضت للغزو الإيطالي (1936- 1941) وقد عملت خلال الأربع سنوات على فرض الأحكام العرفية واستغلال البلاد، حتى جاء البريطانيون وحرروها عام 1941 وأعادوا امبراطورها (هيلا سيلاسي) إلى العرش الذي ظل يحكمها حتى انقلاب عام 1974. انظر. د.غازي فيصل وآخرون . الدليل السياسي لبلدان آسيا وأفريقيا- بغداد . 1987 . ص41.

[←209]

** تكونت جمهورية تنزانيا الاتحادية اثر قيام اتحاد بين جمهورية تنجانيقا وجمهورية زنجبار في 26/نيسان/1964. وقد استقلت تنجانيقا في 9/12/1961 من بريطانيا وأصبحت جمهورية ضمن الكومنولث في 9/12/1962. أما زنجبار فقد استقلت من بريطانيا أيضاً في 19/12/1963. ثم بعد ذلك توحدوا عام 1964، وأطلق أسم جمهورية تنزانيا الاتحادية في 29/10/1964، واصبح نيريري رئيساً لها. انظر. Q8Y2B,op,cit و."تنزانيا" الواقع السياسي والاقتصادي . مركز البحوث والمعلومات . مجلس قيادة الثورة . ق:120. بغداد . بلا زمان . ص8.7.

[←210]

(1) للمزيد انظر وقارن: د.حمدي عبد الرحمن حسن . التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى والأمن المائي المصري . مصدر سبق ذكره . ص24. وأنس مصطفى كامل . مصر سبق ذكره . ص50. وريمون ماهر كامل . بوروندي بعد انقلاب يوليو الماضي . السياسة الدولية . العدد 127 . مصر. 1997. ص238-239.

[←211]

* من الملاحظ عليه أن السبب الأساس في اندلاع الحرب الأهلية في بوروندي عام 1993، هو نتيجة اغتيال الرئيس المنتخب (نداواي) والذي هو من قبيلة

الهوتو، أما الرئيس الحالي بويايا فهو من قبيلة التوتسي ذات الأقلية السكانية. ومنذ ذلك الوقت يقاتل متمردو الهوتو الجيش الذي يقوده التوتسي. وقد لقي اكثر من (250) ألف شخص مصرعهم في هذه الحرب الأهلية، بالإضافة إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان إلى خارج البلاد وكما مبين في الجدول رقم (3). انظر.حالة اللاجئين في العالم . مصدر سبق ذكره . ص20. وجريدة الجمهورية . العدد 10730 . بغداد . السبت 12/1/2002. ص2. وأحمد عياش . مصدر سبق ذكره . ص4.

[←212]

** أن الحزبين السياسيين الرئيسيين في بوروندي هما، حزب (فروديبو) اكبر أحزاب طائفة الهوتو، وحزب (ابرونا) الذي تسيطر عليه قبيلة التوتسي. ومن الملاحظ عليه انه من الناحية الرسمية، يعتبر الحزبان غير اثنيان. انظر.
am G.Amoo,op,cit,pp18-19.

[←213]

(2) أن من الأسباب التي دعت (بويايا) للقيام بإصلاحات سياسية في البلاد، يعود في الأساس إلى العقوبات الاقتصادية التي تم فرضها على بوروندي في قمة اروشا الثانية في 28 تموز من عام 1996. للمزيد انظر. ريمون ماهر كامل . مصدر سبق ذكره . ص239. وعبد الله الاشعل . العقوبات الإقليمية ضد بوروندي وسيراليون: فوضى إقليمية أم قانون دولي أفريقي جديد؟ . السياسة الدولية . العدد 131 . مصر . 1998. ص110- 111.

[←214]

(3) عبد السلام إبراهيم بغدادي . الحركة الوطنية ومشكلة الاقليات في أفريقيا .

مصدر سبق ذكره . ص217.

ريمون ماهر . مصدر سبق ذكره . ص 238-239.

[←215]

(1) د.غازي فيصل وآخرون . مصدر سبق ذكره . ص44.

[←216]

* يعتبر كينياتا الذي هو من قبيلة (الكيكوي البانتوية) من الرؤساء الذين كانوا يحيطون أنفسهم بهالة من القدسية والكارزمية. إذ كان يلقّب بـ امزي (mzee) أي رب العائلة. انظر. د.حمدي عبد الرحمن حسن . ظاهرة التحول الديمقراطي في أفريقيا: القضايا والنماذج وآفاق المستقبل . السياسة الدولية . العدد 113. مصر . 1993 . ص24.

[←217]

** ترجع جذور (حزب الكانو) إلى عام 1944. إذ في تلك الفترة تم إنشاء (الاتحاد الكيني الإفريقي) من قبل قبائل الكيكوي، وقد استطاعت بعد ذلك أن تطور جهودها كحركة كفاح مسلح منذ عام 1954 وباسم حركة (الماوماو) ضد الاستعمار البريطاني، ثم بعد ذلك توسعت الحركة لتشمل قبائل أخرى غير الكيكوي مثل قبائل (الكامبا) وقبائل (الليو) لتشكل تحالف ضم عناصر البانتو مع العناصر النيلية في حزب واحد يفاوض من اجل الاستقلال وهو حزب (الكانو) أي حزب (الاتحاد الوطني الإفريقي الكيني). للمزيد انظر.انس مصطفى كامل . مصدر سبق ذكره . ص46. وقارن مع د.عبد الرزاق مطلك الفهد . حركة التحرر الوطنية الإفريقية من بداية دخول السيطرة الغربية حتى الاستقلال . مطابع جامعة الموصل . الموصل . 1985. ص288- 299.

[←218]

(2) انس مصطفى كامل . مصدر سبق ذكره . ص47.

[←219]

(1) للمزيد انظر وقارن: المصدر نفسه . ص47. وطارق حسني أبو سنة . كينيا من الحزب الواحد إلى التعددية السياسية . السياسة الدولية . العدد 112. مصر. 1993. ص149. 151. والشيماء علي عبد العزيز . العنف السياسي في إفريقيا بعد الحرب الباردة . السياسة الدولية . العدد 130 . مصر . 1997 . ص176.

[←220]

(2) المصدر نفسه . نفس الصفحة.

[←221]

(3) كينيا : فوز تاريخي للمعارضة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية . جريدة الوطن . الاثنين 30/12/2002.

http://www.alwatan.com.sa/daily/2002-12-30/politics/politics11.htm.p1. و. رئيس كينيا الجديد يؤدي اليمين الدستورية . الاثنين 30/12/2002.

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid-2614000/2614815.stm.pp1-3.

[←222]

(4) كانت تطلق على دولة الكونغو في عهد الاستعمار البلجيكي (بالكونغو البلجيكي) وبعد حصولها على الاستقلال عام 1960 تم تغيير اسم البلاد إلى (الكونغو ليوبولدفيل) ثم (الكونغو كينشاسا) حتى عام 1970، حيث خلال تلك الفترة وبعد تولي موبوتو إدارة البلاد تم إطلاق اسم (زائير) على البلاد واستمرت تلك التسمية حتى عام 1997، حيث تم بعد وصول لوران كابيلا إلى الحكم إطلاق اسم (جمهورية الكونغو الديمقراطية) على البلاد والتى لا زالت

سارية حتى الوقت الحاضر. انظر. د.رجاء إبراهيم سليم . الأزمة الكونغولية وتداعياتها . السياسة الدولية . العدد135 . مصر . 1999. ص41.

[223 ←]

* تشومبي كان رجل أعمال يعمل لحساب الشركات البلجيكية في كاتنجا. انشأ حزب (الكوناكاك) ضد العناصر المحلية من قبائل (اللوبا) التي شكلت حزب الـ (balubakak) انظر.انس مصطفى كامل . مصدر سبق ذكره . ص48.

[224 ←]

** تعني (الأصالة) إيجاد شخصية وطنية زائيرية متميزة مستقلة عن الفكر الغربي، فعمد إلى ارتداء بدلة على النمط الزائيري مع غطاء للرأس من جلد النمر، ثم غير اسم الدولة إلى زائير، ثم اتبعه تغيير اسم نهر الكونغو إلى نهر زائير، ثم اختار علماً اخضراً للبلاد، وغير أسمه من (جوزيف دي يزيري موبوتو) إلى (موبوتو سيسي سيكو نجييندو وازابانجا) وأمر الشعب كذلك بتغيير اسمهم وملابسهم الغربية الأوربية والتمسك بالأسماء والملابس الزائيرية الأصيلة

أما (الموبوتية) فتعني تعاليم وأفكار وأفعال الرئيس المؤسس (للحركة الشعبية للثورة) والتي هي الحزب الحاكم في البلاد، والتي أصبحت بمثابة العقيدة السياسية للبلاد، لذلك اصبح يطلق على الرئيس بـ (أبو الثورة وأبو الأمة وقائد الدفة والمرشد) حتى أن البعض اعتبر الموبوتية بمثابة ديناً جديداً واصبح موبوتو يوصف بـ (نبي الأمة)، والحركة الشعبية للثورة هي (كنيسة مؤسسها يعد مسيحاً) أي (موسى الأسود ـ محرر زائير ومسيحها). انظر. عبد الله الشهاوي . مصدر سبق ذكره . ص196. و.الشيماء علي عبد العزيز . أبعاد خبرة العنف السياسي في زائير . السياسة الدولية . العدد 129 . مصر. 1997. ص192.

[225 ←]

(1) للمزيد من التفاصيل انظر. المصدر نفسه . ص192- 193. و.رجاء إبراهيم سليم . مصدر سبق ذكره . ص42-49. و.جميل مصعب محمود . أزمة النظام السياسي في الكونغو الديمقراطية وأبعادها الدولية . مجلة العلوم السياسية . كلية العلوم السياسية . العدد 18 . جامعة بغداد . 1999. ص108- 117. و.خالد حنفي علي . جرائم الحرب في أفريقيا . السياسة الدولية . العدد 146. مصر. 2001. ص155.

[←226]

(2) جريدة الاتحاد . أبو ظبي . السبت 20/1/2001. ص29. و.إنصات: إذاعة الشباب . أخبار الساعة التاسعة صباحاً . الأحد 31/3/2002.

[←227]

* بعد أن اعتبرت (الحركة الشعبية للثورة) هي الحزب الحاكم والوحيد في عهد موبوتو. تم صدور قرار يسمح بالتعددية الحزبية في البلاد وذلك منذ نيسان من عام 1990، لأسباب داخلية وخارجية. إلا أن تلك الأحزاب التي تشكلت فشلت في تحقيق وممارسة الديمقراطية في البلاد، كون أنصار موبوتو كانوا هم المسيطرون عليها فعلياً، والمتحكمون ببرامجها، مما دعا إلى إطلاق تسمية نظام تعدد الأحزاب في عهده بـ (multi mobotism) أي تعدد الموبوتيه. كما تم إنشاء (المجلس الوطني) في أواخر عام 1991، إلا انه أيضاً تعرض للفشل منذ البداية بسبب قيام موبوتو حشد أنصاره داخل المجلس الوطني بحيث اصبح المجلس وكأنه تابع لموبوتو. ورغم ذلك حاول موبوتو وقف مداولات المجلس الوطني من خلال تعليق نشاطه في كانون الثاني من عام 1992، إلا انه اضطر بعد ذلك وتحت ضغط الجماهير، بإعادة افتتاح المؤتمر الوطني في نيسان 1992. ورغم انه اصبح للمؤتمر سلطات تشريعية، إلا أنها بقيت شكلية. انظر. د.رجاء إبراهيم سليم مصدر سبق ذكره . ص45. و. نغم محمد صالح . التعددية

الحزبية في أفريقيا . رسالة ماجستير . غير منشورة . كلية العلوم السياسية . جامعة بغداد . 1997 . ص121- 122.

[←228]

* عمد البشير إلى إدخال تعديلات دستورية جديدة على الدستور الانتقالي لعام
1985، من اجل العمل بنظام التعددية الحزبية الذي تم حظره عام 1989، ولوضع دستور دائم للبلاد. ومن أهم المواد التي أدخلت على الدستور الانتقالي فيما يتعلق بالتوجه الديمقراطي مادتين، أولهما تنص، على أن للمواطنين الحق في التجمع وإنشاء التنظيمات السياسية والثقافية والعلمية. ثانيهما تنص، على أن يمارس هذا الحق وفقاً للتدابير القانونية السلمية. أما فيما يتعلق بالحقوق الأساسية للمواطنين، فقد أشار الدستور، أن المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات وفي فرص العمل والكسب، وانهم سواسية أمام القانون. كذلك أشار الدستور على أن تحترم الدولة الحقوق المنصوص عليها في الدستور ودون تمييز. بالإضافة لذلك، حوى الدستور الجديد على مفاهيم جديدة في نصوصها ومحتواها، وعمد إلى انتقال النظام الحاكم من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية من خلال إقرار الدستور الجديد وقانون التوالي السياسي وإقرار مبدأ التداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات. وهذا يعد خطوة على طريق التحول الديمقراطي السليم . للمزيد انظر وقارن.عبد الله صالح . الدستور الجديد ومستقبل الديمقراطية في السودان . السياسة دولية . العدد 133. مصر. 1998. ص191-193. و.محسن عوض . حوارات المؤتمر التاسع (عرض وتحليل) . في كتاب: حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي التاسع . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . 1999. ص502. و.عصام سلامة . السودان: اعتقال الترابي: خطوة في اتجاه تفاقم الأزمة . مجلة الهدف . العدد 1315. سوريا . 28/2/2001. ص37.

[←229]

** أن السبب الأساس وراء تدخل قوى إقليمية ودولية في شؤون السودان، وزعزعة استقرارها السياسي، نتيجة تبني حكومة السودان المنهج الإسلامي في حكم البلاد، ولمساندتها للحركات الإسلامية داخل وخارج البلاد. للمزيد انظر. الطيب زين العابدين . تجربة الحركة الإسلامية في السودان . في كتاب: قضايا شرق أوسطية . مركز دراسات الشرق الأوسط . عمان 1999. ص27- 30. وقارن مع .جراهام فولر . الشرق الأوسط . في كتاب: التقييم الاستراتيجي . تحرير زلمي خليل . مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية . الإمارات العربية المتحدة . 1997. ص255- 258.

[←230]

(1) انظر. إبراهيم احمد نصر الدين . سيناريو الإنقاذ الحقيقي للسودان . وجهات نظر . الشركة المصرية للنشر العربي والدولي . مطابع الشروق . العدد 13. القاهرة . 2000. ص55- 56. و.عبد الوهاب الافندي . السودان الى أين؟- في كتاب: العرب وجوارهم إلى أين . مصدر سبق ذكره . ص65،75- 92. و.محمد الفاتح . البشير يمدد حالة الطوارئ في السودان عاماً آخر . جريدة الاتحاد . أبو ظبي . الخميس 4/1/2001. ص33. وقارن مع احمد الضو احمد . ظاهرة العنف السياسي في السودان . مجلة دراسات استراتيجية . مركز الدراسات الاستراتيجية . العدد15 . الخرطوم . 1998. ص25- 63.

[←231]

(1) د.عبد الوهاب الكيالي . المطامع الصهيونية التوسعية . مصدر سبق ذكره . ص25.

[←232]

(2) المصدر نفسه . ص26.

[←233]

* كاتب يهودي صهيوني ألماني. ولد عام 1870. أسس عدة صحف وترأس تحريرها، وألّف كتب عدة. توفي عام 1935. انظر.أنيس صايغ . مصدر سبق ذكره . ص512.

[←234]

(3) نقلا عن. د.عبد الوهاب الكيالي . مصدر سبق ذكره . ص25.

[←235]

(4) نقلا عن. أنيس صايغ . مصدر سبق ذكره . ص221. وتلتزم المصادر الصهيونية بتسمية المنطقة الواقعة بين البحر المتوسط وخليج العقبة والسويس بـ (فلسطين المصرية). وهي المعروفة في كتب التاريخ والجغرافية بـ(شبه جزيرة سيناء). انظر د.اسعد رزوق . مصدر سبق ذكره . ص106.

[←236]

(5) إذ قال هرتزل (إنني آمل أن اقنع الأتراك بضرورة الاتفاق معي بسرعة بعد أن أكون قد اتخذت مواقعي على ضفاف نهر مصر، كما آمل أن احصل على حيفا بسعر ابخس. نقلا عن د.عبد الوهاب الكيالي . مصدر سبق ذكره . ص37-38.

[←237]

(1) نقلا عن. الرائد وليد محمد جرادات . الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر بين الماضي والحاضر . دار الثقافة . الدوحة . 1986 . ص 312.

[←238]

(2) المصدر نفسه . نفس الصفحة .

[←239]

(3) نقلا عن. د.عبد الوهاب الكيالي . مصدر سبق ذكره . ص42.

[←240]

(4) نقلا عن. المصدر نفسه . ص46.

[←241]

(5) عبد السلام إبراهيم بغدادي . التحرك الصهيوني المعاصر في أفريقيا . معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية . مطبعة جامعة الموصل . بغداد . 1986 . ص7.

[←242]

(6) د. عبد السلام إبراهيم بغدادي . العلاقات الإسرائيلية الكينية في ضوء التطورات الدولية المعاصرة . بحث مقدم إلى مركز الدراسات الفلسطينية . كلية العلوم السياسية ـ جامعة بغداد ـ 1991 ـ ص2. وقارن مع د.أمين عبد الله محمود . مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى الحرب العالمية الأولى . عالم المعرفة . الكويت . 1984 . ص216.

[←243]

* يهودي بريطاني.ولد عام 1861. خدم هرتزل وكان وكيله في بريطانيا. عضو اللجنة التنفيذية الصهيونية (1905- 1907). اشترك في المباحثات التي انتهت بصدور وعد بلفور. توفي عام 1931. أنيس صايغ . مصدر سبق ذكره . ص514.

[←244]

(7) نقلا عن. حلمي عبد الكريم الزعبي . مخاطر التغلغل الصهيوني في أفريقيا . كاظمة للنشر والتوزيع . الكويت . 1985. ص28.

[245 →]

* ولد عام 1851. مصرفي يهودي بلجيكي. صاحب بنك في بروكسل كان يحمل اسمه. تزعم يهود بلجيكا مدة طويلة، كما ترأس جمعية الاستعمار اليهودي في بروكسل.

[246 →]

(1) أنيس صايغ . مصدر سبق ذكره . ص290، 531.

[247 →]

** للمزيد من التفاصيل حول المشاريع الأخرى المقدمة من قادة الحركة الصهيونية انظر. د.اسعد رزوق . مصدر سبق ذكره . ص73.66. و.محمد عبد المجيد الويسي . مصدر سبق ذكره . ص303- 304. و.د أمين عبد الله محمود . مصدر سبق ذكره . ص189- 196.

[248 →]

(2) عبد اللطيف علي المياح . المجال الحيوي في سياسة (إسرائيل الخارجية . مصدر سبق ذكره . ص24-25.

[249 →]

(3) نقلا عن.إبراهيم أبو لغد . تهويد فلسطين . ترجمة د.اسعد رزوق . سلسلة كتب فلسطينية (37) . منظمة التحرير الفلسطينية . بيروت . 1972. ص52.

[← 250]

(4) نقلا عن. د.اسعد رزوق ـ مصدر سبق ذكره ـ ص119.

[← 251]

(1) سعد كامل الدوري ـ التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا ـ رسالة ماجستير ـ غير منشورة ـ كلية العلوم السياسية ـ جامعة بغداد ـ 1984. ص7.

[← 252]

* ولد عام 1894 في روسيا. قام بتغيير اسمه من (موشي شيرتوك) إلى (موشي شاريت). تقلد مناصب عدة، أهمها: رئيس الإدارة السياسية بالوكالة اليهودية، وأول وزير خارجية لـ(إسرائيل ورئيس وزراء (1954-1955) توفي عام 1965. آفي شليم ـ مصدر سبق ذكره ـ ص27.

[← 253]

(2) نقلا عن. حلمي عبد الكريم الزعبي ـ مصدر سبق ذكره ـ ص16- 17.

[← 254]

(3) سعد كامل الدوري ـ مصدر سبق ذكره ـ ص8.

[← 255]

(1) نقلا عن .د. سلمان رشيد سلمان ـ الدور الجديد للكيان الصهيوني في المنطقة العربية ـ مطبعة الأديب ـ بغداد ـ 1978. ص125.

[← 256]

(2) د. مجدي حماد. العلاقات العربية الأفريقية في المنظور الغربي والسوفياتي. مجلة شؤون عربية. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. العدد 32. تونس. 1983. ص33.

[257←]

(3) د. محمد عبد العزيز عجميه و د. صبحي قادرس قريصه. التغلغل الاقتصادي الإسرائيلي في أفريقيا ـ دار الجامعات المصرية ـ مصر. 1972. ص238. و. سعيد عبد اللطيف. التعاون العربي الأفريقي. الحلقة الدراسية رقم (3). المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية. الجامعة المستنصرية. بلا زمان. ص9.

[258←]

* للمزيد من التفاصيل للاطلاع على العدوان الثلاثي. انظر. محمود عليان عليمات. المشروع الصهيوني والمشروع العربي من عام 1897- 1997. أطروحة دكتوراه. غير منشورة. معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا. الجامعة المستنصرية. 2000. ص159- 160. و. وليد الخالدي. الصهيونية في مائة عام 1897- 1997 من البكاء على الأطلال إلى الهيمنة على المشرق العربي. دار النهار. بيروت. 1998. htm pp11-16 . الصهيونية%20 في %20 عام %1897 20 %20 %1997 file://A:20\

[259←]

(1) د.هاشم الجنابي ود.طه الحديثي. مصدر سبق ذكره. ص388. وعبد السلام إبراهيم بغدادي. التحرك الصهيوني المعاصر في أفريقيا. مصدر سبق ذكره. ص8-9. و آفي شليم. مصدر سبق ذكره. ص196.

[260←]

(2) د. مجدي حماد. العلاقات العربية الأفريقية في المنظور الغربي والسوفياتي. مجلة شؤون عربية. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. العدد 32. تونس. 1983. ص33.

[257 ←]

(3) د. محمد عبد العزيز عجميه و د. صبحي قادرس قريصه. التغلغل الاقتصادي الإسرائيلي في أفريقيا. دار الجامعات المصرية. مصر. 1972. ص238. و. سعيد عبد اللطيف. التعاون العربي الأفريقي. الحلقة الدراسية رقم (3). المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية. الجامعة المستنصرية. بلا زمان. ص9.

[258 ←]

* للمزيد من التفاصيل للاطلاع على العدوان الثلاثي. انظر. محمود عليان عليمات. المشروع الصهيوني والمشروع العربي من عام 1897- 1997. أطروحة دكتوراه. غير منشورة. معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا. الجامعة المستنصرية. 2000. ص159- 160. و. وليد الخالدي. الصهيونية في مائة عام 1897- 1997 من البكاء على الأطلال إلى الهيمنة على المشرق العربي. دار النهار. بيروت. 1998. htm pp11-16 . الصهيونية%20 في %20 عام %1897 20 %20 %1997 file://A:\20

[259 ←]

(1) د.هاشم الجنابي ود.طه الحديثي. مصدر سبق ذكره. ص388. وعبد السلام إبراهيم بغدادي. التحرك الصهيوني المعاصر في أفريقيا. مصدر سبق ذكره. ص8-9. و آفي شليم. مصدر سبق ذكره. ص196.

[260 ←]

(2) حلمي الشعراوي . السياسة الإسرائيلية في أفريقيا . في كتاب: العرب وأفريقيا . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . 1984 . ص329.

[← 261]

* يقصد بها إشغال الأطراف العربية بما يؤدي إلى تعطيل جزء من الإمكانيات والطاقات العربية، والتي يمكن أن تسخر لمواجهة (إسرائيل. انظر.حلمي عبد الكريم الزعبي . إسرائيل ودول الجوار... من استراتيجية شد الأطراف إلى استراتيجية بتر الأطراف . تقديرات استراتيجية . الدار العربية للدراسات والنشر . العدد (43- 44) . مصر . 1997. ص69.

[← 262]

** الشخصان الأكثر فاعلية في إنجاح استراتيجية (شد الأطراف) وتعزيزه هما مساعدا بن غوريون:
(1) ريفين شيلواح: حيث يعتبر المهندس الرئيسي والقوى المحركة للتحالف. كان على رأس الموساد ما بين= =1948-1952، ومستشاراً بـ (السفارة الإسرائيلية بواشنطن 1953- 1957، ومستشاراً سياسياً
لـ (غوالدامائير) ورئيس لجنة التخطيط السياسية منذ عام 1957. (2) هارائيل ايسار: هو المعزز الأساسي الثاني لتحالف المحيط الخارجي. خلف شيلواح كرئيس للموساد في عام 1952. وهو من اصل روسي ولد عام 1912، وهاجر إلى فلسطين عام 1931. انظر. آفي شليم . مصدر سبق ذكره . ص192- 193.

[← 263]

(1) حلمي الشعراوي . مصدر سبق ذكره . ص329. وقارن مع آفي شليم . مصدر سبق ذكره . ص195ـ196. وفي اطار (سياسة الذراع الطويلة)، توعد رئيس الوزراء (الإسرائيلي (ارئييل شارون) بعد فوزه في رئاسة (حزب الليكود) في

نهاية تشرين الثاني 2002، بملاحقة الذين قتلوا (إسرائيليين في كينيا في عملية تفجير فندق بارادايس في مومباسا، ومحاولة الهجوم على طائرة (إسرائيلية في مطار بالمدينة نفسها في 28/11/2002. وقال (إن ذراع إسرائيل الطويلة ستصل إلى المهاجمين وأولئك الذين أرسلوهم. نقلاً عن. أفريقيا . الجزيرة نت ـ السبت 30/11/2002. http:// www.aljazeera.net/news/Africa/2002/11/11-30-1.htm.p2.

[←264]

(2) نقلا عن . بنجامين بيت هلحمي . الاخطبوط الإسرائيلي . ترجمة محمود برهوم و.يوسف أبو ليل . دار الكرمل للنشر . عمان . 1989. ص57- 58.

[←265]

(3) وليد محمد جرادات . مصدر سبق ذكره . ص324 .و.د مجدي حماد . أفريقيا في التوجه الإسرائيلي ـ مجلة شؤون عربية . الأمانة العامة لجامعة الدول العربية . العدد 18 . تونس . 1982 . ص139.

[←266]

(4) حلمي عبد الكريم الزعبي . الاستراتيجية الصهيونية للسيطرة على البحر الأحمر . الدار العربية للنشر والترجمة . مصر . 1990. ص98.

[←267]

(1) وليد محمد جرادات . مصدر سبق ذكره . ص326.325.

[←268]

(2) نقلا عن. القارة الأفريقية . مركز البحوث والمعلومات . مجلس قيادة الثورة .

ق:215. بغداد . 17/11/1979. ص12.

[←269]

(3) للمزيد انظر. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964. منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينيــة . سلسلة الكتاب السنوي (1) . بيروت ـ1966. ص339،342.334.

[←270]

(4) نقلا عن. عبد السلام إبراهيم بغدادي . التحرك الصهيوني المعاصر في أفريقيا . مصدر سبق ذكره .
ص10-11.

[←271]

(5) تميم هاني خلاف . العلاقات الأفرو- إسرائيلية بين الأهداف والمصالح . مجلة السياسة الدولية . العدد 144. مصر . 2001 . ص200.

[←272]

(6) نقلا عن. د.مجدي حماد . إسرائيل وأفريقيا، دراسة في إدارة الصراع الدولي . دار المستقبل العربي . القاهرة . 1986. ص95.

[←273]

* للمزيد من التفاصيل حول العدوان (الإسرائيلي انظر. محمود عليان عليمات . مصدر سبق ذكره . ص161- 165. وصلاح الدين البحيري واخرون . مصدر سبق ذكره . ص288. 295.

[←274]

(1) تميم هاني خلاف . مصدر سبق ذكره . ص200.

[←275]

(2) حلمي عبد الكريم الزعبي . مخاطر التغلغل الصهيوني في أفريقيا . مصدر سبق ذكره . ص140.

[←276]

(1) عبد الحميد عارف العبيدي . دراسات في الصراع العربي الصهيوني . دار الشؤون الثقافية العامة ـ بغداد ـ1989. ص172. و د. عبد الله عبد المحسن السلطان ـ البحر الأحمر والصراع العربي- الإسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتين . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . 1984 . ص196.

[←277]

* أن نتائج عدوان حزيران 1967 على مصر والأراضي العربية، قد افرز حالة من

الغضب والاستنفار سواء اكان ذلك على المستوى الرسمي او الشعبي في دول المواجهة، ولاسيما في مصر. مما دفع الرئيس المصري السابق (جمال عبد الناصر) ليقر بدء حرب الاستنزاف ضد (اسرائيل من جهة السويس حيث قال (لقد كنت أمرت بأنني سأعاقب من يفتح النيران بدون امر، اما الان فاعلن بانني سوف اعاقب من لايفتح النيران وقد استمرت حرب الاستنزاف سبعة عشر شهراً أي منذ الثامن من اذار لعام 1969 ولغاية السابع من اب لعام 1971. للمزيد انظر د. امنون كبليوك . مصر : من حرب الاستنزاف الى حرب رمضان: فصل من كتاب عن حرب يوم الغفران . عرض . د. ابراهيم موسى هنداوي . مجلة مركز الدراسات الفلسطينية . المجلد الرابع . العدد1 . جامعة بغداد . 1975 . ص160 ـ162.

[←278]

(2) عبد الرزاق حسن سلومي . التوجه العسكري للكيان الصهيوني نحو البحر الاحمر . رسالة ماجستير . غير منشورة . معهد الدراسات القومية والاشتراكية . الجامعة المستنصرية . 1985. ص131.

[←279]

(3) د. عبد الله عبد المحسن السلطان . مصدر سبق ذكره . ص197. 198. و. عبد الباقي عبد الكبير الافغاني . الاستراتيجية الاسرائيلية في البحر الاحمر . مجلة دراسات استراتيجية . مركز الدراسات الاستراتيجية . العدد (19-20) . الخرطوم . 2000. ص58.

[←280]

(1) انظر. د.عادل الجادر . العلاقات الإسرائيلية الأفريقية . منشورات دار الكرمل . عمان . 1988. ص37-38. والقارة الأفريقية . مصدر سبق ذكره . ص118- 119. وواحد عمر محي الدين . العلاقات الإسرائيلية الأثيوبية (1974- 1990) . رسالة ماجستير . غير منشورة . كلية العلوم السياسية . جامعة بغداد . 1992 . ص30.

[←281]

(2) المصدر نفسه . ص31. و د.عادل الجادر . مصدر سبق ذكره . ص38.

[←282]

(3) نقلا عن. حلمي عبد الكريم الزعبي . مخاطر التغلغل الصهيوني في أفريقيا . مصدر سبق ذكره . ص132.

[←283]

(1) د.عادل الجادر. مصدر سبق ذكره. ص39-40. والقارة الأفريقية. مصدر سبق ذكره ـ ص117-118. وحلمي عبد الكريم الزعبي ـ مصدر سبق ذكره. ص130. إذ أن العدوان (الإسرائيلي على الأراضي العربية. المصرية بدأ في حزيران من عام 1967، ورغم أن مؤتمر القمة الأفريقي قد عقد دورته الخامسة في كينشاسا في أيلول من نفس العام، إلا انه لم يتم إدراج قضية فلسطين والصراع العربي- الصهيوني في جدول أعمال المؤتمر، رغم أن مصر هي جزء من الأراضي العربية- الافريقية، حيث اكتفى المؤتمر والمؤتمرات التي تلتها، بالإعراب عن قلقها إزاء موقف مصر، وأعلن عن تعاطفه معها. انظر. د.محمود خيري عيسى. العلاقات العربية الأفريقية: دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة ـ معهد البحوث والدراسات العربية ـ جامعة الدول العربية. القاهرة. 1978. ص334- 336.

و د. مجدي حماد. مصدر سبق ذكره. ص95- 96. وقد أشار (ابا ايبان) إلى (أن موقف الدول الأفريقية الصديقة قد فوت على الدول الأفريقية المؤيدة للعرب بحماس فرصة اتخاذ قرارات ضد إسرائيل. نقلاً عن. القارة الأفريقية. مصدر سبق ذكره. ص90.

[←284]

(2) نقلاً عن. المصدر نفسه. ص97- 98.

[←285]

* للمزيد من التفاصيل حول حرب تشرين الأول 1973 انظر. صلاح الدين البحيري وآخرون. مصدر سبق ذكره. ص295-308. ومحمود عليان عليمات. مصدر سبق ذكره. ص166-170.

[←286]

(1) انظر. علي عبود راضي . الاستراتيجية الصهيونية في منطقة القرن الأفريقي (الأهداف والوسائل . مجلة الامن القومي . كلية الامن القومي . العدد 2. بغداد . 1990. ص117. وقارن مع. وليد محمد جرادات . مصدر سبق ذكره . ص342- 343.

[←287]

(2) للمزيد انظر. د.محمود خيري عيسى . مصدر سبق ذكره . ص336- 337. و. تميم هاني خلاف . مصدر سبق ذكره . ص200. إذ رفضت كلاً من روديسيا، وجنوب أفريقيا والدول التابعة لها (ليسوتو . سوازيلاند . وملاوي) قطع علاقاتها الدبلوماسية مع (إسرائيل. انظر. د.عادل الجادر . مصدر سبق ذكره . ص43. وللمزيد من التفاصيل حول التفسير العربي و(الإسرائيلي وراء قطع اغلب الدول الأفريقية علاقاتها الدبلوماسية بـ(إسرائيل انظر. واحد عمر محي الدين . مصدر سبق ذكره . ص34- 35. و.القارة الأفريقية . مصدر سبق ذكره . ص123- 129. وعصام محسن الجبوري ـ العلاقات العربية الأفريقية 1961- 1977. رسالة ماجستير. منشورة . كلية القانون والسياسة . جامعة بغداد . 1978. ص236- 255.

[←288]

(3) حلمي الشعراوي . مصدر سبق ذكره . ص343.

[←289]

(1) واحد عمر محي الدين . مصدر سبق ذكره . ص38.

[←290]

* نائب رئيس دائرة العلاقات في الهستدروت آنذاك.

[← 291]

(2) نقلاً عن . المصدر نفسه . ص35. وقارن مع د.محمد عبد العزيز ربيع . إسرائيل والقارة الأفريقية: الأبعاد والمخاطر . منشورات دار الكرمل . عمان . 1986 . ص22- 24.

[← 292]

(3) حلمي الشعراوي . مصدر سبق ذكره . ص346.

[← 293]

(4) المصدر نفسه . ص343.

[← 294]

(1) نقلاً عن. علي عبود راضي . مصدر سبق ذكره . ص119.

[← 295]

(2) المصدر نفسه . ص109. و.حلمي عبد الكريم الزعبي . الاستراتيجية الصهيونية للسيطرة على البحر الأحمر في الماضي والحاضر والمستقبل . مجلة شؤون عربية . الأمانة العامة لجامعة الدول العربية . العدد 47 . تونس .1986. ص199.

[← 296]

* للمزيد من التفاصيل حول الأسباب الأساسية وراء نجاح الاستراتيجية

(الإسرائيلية) في تحقيق بعض من أهدافها تجاه دول الحوض رغم انعدام العلاقات الدبلوماسية بينهما. انظر. القارة الأفريقية . مصدر سبق ذكره . ص143- 151. و.د.شوقي الجمل و. د.عبد الله عبد الرزاق . تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر . المكتب المصري لتوزيع المطبوعات . القاهرة . 1998. ص364- 367.

[←297]

(1) تميم هاني خلاف . مصدر سبق ذكره . ص200. و. القارة الأفريقية . مصدر سبق ذكره . ص152- 153.

[←298]

(2) انظر. المجلة المصرية للقانون الدولي . المجلد 35 . مصر . 1979 . ص275 .

[←299]

(3) انظر. المصدر نفسه . ص275- 277. وللاطلاع على الأبعاد القانونية والسياسية لمعاهدة (السلام المصرية الإسرائيلية انظر. د.حكمت شبر . اتفاقيات بيغن: السادات في ضوء ميثاق الأمم المتحدة وقانون المعاهدات . مجلة مركز الدراسات الفلسطينية . مركز الدراسات الفلسطينية . العدد33. جامعة بغداد . 1979. ص36 - 54.

ود.سلطان الشاوي . الأبعاد السياسية والقانونية لمعاهدة الصلح بين النظام المصري والكيان الصهيوني . مجلة مركز الدراسات الفلسطينية . مركز الدراسات الفلسطينية . العدد (34- 35) جامعة بغداد- 1979. ص5- 15. و.د.جابر إبراهيم الراوي . مصدر سبق ذكره . ص83- 89.

[←300]

[1] للاطلاع انظر مواد المعاهدة في. المجلة المصرية للقانون الدولي . مصدر سبق ذكره . ص273- 276. و.علي عبود راضي . مصدر سبق ذكره . ص120- 121. وحلمي عبد الكريم الزعبي . مصدر سبق ذكره . ص203- 204.

[←301]

[2] نقلا عن د.عبد العظيم أبو العطا وآخرون . مصدر سبق ذكره . ص100.

[←302]

[3] واحد عمر محي الدين . مصدر سبق ذكره . ص44.

[←303]

[4] حلمي الشعراوي . مصدر سبق ذكره . ص351- 352.

[←304]

[5] مختار شعيب . الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه البحر الأحمر في اطار نظرية الامن الإسرائيلية . مختارات إسرائيلية . العدد 74 . بلا مكان . 2001. ص85.

[←305]

[1] حيث كان من المقرر أن يلقي وزير الدفاع (الإسرائيلي آنذاك (شارون) محاضرة في افتتاح ندوة معهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب. إلا انه لم يستطع الحضور آنذاك بسبب انشغاله بنقاش قانون ضم الجولان. انظر. اريئيل شارون . حول مشكلات إسرائيل الاستراتيجية في الثمانينات . مصدر سبق ذكره . ص75- 78. وقارن مع. محسن عوض . الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية . مركز دراسات الوحدة العربية .

بيروت ـ 1988. ص29- 41. وحسام سويلم ـ مصدر سبق ذكره ـ ص4.

[←306]

(2) اريئيل شارون ـ مصدر سبق ذكره ـ ص81.

[←307]

* ولد في بولندا. تقلد مناصب عدة أهمها، رئيس وزراء (إسرائيل مرتين (1983-
1984) و(1985- 1992). آفي شليم ـ مصدر سبق ذكره ـ ص 402.

[←308]

(3) حلمي الشعراوي ـ مصدر سبق ذكره ـ ص358.

[←309]

(4) نقلا عن. مختار شعيب ـ مصدر سبق ذكره ـ ص85.

[←310]

(1) علي عبود راضي ـ مصدر سبق ذكره ـ ص129- 130.

[←311]

(2) يقصد بسياسة (فك التكتل الأفريقي)، عدم التعامل مع أفريقيا كوحدة واحدة، بل التعامل مع الدول ذات الأهمية الاستراتيجية والموقع الجغرافي. وفي مقدمة هذه الدول كلاً من (أثيوبيا ـ تنزانيا ـ كينيا ـ وأوغندا....).

انظر. د.مجدي حماد ـ إسرائيل وأفريقيا: دراسة في إدارة الصراع الدولي ـ مصدر سبق ذكره ـ ص224. وقارن مع د.إبراهيم عبد الرحمن ـ أفريقيا بين

التسوية والصراع العربي- الإسرائيلي . مجلة المستقبل العربي . مركز دراسات الوحدة العربية . العدد 49. بيروت . 1983. ص69.

[←312]

(1) د.مها الحديثي . مصدر سبق ذكره . ص19. و.د.ياسين العيوطي . أفريقيا في عالم ما بعد الحرب الباردة . السياسة الدولية . العدد106. مصر . 1991. ص26- 28.

[←313]

(2) د.سعد ناجي جواد . التحولات السياسية في أفريقيا بعد الحرب الباردة . مجلة دراسات سياسية . بيت الحكمة . مصدر سبق ذكره . ص10-11. وقارن مع. حلمي شعراوي . الموقف في أفريقيا . مجلة الموقف العربي . العدد100. مصر .5/6/2001. ص44.

[←314]

(3) د.سعد ناجي جواد . مصدر سبق ذكره . ص10. وقارن مع. المهددات الأمنية للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط والقرن الأفريقي (تقرير المنطقة العسكرية الأمريكية لمجلس الشيوخ) . مجلة دراسات استراتيجية . مركز الدراسات الاستراتيجية . العدد (21-22) . الخرطوم . 2001. ص124.

[←315]

(1) marie joannidis, Israel/ Afrique:/le nouveau visage de la cooperation http://www.rfi.fr/kiosque/Mfi/politique Diplomatie/111199-1.html.p2.

[←316]

(2) عمار الشيخ . التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا: لمن ترك العرب أفريقيا، (تحقيق) . مجلة رسالة أفريقيا . مركز البحوث والترجمة بجامعة أفريقيا العالمية . العدد 10. الخرطوم . 1995. ص10.

[←317]

(3) حلمي عبد الكريم الزعبي . إسرائيل ودول الجوار من استراتيجية شد الأطراف إلى استراتيجية بتر الأطراف . مصدر سبق ذكره . ص69. وقارن مع. شمعون بيريس . الشرق الأوسط الجديد . مصدر سبق ذكره . ص36- 37.

[←318]

(4) نقلاً عن. كمال الهلباوي . مصدر سبق ذكره . ص 5.

[←319]

(1) المصدر نفسه . نفس الصفحة.

[←320]

(2) انظر لواء.عثمان كامل . التعاون العسكري الإسرائيلي- الإريتري والسيطرة على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر . تقديرات استراتيجية . الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة . العدد 34 . مصر . 1996. ص30.

[←321]

(3) عمار الشيخ . مصدر سبق ذكره . ص10.

[←322]

(4) نقلاً عن. د.إبراهيم نصر الدين ـ المشروع الصهيوني في أفريقيا ـ شؤون سياسية ـ إسلام أون لاين.

http:// www. islamonline. Net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-Aog-2000/ qpoliticl/.asp.p3.

[←323]

(1) د.خلدون ناجي معروف ـ طبيعة السياسة الخارجية الإسرائيلية ـ بحث مقدم إلى مركز الدراسات الفلسطينية ـ كلية العلوم السياسية ـ جامعة بغداد ـ 1991. ص 7.

[←324]

* عملت (إسرائيل على عدم بيان حدود دولتهم التي يرمون إنشائها. إلا أن كل هذه التحديدات المقترحة هي آراء لأغلب القادة الصهاينة.

[←325]

(2) د.سلمان رشيد سلمان ـ مصدر سبق ذكره ـ ص 124 و.جواد عبد جواد ـ النزعة العسكرية للجيوبوليتيكا الإسرائيلية – رسالة ماجستير – غير منشورة – كلية الآداب – جامعة بغداد – 1975 – ص 140- 141.

[←326]

(3) نقلا عن .حلمي عبد الكريم الزعبي ـ أبعاد الدعم الإسرائيلي لحركة التمرد في جنوب السودان ـ نشرة دراسات ـ الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة. العدد 68. مصر –1993. ص 69 و قارن مع د.صلاح رحيمة ـ النزاع الارتيري– الأثيوبي (رؤية تحليلية)ـ مجلة السياسة الدولية. العدد 136. مصر ـ 1999 ـ

ص65.

[← 327]

* يقصد بها المنطقة المحيطة ببحيرات موبوتو، تنجانيقا، كيفو، إدوارد، وألبرت. وتضم كل من، جمهورية الكونغو الديمقراطية، تنزانيا، أوغندا، رواندا، بوروندي، وزامبيا. أما سياسياً فيطلق على المستعمرات البلجيكية السابقة وهي رواندا، بوروندي، والكونغو الديمقراطية والتي تجمعها رابطة الفرانكفونية والجماعة الاقتصادية للبحيرات الكبرى، في مقابل الدول الثلاث الأخرى وهي أوغندا، تنزانيا، وزامبيا التي تجمعها رابطة الكومنولث. انظر. احمد حسن عمر الحاج . مصدر سبق ذكره . ص28.

[← 328]

(1) نقلا عن. نظيرة محمود خطاب – الدور الإسرائيلي في الصراع في منطقة البحيرات الكبرى وانعكاسات ذلك على الامن القومي العربي . تقديرات استراتيجية . الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة . العدد 46 . مصر . 1997 . ص 23.

[← 329]

(2) انظر. مختار شعيب – العلاقات الإسرائيلية- الإرتيرية: مرحلة ما بعد الحرب الباردة . مجلة السياسة الدولية – العدد 131 – مصر – 1998 – ص225.

[← 330]

(3) انظر د.جمال علي زهران – أبعاد الاستراتيجية الإسرائيلية في التسعينات وكيفية المواجهة العربية . نشرة دراسات . الدار العربية للنشر والترجمة – العدد

39 – مصر –1990 – ص37.

[331→]

(4) نقلا عن. آفي شليم – مصدر سبق ذكره – ص197.

[332→]

(1) أنظر. إجلال رأفت – القرن الأفريقي: أهم القضايا المثارة، (ندوة) – مجلة المستقبل العربي – مركز دراسات الوحدة العربية – العدد 218- بيروت – 1997- ص79. و د.إبراهيم نصر الدين – مصدر سبق ذكره- ص5.

[333→]

(2) د.حسنات عوض ساتي – المنظمات والجمعيات السرية اليهودية والاختراق الاستعماري في أفريقيا – في كتاب: التنصير والتغلغل الاستعماري في أفريقيا – تحرير.حسن الناطق و.تاج السر البشير- مركز البحوث والدراسات الأفريقية – جامعة أفريقيا العالمية – الخرطوم . بلا زمان . ص 156.

[334→]

(3) د. هيثم الكيلاني- اثر التسوية على الامن القومي العربي – مصدر سبق ذكره – ص 104.

[335→]

(4) انظر. بشير عبد الفتاح – مشروعات التعاون المائي الإقليمي في دول حوض النيل (رؤية مصرية)، (عرض ندوة). مجلة السياسة الدولية– العدد 147- مصدر سبق ذكره– ص 222. و.السفير د.عطا الله حمد بشير – السوق الشرق أوسطية والسودان- مجلة دراسات استراتيجية– مركز الدراسات

الاستراتيجية- العدد3 . الخرطوم - 1995 - ص55. و قارن مع د.معين حداد - الشرق الأوسط .. دراسة جيوبوليتيكية.. قضايا الأرض والنفط والمياه - شركة المطبوعات للتوزيع والنشر - بيروت - 1996 - ص 17-30.

[←336]

(5) للمزيد انظر نقلا عن.عبد الخالق فاروق- اختراق الأمن الوطني المصري: رؤية سسيولوجية - مركز الحضارة العربية للنشر - مصر. 1992. ص14- 15.

[←337]

(1) نقلا عن.عبد الباقي عبد الكبير الأفغاني . مصدر سبق ذكره . ص76.

[←338]

(2) عمار الشيخ . مصدر سبق ذكره . ص12.

[←339]

(3) نقلا عن. واحد عمر محي الدين - مصدر سبق ذكره - ص11. وقد أشار (بن غوريون) في عام 1960 في (الكنيست الإسرائيلي) إلى أن (الصداقة الإسرائيلية- الأفريقية تهدف في حدها الأدنى إلى تحييد أفريقيا في الصراع العربي- الإسرائيلي، كما تهدف في احسن حالاتها إلى ضمان مساندة أفريقية للموقف الإسرائيلي. نقلا عن. عايدة العلي سري الدين . السودان والنيل بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي . منشورات دار الآفاق الجديدة . بيروت . 1998. ص122-123.

[←340]

(4) انظر تصريح "أبو القاسم حاج حمد " مستشار الرئيس الارتيري في. عصام

محمد والطاهر حسن التوم – أزمة السودان ومبادرات المصالحة – مجلة قضايا دولية – العدد 378- إسلام آباد – 1997– ص14.

[341 ←]

(5) نقلا عن. حلمي عبد الكريم الزعبي– أبعاد الدعم الإسرائيلي لحركة التمرد في جنوب السودان– مصدر سبق ذكره– ص70.

[342 ←]

(6) د.حمدي عبد الرحمن حسن – التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى والأمن المائي المصري- مصدر سبق ذكره– ص33– 34. وعايدة العلي سري الدين . مصدر سبق ذكره . ص126.

[343 ←]

* أن البحر الأحمر يتكون من الناحية الجغرافية من الأردن- السعودية- اليمن- الصومال- جيبوتي- السودان- مصر- أرتيريا (أثيوبيا سابقا)- و(إسرائيل. انظر لواء بحري. محمد يسري قنديل و د.عبد الرحمن رشدي- التواجد البحري الإسرائيلي في البحر الأحمر– نشرة دراسات- الدار العربية للنشر والترجمة . العدد 53 . مصر . 1992. ص6، 67. أما من الناحية الجيوبولتيكية فيشمل بالإضافة للدول السابقة، جميع الدول والوحدات السياسية التي ترتبط سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا أو استراتيجيا بالبحر الأحمر، مثل منطقة القرن الأفريقي، والخليج العربي، ودول غرب أوربا، حتى أن الولايات المتحدة تدخل ضمن هذا الإطار الجيوبولتيكي. أي أن النطاق الجيوبولتيكي أوسع ويشمل معظم الخريطة السياسية للعالم.

انظر د.السيد عليوة . البحر الأحمر في الاستراتيجية الإسرائيلية . مجلة قضايا عربية .المؤسسة العربية للدراسات والنشر . العدد 4 . بيروت .1980 . ص170.

وسلمان قادم آدم . أمن البحر الأحمر: دعوة للتعاون العربي الجماعي . مجلة شؤون عربية . الأمانة العامة لجامعة الدول العربية . العدد 90 . القاهرة .1997 . ص131.

[←344]

(2) حلمي عبدالكريم الزعبي – الاستراتيجية الصهيونية للسيطرة على البحر الأحمر . مصدر سبق ذكره . ص19، 44.

[←345]

(2) للمزيد انظر د.علاء الدين سويلم – النقب في الاستراتيجية الإسرائيلية– مجلة الباحث العربي- مركز الدراسات العربية . العدد 21. لندن . 1989. ص32-34. ومحمد نمر الخطيب . مصدر سبق ذكره– ص81– 82، 91- 93.

[←346]

(3) نقلا عن. حلمي عبد الكريم الزعبي – مصدر سبق ذكره – ص 49.

[←347]

(4) د.عبد الله عبد المحسن السلطان – مصدر سبق ذكره – ص191. و د.محمد سعيد الخطيب – القانون الدولي والحق العربي في منع الملاحة الإسرائيلية في المياه الاقليميةالعربية – مطبعة العاني – بغداد – 1979 – ص174.

[←348]

(1) عبد الله عبد المحسن السلطان – البحر الأحمر والصراع العربي

الإسرائيلي– في كتاب: ندوة البحر الأحمر– شركة مرامر للطباعة– المملكة العربية السعودية–1986 – ص90.

[←349]

(2) نقلا عن. حلمي عبد الكريم الزعبي- مصدر سبق ذكره – ص74- 75. كما صرح (بن غوريون) في عام 1950 قائلاً (إن أساطيل داود وسليمان ستشق طريقها من جديد في البحر الأحمر بعد توقف دام اكثر من ألفي عام.
نقلا عن. المصدر نفسه . ص51.

[←350]

(3) علي سلمان صايل– العلاقات الإسرائيلية الارتيرية وأثرها على الأمن القومي العربي للفترة من 1993- 1999. رسالة ماجستير- غير منشورة – كلية العلوم السياسية– جامعة بغداد – 2000– ص20.

[←351]

(4) للمزيد من التفاصيل حول القوات (الإسرائيلية المرابطة في البحر الأحمر. انظر. محمد يسري قنديل
و. د.عبد الرحمن رشدي– مصدر سبق ذكره– ص36-56. ومختار شعيب- الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه البحر الأحمر في اطار نظرية الامن الإسرائيلية – مصدر سبق ذكره – ص86.

[←352]

(5) انظر. عبد الحميد عارف العبيدي– مصدر سبق ذكره– ص175- 182. وعلي سلمان صايل– مصدر سبق ذكره– ص20- 21.

[←353]

(6) واحد عمر محي الدين– مصدر سبق ذكره– ص57. و للإطلاع على أهمية

البحر الأحمر انظر د.عبد الله عبد المحسن السلطان- مصدر سبق ذكره– ص86. وعبد الباقي عبد الكبير الأفغاني– مصدر سبق ذكره ص48- 52. والرائد عبد الباقي محمد بخيت– البحر الأحمر في بؤرة الصراع الدولي . المجلة العسكرية. العدد 262 – مصر– 1989 – ص67- 68.

[←354]

(1) عبد اللّه الحاج . صمت عربي تجاه تقرير خطير لمكتب المقاطعة: حراس إسرائيل على باب المندب، (تحقيق).

File:// A:\abdlhaj.htm.p1.

[←355]

(2) نقلا عن. ايمن البهلول- الأطماع الخارجية في المياه العربية: الحروب القادمة- دار السوسن للطباعة- سورية- 2000- ص81.

[←356]

(3) نقلا عن. محمد يسري قنديل و.د.عبد الرحمن رشدي- مصدر سبق ذكره- ص16.

[←357]

(4) د.عبد الله عبد المحسن السلطان- البحر الأحمر والصراع العربي- الإسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتين- مصدر سبق ذكره- ص183. و.عبد الرزاق حسن سلومي- التوجه العسكري للكيان الصهيوني نحو البحر الأحمر- رسالة ماجستير – غير منشورة - معهد الدراسات القومية والاشتراكية- الجامعة المستنصرية- 1985- ص136- 137.

[358←]

(5) طارق ثابت عبد الله- الجزر الجنوبية للبحر الأحمر وانعكاساتها على مستقبل الامن القومي العربي- رسالة ماجستير- غير منشورة- معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا- الجامعة المستنصرية - 2000- ص128.

[359←]

(1) حيث استولت القرصنة (الإسرائيلية في كانون الثاني من عام 2002على سفينة في البحر الأحمر بإدعاء إنها كانت تحمل سلاحا للفلسطينيين. وقد أدان مجلس الوزراء العراقي آنذاك أثناء انعقاد الجلسة الأولى لمجلس الوزراء للعام الميلادي 2002، هذه الأعمال الاستفزازية التي غرضها الأساسي، استكمال فرض السيطرة الصهيونية على البحر الأحمر. انظر جريدة العراق- العدد 7493- بغداد . الثلاثاء 8/1/2002- ص1. وجريدة السفير- لبنان- 8/ 1/ 2002.

[360←]

(2) نقلا عن. حلمي عبد الكريم الزعبي- الاستراتيجية الصهيونية للسيطرة على البحر الأحمر- مصدر سبق ذكره-
ص59-60.

[361←]

(3) عبد الله عبد المحسن السلطان- البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي- مصدر سبق ذكره- ص94.
وقارن مع د. علي محمد المياح- البحر الأحمر (دراسة في جغرافية السوق)- مجلة المجمع العلمي- الجزء الثالث- المجلد الثامن والأربعون- بغداد- 2001- ص43- 47.

[← 362]

(4) طارق ثابت عبد الله- مصدر سبق ذكره- ص127- 128. ومحمد يسري قنديل و.د.عبد الرحمن رشدي- مصدر سبق ذكره- ص16.

[← 363]

(1) نقلا عن. علاء سالم – الوجود الإسرائيلي في الصومال وارتيريا والقرن الأفريقي . نشرة دراسات . الدار العربية للدراسات والنشر –العدد 66- مصر- 1993- ص58.

[← 364]

(2) نقلا عن.أمل شاذلي- الأطماع الإسرائيلية في القرن الأفريقي- مجلة السياسة الدولية- العدد 54- مصر- 1978-
ص51-52.

[← 365]

(3) مؤيد محمود العاني- الخلاف الحدودي بين مصر والسودان حول منطقة حلايب- رسالة ماجستير- غير منشورة- معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا- الجامعة المستنصرية- 2001 – ص145.

[← 366]

(4) شمعون بيريس- الشرق الأوسط الجديد- مصدر سبق ذكره- ص90- 91، 164- 166.

[← 367]

(5) نقلا عن. محمد يسري قنديل و د. عبد الرحمن رشدي - مصدر سبق ذكره- ص15.

[←368]

(6) المصدر نفسه – ص13.

[←369]

(7) إبراهيم غرايبة . الحروب على الموارد، (عرض كتاب) . الجزيرة نت . 9/4/2002. http://www.aljazeera.net/books/2002/4/4-9-1.htm.p2.

[←370]

(1) طارق ثابت عبد الله – مصدر سبق ذكره- ص16-17. ويقدر احتياطي الخليج العربي من البترول بأكثر من 57% من احتياطي البترول العالمي وفقاً لإحصائيات عام 1999. انظر. احمد زكي يماني- المشهد النفطي العربي والعالمي - في كتاب: الوطن العربي بين قرنين... دروس من القرن العشرين وأفكار للقرن الحادي والعشرين- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت- ص200. وقارن مع د.عبد الخالق عبد الله- النظام الإقليمي الخليجي- المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر . بيروت- 1998- ص 43-44. وارش بومند وبهروز عبد الوند وعيسى بهلوان- التقاطع الجيوبولتيكي الإيراني الأمريكي- مجلة شؤون الأوسط- مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث- العدد 84- بيروت- 1999- ص49.

[←371]

* رغم أن موضوع المياه يعتبر جزءا من الاقتصاد، إلا أننا فضلنا التطرق إليه كهدف مستقل بحد ذاته نظرا لأهميته.

[←372]

(2) عبد القادر رزيق المخادمي- الامن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات- دار الفكر- دمشق- 1999- ص17.

[←373]

(3) نقلا عن. Subhi Kahhaleh, the water problem in Israel and its repercussion on the Arab-Israeli conflict, institute for Palestine studies, Beirut, 1981, p8. وللمزيد للاطلاع على المشاريع والأفكار الصهيونية للسيطرة على المياه انظر. د.عبد الملك خلف التميمي . المياه العربية: التحدي والاستجابة. مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . 1999. ص53-63. وظافر بن خضراء . "إسرائيل" وحروب المياه القادمة. الأوائل للنشر والتوزيع . دمشق . 1998. ص30-32. ود.مهدية العبيدي . أزمة المياه في المنطقة العربية . حولية العلوم السياسية ـ كلية العلوم السياسية . العدد1 . جامعة بغداد ـ2001. ص93-94.

[←374]

(4) نقلا عن. د.عبد الرحمن رشدي . مشكلة المياه في إسرائيل . نشرة دراسات . الدار العربية للدراسات والنشر . العدد 58 . مصر . 1992 . ص42.

[←375]

(1) النقاط الثلاثة الأخرى هي (الحدود القابلة للدفاع عنها، والتطبيع الكامل للعلاقات، والانسحاب في مدة زمنية طويلة).
نقلا عن. إحسان مرتضى . استراتيجية باراك: الحد الأقصى من الامن والحد الأدنى من السلام . مجلة شؤون الأوسط . مصدر سبق ذكره . ص112.

[← 376]

(2) محمد جواد علي ـ اثر المياه في العلاقات بين الدول ـ أطروحة دكتوراه ـ غير منشورة ـ كلية العلوم السياسية ـ جامعة بغداد ـ 1995 ـ ص103.

[← 377]

(3) أنيس صايغ ـ مصدر سبق ذكره ـ ص272. وقارن مع. عبد الرحمن أبو عرفة ـ الاستيطان: التطبيق العملي للصهيونية ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ـ 1981 ـ ص108.

[← 378]

(4) انظر. فتحي علي حسين ـ المياه واوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط ـ تقديم د.م.محمد عبد الهادي راضي ـ دار الأمين للطباعة والتوزيع ـ مصر ـ بلا زمان ـ ص149. و. سعود محمد السامرائي ـالتهديدات الإسرائيلية للأمن المائي العربي ـ أطروحة دكتوراه ـ غير منشورة ـ معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية ـ الجامعة المستنصرية ـ 1997. ص83. وايمن البهلول ـ مصدر سبق ذكره ـ ص83.

[← 379]

(1) فتحي علي حسين ـ مصدر سبق ذكره ـ ص150. ومحمد عبد المجيد الويسي ـ مصدر سبق ذكره ـ ص196. و. د.صالح زهر الدين ـ مصدر سبق ذكره ـ ص272.

[← 380]

(2) د. محمد احمد السامرائي ـ أطماع الكيان الصهيوني في نهري الفرات والنيل

. مجلة آفاق عربية . دار الشؤون الثقافية العامة . العدد (11- 12) . بغداد . 1999. ص25. وعايدة العلي سري الدين . مصدر سبق ذكره . ص116.

[381←]

(3) للمزيد انظر. اليشع كالي- المياه والسلام: وجهة نظر إسرائيلية- ترجمة رندة حيدر- مؤسسة الدراسات الفلسطينية- بيروت- 1993- ص90–92 و مجدي صبحي- مشروعات التعاون الإقليمي في مجال المياه- مجلة السياسة الدولية- العدد 115- مصر - 1994- ص197-198.

[382←]

* ويطلق عليه مشروع (يؤر) أو النيل الأزرق والأبيض. د.محمد احمد السامرائي- مصدر سبق ذكره- ص 25.
وفتحي علي حسين- مصدر سبق ذكره- ص151.

[383←]

(4) ايمن البهلول– مصدر سبق ذكره- ص84. و د.محمد احمد السامرائي- مصدر سبق ذكره- ص25.

[384←]

(5) د. عبد العظيم أبو العطا وآخرون- مصدر سبق ذكره- ص100. و قارن مع. ايمن البهلول- مصدر سبق ذكره- ص84. و فتحي علي حسين- مصدر سبق ذكره- ص152.

[385←]

(1) محمد احمد السامرائي- نهر النيل والأمن المائي العربي: دراسة في

الجغرافية السياسية- مصدر سبق ذكره-
ص199- 201. وايمن البهلول- مصدر سبق ذكره- ص84.

[←386]

(2) نقلا عن. فتحي علي حسين- مصدر سبق ذكره- ص153.

[←387]

(3) المياه: التحدي العالمي في القرن المقبل وشرارة اشتعال الحرب في الشرق الأوسط- مجلة البنك المستثمر-
العدد 5- لبنان- 1999- ص 39. وقارن مع. محمد احمد السامرائي- مصدر سبق ذكره- ص 201.

[←388]

(4) د.حسنات عوض ساتي- مصدر سبق ذكره- ص155.

[←389]

(5) د.محمود الأشرم- اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت- 2001- ص253- 254.

[←390]

(6) j.shoyaka, la"judaisation" des tutsis, identitie ou strategie de conquete: Congo- vision, forum des Congolais. http://www.congovision.com/forum/shoyaka.html.p8.
وحلمي شعراوي . الموقف في أفريقيا . مصدر سبق ذكره . ص45.

[←391]

(1) د.مغاوري شحاته دياب- مصدر سبق ذكره- ص419. و.العميد.رضا القريشي-
حوض النيل، أثيوبيا، (إسرائيل: المثلث الحرج في الامن المائي العربي- مجلة دراسات الشرق الأوسط- مركز دراسات الشرق الأوسط- العدد1- الجامعة المستنصرية- 1995- ص95.

[←392]

(2) نقلا عن د.محمد احمد السامرائي- أطماع الكيان الصهيوني في نهري الفرات والنيل- مصدر سبق ذكره- ص22.

[←393]

(3) للمزيد انظر. آفي شليم . مصدر سبق ذكره . 342- 344. وشريف جويد العلوان . تسوية كامب ديفيد ومستقبل الصراع العربي الصهيوني . دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع . بغداد . 1982. ص105.

[←394]

(4) نقلا عن. صلاح الدين حافظ – تهافت السلام: المصير العربي في ظل الهيمنة الإسرائيلية – دار الشروق – مصر- 1998- ص305. وللاطلاع على المزاعم الدينية والتاريخية التي تستند عليها (إسرائيل في نهر النيل.
انظر. الكتاب المقدس (العهد القديم والعهد الجديد)– دار الكتاب المقدس – طبعة كوريا – بلا مكان– 1976- (سفر التكوين، الأصحاح 15، الآية 18)- ص23. والمصدر نفسه– (سفر الملوك الأول، الأصحاح 4، الآية 21)- ص527.

[←395]

(5) العقيد.علي عون الكروي– المياه العربية والأمن القومي العربي– المجلة العسكرية– وزارة الدفاع– مديرية المطابع العسكرية– العدد 2- بغداد- 1997- ص118. ومشكلة المياه في الشرق الأوسط – تقديرات استراتيجية – الدار العربية للدراسات والنشر– العدد 10- مصر- 1995– ص24.

[←396]

(6) نقلا عن. محمد عبد المجيد الويسي– مصدر سبق ذكره– ص197.

[←397]

(1) انظر. أبو السعود إبراهيم– شهريات– مجلة السياسة الدولية- العدد 145- مصر 2001 – ص264.
ود.رياض حامد الدباغ- أزمة المياه في الوطن العربي– مجلة دراسات اجتماعية– بيت الحكمة– العدد7- بغداد- 2000- ص14. ويقدر عدد اليهود في العالم وفقا لتقديرات عام 2000 ما يقارب (13.191.500)مليون نسمة من ضمنهم اليهود داخل الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة. انظر. تعداد السكان اليهود في العالم لسنة 2000- مصدر سبق ذكره– ص4. ومجلة المرأة اليوم- مركز زايد– العدد57- أبو ظبي- 2002– ص22.

[←398]

(2) انظر. محمد الصواف- مشكلة المياه في إسرائيل بين الادعاء والاعتداء- مجلة الملف- وكالة المنار للصحافة والنشر- المجلد السادس- العدد (12/ 72)- قبرص- 1990- ص1087- 1088.

[←399]

(3) د.صالح زهر الدين- مصدر سبق ذكره- ص251. وحلمي شعراوي- مصدر

سبق ذكره- ص91.

[←400]

(4) نقلا عن. د.محمد جواد علي- النظام المائي لنهر النيل- متابعات – بيت الحكمة- العدد 9- بغداد- 1998- ص3.

[←401]

(5) انظر. عبد العظيم حماد - الخطر القادم: نقص المياه .. أم التفوق الاستراتيجي لإسرائيل – وجهات نظر- الشركة المصرية للنشر العربي والدولي- مطابع الشروق– العدد 17- القاهرة- 2000- ص43.

[←402]

(6) نقلاً عن. د.صالح زهر الدين- مصدر سبق ذكره- ص293.

[←403]

(1) د.عبد اللطيف علي المياح وحنان علي الطائي . الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الخليج العربي . دار مجدلاوي . عمان . 2002. ص110.

[←404]

(2) عبد اللطيف علي المياح- المجال الحيوي في سياسة (إسرائيل الخارجية- مصدر سبق ذكره – ص41.

[←405]

(3) نقلا عن د.عادل الجادر- مصدر سبق ذكره- ص19.

[←406]

(4) سمير جسام راضي- علاقات إسرائيل الاقتصادية مع إفريقيا- بحث مقدم إلى مركز الدراسات الفلسطينية- كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد- 1991- ص2.

[←407]

(5) فضل مصطفى النقيب- مصدر سبق ذكره- ص17.

[←408]

(6) د.محمد عبد العزيز- مصدر سبق ذكره- ص35 و. تميم هاني خلاف- مصدر سبق ذكره- ص201- 202. وسمير جسام راضي- مصدر سبق ذكره- ص3.

[←409]

(1) فضل مصطفى النقيب- مصدر سبق ذكره- ص157.

[←410]

(2) عصام محسن الجبوري- النشاط الصهيوني في أفريقيا وأثره في العلاقات العربية الأفريقية- مجلة الامن القومي- كلية الامن القومي- العدد 1- بغداد- 1989- ص163. و. تميم هاني خلاف- مصدر سبق ذكره- ص202.

[←411]

(3) نقلا عن. سمير جسام راضي- مصدر سبق ذكره- ص3.

[←412]

(4) حلمي شعراوي- مصدر سبق ذكره- ص45. و. سمير جسام راضي- مصدر سبق ذكره- ص4.

[←413]

(5) فايز سارة- طموحات في القرن الأفريقي. htm.pp2-3. \ طموحات في القرن الافريقي file://A:\

إذ تحتوي نيجيريا على (2217) مليون طن من البترول، و(2471) مليون طن من الغاز الطبيعي من الاحتياطيات المؤكدة وفقا لعام 1997. انظر. صالح سعود- مصدر سبق ذكره- ص118. أما خليج غينيا، فقد تم مؤخرا العثور على حقول عديدة للنفط في عرض البحر(off shore) أمام أنغولا والكونغو. وقدر الاحتياطي النفطي لعام 1994 بـ(28) مليار برميل من النفط. انظر عبد الحميد العيد الموساوي . مصدر سبق ذكره . ص33، 59.

[←414]

* ولد في الاتحاد السوفيتي عام 1958. مؤسس حزب (إسرائيل بيتنا والمنبر الصهيوني) تقلد مناصب عدة اهمها، مدير حركة الليكود، ومدير عام لديوان رئاسة الحكومة. يشغل الآن منصب وزير البنى التحتية القومية في حكومة شارون. أنظر ملف: حكومة الوحدة الوطنية الإسرائيلية– مصدر سبق ذكره– ص92.

[←415]

** ولد في القدس عام 1926. تقلد مناصب عدة أهمها، مستشارا لرئيس حكومة

رابين في شؤون (مكافحة الإرهاب) عام 1974، ترأس كتلة حزب (موليدت) في الكنيست، ثم كتلة (الوحدة القومية)، وشغل منصب وزير السياحة في حكومة شارون. أنظر. المصدر نفسه– ص94.

إلا انه قتل من قبل المجاهدين الفلسطينيين في 17/10/2001، كرد فعل على المجازر الصهيونية ضد شعبنا في فلسطين، ولاغتيالهم (أبو علي مصطفى) أمين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

[←416]

(1) انظر نقلاً عن. ل.د.جمال مظلوم– الحروب الاقتصادية: نظرة مستقبلية– مجلة السياسة الدولية– العدد 145– مصر- 2001 – ص233. ومقابلة مع الرئيس المصري بقلم لالي ويموث في: مجلة نيوزويك- دار الوطن للصحافة والنشر الكويت- 10/4/2001- ص14. وعبد الله حمودة- سياسات محسوبة.

(2) د.محمود سلمان– عودة النشاط الإسرائيلي في أفريقيا: المخاطر والآثار– نشرة دراسات– الدار العربية للنشر والترجمة– العدد 28- مصر- 1989- ص26. و.د.عادل الجادر– مصدر سبق ذكره- ص11.

[←417]

[←418]

* يطلق أحيانا على استراتيجية (شد الأطراف)، استراتيجية (حلف الحوار) أو (حلف محيط الدائرة) وتهدف جميعها إلى تمزيق وتشتيت الصف والوحدة العربية. انظر. حلمي عبد الكريم الزعبي- أبعاد الدعم الإسرائيلي لحركة التمرد في جنوب السودان- مصدر سبق ذكره- ص66.

[←419]

** باحث في مركز الأبحاث السياسية في وزارة الخارجية (الإسرائيلية.

[←420]

[1] يعقوب شمشوني- تأييد إسرائيل للنزعات الانفصالية للجماعات العرقية والاثنيــة والاعتبـارات الكامنــة وراءه- فــي نـدوة المـوقف الإسـرائيلي من الجماعات الاثنية والطائفية في العالم العربي- مصدر سبق ذكره- ص27.

[←421]

[2] د.إبراهيم نصر الدين- المشروع الصهيوني في أفريقيا- مصدر سبق ذكره- ص7.

[←422]

[3] j. shoyaka, op, cit, pp4-5.

واحمد حسن عمر الحاج . مصدر سبق ذكره . ص33. و د. عبد السلام إبراهيم بغدادي- السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه أفريقيا وانعكاساتها على الوطن العربي 1996-2001 ـ سلسلة دراسات استراتيجية . مركز الدراسات الدولية. العدد 28. جامعة بغداد- 2002 . ص93.

[←423]

[1] زكريا محمد عبد الله- أمن البحر الأحمر والأمن القومي العربي- مجلة شؤون عربية- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية- العدد 88 . القاهرة- 1996- ص162. وانس مصطفى كامل- الصراعات الاثنية في حوض النيل والنظام الدولي الجديد- مصدر سبق ذكره– ص55.

[←424]

[2] تيد روبرت جار- مصدر سبق ذكره- ص318- 320.

[←425]

(3) عادل عبد الرحيم . الدلالات السياسية والأمنية لفوز كيباكي: كينيا "الصغيرة.. الفقيرة" تلقن النخب السياسية العربية درساً في التحول من الديكتاتورية إلى الديمقراطية. http://www.mohet.com/mohet/show −f.asp? do 913960.p4.

[←426]

(4) د.إبراهيم نصر الدين- مصدر سبق ذكره- ص7.

[←427]

* تعتبر قبائل الدنكا من اكبر واهم المجموعات النيلية ليس في الجنوب فحسب بل على نطاق السودان. إذ تبلغ نسبتهم ما يقارب (12%) من مجموع سكان السودان. وتتمركز في أعالي النيل وبحر الغزال، لاسيما في منطقة بنيتو التي تم اكتشاف النفط فيها. وتقسم إلى فروع هي الموال، الرنك، الآجار، الادور، البور، ودنكا إبراهيم. ويعتبر (جون قرنق) زعيم المتمردين في الجنوب السوداني من قبائل الدنكا.

للمزيد انظر. دهام محمد العزاوي- الأقليات والأمن القومي العربي: دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي- أطروحة دكتوراه− غير منشورة− كلية العلوم السياسية− جامعة صدام− 1999- ص 209- 210. وعلية حسين الساعدي- مشكلة جنوب السودان ودور الستراتيجيات الدولية فيها- رسالة ماجستير- غير منشورة- كلية الآداب- جامعة بغداد- 1989- ص47-51، 98، 107-109. و.علي عباس حبيب- الفدرالية والانفصالية في أفريقيا: دراسة تحليلية في أرتيريا- جنوب السودان- بيافرا- مكتبة مدبولي- القاهرة- 1999- ص220-222. ود.محجوب باشا- التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان- سلسلة دراسات استراتيجية (8)- مركز الدراسات الاستراتيجية- الخرطوم- 1998- ص74.

[←428]

(1) انظر. حلمي عبد الكريم الزعبي- مصدر سبق ذكره- ص74-77. ود. يهوديت رؤبين- إسرائيل ونضال جنوب السودان من اجل الاستقلال والحرية- في ندوة الموقف الإسرائيلي من الجماعات الاثنية والطائفية في العالم العربي- مصدر سبق ذكره- ص74-75.

[←429]

(2) دهام محمد العزاوي- مصدر سبق ذكره- ص246.

[←430]

(3) نقلا عن د.الشفيع خضر سعيد- مصدر سبق ذكره- ص103.

[←431]

(4) للمزيد حول الأقباط ودور (إسرائيل في استخدامهم انظر. د ميخائيل فاربورج- الاستقطاب بين المسلمين والأقباط في مصر- في ندوة الموقف الإسرائيلي من الجماعات الاثنية والطائفية في العالم العربي- مصدر سبق ذكره- ص76-80. و د.ساسين عساف- الصهيونية والنزاعات الأهلية- في كتاب: النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت- 1997- ص175- 179. و د.عبد السلام إبراهيم بغدادي- الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا – مصدر سبق ذكره- ص145- 155.

[←432]

(1) اوديد بينون- مصدر سبق ذكره- ص68.

[433←]

(2) سمير سمعان ونواف الزرو ود.جواد الحمد – توجهات (إسرائيل السياسية تجاه الشرق الأوسط في عهد أيهود باراك- مركز دراسات الشرق الأوسط – العددين (8 و9)- عمان– 1999- ص178-179. وللمزيد انظر. د.ساسين عساف- مصدر سبق ذكره- ص175. ود احمد سليم البرصان- اللوبي الصهيوني والاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط- السياسة الدولية – العدد 150- مصر- 2002- ص65. حيث نشرت صحيفة (معاريف الاسرائيلية) في 23 نيسان من عام 1998 فقرات من تقرير المخابرات العسكرية (الإسرائيلية نصف السنوي، تحذر من أن مشتريات مصر للسلاح تهدد التفوق العسكري (الإسرائيلي في المنطقة، لاسيما فيما يتصل بأسلحة القوة الجوية. انظر.التقرير الاستراتيجي العربي 1998- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية- مطابع الأهرام التجارية- القاهرة- 1999- ص253.

[434←]

(3) حلمي عبد الكريم الزعبي- مصدر سبق ذكره- ص68.

[435←]

(4) نقلا عن. المصدر نفسه- ص78.

[436←]

(1) د.سياسين عساف- مصدر سبق ذكره- ص180. ودهام محمد العزاوي- مصدر سبق ذكره- ص242. ود.يهوديت رؤبين- مصدر سبق ذكره- ص70.

[437←]